



شرح المكي على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الثاني

جامعة الكويت - ١٩٩٣





شرح المَكْشُورَى عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِك

لأبى زَيْد عبد الرحمن بن على بن صالح المَكْشُورَى ت ٨٠٧ هـ

الجزء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

(عطف البيان)

(ش) إنما سُمِّيَ^(١) عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) الْعَطْفُ إِذَا دُوِّيَ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ * ...

(ش) قسم العطف إلى «ذي بيانٍ وذي نسق»، «فَالْعَطْفُ مَبْتَدَأٌ» و«دُوِّيَ بَيَانٍ» خبره، و«نَسَقٌ»^(٢) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو^(٣) ذو نسق.

ثم يبيِّن: أَنَّ مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه^(٤) بقوله:

(ص) ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ

(ش) أي^(٥) الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله^(٦) :

(ص) فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ / * حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ^(٧) مُنْكَشِفَةٌ

(ش) ف «تابع» جنس شمل^(٨) جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، و«حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ»^(٩) مُنْكَشِفَةٌ مخرج

(١) في ز «يسمى».

(٢) في هـ، زد ظلك «أو نسق».

(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.

(٤) «وعرفه» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش «أي أن» وعبارتها أوضح.

(٦) في ز «فقال».

(٧) في ت «بها» ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «يشمل».

(٩) في ت «بها».

للنعت فإن النعت يوضح متبوعه «يُوسِّمُهُ أَوْ وَشِمَ مَا بِهِ اغْتَلَقَ» كما تقدم^(١)، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»، وقال في النعت: يَوسِّمُهُ إِلَى آخِرِهِ. «وَدُوَّ الْبَيَانِ «مَبْتَدَأُ» وَ«تَابِعُ» خَبْرُهُ، «وَيُشَبِّهُ الصِّفَةَ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوَّلِيَّتُهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ * مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ الثُّغْتُ وَلَى

(ش) يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه^(٢) في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نُبِّه عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ * كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم^(٣) ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ»، وفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «قَدْ» أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى / تَعْرِيفِهِمَا وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ ١٧٠ ب

قَوْلُهُ عَرَّ وَجَلَّ^(٤) : (إِنَّ يَلْمِزِيَّيْنِ مَقَارَا. حَدَّثَنَا [وَأَعْتَابًا] ^(٥) ^(٦))

^(١) أي في باب النعت.

^(٢) في الأصل، ك «مسوخه». تحريف.

^(٣) أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور جواز تنكيرهما وإلى ذلك ذهب ابن مالك. وحجتهم في ذلك أَنَّ النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: لبست ثوباً مجبباً، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.

(ثَوَقَدْ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)

ف «زيتونة» عطف بيان لـ «شجرة»

ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعة لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠،

وشرح التصريح ٢: ١٣١.

وشرح الأشموني ٣: ٨٦.

^(٤) في ش «تعالى».

^(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

^(٦) سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وَفَاقٍ» مفعول ثانٍ «لأُولَئِنَّهُ» وهي موصولة «وَالنَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلَيْتَ»، والجملة صلة «ما» «وَمِنْ وَفَاقٍ» متعلق بـ «وَلَيْتَ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلَيْتَهُ، والضمير المستتر في «وَلَيْتَ» عائد على النعت، «وَمِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلُ» متعلق بأُولَئِنَّهُ والتقدير: فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول^(١). ثم قال:

(ص) وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * ...

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يصلح أن يجعل بدلًا وذلك مطَّرد، إلا في موضعين نَبَّهَ على الأول منهما بقوله:

(ص) ... * فِي غَيْرِ نَحْوٍ يَا عَلَامَ يَغْمُرَا

(ش) يعني أنَّ هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،^(٢) «فَيَا عَلَامَ» منادى مبني على الضم، «وَيَغْمُرَا»^(٣) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا. لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلًا^(٤)، ونَبَّهَ على الثاني بقوله:

(ص) وَلَنَحْوِ بَشِيرٍ تَابِعِ الْبُكْرَى * ...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبُكْرَى بَشِيرٍ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا^(٥)

(١) في ت زيادة «الأول» يعني أن عطف البيان من وفاق الأول.

(٢) في ظ «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويغمر» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٤) «بدلاً» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدي.

انظر الكتاب ١: ١٨٢، وشرح المفصل ٣: ٧٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١١٩٦، وشرح ابن الناطم

٥١٨ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٨٧ وشرح التصريح ٢: ١٣٣

التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به الخلى.

البكرى: منسوب إلى بكر بن وائل.

«فبِشْر» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «التَّارِك» هو^(١) مضاف إلى «البَّكَرِيِّ» فلو كرر العامل مع «بِشْر» [لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيِّ»]^(٢)، ولأدّى^(٣) إلى إضافة / ما فيه^{١٧١} أ «أل» إلى المجرد منها وهو ممتنع^(٤) وعلى ذلك^(٥) نبه بقوله:

(ص) ... * وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْصِيِّ

(ش) «وصالحاً» مفعول ثان «لِئِزَى»، وفي «لِئِزَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «وليتدلّية» متعلق بـ «صالحاً»^(٦)، «وفي غَيْرِ» متعلق بهيرى، «وتَحْوِ بِشْرٍ» معطوف على «تَحْوِ الأول»، «وتابع» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حيثلّ بالإنضافة^(٧) المحضة وهو أظهر، «وَأَنْ يُبَدَلَ» اسم لَيْسَ، والباء زائدة في خبرها.

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبع

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «لأدّى».

(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في

«بِشْر» إلا النصب، ولا يجوز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «بِشْر» أن يكون

بدلاً، لأنّ مذهبه جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف

(٥) في ش «وهو المنبه عليه».

(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أثبت أدقّ كما في هـ، «والألفية».

(٧) في ظ «الإضافة».

(عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الريدي»: والنسق العطف على الأول^(١) قوله:

(ص) تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ * ...

(ش) «فَتَالِي» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ» مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع^(٢)، ثم مثل^(٣) بقوله:

(ص) ... * كَأَخْضَصٍ يُؤَدُّ وَكُنَاءٍ مِّنْ صَدَقٍ

(ش) «فَتَالِي» خبر مقدم «وَعَطْفُ النَّسْقِ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق بـ «تَالِي» نعت لحرف، «وَمِنْ صَدَقٍ» مفعول باخصص. ثم شرع في حروف العطف فقال:

(ص)، فَأَلْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوِي ثُمَّ فَا * حَتَّى أَمْ أَوْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشترك ما بعدها مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقًا «أما»: «الواو» ثم الفاء و«حتى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أم» «أو» فذكرهما^(٤)

^(١) انظر تاج العروس ٧: ٧٦

^(٢) إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بد فيه من الواسطة.

أرد على هذا بقول ابن الناظم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه» فينزل منه منزلة جزؤه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإما كامل الإنقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو البدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الإنقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.

شرح ابن الناظم ٩: ٥٠١.

^(٣) في ظ «ومثل».

^(٤) في الأصل «فذكرهما». تحريف.

أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى^(١) وجعلهما الناطم^(٢) مما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مُشْتَرِ في المعنى الذي سيقنا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «يَوَاوِ» وما بعده، «وَمُطْلَقًا» حال من العطف «وَتَمَّ» وما بعدها معطوف على «يَوَاوِ»^(٣) بإسقاط العاطف والتقدير: يَوَاوِ وَتَمَّ وَفَاءً وَحَتَّى وَأَوْ وَأَمَّ.

ثم مثل بقوله:

(ص) ... كَلَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم قال:

(ص) وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسِبْتُ بَلَّ وَلَا * لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، فالقائم عمرو لا^(٤) زيد، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، فالقائم زيد دون عمرو، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو.

وقد مثل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... كَلَّمَ يَزِيدُ امْرُؤًا لَكِنْ طَلَا * ...

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.

(٢) ٣٣ قال الناطم في شرح الكافية ٣: ١٢٠ «وَأَمَّا» و«أَوْ» فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يجعلوا هاتين الكلمتين معاً يجمع لفظاً دون معنى وإنما هما مما يجمع لفظاً ومعنى، فإن القائل [أَزِيدُ جِنَّتَكَ أَمْ عَمْرُو] عالم بأن أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه. فما بعد «أَمْ» مشارك لما قبلها في معناه وإعرابه.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «واو».

والمثبت أدق كما في ظ، والألفية.

(٤) في ش «فالقائم زيد لا عمرو».

وفي ت «فالقائم عمرو لا» وزيد ساقطة.

(ش) «والطَّلَا»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أنَّ حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشرك^(١) في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشرك^(١) في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلَّ» فاعل بَأَتَبَتَتْ، و«لَفَظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وحَسَبُ» اسم فعل بمعنى قط، «وَلَا وَلَكِنْ» معطوفان على «بَلَّ». ثم شرع في معاني^(٢) حروف العطف وبدأ^(٣) بالواو فقال:

(ص) فَأَعْطِفُ بِوَإٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا^(٤) * فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(ش) يعني أنَّ «الواو» للجمع المطلق فلا يدل^(٥) على / ترتيب^(٦)، بل يعطف ١٧٢
بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو بَعْدَهُ، وسابق نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ.

وَمُصَاحِبٍ نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو مَعَهُ. فلو قلت: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو، لاحتل المعاني الثلاثة المذكورة، «وَلَا حَقًّا»^(٧) مفعول باعطف، «وَسَابِقًا أَوْ

(١) في ز «يشترك».

حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وب، ولا. والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.

(٢) في هـ، ت «معنى».

(٣) في هـ، ز «وبدأ منها».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لاحقاً أو سابقاً» تقديم وتأخير.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «للدل» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:

وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بتقييد، وقول السيرافي إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تغيد الترتيب مردود، بل قال يوفادتها إياه قطرب والرعي والفراء وثعلب وهشام.

المغنى ٣١/٢.

(٧) في ت «ولاحق» ما أثبتَّ أدقَّ كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

مُصَاحِبًا»^(١) معطوفان عليه، «وفي الحكم» متعلق بسابق وهو^(٢) مطلوب
«وللاحي ومُصَاحِبٍ فهو من باب التنازع. ثم قال:

(ص) «وَالْحُفُوفُ بِهَا عَطْفٌ الَّذِي لَا يُنْفَى * مَثْبُوعُهُ كَاضْطَفَ هَذَا وَابْنِي

(ش) يعني أن «الواو» تنفرد من سائر حروف [العطف]^(٣). بأن
يُعطف بها على مالا^(٤) يستغنى به^(٥) عن متبوعه^(٦) نحو: تَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ،
تَقُول: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاضْطَفَ هَذَا وَابْنِي، ولا
يجوز العطف في هذه المثل ومشبهها بغير الواو. وأصل: اضْطَفَ اصْتَفَفَ
فأبدل من التاء طاء^(٧) وأدغم الفاء في الفاء يُقال^(٨): صَفَفْتُ الْقَوْمَ
فَاضْطَفُوا. إذا أوقفهم في الحرب: صفا. ثم انتقل إلى «الفاء وتُم» فقال:

(ص) «وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ * وَتُمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا^(٩)
بالاتصال فالمعطوف بهاتين عن^(١٠) المعطوف عليه من غير مهلة^(١١) وإن «تُم»
تفيد الترتيب والمهلة^(١٢)، وهي^(١٣) المعبر عنها بالانفصال، فإذا^(١٤) قلت:

(١) في ظ أو لاحقاً. تحريف.

(٢) في ز أو.

(٣) «العطف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، دت.

(٤) في ت «ما لا يسه» تحريف.

(٥) «به» ساقطة من ش.

(٦) في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.

(٧) في ش «من الطاء تاء».

(٨) في الأصل، ش، ك «فقال».

(٩) «هنا» ساقطة من ه، ز، ت.

(١٠) في ه «على».

(١١) في ه «مهلة»، والمهلة تحريف.

(١٢) في ه «وهو».

(١٣) في ه، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ، فَعَمَّرُوا. فَعَمَّرُوا^(١) قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ١٧٢
قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَّرُوا، فَعَمَّرُوا قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفاء» مبتدأ
وخبره «لِلتَّرْتِيبِ»^(٢) وبِاتِّصَالٍ متعلق بالترتيب، «وَتَمَّ» مبتدأ وخبره لِلتَّرْتِيبِ،
«وبِاتِّصَالٍ» متعلق «بِالتَّرْتِيبِ»^(٣) أيضا. ثم قال:

(ص) وَاخْضُضْ بِفَاءٍ عَطْفٌ مَا لَيْسَ صَلَةً * عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّ الصَّلَةَ

(ش) يعني أَنَّ «الفاء» تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة
لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ»^(٤) زَيْدٌ
الدُّبَابُ. فيطير صلة للذي، «وَيَغْضِبُ»^(٥) زَيْدٌ معطوف على الصلة بالفاء،
وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفهم من ذلك^(٦) أَنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه
معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة^(٧)، ثم انتقل إلى «حَتَّى»
فقال:

(ص) بِنَفْخَةٍ بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا * يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

(ش) يعني أَنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه
نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا^(٨)، لَأَنَّ «زَيْدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.

(٢) في ش، هـ، ظ، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».

(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.

(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.

(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.

(٦) في ش «وفهم منه أن».

(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ» زَيْدٌ

الدُّبَابُ. سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الدباب».

إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الدباب».

(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيدا».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ^(١)، أو في نقص^(٢) نحو: عَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه^(٣) مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١. أَلْقَى الصَّبِيغَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ * وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٤)

تقديره: ألقى ما يثقله / حتى نعله، «وَبَعْضًا» مفعول مقدم «بَاعِطِفْ»،^{١٧٣} «وَبِحَتَّى» متعلق «بَاعِطِفْ» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير^(٥) مستتر^(٦) عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم [من]^(٧) قوله «اغِطِفْ».

ثم اعلم أن «أَمْ» على قسمين: متصلة ومنقطعة^(٨). وقد أشار إلى الأول^(٩) فقال:

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.

(٢) في ت «بعض» تحريف.

(٣) في هـ «ما بعضيته».

(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ٩٧:١ وشرح التصريح ١٤١:٢، والخزانة ٤٤٥:١.

وهو اللمتلص في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ١٢١١:٣، وشرح المرادي ٢٠١:٣ والهمع ٢٥٩:٥ وشرح الأشموني ٩٧:٣. ويروي عجز البيت:

«وَالزَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»

(٥) في ت «مضمر».

(٦) في ز «استتر» تحريف.

(٧) «من» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في ظ، ك «ومنفصلة».

(٩) في ش «الأولى وهي المتصلة» وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمَّ بِهَا اغِطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ^(١) * ...

(ش) يعني أَنَّ «أَمَّ»^(٢) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَعْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ومنه قوله تعالى^(٣) : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٤).

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وَبِأَمَّ» ما يطلب بأي نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو. والتقدير: أيهما عندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... * أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تجذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أَشَقَّطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ * كَانَ خَفَا الْمَغْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

(ش) فشمّل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

^(١) في ش أكمل الشطر: «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ»

والتكلمة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

^(٢) «أَمَّ» على ضربين:

أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمره معطوف على زيد،

والمعنى أيهما أفضل؟

والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:

إن هذا لعمره أم زيد وكأنك نظرت إلى شخص فقلت:

إنّ هذا لعمره. ثم شككت وظننته زيدا فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستفهم.

(الواضح في علم العربية ١٧٦)

وانظر الأزهية ١٤٣، ١٤٤.

^(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «حر وجل».

^(٤) سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَتَذَرْتَهُمْ^(١) بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدَّر مع «أم» بِأَيِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
 ١٥٢. فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أُنْسًا لَا كَمَعَشَرٍ * أَتَزَلَّى فَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍّ^(٢)
 وفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ «وَرُبَّمَا»^(٣) أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ
 الْكَافِيَةِ^(٤) أَنَّهُ مَطْرُودٌ.

«وَلِنْ كَانَ» / شَرْطُ «وَحَقًّا الْمَغْنَى» اسْمٌ كَانَ وَهُوَ مَمْدُودٌ فَقَصَرَهُ^(٥) ١٧٣
 بِ
 ضَرُورَةٍ «وَيَحْذِفُهَا» مُتَعَلِّقٌ بِخَفَا، «وَأَمِنْ» فَعْلٌ مَاضٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ كَانَ
 وَالْمُرَادُ بِالْمَعْنَى مَعْنَى الْهَمْزِ^(٦)، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «كَأَنَّ خَفَا الْهَمْزِ»^(٧).
 وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ثُمَّ أُشَارَ إِلَى الْقِسْمِ^(٨) الثَّانِي مِنْ قِسْمِي «أَمْ» وَهِيَ
 الْمُنْقَطَعَةُ^(٩)، فَقَالَ^(١٠) :

(١) سورة البقرة آية: ٦.

وتكلمة الآية «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»

«قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيداً أم أقام؟

فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء علي أعقدت أم ذهبت فقد سويت الأمرين، فلما حتمت التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام، لمشاركتة له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية إستفهاماً»

(الحجة ١: ١٩٨) انظر الجامع للقرطبي ١: ١٨٥

(٢) الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ٢: ١٨٢

وشرح الكافية لابن مالك: ٣: ١٢١٥، وأمالى الشجرى ١: ٢٦٧، ٣١٧

روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كمعشَرٍ»

وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم آمناً لا كمعشَرٍ»

(٣) في هـ، ظ «ربما».

(٤) شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٥، ١٢١٦.

(٥) في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «الهمزة».

(٧) في هـ، ز «الهمزة».

(٨) في ت «الإسم» تحريف.

(٩) وهي المنقطعة ساقط من ك.

(١٠) في هـ، ت «بقوله».

(ص) وَيَانْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى بَلْ وَقَتْ * إِنَّ تَكُ يَمَّا قِيَدَتْ بِهِ خَلَتْ

(ش) «أَمْ» المنقطعة هي^(١) الخالية مما قيدت به «أَمْ» المتصلة من كونها بعد همزة^(٢) التسوية أو مع^(٣) همزة^(٤) تقدر مع «أَمْ» يَأْي، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقليل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضطراب^(٥) فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضطراب^(٥) للزومها لإياه على القولين^(٦) «وَيَانْقِطَاعٍ» متعلق «وَقَتْ» وكذلك «وَيَمَعْنَى بَلْ»، «وَنَحَلَتْ» خبر «تَكُ»، «وَيَمَّا» متعلق «بَخَلَتْ»، و«يَوْ» متعلق^(٧) بقيدت، والضمائر المستترة في «تَكُ» «وَقِيَدَتْ» «وَنَحَلَتْ» عائدة على «أَمْ» المتقدمة^(٨)، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَيَضْفُءُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ يَأْزُ وَأَنْبِهِم * وَاشْكُوكَ وَإِضْرَابٍ يَهَا أَيْضاً نَحْيُ

(ش) ذكر لـ «أَوْ» في هذا البيت ستة^(٩) معان:

١٧٤
أ

الأول: التخيير نحو: خُذْ / مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ ثَوْباً.

(١) «هي» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل، ز «همزة»

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «بعد» عبارتها أدق.

(٤) «همزة» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «الإضطراب» تحريف.

(٦) ذكر في التسهيل أنَّ «أَمْ» تقتضي إضراباً مع استفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أنَّ الأكثر

اقتضاؤها مع الإضراب استفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون استفهام قليل يتضح.

«وقد يتجرد بها الإضراب».

انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٩.

(٧) «بخلت وبه متعلق» ساقطة من ز.

(٨) في ط «المنقطعة»

(٩) في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيِّدِينَ.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى^(١): (وَأَنَا أَوْ يَتَاكُمْ لَعَلَى هُدًى] أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ^(٢) [^(٣) .

الخامس: الشكل نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم^(٤) عالماً وبهم^(٥) على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى^(٦): (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(٧))

وفي قوله: «وإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي» إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه^(٨) ولذلك فصله عما قبله. «وبَأْوٍ» متعلق «بِقَسْمٍ» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ ، ظه ، ك ، ت «عز وجل».

(٢) ما بين للعقوبين تكملة من ش، هـ ، ز.

(٣) سورة سبا آية: ٢٤.

(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.

(٥) في ت «وبهم».

(٦) في هـ ، ظه ، ت «عز وجل».

(٧) سورة الصافات آية: ١٤٧.

(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أو» لـ «بل» في الإضراب»، وحكى الفراء «أذهب إلى زيد أو دَخ ذلك فلا تهرج اليوم». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيون أبو علي وابن برهان. قال ابن برهان في شرح اللامع قال أبو علي: «أو» حرف يُستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء.

الآخر: أن يكون للإضراب.

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:

.... * ... وَإِضْرَابٌ عَنْ قَوْمٍ نُمِي»

شرح الكافية ٣: ١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللامع لابن برهان ١: ٢٤٧ والمغنى ١: ٥٩٠.

في المعنى لقوله: «خَيْرٌ» و«أَشْكُكُ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «وَنُمِي» خبره، «وَبِهَا» متعلق بنمى أي نسب^(١)، والمسوخ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بِهَا» متعلق بإضراب فيكون^(٢) المسوخ للإبتداء به عمله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أَوْ» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَزُجْمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ... * ...

(ش) يعني أن «أَوْ» تعاقب «الواو» أي تكون^(٣) بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المتنبه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَمْ يُلَفَ ذُو النُّطْقِ لِلْبَيْسِ مَنفَعْدًا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنفَعْدًا. ^{١٧٤}
ب

١٥٣ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٥)

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «وَزُجْمَا عَاقَبَتِ»^(٦) أن ذلك قليل. «وَإِذَا» متعلق «بَعَاقَبَتِ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أَوْ» ثم قال:

(١) في ز «أي أنسب».

(٢) في ظ، ت «ويكون».

(٣) في ظ «وتكون».

(٤) في ش «ومنه قوله».

(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ٤١٦:١

نَالَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا * كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٢:٣

وشرح المرادي ٢١١:٣، وشرح ابن حنبل ٢٣٣

والمغنى ٦١:١، والهمع ٢٤٩:٥.

(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَمِثْلُ أَوْلى الْقَضْدِ إِذَا الثَّانِيَةِ * فِي نَحْوِ إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن^(١) «إِذَا» المسبوقه بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم^(٢) ولذلك قال: «فِي الْقَضْدِ» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقاً.

وفهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأن «إِذَا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعدر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره^(٣)، فمثالها للتخيير: تَحْذُ إِذَا تَوْتًا وَإِذَا دِيَارًا.

ومثالها للإباحة: بِجَالِسٍ إِذَا الْحَسَنَ وَإِذَا ابْنَ سِيرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الْكَلِمَةُ إِذَا اسْمٌ وَإِذَا فِعْلٌ وَإِذَا حَرْفٌ.

ومثالها للإبهام: قَامَ إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا عَمْرُو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفهم من قوله: «إِذَا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما^(٤) هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بد أن تكون مسبوقه «بِإِذَا» أخرى.

(١) «أَنْ» ساقطة من ز.

(٢) قال ابن مالك «إِذَا» المسبوقه بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين. ومذهب ابن كيسان أنه وأبى على أن العاطف إِذَا هو الواو التي قبلها وهي جاثية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أَوْ» ويقولها أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل (لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فِيهَا)

(ولا) هذه غير عاطفة لإجماع فلتكن «إِذَا» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير. شرح الكافية ٣: ٢٢٦.

والنظر مغنى اللبيب ١: ٩٥.

(٣) في ز «يعتبرها» تحريف.

(٤) في ظ «إِذَا» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لابد أن تكون^(١) معها «الواو». «ومثل أو»^(٢) مبتدأ،
«وفي القصد» متعلق بمثل، «وإمّا»^(٣) خبر / المبتدأ، «والثانية» نعت «لإمّا»،
«وفي نحو» متعلق^(٤) بفعل محذوف تقديره أعني، «وذي»^(٥) مفعول بفعل
محذوف والتقدير: خذ إمّا ذي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لك إمّا
ذي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن»
فقال:

(ص) وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ... *

(ش) يعني أن «لكن» العاطفة تأتي تابعة^(٦) للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ
عَمَرُو، وللنهي^(٧) نحو: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا^(٨) لَكِنْ عَمَرًا، وفهم منه^(٩) أنها لا
تجيء في الإيجاب.

«ولكن» مفعول أول «بأول»، «ونفياً» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا»
فقال:

(ص) ... وَلَا * لِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْجَابًا قَلًا

(ش) يعني أن «لا» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدُ لَا عَمَرُو
وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمَرًا، وللإنجاء نحو: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو.
«ولا» مبتدأ وخبره «قلًا»، «ولداء» وما عطف عليه مفعول «بعلا».

(١) في ظ. «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) «أو» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل «إمّا».

(٤) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك، «وذو» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «ولما ذي».

(٦) في الأصل «بأربعة». تحريف.

(٧) في ظ. «والنهي».

(٨) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» تحريف.

(٩) في ت «من قوله».

وفي «تلا» ضمير مستتر يعود على «لأ» والتقدير: «تلا لا يداء»^(١) أو أمراً أو إثباتاً، وظاهر كلام «المرادى»^(٢) في شرحه لهذا الموضع أن «لأ» معطوف على «لكن» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه^(٣). ثم انتقل إلى «بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا * ...

(ش) يعني أن «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبي^(٤) «لكن» وهما النفي والنهي كانت بمنزلة «لكن» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:

مَا قَامَ^(٥) زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ، فيكون القيام منفيّاً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لعمرو» وكذلك: لَا تَضْرِبْ / زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ. فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت ^{١٧٥}_ب لعمرو. «وبَلْ»^(٦) في ذلك «كَلِكِنْ» في المعنى ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَلَمْ أَكُنْ فِي مَزَاجِ بَلْ تِيهَا

(ش) «المزاج»^(٧) موضع الربيع، «والتّيها»^(٨) القفر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره «كَلِكِنْ»، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضموع نصب على الحال، «وهَا» في مصحوبيها عائد على «لكن»، ثم إن «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «لكن» كما تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ * فِي الْحَبْرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لا تلا لداء» تقديم وتأخير.

(٢) انظر شرح المرادى ٢٢٢:٣.

(٣) «منه» ساقط من هـ، ز، ظ، ت

(٤) في ت «مصحوب» تحريف.

(٥) في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»

(٦) في الأصل، هـ، ت «قبل».

وفي ظ «قبيل بل» وحيارها هنا أكمل وأدق.

(٧) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والمريع».

(٨) في هـ «والتيه».

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها^(١)، مثال^(٢) الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته^(٣) عنه ونقلته لما بعد «بَلْ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمَرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلْ». وحاصل «بَلْ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجلبي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر^(٤) حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ * عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت^{١٧٦} على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا^(٥) ، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قَمَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمَرُو. وقد^(٦) يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) أَوْ^(٧) فَأَفْصِلْ مَا ... * ...

(١) «لما بعدها» ساقط من ت.

(٢) في هـ ، ت «فمثال».

(٣) في هـ «أزلته» تحريف.

(٤) «ذكر» ساقطة من ت.

(٥) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) «قد» ساقط من ش، ت.

(٧) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [قوله تعالى] ^(١): (جَنَّاثٌ عَدُوٌّ يَذْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) ^(٢).

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَلِإِنْ عَطَفْتَ» شرط ^(٣) «وَعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وَأَوْ قَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير ^(٤) فصل بقوله:
(ص) ... وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ * فِي النِّظْمِ فَأَشْيَاءٌ ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ - قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى * كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسْفَنَ رَمَلًا ^(٥)

فعطف قوله: «وَزُهُرُ» ^(٦) على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الآخر ^(٧) :

^(١) «قوله تعالى» تكملة من ك.

^(٢) سورة الرعد آية: ٢٣

^(٣) في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».

وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وصارت هـ أدق وأولى.

^(٤) في ط «بغير».

^(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.

انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٣٧٩:٢

وشرح المفصل ٧٦:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

والإنصاف ٤٧٥:٢، وشرح ابن الناظم ٥٤٣.

وشرح المرادي ٢٢٩:٢، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وروى في الأصل:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى

كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسْفَنَ رَمَلًا

زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.

تعسفن: ملن عن الطريق.

^(٦) في الأصل «وزهو» تحريف.

^(٧) في ز «الراجز».

١٥٥. [وَرَجَا الْأَخْطِيطُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ]

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَتْ لَهُ لِيَتَّالَا^(١)

«فَأَبَتْ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما توكيد ولا
فصل / وفهم من قوله: «فَأَشْيَاءٌ» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير
١٧٦ ب فاش في النثر ومنه قولهم^(٢): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ»^(٣)

«فَالْعَدَمُ» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه
على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... * ... وَضَعْفُهُ اغْتَفَقَ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برفعه فصار
كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على
فعل، وفي «يَرِدُّ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفي النَّظْمِ» متعلق بـ«يَرِدُّ»،
وكذلك «بِلاَ فَضْلٍ»، «وَفَأَشْيَاءٌ» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدُّ». ثم قال:

(ص) وَتَقَوُّدُ خَالِصٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى * ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

^(١) البيت لجرير. ما بين المعقولين تكملة من الديوان وكتب النحر. وإثباته لازم لبيان موضع الشاهد الذي
وضحه الشارح.

انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥: ٣

وشرح ابن الناطم ٤٥٣، وشرح الأشموني ١١٤: ٣

وفي رواية: ورجا الأخيطيل من سفاهة رأيه

وتمامه: «ما لم يكن وأب له لينالا»

رجا: أمل، الأخيطيل: تصغير الأخطل.

^(٢) في الأصل، ز، ك «قوله».

^(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣١: ٢ - ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥: ٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩: ٢

في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.

وفي ك زيادة بعد الشاهد «رفع العدم».

وشمل الخفوض بالحرف نحو: مَزَرْتُ بِكَ وَبَزَلِي، والخفوض بالاسم نحو: جَلَسْتُ بَيْتَكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم^(١) ولذلك قال:

(ص) وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا ... * ...

(ش) يعني أن إعادة الخافض في ذلك^(٢) لا يلزم^(٣) عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النُّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُنْبَأً

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله:
١٢٧
١٥٦- ...
 * فَأَذْهَبَ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٤)

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوين.

والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثراً، من ذلك ما أنشده الفراء:

تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوقَنَا وَتَمَّا بَيْتُهَا وَالْكَسْبِ غُوطُ تَقَايِفُ

فالكمب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها

والنقد: وما بينها وبين الكمب.

وأنشد أبطاً:

هَلَا سَأَلْتُ يَدِي الْجَمَاجِمَ عَنْهُمْ وَأَيُّ نَعِيمٍ ذِي السَّوَاءِ الْمُحَرَّقِ

فأي نعيم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».

انظر الإنصاف ٤٦٦:٢ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أشر على قائله وصدده: «فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَهْجِيَّتَنَا»

انظر الكتاب ٣٩٢:٢، والكامل ٤٥١

والإنصاف ٦٤٣:٢، وشرح المفصل ٧٨:٣، ٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠:٢ وشرح المرادي

٢٣٣:٢ وشرح الأشعرني ١١٥:٣، والخزانة ٣٢٨:٢.

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة - رضى الله عنه -»^(١)

(وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٢)

بخفض «الأرحام» عطفاً على الضمير في «به» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عطفَتْ * ...

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة^(٣) قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله

- عز وجل^(٤) : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ)^(٥)

أي فاضرب فانفلق^(٦) . ثم قال:

(ص) ... * وَالْوَاوُ^(٧)...

(ش) أي والواو قد تُحذف أيضاً مع ما عطفَتْ، ومنه قوله تعالى:

(سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)^(٨) أي والبرد.

وذلك في «الفاء والواو»^(٩) «مشروط»^(١٠) بأمن اللبس، وإلى ذلك^(١١) أشار بقوله:

(١) في ز «رضى الله تعالى عنه».

(٢) سورة النساء آية: ١

وقرأ الباقون «والأرحام» بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١٦٥:١ والبحر ٣:١٥٧

(٣) «العاطفة» ساقطة من ز.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) سورة الشعراء آية: ٦٣

(٦) «أي فاضرب فانفلق» ساقط من ظ.

وفي ك «أي فاضربه فانفلق».

(٧) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.

(٨) سورة النحل آية: ٨١

(٩) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.

(١٠) «مشروط» ساقطة من ك.

(١١) في ش «والله».

(ص) ... * إِذْ لَا لَبْسَ ...

(ش) أي إن^(١) لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما^(٢) فهم^(٣) من قوله: «قَدْ تُحْدَفُ» أن ذلك قليل، «والفاء» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْدَفُ»، و«الواو» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الواو» معطوفاً على «الفاء».

ثم قال:

(ص) ... * وَهِيَ انْفَرَدَتْ * مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِ اتَّقَى

(ش) يعني أن «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها^(٤) تعطف بها^(٥) عامل مزال أي محذوف بقي^(٦) معموله وذلك كقوله:

١٥٧ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا^(٧)

(١) في ظ «وان».

(٢) في الأصل، ظ، ت «معطوفيهما».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وفهم».

(٤) في ش، ه، ز، ك «بأنها».

(٥) في ظ «بها على» وصارتها أدق.

(٦) في ظ «قد بقي».

(٧) لم أحضر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)

أنظر اللسان: «زجح»، «علف»، «قلد».

والخصائص: ٢: ٤٣١ والإنصاف: ٢: ٦١٣ وشرح ابن النازم ٢٨٦ وشرح المرادى ٣: ٢٣٧ والخزانة ٣: ١٠١.

وفي ت ورد صدر البيت:

«علفتها تبنًا وماءً باردًا»

وفي رواية لعجز البيت كما في ك:

«حَتَّى حَدَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا»

وهي أقرب للصواب لأنه روى «هدت» بدل غدت وهذا بمعنى واحد.

علفتها: تقول علقت الدابة أي أطعمتها.

همالة: صيغة مبالغة من عملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتَيْنًا» مفعول ثانٍ «لَعَلَّفْتُهَا»، و«الوار» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا، وهو عامل فيجاء بأشترته / «الوار» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو^(١) «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «ماتة».

١٧٧
ب

وقوله: «دَفْعاً لِيَوْهَمِ أَتَقَى»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقوى من كون «ماتة» معطوفاً على «تَيْن» إذ لا يصلح^(٢) لعدم اشتراكه^(٣) معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه^(٤) . ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ هُنَا اسْتِخْج *

(ش) يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه^(٥) وذلك قولك^(٦) لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْرًا^(٧) أي بلل ضربته وعمراً ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الوار والفاء وأو»^(٨) وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... * وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(ش) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون^(٩) ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ^(١٠) وَقَعَدَ وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ، «وَعَظْفُكَ» مبتدأ

(١) في ت «وهو».

(٢) في ش، هـ، ت «لا يصح» تحريف.

(٣) في ط «اشتراك» تحريف.

(٤) في ك «لتعذر المعية فيه».

(٥) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.

(٦) في هـ، ز «كقولك» وفي ت «قوله».

(٧) في ز، ت «بلى عمراً» سقطت واو العطف.

(٨) في هـ، ت «في الفاء والوار» «وأو» ساقطة.

(٩) في ز «يجوز».

(١٠) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفعل» مفعول بالمصدر، «وعلى» متعلق

به، «ويصيح» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَأَغِطُ عَلَى اسْمٍ شَبَّهَ بِفَعْلٍ لِفَعْلًا * ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعطِف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل

كقوله^(١) . عز وجل^(٢) . : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا

حَسَنًا)^(٣) «فأقرضوا»^(٤) معطوف على «المُصَّدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه^(٥)

اسم فاعل والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا. / وكذلك (أَوْ لَمْ يَرْزُوا إِلَى ١٧٨
الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)^(٦) أي قابضات.

ثم قال:

(ص) ... * وَعَكْسًا اسْتَفْعِلَ لِمَجْدَةٍ سَهْلًا

(ش) العكس^(٧) هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل^(٨) على الفعل كقوله

[تعالى]^(٩) (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)^(١٠)

«فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

^(١) في هـ وذلك كقوله.

^(٢) في ش تعالى.

^(٣) سورة الحديد آية: ١٨

لم يكمل الآية في هـ، ت واكتفى بقوله تعالى (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ك «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّقَاتِ» لم يأت بموضع الشاهد.

^(٤) «فأقرضوا» ساقط من ت.

^(٥) في الاصل، ك «لكنون» تحريف. وفي ش «في كونه».

^(٦) سورة الملك . آية : ١٩ .

^(٧) في ت «العطف» تحريف.

^(٨) في هـ، ز، ط «للفعل».

^(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ط «عز وجل».

^(١٠) سورة الانعام آية ٩٥ .

(البدل)

قوله^(١) :

(ص) الثَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا * وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(ش) «الثَّابِعُ» جنس يشمل التوابع^(٢) كلها، «وَالْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلَا وَاسِطَةٍ» قال الشارح^(٣) : أخرج به المعطوف «بِبَلِّ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى^(٤)» على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر^(٥) «وَالثَّابِعُ» مبتدأ، «وَالْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وَبِلَا» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «وَالْمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «الثَّابِعِ»، «وَبَدَلًا» مفعول ثانٍ «بِالْمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال: .

(ص) مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا^(٦) أَوْ مَا يَشْتَمِلُ * عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ يَبْلُ^(٧)

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

(١) «قوله» ساقطة من ش، ه، ت.

(٢) في ش «يشمل سائر التوابع»

(٣) شرح ابن الناظم ٥٥٣.

(٤) شرح المرادى ٣: ٢٤٦.

(٥) زفي ظ «الأظهر».

(٦) «أو بعضاً» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو^(١) : قَامَ^(٢) زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرِّغِيفَ ثُلُثَهُ.

١٧٨
ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا.
وقد يكون بالاسم نحو: سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي^(٣)

«وَمُطَابِقاً» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مَفْعُولُ ثَانٍ «لِيُلْفَى»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»^(٤) ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلْإِضْرَابِ اغْتِرَابٌ قَصْدًا صَحِبَ * وَذَوْنُ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبَ

(ش) يعني أنَّ القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت^(٥) به^(٦) الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت^(٧) لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

(١) «نحو» ساقطة من ش.

(٢) في ش «كقام».

(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «يلفَى».

(٥) في ط «قصد إلى». وفي ت «قصدت إلى».

(٦) «به» ساقطة من ش، ط، ك، ت.

(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون^(١) قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، أردت أن تقول: رَأَيْتُ^(٢) حِمَارًا^(٣)، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدًا، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطَ بِهِ سُلَيْبٌ»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وَذَا» مفعول مقدم «باغزُ»، ومعنى «اغزُ»: أُنْسِبُ، «وَلِلْإِضْطِرَابِ»^(٤) متعلق / باغزُ، «وَقَصْدًا» منصوب «بَصَحِبٍ»، وفاعل «صَحِبَ» هو البديل ^{١٧٩}_أ المشار إليه «بِذَا» و«قَصْدًا»^(٥) بمعنى مقصود^(٦) وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البديل ذا قصد، وقوله: «ذُوْنَ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن صحب البديل المتبوع حالة^(٧) كونه دون قصد، «وَعَلَّطَ» خبر مبتدأ مضمَر^(٨) على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وَبِهِ سُلَيْبٌ» صفة، ومفعول «سُلَيْبٌ» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البديل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام^(٩) الأربعة فقال:

(ص) كَزُزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا * وَاعْرِفُهُ حَقَّةً وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

(ش) «فَزُزُهُ خَالِدًا» مثال للبديل^(١٠) المطابق، لأن خالداً والضمير

(١) في ش «بلا قصد».

(٢) «رأيت» ساقطة من ش، ظ.

(٣) في ش «الحمار»

(٤) في ز «وللإضطراب» تحريف.

(٥) في ت «وقصد» تحريف.

(٦) في ك «مقصودا».

(٧) في ظ «حال».

(٨) في ظ «محذوف».

(٩) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الأقسام».

(١٠) في ظ «البديل».

المتصل «بززة» كشيء واحد، «وَقَبْلَهُ الْيَدَا» مثال لبدل البعض من الكل، «وَاعْرِفُهُ حَقُّهُ» مثال لبدل^(١) الاشتمال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضممر^(٢) وسيأتي، «وَتُحَذُّ تَبْلًا مُدَى» [مثال^(٣) للبدل^(٤) المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ خُبْرًا لَحْمًا، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، «وَالْمُدَى» جمع مُدَيَّة / وهي^(٥) السكين.

١٧٩
ب

ثم قال^(٦) :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا * تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ * ...

(ش) يعني أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقا، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

١٥٨ - أَوْ عَدَنِي بِالشَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ^(٧)

(١) في ظ «البدل». تحريف.

(٢) في ظ «المضممر».

(٣) «مثال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «البدل» تحريف.

(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.

(٦) «ثم قال» ساقط من هـ.

(٧) رجز لعديل بن الفرخ.

انظر اللسان «وعد»، و«دهم»، والمقاييس ١٢٥:٦.

وشرح المفصل ٧٠:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢:٢ وشرح المرادى ٢٥٧:٢ وشرح ابن عقيل

٢٥١:٢ وشرح الأشموني ١٢٩:٣

ورد عجز البيت في الأصل: «رجلى رجلى شتنة المقاسم»

الأداهم: جمع أدهم وهو القيد.

شتنة: أي غليظة خشنة.

المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٩. [ذَرِينِي إِنْ أَمَرَك لَنْ يُطَاعَا] * وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(١)

وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البديل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل «وَمِنْ ضَمِيرٍ متعلق «بُئِدِلْتُ» «وَالظَّاهِر» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدِلْتُ»، و«إِلَّا» استثناء^(٢)، «وَمَا» منصوب^(٣) على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلَا»، و«إِحَاطَةً» مفعول «بِجَلَا»، «وَأَفْتَضَى» معطوف على «جَلَا» ثم مثل بدل الاشتمال فقال:

(ص) ... * كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا

(ش) «فَاِبْتِهَاجَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتِمَالًا» خبر كأن ثم قال:

(ص) وَبَدَلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزَ يَلِي * هَمْزًا ...

(ش) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البديل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَمْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلَى

«وَبَدَلُ» مبتدأ، و«الْهَمْزُ» مفعول / ثان بالمضمن، «وَيَلِي» في موضع ١٨٠
خبر المبتدأ، و«هَمْزًا»^(٤) مفعول «يَلِي»، «وَمَنْ» اسم استفهام وهو

(١) الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح الفصل

٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناطم ٥٥٩.

ذريني: دعيني، ألفتني: وجددتني، مضاعا: ذاهبا.

(٢) في ز و«الاستثناء» تحريف.

(٣) في ك «منصوبة».

(٤) في ت «وهمز» وما أثبت عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذَا» خبره، «وَأَسْمِعُكُمْ أَمْ عَلَى» بدل من مَنْ. ثم قال^(١) :

(ص) وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ * يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَرِّنُ

(ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

١٦٠ - مَتَى تَأْتَيْنَا ثَلَمْنِم بِنَا فِي دِيَارِنَا
[نَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجاً]^(٢)

«تَأْتَيْنَا وَثَلَمْنِم» متفقان في المعنى، وبدل الاشتمال كقوله تعالى:

(يَلْقَى أَثَامًا. يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ)^(٣)

ومنه قوله في المثال: «مَنْ»^(٤) يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ^(٥)

«فَيَسْتَعِينُ»^(٦) بدل من «يَصِلُ» بدل اشتمال^(٧)، وأما بدل الغلط فأجازه قوم، ونقل جوازه^(٨) عن «سيبويه»^(٩) والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أُرِدْتُ أَنْ تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع^(١٠)

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.

ما بين المعقوفين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».

والكتاب ٨٦:٣ وشرح المفصل ٥٣:٧ وشرح المراتي ٢٦٢:٣ وشرح الأشموني ١٣١:٣ والخزانة: ٢٦٠:٣.

تلمم: يُقال أَلَمَ الرجل بالقوم. أي أتاها.

في هـ، ز «متى تأتينا تلمم بنا في دارنا».

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «من» ساقطة من هـ، ت.

(٥) في ظ «يستعين بنا» وعبارتها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «يستعين» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الاشتمال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٨٦:٣، ٨٧، والمقتضب ٦٢:٢.

(١٠) في شرح التصريح ١٦١:٢ «وبدل البعض نحو: إِنَّ تُصَلَّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمُكَ» فتسجد بدل

من تصل بدل بعض من كل.

وفي شرح المراتي ٢٦٢:٣ «ولا يبدل بدل بعض».

وكذا في شرح الأشموني ١٣١:٣.

(النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويُكسر، وهو في الاصطلاح:

الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال^(١):

(ص) وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا * وَأَيُّ وَآءٌ «كَذَا» «أَيَّا» ثُمَّ هَيَّا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالتاء»^(٢) البعيد المسافة^(٣)، و«أَوْ»^(٤) كالتاء البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله / :

(ص) وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي ... * ...

(ش) «والدائي» هو القريب، وذكر له^(٥) حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَزِيدُ أَقِيلُ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَالْحِنْ تُدِبْ * أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَا»، و«يَا»، نحو: «وَأَزِيدَا» و«يَا زَيْدَا»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأن «وَا» لا يُنادى بها إلا المندوب

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «بقوله».

(٢) في ز «بالنداء» تحريف.

(٣) في ظ، ت «مسافة».

(٤) في الأصل، ش «وبأو».

(٥) «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ... * ... وَغَيِّزُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أَنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة^(١) تبين الندبة اجتنب وتعيّنت «وَا»^(٢) ، لأنها لا كَبَسَ فيها. ثم إِنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.

- وقسم يقل.

- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَغَيِّزُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا * جَا مُسْتَعْتَابًا قَدْ يُعْرَى فَأَغْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر^(٣) ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما^(٤) مدَّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضممر فيمتنع معه الحذف لأنه يُقَوِّثُ^(٥) معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأُخْرِجْهُ بقوله:

(ص) وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُتَّارِلَةِ * قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِمَ من البيت أَنَّ في حذف / (١٨١)

(١) كذا في الأصل وبقيّة النسخ. والأصح هنالك قرينة.

(٢) في ز «وَا».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك «ذكرها».

(٤) في ط «فيها» تحريف.

(٥) في ت «تَقَوِّثُ» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «وَمَنْ يَمْتَنِعْ»، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم^(١) ولذلك قال «وَمَنْ يَمْتَنِعْ فَانْصُرْ عَادِلَهُ»^(٢) «فعادل» المانع يُجيز، «وعادِلَهُ»^(٣) اسم^(٤) فاعل من عدل إذا^(٥) لَمْ، وذال معجمة، ومنْ حذِف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «تَوْبَى حَجْرٍ»^(٦) أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٦١- [إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي] يَمِثْلُكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ^(٧)

أراد^(٨) يا هذا. وفهم منه أنَّ الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)^(٩).

والمضاف نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)^(١٠)

والموصول نحو: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنُ إِلَيَّ

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصح.

انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عادله» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعادل» تحريف.

(٤) «إسم» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إذ».

(٦) حديث شريف روى في البخاري «غسل» ١: ٧٨.

وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «تَوْبَى يَا حَجْرُ تَوْبَى يَا حَجْرُ»

(٧) الشاهد لدى الرمة، ما بين المعقوفين تكلمة من ش.

انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادي ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أي».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.

في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِمًا جَبَلًا أَقْبَلَ.

وَأَيَّ نحو: (أَيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ) ^(١).

«وَذَلِكَ» ^(٢) مبتدأ، وخبره «قُلْ» «وفي اسم» متعلق «بقُلْ»، «وَمَنْ يَمْنَعُهُ» ^(٣) شرط والجواب «فَأَنْصُرْ عَادِلَهُ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا * عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ش) يعني أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبل النداء وشمل قوله: «المعروف» ما تعرف ^(٤) قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف ^(٥) في النداء ^(٦) نحو: يَا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به ^(٧)، [فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به] ^(٨). وفهم من قوله: «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا» ^(٩)، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَانِ، وإن كان جمع ^{١٨١} _ب مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُونَ، «وَالْمُعَرَّفُ» مفعول «هاتين» وكان حقه أن يقدم «الْمُنَادَى»، لأن المعروف نعت له، «وَالْمَفْرَدُ» نعت للمنادى «وَعَلَى الَّذِي» متعلق «هاتين».

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) في ت «وذلك» تحريف.

(٣) في ت «يمنع» تحريف.

(٤) «ما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعرف».

(٥) في ت «وما يُعرف».

(٦) ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) في هـ، ت «ولا مشبه».

(٨) ما بين المعقولين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ظ «عهد» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَالْوِضْمَامُ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا * ...

(ش) يعني أَنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم تُودى بُنَاؤُهُ على الضم نحو: يَا هَذَا، وَيَا بَرِّقَ نَحْرُهُ، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يَا سَيِّبِيهِ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفُ، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَلَيُجْرَى مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ مُجْدَدًا

(ش) أي ويجري^(١) في المثنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بُنَاؤُهُ أي^(٢) حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمَفْرَدُ الْمُنْكَوَرُ وَالْمُضَافَا * وَشَبِيهَةُ أَنْصَبَ ...^(٣)

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يَا رَجُلًا تَخَذَ يَدَيَّ؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا خُلَاطَءَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يَا حَسَنًا^(٤) وَجْهُهُ أَوْ^(٥) نَصَبًا نحو: يَا طَالِعًا جَبَلًا، أَوْ فِي الْمَجْرور نحو: يَا مَارًا يَزِيدٍ، أَوْ كَانَ معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثَيْنِ، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: ١٨٢
أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * عَادِمًا خِلَافًا

(١) في هـ، ز «ويجري المنادى» وبمبارتها أكمل.

(٢) ما بعد «مجَّدَدًا» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه انصب عاد ما خلافاً».

والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) في ت «حسنًا» سقطت «يا»

(٥) في ت «ونصبًا».

(ش) «والمفرد» مفعول مقدم بانصب «وعادماً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ طَبْمٌ وَالْفَتْحُ مِنْ * نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

(ش) يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة^(١) شروط:

الأول: أن يكون علماً كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً يابن.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى علم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما^(٢)، أعني^(٣) بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «وَنَحْوُ مَفْعُولٍ بِضْمٍ» وهو أيضاً مطلوب «لَا فَتْحَ»، و«مِنْ نَحْوٍ» متعلق «بِضْمٍ»، «وَتَهِنْ» مضارع وهن بمعنى ضَعُفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافاً^(٤) إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَماً * أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُجِمَا

(١) في الأصل، ظ، ت «وهي خمسة».

(٢) هـ «بينهما فاصل» وصارتها أكمل.

(٣) في ز «أي أعني».

(٤) في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبت أدق.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «ويلى».

وفي ك «أو يلى» «وما أثبت أولى، لأنه ورد في الألفية وبقيّة النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنِ سَعِيدٍ، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم^(١): يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِيحَتَا^(٢). «وَالضَّمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ مُحْتَمًا» «وَلَا نَ لَمْ يَلِ»^(٣) شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضَّمُّ قَدْ مُحْتَمًا / إِنَّ لَمْ يَلِ فَهَوَ مُتَحَتِّمٌ. ويجوز أن يكون «قَدْ مُحْتَمًا» جواب الشرط، ١٨٢
والشرط وجوابه خبر «الضَّمُّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم^(٤) عن^(٥) الرابط؛ لأن جملة الشرط والجواب^(٦) يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما^(٧) منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف^(٨). ثم قال:

(ص) وَأَضْمُّمُ أَوْ أَنْصِبُ مَا احْتَطَرَارًا لَوْلَا * يَمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقُ ضَمِّ يَتَنَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ - سَلَامٌ لِلَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٩)

(١) في ز «علم نحو» وعبارتها أفضل.

(٢) في ت «يا زيد ابن أخيتنا»

(٣) في الأصل «يك» تحريف.

(٤) في ت «حتمًا».

(٥) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.

(٦) في الأصل، ظ «الضم والشرط»، وفي ت «جملة الشرط» وما أثبت عن بقية النسخ أصح.

(٧) في الأصل، ز، ظ «لتزيلهما» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٨) في ت «فلا خلاف» تحريف.

(٩) الشاهد للأحوص الأنصاري. انظر ديوانه ١٨٩

وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناطم ٥٧٠، وشرح التصريح

٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالى الزجاجي ٨١

قال البغدادي في الخزانة ١: ٢٩٤.

«تنوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمالزي. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى ابن عمرياً بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرص فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي (١)

والمختار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره (٢) وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «وما» مفعول «بأنصب» وهو مطلوب أيضاً «لاضْمُ» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «نُونًا» (٣) «واضْطِرَارًا» [مفعول له] (٤) وهو تعليل لنُون، «وَيَمَّا» متعلق بنُون، «وما» المجرورة «بِمين» موصولة، «واستِخْفَاقُ ضَمِّ» مبتدأ، «ويُتَنَا» (٥) خبره والجملة صلة لما «وَلَهْ» (٦) متعلق بِيُتَنَا. ثم قال:

(ص) وِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ * ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (٧) «وَأَلْ» إلا في

الضرورة / كقوله:

١٨٣
أ

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَكُنْتِ قَلْبِي (٨)

(١) الشاهد لمهلل - حدى بن ربيعة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والجمال للزجاجي ١٦٦ وأمالى القالى ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

وفي رواية:

رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت «نونا» تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكملة من ش، ك.

(٥) في ظ «ويُتَنَا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزوم وعجز البيت: «وَأَلَّتْ بِخَيْلَةٍ بِالْوَضِلِ حَتَّى».

انظر اللسان «لنا» والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.

والخزانة ١: ٣٥٨.

وفي رواية:

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

وقوله:

١٦٥ -

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا
[إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا] ^(١)

ثم استثنى من ذلك لفظة ^(٢) «الله» والجملة الإسمية المصدرة بـ «أَلْ» فقال:

(ص) ... * إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَخِئِّي الْجَمَلُ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا أله ^(٣) بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أَلْ» له ^(٤) حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به رجلاً، لأن «أَلْ» من جملة المُسمى به. ثم قال:

(ص) وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ * ...

(ش) يعني أَنَّ الأكثر في نداء لفظ ^(٥) «اللَّهُمَّ» بيمين مشددة مزيعة آخرأ عوضاً من حرف النداء، وفهم منه أن قولهم يا أله ^(٦) وإن كان جائزاً في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة ^(٧)، وقد جاء في الشعر الجمع بين ^(٨) النداء واليمين وإلى ذلك ^(٩) أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَدُّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ

^(١) رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

انظر المقتضب ٢٤٣: ٤ وأمالى الشجرى ١٨٢: ٢ والإنصاف ٣٣٦: ١ وشرح المفصل ٩: ٢ وشرح

الكافية لابن مالك ١٣٠٨: ٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٤: ٢.

وفي رواية أخرى لعجز البيت: «إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تُغَيَّبَانَا شَرًّا».

^(٢) في ظ، ت «لفظ».

^(٣) في الأصل «يا لله».

^(٤) «له» ساقط من ظ.

^(٥) في الأصل، ز «لفظة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

^(٦) في الأصل «يا لله».

^(٧) في ش «في الأكثر».

^(٨) في ش، ه، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.

^(٩) في ز «واليه».

(ش) وجه^(١) شذوذ أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إني إذا ما حَدَثَ أَلَمٌ

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(٢)

والقريض: الشعر.



(١) في هـ ، ظ «وجه».

(٢) نسب البيتان إلى أبي خراش الهذلي في اللسان «لم»

وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٢٨.

ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا».

والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالى الشجرى ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١، وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح

التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

(فصل)

(ص) تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمُهُ نَصْبًا كَمَا زِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(ش) شمل قوله: «تَابِعْ»^(١)، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَمَ والنكرة المقصودة. «والمُضَافَ» نعت لتابع وخرج به التابع المفرد، «ودُونَ أَلْ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلْزِمُهُ / نَصْبًا، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا ^{١٨٣} كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلْ»، فمثال ما استوفى^(٢) الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زَيْدُ ذَا الْجَمَّةِ^(٣). ومثاله وهو توكيد: يَا زَيْدُ نَفْسُهُ، وَيَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زَيْدُ عَائِدُ الْكَلْبِ. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ * ...

(ش) فمثال النعت: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفُ، ومثال عطف البيان يَا زَيْدُ قُفَّةً، ومثال التوكيد: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ^(٤)، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ.

فهذه أربع^(٥) صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وتَابِعْ» مفعول بفعل

(١) في ز «التابع».

(٢) في الأصل «ما استوفى» تحريف.

(٣) في هـ «يا زيد ذا الحيل» تحريف. الجمّة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.

(٤) في ت «جمعا» تحريف. وما أثبتّ. أصبح، لأنه توكيد للجمع.

(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمّر من باب الاشتغال يفسره «الزّمة»، «المُضَاف» نعت لتابع، «ودُون» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تابع»، و«نُصباً» مفعول ثان «لألّزِمة»، والمفعول الأول الهاء، «وما» مفعول «بازْفَع» وهو مطلوب^(١) «لأنصب» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُ».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلَا * كَمْشَتَقِلْ نَسَقًا وَبَدَلَا

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعها المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يَا أَخَانَا زَيْدٌ^(٢) وَيَا أَخَانَا عَمْرُو^(٣)، وَيَا زَيْدٌ أَخَانَا، وَيَا عَمْرُو صَاحِبَتَا^(٤).

وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، وحرف^(٥) العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْعَلَا»^(٦) بدل من نون التوكيد^(٧) الخفيفة، «وَنَسَقًا» و«بَدَلَا» مفعول أول «باجْعَلَا» «وَكَمْشَتَقِلْ»^(٨) في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْعَلَا» صَيِّرُ^(٩). ثم إن المعطوف عطف نسق^(١٠) إذا كان مقروناً «بَالْ» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ك «المطلوب».

(٢) في هـ، ك «يَا أَخَانَا وَزَيْدٌ»

هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٣) في ظ «وَيَا صَاحِبَتَا عَمْرُو».

وفي ك «وَيَا أَخَانَا وَعَمْرُو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٤) في ظ «وَيَا عَمْرُو يَا صَاحِبَتَا».

(٥) في ز «وحروف».

(٦) في الأصل «اجعل» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ت «من التوكيد بالنون».

(٨) في ش، ك «وكمستقلا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) في الأصل «ضمير» تحريف.

(١٠) في ظ، ت «النسق»

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقًا * فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أنَّ المعطوف عطف النسق^(١) إذا كان مصحوباً «لأنَّ» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار، وهو مفهوم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» وعلم أنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ^(٢) ومنه قوله:

١٦٧. أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّراً * فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ^(٣)

يروى برفع «الضُّحَاكَ» ونصبه، وفهم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقاتلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبيوه» / «المازني»، وإنما اختير لمناسبة ^{١٨٤} _ب الحركتين، ولما حكى «سيبيوه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب^(٤) «وَمَصْحُوبٌ»^(٥) خبر «يَكُنْ»^(٦)، «وَمَا نُسِقًا»^(٧) اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح^(٨) وفيه وجهان: جملة^(٩) من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي^(١٠) مستأنفة.

(١) في هـ «نسق».

(٢) في الأصل «يا زيد والحارث والحارث» تحريف.

(٣) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.

انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥١٠.

ومعجم شواهد النحو ١٢٠.

(٤) اختلف في الاختار منهما. اختار الخليل وسيبيوه والمازني الرفع، وإليه ذهب الناظم.

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.

والاختار عند المبرد النصب إذا كانت الالف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير معرفة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.

(٥) في ش «ومصحوب أَلْ».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «كان» والمثبث أدق كما في ز، ك، والالفية.

(٧) في ت «وما نسق».

(٨) في ش «أصبح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».

(٩) في ز «جملة مستأنفة».

(١٠) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ.

ثم اعلم أنَّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد^(١) ثلاثة أشياء: «ألَّ وذا»^(٢) و«الذي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلَّ بَعْدُ صِفَةً * يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ^(٣) لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(ش) يعني أن «أَيَّا» إذا كانت منادى^(٤) لزم وصفها بمصحوب «ألَّ» واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمتهما^(٥) «الهاء» لتكون عِوَضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون «مَصْحُوبٌ» منصوباً، «فَأَيُّ»^(٦) مبتدأ، «وَيَلْزَمُ»^(٧) خبره، «وَمَصْحُوبٌ» مفعول مقدم بيلزم، «وصِفَةً» منصوب على الحال من مصحوب «ألَّ»، «وبالرفع» في موضع الحال من «مَصْحُوبٌ»^(٨)، «ولَدَى» متعلق بيلزم «وبَعْدُ» في موضع الحال، والمضاف إليه «بَعْدُ» ضمير عائد على «أي» والتقدير: وَأَيُّهَا يَلْزَمُ مَصْحُوبٌ أَلَّ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةٌ وَاقِعَةً بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَصْحُوبٌ^(٩) مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره ١٨٥

«يَلْزَمُ» بالياء، والجملة خبر «أَيُّهَا» والضمير العائد على المبتدأ محذوف^أ

تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ * ...

(١) في هـ «واحد» تحريف.

(٢) في ظ «وذو».

(٣) في ت «في الرفع» تحريف.

(٤) في ظ «منادة».

(٥) في ش «لزمته».

(٦) في هـ، ز «وأي».

(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.

(٨) في ظ «مصحوب أل».

(٩) في ش «مصحوب أل».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأياها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة^(١) «أَيُّهَا» باسم الإشارة نحو:

يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ - أَيُّهَذَا إِن كَلَّا زَادَكُمْ * وَدَعَانِي وَإِغْلًا فَيَمْنُ وَعَلْ^(٢)

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى^(٣) (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ^(٤))

ثم قال:

(ص) ... * وَوَصَفُ أَيِّ بِسْوَى هَذَا يُرَدُّ

(ش) يعني أَنَّ «أَيَّ» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير

ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحِبَ عَمْرٍو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ * إِن كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ

(ش) يعني أَنَّ اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما

وصفت به^(٥) «أَيَّ» من واجب الرفع معرف «بأل» أو الموصول المصدر «بأل»

فتقول: يَا ذَا الرَّجُلُ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ^(٦)، «فَذَا» في هذا المثال

ونحوه بمنزلة «أَيَّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أل»، وفهم من قوله: «إِنْ

كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفِيثُ المعرفة فلا يفتقر إلى

وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل

١٨٥
ب

على رجل بعينه^(٧)، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال:

(١) في ك «وصف» وعبارتها أدق.

(٢) لم أشر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. غير معزو انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المرادى

٢٩٩: ٣ وشرح الأشموني ٣: ١٥٣ ومعجم شواهد النحو ١٤٨ ونسب في الأكليل ٧٨: ١٠ إلى أبي حسيب.

واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

(٣) في ه، ظ، ك، ت «وعز وجل».

(٤) سورة الحجر آية: ٦.

(٥) «به» ساقط من ت.

(٦) في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل وبا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

(٧) في الأصل، ش، ك «تعيينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ * ثَانٍ وَضُمُّ وَالْفَتْحُ أَوَّلًا تُصِيبُ

(ش) يعني أنَّ المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإبتاع وفيه أقوال^(١) وذلك نحو قوله:

١٦٩. يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ * لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ^(٢) غَمَرُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ»، وفهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أنَّ ذلك جائز في العلم وفي^(٣) النكرة المقصودة نحو: يَا غُلَامُ غُلَامٌ زَلِيدٌ.

وهو مذهب «البصريين»، وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفي نَحْوِ» متعلق «بِإِنْتِصَابِ»، «وَتُصِيبُ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

(١) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه. الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر وهو مذهب المبرد. الثالث: أنَّ الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلنا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلام.

(٢) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ٢١٢:٦

يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ لَا يَوْعَعُنْكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمَرُ

أنظر المقتضب ٢٢٩:٤ وشرح المفصل ١٠٥، ١٠:٢ .

وشرح المرادي ٣٠٣:٣، وشرح ابن عقيل ٢٧١:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٥٣:٣، ومعجم شواهد النحو ٧٥ .

تيم عدى : أضاف تيم إلى عدى وهو أخوه

لا أبالكُم : كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(٣) «في» ساقطة من ش.

(المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

قوله^(١):

(ص) وَاجْعَلْ مُنَادِي صَبْحٍ إِنَّ يَضْفُ لِيَا * كَعَبْدٍ عَبْدِي عَبْدٌ^(٢) عَبْدًا عَبْدِي يَا

(ش) شمل قوله «مُنَادِي» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَبْحٍ»، فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أن «يا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم^(٣) خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبْدِي» بحذف الياء والاستغناء بالكسر^(٤) عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء الساكنة^(٥)

الثالثة^(٦): / «يَا عَبْدٌ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة^(٧): «يَا عَبْدًا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة^(٨): «يَا عَبْدِي» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم^(٩) في

(١) قوله ساقطة من ش، هـ، ز.

(٢) عبد ساقطة من ز.

(٣) إلى ياء المتكلم ساقط من هـ.

(٤) في ش، ك «بالكسرة».

(٥) في هـ، ظ، ت «ساكنة».

(٦) في ت «والثالثة».

(٧) في ت «والرابعة».

(٨) في ت «والخامسة».

(٩) «الناظم» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به^(١) الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً^(٢)، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم^(٣) يذكرها الناظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)^(٤) في قراءة^(٥)، وفي قوله: «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحداهما^(٦): التنبيه^(٧) على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبيه على أن^(٨) جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل^(٩)، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص^(١٠) كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص^(١١) فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «وَمُتَّادَى» مفعول أول باجعل، «وَصَبَّحَ» في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت، «وإن يُضَفَّ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المتأدى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

(١) في ظ، ت «له».

(٢) في هـ «الفا وإبقاؤها» وعبارتها أدق.

(٣) في هـ، ز، ظ «لم».

(٤) سورة الأنبياء آية: ١١٢

وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.

(٥) قرأ بالضم «رَبِّ» أبو جعفر، وابن محيصن.

انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.

(٦) في الأصل، ز «أحدهما». تحريف.

(٧) في ت «التنبيه». تصحيف.

(٨) «أن» ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ش، هـ، ز، ك «المثال».

(١٠) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمثبت من ت أصبح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.

(١١) في الأصل وبقية النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /:

١٨٦
١

(ص) وَلَفَّحْ أَوْ كَسِّرْ^(١) وَخَذَفْ أَيْ اسْتَمَرَّ * فِي يَا ابْنَ أُمِّ ابْنِ عَمٍّ لَا مَقَرَّ
(ش) يعني أن^(٢) «يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمٍّ» يجوز في آخر^(٣) كل واحد^(٤)
منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ أُمِّ، وقرئ بهما^(٥)، وكذلك
«ابْنَ عَمٍّ»^(٦) وذلك^(٧) لكثرة استعمالهما^(٨)، وفهم^(٩) من قوله: «اسْتَمَرَّ»،
اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الياء» نحو: يَا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله:
١٧٠ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي^(١٠)

وقلبها ألفا، ومنه قوله: شُكِّنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
[نَعِشْ غَزِيرَتَيْنِ وَنَكْفِي أَلْهَمًا]^(١١)

(١) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ز.

(٣) «آخر» ساقطة من ز.

(٤) «واحد» ساقطة من ت.

(٥) في ش «وقد قرئ».

وذلك في قوله تعالى «قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي» طه: ٩٤.

قرأ بالخفض ابن عامر وحمة والكسائي وعاصم.

انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.

(٦) في ش، هـ، ز «يا ابن عم».

(٧) «وذلك» ساقطة من ك.

(٨) في الأصل «استعمالها» تحريف.

وفي هـ «استعماله» تحريف.

(٩) في الأصل «فهم».

(١٠) الشاهد لأبي زيد الطائي - حرمة بن المنذر - وعجزه «أَلَّتْ تَحْلَيْتِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ»

انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالى الشجري ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك

٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناظم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤

(١١) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعرفين تكملة من ش، ك.

لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً^(١) مطرد في «يَا ابْنَةُ أُمِّ وَيَا ابْنَةُ عَمِّ» إذ لا فرق، ثم إِنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَيْمَى وَيَا أَيْمَى» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة»^(٢). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي الثَّدَا أَبَتْ أُمِّتِ عَرَضُ * وَانْكِسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا الثَّانِي عَرَضُ

(ش) فُهِمَ^(٣) من قوله: «وفي الثَّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَتْ وَلَا جَاءَتْ أُمِّتَ.

وفهم من تعيين اللفظين أَنَّ ذلك خاص بهما، وفهم من قوله: «عَرَضُ» أَنَّ ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أَنَّ الكسر أكثر.

وفهم من قوله: «وَمِنْ أَلْيَا الثَّانِي عَرَضُ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه^(٤) لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِي وَلَا يَا أُمَّتِي.

وقد جاء^(٥) الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢ - [يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَأَيْمًا] * لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَالِشًا^(٦)

(١) (أيضاً) ساقطة من ش، هـ.

(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وعبارتها أكمل.

(٣) في ز «وفهم».

(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».

(٥) في ز «أني».

(٦) لم أقف على قائله.

ما بين المعقولين تكملة من ش، ز، ك.

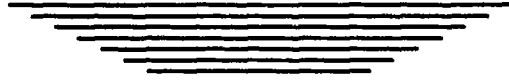
انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩

ورد عجز البيت في الأصل:

«لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ أَمَلًا»

وهو ساقط من هـ، ظ، ت.

«وفي النِّدَا» / متعلق «بَعَرَض»، «وَأَبَتِ وَأُمَّتِ»^(١) مبتدأ وخبره «عَرَض» $\frac{١٨٧}{١}$
والثَّامِيَّاءُ مبتدأ وخبره «عَوَض»^(٢) «وَمِنْ أَلْيَا» متعلق بعوض.



^(١) في الأصل، ت «وَأَبَهُ وَأُمَّهُ» تحريف، وما أثبت من الألفية وبقية النسخ أدق.
^(٢) في ت «عَرَض» تحريف.

(أسماء لازمت^(١) النداء)

(ش) هذه الأسماء التي ذكرت^(٢) في هذا الباب على ثلاثة أقسام:
مسموع ومقيس وشائع^(٣) غير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) **وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِاللَّذَا * لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا ...**
(ش) فذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «قُلْ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: يَا قُلْ^(٤) فكأنك قلت: يَا رَجُلٌ.

الثاني: «لُؤْمَانُ» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت: يَا لُؤْمَانُ
معناه يا عظيم اللامة^(٥).

الثالث: «نَوْمَانُ» يفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت يَا نَوْمَانُ
معناه^(٦) يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَأَطْرَدَا
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزُنْ يَا حَبَاثِ * ...

(ش) يعني أن بناء وزن «فَعَال» من كل فعل دال^(٧) على السبب مُطَّرد.

(١) في ظ «لزمت» تحريف.

(٢) في ت «ذكرها».

(٣) في ت «وسائع» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «قل» تحريف.

(٥) في هـ «اللؤم» وهذا جائز انظر اللسان «لأم».

(٦) في ش، هـ، ز، ك «فمعناه».

(٧) في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاثَ وَيَا فَسَاقِي وَيَا لَكَاعٍ^(١) ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال^(٢) على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... * وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وَفَعَال» مطرد فيه^(٣) من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالٍ وَذَرَاكٍ^(٤) وَضَرَابٍ، وإنما ذُكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَال» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٨٧
ب

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعُلُ * ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعُل» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَال» في سب الأنثى^(٥) إِلَّا أَنَّ «فُعُل» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَلَا تَقِسْ ...

(ش) فمن المسموع في^(٦) ذلك يَا تُحِبُّ بِمعنى يَا خَبِيثَ، وَيَا عُذْرُ بِمعنى يَا غَادِرَ، وَيَا فَسَقُ بِمعنى يَا فَاسِقَ.

(١) نصات: «تُحِبُّ الشَّيْءَ يُحِبُّهُ خَبَائِلُهُ وَتُحِبُّهُ فَهُوَ خَبِيثٌ، والخبيث ضد الطيب من الرزق والولد والناس. يُقال للذكر تُحِبُّ، وللأنثى يَا خَبَاثَ مثل يَا لَكَاعِ، بنى على الكسر، وهذا مطرد عند سيبويه.

فساق: «الفِسْقُ الخروج عن الأمر، فَسَقَ عن أمر زَيْه أي خرج.

ورجل فاسق وَفَسَقَ وَفَسَقَ دَائِمَ الْفَسَقِ، ويُقال في النداء: يَا فَسَقُ، وللأنثى يَا فَسَاقِي.

لكاع: لِكَيْعِ الرَّجُلِ يَلْكَعُ لَكَمًا وَلَكَاعَةً. لَوْمٌ وَحَقٌّ، والمرأة لَكَاعٍ وَلَكَيْعَةٌ وَلَكَمَاءُ.

اللسان «خبث»، «فسق»، «لكع».

(٢) في الأصل «ذاك» تصحيف.

(٣) في ت «منه» تصحيف.

(٤) في ش، ك «وتراك» تحريف.

(٥) في ش، هـ «الإناث».

(٦) في هـ، ك «من»

واعلم أنه جاء^(١) جر «قُلْ» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلْ

(ش) يعني أن «قُلْ» قد جاء^(٢) في الشعر مجروراً في غير النداء^(٣) كقوله:

١٧٣ - فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلْ^(٤)

وقوله: «وَقُلْ» مبتدأ وخبره «بَغْضٌ»، و«مَا» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» «وَبِالْتَّوْمَانِ» متعلق بيخص، «وَلَوْ تَمَّانُ تَوْمَانٌ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

(١) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.

وفي ش، هـ، ز «قد تقدم» وبعدها زيادة غير لازمة..
«أن قل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(٢) في ز «جاء جره»

(٣) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي من قصيدة به بدأها بقوله:

الحمد لله الوهوب المجزل
أعطى فلم ييخل ولم ييخل

والبيت الذي قبل الشاهد هو «تَدَاوَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْطَلْ»

وروى في كتب النحو: «تفضل منه إبلى بالهوجل».

ولا وجود لهذا البيت بين أبيان القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.

انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠ : ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢ : ٢٤٨ / ٣ : ٥٢٢

والمقتضب ٤ : ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١ : ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢ :

٢٧٨ وشرح التصريح ٢ : ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٢٧.

لجّة: بفتح اللام. الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

قل: أصله فلان محذوف منه الألف والنون للضرورة.

(الاستغاثة)

(ش) هي نداء مَنْ يَخْلُص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث^(١) والمستغاث منه^(٢) والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب^(٣) حالتين:

الأولى: أن يُجَزَّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزَاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول^(٤) بقوله:

(ص) إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُلِصًا * بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ...

(ش) يعني أَنَّ المُنَادَى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتخصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمَر. ثم مثل بقوله:

١٨٨
أ

(ص) ... * ... كَيْتَا لِلْمَرْتَضَى

(ش) وقد فهم من قوله: «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ». أَنَّ استغاث^(٥) مُتَعَدِّ بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى^(٦):

(١) في ش، هـ، ز، ك (المستغيث).

(٢) «والمستغاث منه» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ت «البيت».

(٤) في الأصل وبقية النسخ الأول والمثبت من ط.

(٥) في ط «المستغاث» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٦) في ز، ط، ت «عز وجل».

(إِذَا تَشْتَفِيْتُونَ رَبَّكُمْ)^(١)

وفهم من قوله: «خُفِضًا» أنه معرب^(٢) بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بَالٍ»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) رَأَيْتُكَ مَعَ الْمُطْرَفِ إِنْ كَرِهْتَ يَا * وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ الْيَبِ

(ش) يعني^(٣) أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام^(٤) نحو قوله:

١٧٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي * لِأَنَّا سِ عَثُّهُمْ فِي أَرْذَائِهِ^(٥)

وفي سوى التكرار «لِئَا»^(٦) جىء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ - يَبْنِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ^(٧)

(١) سورة الأنفال آية: ٩

في ظ «تَشْتَفِيْتُونَ رَبَّكُمْ» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز. (٢) في ش «عرب».

(٣) «يعني» ساقطة من ظ، ت.

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلية على المستغاث: فقيل هي بقية «أل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما يتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

شرح الأشموني ٣: ١٦٤.

(٥) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناظم ٥٨٧، وشرح المرادي ٤: ١٧ وأوضح

المسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.

(٦) في ت «يبا».

(٧) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠ وشرح الشواهد للعني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح

٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨، والخزانة ١: ٢٩٦.

وصدر البيت ساقط من ش، ز، ظ، ك، ت.

ومفعول «افتح» محذوف وتقديره^(١): وافتح اللام، «وفي سوى» متعلق
 «بائتينا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سوى التكرير^(٢). ثم قال:
 (ص) وَلَاكُمْ مَا اسْتَلَيْتْ عَاقِبَتُ الْإِلْفِ * ...

(ش) [يعني أن لام الاستغاثة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفُهم
 منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدًا، ولا
 يجوز يَا لَزَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ [(٣)

(ش) يعني أن الاسم^(٤) المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن
 تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لِلْعَجَبِ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا
 عَجَبًا ومنه قوله:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفُلَيْقَةِ - ١٧٦

هَلْ تَذْهَبَنَّ الْقَوْبَاءُ الرِّيقَةَ^(٥)

وإنما ذكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في ^{١٨٨}
 الحكم. «وَلَاكُمْ مَا»^(٦) مبتدأ، «وَعَاقِبَتُ» خبره، «وَأَلِفٌ» مفعول بعاقبت، ووقف

(١) «وتقديره» ساقطة من ظ.

(٢) في ك «التكرار».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «الاسم» ساقطة من ش.

(٥) الرجز لأبن قنّان انظر اللسان «قوب».

وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٧٩١، روى عجز البيت في الأصل، ش،

هـ، ك (هل تذهبن القوباء بالريقه) وما أثبت عن بقية النسخ.

الفليقة: الداهية.

القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.

الريق: الريق ماء الفم قبل الأكل، والمؤث منه الريقه. وريقه الفم وريقه لُغَاهُ.

(٦) «مَا» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [بالسكون]^(١) على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «ألف» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها^(٢) الألف^(٣) والأول أظهر «ومثله» مبتدأ، «واسم» خبره، «وذو تعجب» نعت لاسم «وألف» جملة^(٤) في موضع الصفة لتعجب.



(١) «السكون» تكملة من ش، ز. المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.

(٢) في ت «عاقبتها» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «ألف»

(٤) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

(الندبة)

(ش) هي نداء المُتَقَجِّعِ عليه أو منه^(١). وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِلذُّوبِ ... * ...

(ش) يعني أَنَّ مُحْكَمَ المُنْدُوبِ كحكم المنادى، يُضَمُّ إِنْ كَانَ مفرداً، ويُنْصَبُ إِنْ كَانَ مضافاً أو شبيهاً به فتقول:

وَأَزِيدُ، وَوَا ضَارِبَ^(٢) زَيْدٍ، وَوَا طَالِعاً^(٣) جَبَلًا. و«مَا» مفعول مقدم باجعل، وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها «لِلْمُنَادَى»^(٤)، ثم نه^(٥) على ما يُمتنع في الندبة بقوله:

(ص) ... وَمَا * نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

(ش) يعني أَنَّ كل واحد من النكرة والمبهم^(٦) لا يجوز أَنْ يُنْدَبَ، لأن الغرض بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل المبهم اسم الإشارة، والموصول بصلة غير معين بها، فلو كَانَ الموصول به^(٧)

(١) في هـ «أو المتوجع منه» وفي ز «والمترجع منه» وعبارتهما أدق وفي ك «ومنه».

(٢) في ك، ت «وَأَضَارِبَ زَيْدٍ» سقطت واو العطف.

(٣) في ك «وَأَطَالِعاً جَبَلًا» سقطت واو العطف.

(٤) في ز «المنادى». تحريف.

(٥) في ت «نه بقوله».

(٦) يريد أَنَّ الاسم المنكر والاسم المبهم لا يُنْدَبُ فلا يُقال: وَأَزْجَلَاءُ، وَلَا وَأَهْدَاءُ ولا يُنْدَبُ أيضاً. كما ذكر الشارح. الموصول بصلة غير معين بها كقولك: وَأَتَمَّنْ دَهْبَاهُ.

انظر شرح المفصل ٢: ١٤، ١٥.

(٧) في ش، هـ، ك، ت «الموصول له» وعبارتها أدق.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ ... *

(ش) يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعرف بها جاز أن يُندب / $\frac{189}{4}$
وقد^(١) مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَبُرَ زَمَزِمٌ يَلِي: وَامِنْ حَفَرٍ

(ش) فتقول^(٢): وامِنْ حفر بحر زمزم لتزيله^(٣) في الشهرة منزلة العلم،
والذي حفر بحر زمزم «عبد المطلب بن هاشم^(٤)». «والموصول» مفعول لم
يُسم فاعله «يُنْدَبُ» «وبالذي» متعلق «بالموصول» لا «يُنْدَبُ»، وهو على
حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«يُفَرِّ»
منصوب على أنه مفعول مقدم «بَحْفَرٍ»، «وَامِنْ»^(٥) مفعول «يَلِي»^(٦). ثم قال:
(ص) وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ ... *

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العلم نحو: وَازِيدًا، والمضاف نحو:
وَاعْبَدَ الْمَلِكَا^(٧)، وَعَجَزَ الْمَرْكَبَ نحو: يَا مَعْدِي كَرِبًا^(٨)، وعلم أن وصله بالألف^(٩)
جائز لا واجب من قوله قبل: «بِمَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ». ثم قال:

(١) في ش «ومثل».

(٢) «فتقول» ساقطة من ت.

(٣) في ش، ك «لتزله» وهي أدق.

(٤) في ش «هو عبد المطلب».

وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».

وفي ت «عبد المطلب».

و«بن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.

(٥) في ظ «ووا من».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «يَلِي».

(٧) في ظ «واعبد الملك» تحريف.

(٨) في ش، هـ، ز، ت «وامعدى كربا»

وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الاستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.

(٩) «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ...

* مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا مُحذَفٌ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً^(١) مُحذَفٌ إِذْ لَا يُمْكِنُ اجتماعَ الْفَيْنِ^(٢). وفُهِمَ منه أَنَّ المحذوفة^(٣) الألف التي آخر^(٤) المندوب لا أَلِفُ النَّدْبَةِ، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «وَمُتَّهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «وَمَثَلُهَا» مبتدأ وخبره^(٥) محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ * مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا يَلْتَ الْأَمَلُ

(ش) يعني أَنَّ التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته^(٦) ألف الندبة إِذْ لَاحِظٌ لَهُ فِي الْحَرَكَةِ. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَآمَنَ حَفَرٌ بِفَرٍّ^{١٨٩} زَمَزَمًا^(٧).

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازِيدًا، وآخر المضاف إليه نحو: وَاعْلَامَ زَيْدًا، والمطول نحو: يَا طَالِعًا^(٨) بجبلاً. ثم إن حق [أَلِف]^(٩) الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَاعْلَامَ أَحْمَدًا. وإن كانت كسرة أو ضمة أهدلت فتحة لمكان الألف

(١) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(٢) وذلك نحو: وَاثْوَسَاهُ. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب ياء قياساً فقالوا: «وَاثْوَسِيَاهُ».

(٣) في ز، ك «المحذوف».

(٤) في ت «في آخر» وهي أدق.

(٥) في ظ «خبره».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(٧) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين:

أحدهما: فتحة. كقولك: وَاعْلَامَ زَيْدَنَاهُ.

الثاني: كسره مع قلب الألف ياء فتقول: وَاعْلَامَ زَيْدَنِيهِ. إلا أن ذلك لم يثبت سماحا، كما أجاز الفراء وجهاً ثالثاً: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وَاعْلَامَ زَيْدِيهِ.

(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعًا بجبلاً» وهذا جائز حيث يجوز أن تلحق قبل المندوب يا أو وا.

(٩) «ألف» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشٌ^(١) وَارْقَاشًا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَأَقَامَ الرَّجُلَ هَذَا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس^(٢)، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَالشُّكْلُ خُفْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا * إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما فتحة لبس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف لمجانس^(٣) تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وَأَفْتَاهُو، وفي غلام أخيه وَأُغْلَامَ أَخِيهِ لَأَنَّكَ لو أبدلتيهما^(٤) فقلت: وَأَفْتَاهَا، وَأُغْلَامَ^(٥) أَخِيهَا، لالْتبس^(٦) بهاء الواحدة، وفهم من قوله: «خُفْمًا»، أن ذلك واجب. «وَالشُّكْلُ» مفعول بفعل محذوف يفسره «أَوَّلُهُ»، و«مُجَانِسًا» مفعول ثانٍ لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره: [أَوَّلُهُ حرفاً مجانساً، ومفعول مجانس محذوف تقديره: مجانساً] ^(٧) للحركة السابقة، ثم قال:

(ص) وَوَالْقَافُ زُذٌ^(٨) هَاءٌ سَكَبٌ^(٩) إِنَّ تُرْدُ * ...

(١) رَقَاشٌ: إسم امرأة.

(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإتيان نحو: «وَارْقَاشِيهِ، وَاحْبَدَ الْمَلِكِيهِ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوه».

صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «مجانس».

وفي ظ «التجانس» تحريف.

(٤) في ه، ز أبدلتيهما ألف وعبارتهما أدق.

وفي ظ «أبدلتيهما».

(٥) في ه «واو غلام أخيهما».

(٦) في ه، ز «لاالْتبس» تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس محذوف تقديره».

وفي ه، ظ «أوله حرفاً مجانساً. ومعمول مجانس تقديره مجانساً»

(٨) في ظ «وزد» تحريف.

(٩) في الأصل «سكنا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وفقت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَأَزِيدَاهُ، وَفُهُم / من قوله^(١)»: «وَأَقِفْ» أن $\frac{١٩٠}{١}$ ذلك لا يكون في الوصل، وفُهُم من قوله: «إِنْ تُرِدْ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ تَشَأْ فَأَلِدْ وَالْهَاءُ^(٢) لَا تَرِدُ

(ش) أي وإن تشأ فألد كاف ولا ترد الهاء، هذا ما حملة عليه الشارح «والمراذى»^(٣). فلا يندرج فيه إلا صورتان^(٤): اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء^(٥)، وعندني أن ضبط «المدّ» بالفتح على أنه مفعول، «وَالْهَاءُ» معطوفة عليه [أحسن] ^(٦)، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَأَزِيدَاهُ، وذلك مفهوم من قوله: «وَأَقِفْ زِدْ هَاءً سَكَّتْ».

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَأَزِيدَا. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِدْ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَأَزِيدْ. وهو مفهوم من قوله: «وَإِنْ تَشَأْ».

«فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَرِدُ»

(١) في ش في «من قوله له واقفأ» : زيادتها هنا لا تفيد.

(٢) ما بعد «فَالْمَدُّ» إلى قوله: «وَالْآخِرُ إِنْ تَحْدَفُ الْهَاءُ» ساقط من هـ .

(٣) قال المرادى ٤ : ٣٠

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فالمد كاف وهو كالتنصيص على ما فهم من قوله (إن تُرِدْ) ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً، أي وإن تشأ فلا ترد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب».

وانظر شرح ابن الناطم ٥٩٤.

(٤) في ت «إلا صورتين» وما أثبت عن الأصل وبقيّة النسخ أصح، لأنّ الإستثناء هنا مفرغ، «وإلا» ملغاة فتعين رفع المستثنى.

(٥) في ز «عن الهاء نحو وازيدا» زيادة المثال هنا تفيد.

(٦) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزداد^(١) الألف والهاء. وهذه الصور^(٢) كلها جائزة في الوقف^(٣)، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِدْ» المستتر، «وَهَاءٌ»^(٤) سَكَنَتْ مفعول بزِدْ، «وإنْ تُرِيدْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وإنْ»^(٥) تَشَأْ شرط والفاء بعده جواب الشرط^(٦)، «والمَلْدُ» مبتدأ وخبره^(٧) محذوف تقديره: كاف، على ما قال الشارحان^(٨) «وَالْهَاءُ» مفعول مقدم بتزد، فالجواب^(٩) على هذا جملة اسمية، «وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإنْ^(١٠) تَشَأْ فَلَا تَزِدِ الْمَلْدَ وَالْهَاءُ. ثم قال:

(ص) وَقَائِلٌ وَعَبِيدِيَا / وَعَابِدَا * مَنْ فِي النَّدَا إِلَيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ١٩٠

(ش) تقدم أن في المنادى المضاف إلى بياء المتكلم خمس لغات، ومن جملتها «يَا عَبْدِي»^(١١) بياء ساكنة، فإذا نذبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

(١) في ز، ظ، ت «لا تزد».

(٢) في ت «الصور» تحريف.

(٣) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:

أَلَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّبِيعَةِ

انظر الأشموني ٣: ١٧١.

(٤) في الأصل، هـ «هَاء».

(٥) في الأصل، هـ «إن».

(٦) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وإن تَشَأْ فالمد والهاء لا تزد».

(٧) في ظ «خبره».

(٨) يُقْصَد بالشارحين ابن الناطم والمرادى:

فقد قال «أي وإن تَشَأْ ألا تزيد في الوقف الهاء فالمد كاف».

(شرح ابن الناطم ٥٩٤، وشرح المرادى ٤: ٣٠)

(٩) في ظ «والجواب».

(١٠) في ز «فإن».

(١١) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله:
وَاعْبُدِيَا

والآخر^(١): أن تحذف الياء^(٢) لسكونها فتقول: وَاعْبُدَا، وهو^(٣) معنى قوله:
وَاعْبُدَا.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة^(٤) وهو^(٥) معنى قوله:

«مَنْ فِي الثَّنَاءِ إِلِيَا^(٦) ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فهم منه أن باقي اللغات التي في
المنادى ليس فيها^(٧) زيادة ولا نقص فيقال^(٨) على لغة من قال: يَا عَبْدُ^(٩):
وَاعْبُدَا ليس إلا، وفي لغة^(١٠) يَا عَبْدِي، وَاعْبُدِيَا ليس إلا^(١١)، وفي لغة من
قال: يَا عَبْدٍ: وَاعْبُدَا، «وقائل» خبر مقدم «وَوَا عَبْدِيَا^(١٢)» وَاعْبُدَا مفعول
بقائل «وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة صلتها «أَبْدَى» و«إِلِيَا» مفعول «بِأَبْدَى» «وفي
الثَّنَاءِ» متعلق «بِأَبْدَى» وَذَا سُكُونٍ حال من الياء، والتقدير: من أبدى الياء
ساكنة في النداء قائل وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا.

(١) في ظ «والأخرى» تحريف.

(٢) إنتهى السقط من هـ والذي بدأ من قوله «والها لا تزد».

(٣) في ظ «وهذا».

(٤) في هـ، ز، ظ «ساكنة».

(٥) ف ت «وهي».

(٦) «إلياء» ساقطة من ظ، ت.

(٧) في هـ، ز، ك، ت، «فيه» تحريف.

(٨) في هـ «فيقول في».

(٩) في ظ، ت، «يل عبدي».

(١٠) في ز «لغة من قال» وهي أدق لأنه ذكرها قبل هذا المثال وبعده.

(١١) ما بعد «ليس إلا» إلى هنا ساقط من ش، ك، ت.

(١٢) في ظ، ت، واعبديا.

(الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا اخْدِفْ آخِرَ الْمُنَادَى * ...

(ش) يعني أنَّ المنادى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَّا سَعَا فَيَمَنْ^(١) دَعَا سَعَادًا

(ش) «فَأَخِرَ الْمُنَادَى^(٢)» مفعول^(٣) / باحذف، «وَتَرْخِيمًا» أجاز في نصبه^{١٩١}
الشارح^(٤) أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو
مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه^(٥) مرخمًا،
أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد
«المرادى»^(٦) وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، قال: وناصبه
«اخْدِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا
يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً
وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيَّا سَعَا فَيَمَنْ^(٧) دَعَا^(٨)، أي

(١) في الأصل، هـ «في من».

(٢) «المنادى» ساقطة من ش.

(٣) في ش، ت «مفعول مقدم».

(٤) انظر شرح ابن الناظم ٥٩٦

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كونك».

(٦) شرح المرادى ٤ : ٣٢.

(٧) في الأصل «في من».

(٨) في ت «دَعَا سَعَادًا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول^(١) من دعاء، فهو على حذف مضاف والمراد بدعاء نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوَزَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا * أَنتَ بِأَلْهَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء^(٢) مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي^(٣) التاء فيرخم علماً نحو:
١٧٧. أَفَاطِلُمُ مَهْلًا يَهْضُ هَذَا التَّدْلِيلُ * [وَأَنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَغْتَ صَرْبِي فَأَجْبِلِي^(٤)]

ونكزة نحو:

١٧٨ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَدِيرِي^(٥)

وئلاًئياً نحو: «يَا خَوَلْ» في خولة^(٦)، وئنائياً نحو: «يَا تُبَّ فِي تُبَّة^(٧)». ثم بين [حكم] ^(٨) ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... * ... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

(١) في ز «قوله».

(٢) في الأصل «هالاء» تصحيف.

(٣) «ذي» ساقطة من ت.

(٤) الشاهد لامرئ القيس «وما بين المعقوفين تكملة من هـ».

انظر ديوانه ١٢

وشرح المرادى ٤: ٣٣، وأوضح المسالك ٣: ١٠٧ وشرح التصريح ٢: ١٨٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١: ٢٠ وشرح الأشموني ٣: ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧. أَفَاطِلُمُ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».

(٥) الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١: ٣٣٢.

واللسان «دلل» «وأما لي ابن الشجرى ٢: ٨٨، وشرح المفصل ٢: ١٩، ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤: ٣٤. عديري: العدير. ما يعذر الإنسان في عمله.

وجاري: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد تحذف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما يُطرد الحذف في المعارف، وقد أجاز سبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.

(٦) «في خولة» ساقط من ظ.

(٧) التَّجَابُثُ: الجلوس يُقال وَتَبَّ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.

(٨) «حكم»: تكملة من هـ، ز.

يَحْذِفُهَا وَفَرْزُهُ بَعْدُ ...

* ...

(ش) يعني أنك إذا حذفت الهاء^(١) للترخيم وَفَزَ ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف^(٢) منه شيئاً ولا تغييره، «وَالَّذِي» مفعول بفعل مضمر يفسره «وَفَرْزُهُ وَيَحْذِفُهَا» متعلق برخم «وَيَعْلَمُ» متعلق بَوَفَرْزُهُ.

١٩١
ب

ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاحْظِلَا * تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا

(ش) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إِلَّا الرِّبَاعِي فَمَا فَوْقُ ... * ...

(ش) فشمل الرباعي^(٣) الأصول «كَجَفَرٍ»، والثلاثي المزيد كَيْعْمَرٍ، وشمل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كَفَرْزَدَقٍ»، والمزيد كَسَمَوْذَلٍ، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَحْزَجٍ وأشهباب^(٤)، وفهم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل^(٥) للمتحرك الوسط نحو حُمَرٍ، والساكن الوسط نحو: عَمْرٍو^(٦). ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) الْعَلَمُ * ...

(ش) يعني أن المُنَادَى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَمًا، وشمل علمية

(١) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(٢) في ظ «به لا تحذف».

(٣) في ش، ت «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلازم.

(٤) في الأصل «واستهيبات» تصحيف، وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

جاء في اللسان «شهب» الشَّهَبُ والشَّهْبَةُ لون بياض يصدعه سواد في خلاله، وقيل الشَّهْبَةُ البياض الذي غلب عليه السواد، يقال: فرس أشهب وقد أشهَّبَ اشْهَبًا وأشهب الرجل إذا كان نسل خيله شُهْبًا.

(٥) في ظ «وشمل المتحرك».

(٦) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ .

الشخص نحو^(١): جَعَفَرٌ وعلمية الجنس نحو: أَسَامَةُ، وفُهِمَ منه أَنَّ النكرة لا تُرْخَمُ [ثم]^(٢)، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... * دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمل الكُنْيَةَ كأبِي بَكْرٍ وغيرها، كَعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... * وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ

(ش) يعني أن المركب تركيب لإسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ، وفُهِمَ منه أَنَّ المركب تركيب مزج لا يُمتنع ترخيمه لتخصيص^(٣) المنع بلدي الإسناد فتقول في مَعْدِي كَرِبْتُ يَا مَعْدِي^(٤) وقوله: «وَاحْطَلَا» فعل أمر^(٥) من حَظَلَ يحْظُلُ^(٦) بالطاء المعجمة^(٧) بمعنى امْتَنَعَ^(٨)، وألفه بدل^(٩) من النون^(١٠) / الخفيفة، «وَتَرَخِيمٌ»^(١١) معفول «بِاحْطَلَا» و«مَا» موصولة^{١٩٢} وصلتها «خَلَا»، «ومن» متعلق «بِخَلَا» و«وَالَا» استثناء^(١٢)، «وَالرَّبَاعِي» منصوب على الاستثناء، و«مَا» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوَقُّ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه

(١) في ش «كجعفر»

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ش، هـ، ك، ت «لتخصيصه».

(٤) «يا معدى» ساقط من ت.

(٥) وأمر» ساقطة من ت.

(٦) «يحظُل» ساقطة من ز.

(٧) «المعجمة» ساقطة من هـ.

(٨) في ت «منع».

(٩) في ط «مبدلة».

(١٠) في ش، هـ «نون التوكيد الخفيفة» وعبارتهما أكمل.

(١١) في ت «وترخيماً» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقيّة النسخ.

(١٢) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق^(١) الرباعي «والتعلّم» عطف بيان على «الرباعي»، «ودون»^(٢) متعلق به^(٣)، «واشتاد» معطوف على «إضافة»، و«متمم» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

(ص) وَفَعِ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي قَلَا * ...

(ش) يعني أنك إذا رخصت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن^(٤) بأربعة^(٥) شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... * إِنَّ زَيْدًا ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَارٌ وَمُتَّقَدٌ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يَا مُخْتَاً وَيَا مُتَّقَاً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... لَيْتَا ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف^(٦) اللين الألف نحو: شَمْلَاك، والواو نحو مَنْصُور، والياء نحو: قَنْدِيل، فلو كان حرف صفة لم يُحذف [وشمل المتحرك نحو: سَفْرَجَل، والساكن نحو: قِمَطَرٍ فتقول فيهما: يَا سَفْرَجُجَ وَيَا قِمَطَط. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) ... * ... سَاكِناً ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكناً، فلو كان متحركاً لم

(١) في هـ، ز «أي فما فوق».

(٢) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم وعبارتها أكمل» إلا أنَّ الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي.

(٣) «متعلق به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.

(٤) في هـ «ولكن».

(٥) في ظ «بأربع» تحريف.

(٦) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف^(١) [نحو هَبَيْخُ وَقَنْوَزٌ^(٢) فتقول فيهما^(٣): يَا هَبَيْ وَيَا قَنْو. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... * ... مُكَمَّلًا
... * ... أَزْبَعَةً فَصَاعِدًا ...

(ش) يعني أن^(٤) يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح^(٥) مُسمى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسمى به أيضاً^(٦)، وفُهم منه^(٧) أنه لو كان ثالثاً^(٨) لم يُحذف ^ب ١٩٢
نحو: عِمَاد وسَعِيد وثُمُود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار^(٩) إليه بقوله:

(ص) ... وَالْخُلْفُ فِي * وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتُخَفَّفُ

(ش) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو: فِرْعَوْنُ وَغُرَيْقُ^(١٠) في حذفهما مع الآخر

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت، وفي هـ «لا يُحذف».
(٢) الهَبَيْخُ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المسترخى وقيل الوادي أو النهر العظيم، والهَبَيْخُ أيضاً الممتلئ.
القَنْوَز: الشدِيد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ قَطْعٍ غَلِيظٍ، قَنْوَزٌ، والقَنْوَزُ أيضاً السيء الخلق، والشرس الصعب. اللسان: «هَبَخ، قنور».

(٣) «فيهما» ساقط من هـ.

(٤) في هـ، ز «وأن».

(٥) في ز «كمصباح».

(٦) «أيضاً» ساقطة من ش.

(٧) «منه» ساقط من ظ.

(٨) في ش «ثلاثياً».

(٩) في ت «وأشار».

(١٠) غُرَيْقٌ: وُغْرُنُوق طير من طيور الماء طويل العنق.
قال أبو ذؤيب الهذلي: أَجَارَ إِلَيْنَا لَجَّةً بَعْدَ لَجَّةٍ
أَزَلَّ كَغُرَيْقِ الضُّحُولِ عَمُوجِ

خلاف^(١)، فمن حذف قال: يَا فِرْعَ وَيَا عُزْنَ ومن لم يُحذف قال: يَا فِرْعَوَ وَيَا عُزْنَ، «وقوله» وَمَعَ الْآخِرِ متعلق^(٢) بأحذف وصلة «الذي»، «تَلَا» والضمير^(٣) العائد من الصلة للموصول^(٤) محذوف، وفي «تَلَا» فاعل مضممر عائد على الآخر، «وَالَّذِي» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا^(٥) الآخر .

وقوله: «إِنْ زَيْدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَلَيْتَنَّا» حال من الضمير^(٦) في «زَيْدَ» وهو مخفف من لين، «وَسَاكِنًا» نعت «لَلْيَتَنَّا»^(٧)، «وَمُكَمَّلًا» نعت بعد نعت، «وَأَزْبَعَةً» مفعول «مُكَمَّلًا»^(٨)، «وَصَاعِدًا» معطوف على «أَزْبَعَةً»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ * ...

(ش) يعني بالمركب^(٩) تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

^(١) الجرح والفراء لا يشترطان المجانسة فيجوزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجز غيرهما ذلك.

شرح التصريح ٢: ١٨٧.

قال ابن مالك «وَلَيْتَنَّا هَذَا التَّوْحُّشُ مُشْتَقٌّ لَدَى * يَخِي مَعَ الْجَوَمِ، وَيَخِي الْفَرَكَا.

شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.

^(٢) في ت «متعلقا».

^(٣) «والضمير» ساقط من ش.

^(٤) في ش، ك «إلى الموصولة».

وفي هـ، ز، ط، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.

^(٥) في ط «تلا».

^(٦) في هـ «من الضمير المستتر» وهي أدق.

^(٧) في ش، ط، ت «اللين» ما أثبت أدق. كما في الأصل، والألفية وبقي النسخ.

^(٨) في هـ، ط، ت «بمكمل».

ولهي ز «بمكملا».

^(٩) في هـ «أن المركب».

«سَيِّبُوهُ» وما ليس^(١) آخره^(٢) «ويه»^(٣) نحو: بَغْلَبْتُكَ، وما سُمي به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فتقول: يَا سَيِّبَ وَيَا بَغْلَ وَيَا خَمْسَةَ^(٤)، وأما المركب تركيب إسناد^(٥) فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلُّ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقْلُ^(٦)

(ش) قد تقدم في شروط الترقيم / أن لا يكون جملة في قوله: ^{١٩٣}
«وَإِسْنَادٌ مُتِمٌّ» وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سيبويه» في باب الترقيم وذكر هنا أن ترقيقه جائز بقلة. ثم أشار [بقوله: وذا عمرو نقل]^(٧) إلى [أن]^(٨) ترقيقه نقله^(٩) عمرو. يعني^(١٠) به «سيبويه» وهو عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ الْفَارِسِيِّ وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَشْرٍ^(١١).

ولم يذكر الناظم «سيبويه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سيبويه». وإنما نقله «سيبويه»^(١٢) في باب^(١٣) النسب قال تقول في النسب إلى تَأْبُطَ شَرًّا تَأْبُطِي، لأن من العرب من يقول: يَا تَأْبُطَ وكأنه إنما منعه في باب الترقيم لكونه لم يعتمد على

(١) «ليس» ساقطة من هـ .

(٢) في ت «في آخره».

(٣) في هـ «غير ويه» زيادتها هنا لا تفيد.

(٤) منع أكثر الكوفيين ترقيم المختوم «ويه»، ونقل عن العرب عدم ترقيم المركب للرجى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترقيم المركب من العدد إذا سُمي به.

(٥) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمثبت من ش، ك أدق.

(٦) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٨) «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ت «بقوله» تحريف.

(١٠) في ز، ت «ويعنى».

(١١) في ظ، «أبو البشر». تحريف.

(١٢) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧

(١٣) «باب» ساقط من ك.

هذه اللغة لقلتها^(١). ثم اعلم أن في المرحم^(٢) لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ * فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم^(٣) فاترك الحرف الذي قبله على حالته^(٤) قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى^(٥) هذه اللغة لغة مَنْ نَوَى وَلِغَةً مَنْ يَنْتَظِرُ، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفِ» مَا حُذِفَ منه حرف نحو: يَا جَعْفَرُ فِي جَعْفَرٍ، وما محذوف منه حرفان نحو: يَا مَرْوُ فِي مَرْوَانَ، وما محذوف منه كلمة في^(٦) نحو: يَا بَغْلَ فِي بَغْلَبِكَ^(٧) وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يَا قِمَطُ مِنْ قِمَطَرٍ، ومضموماً نحو: يَا مَنْصُ فِي مَنْصُورٍ، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ فِي حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْذُوفًا^(٨) كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ^(٩) / وَضَعًا ثُمَّمَا^{١٩٣}_ب

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فِي قِمَطَرٍ يَا قِمَطُ^(١٠)، وفي جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ وفي حَارِثُ يَا حَارِثُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَنْ لم ينو، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وَكَمَا» في موضع المفعول الثاني لِاجْعَلْهُ والظاهر أن «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ»

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.

(٢) في ش، هـ، ك، ت «الترخيم».

(٣) في هـ «لأجل الترخيم».

(٤) في ز، ك «حاله».

(٥) في هـ، ز، ت «وُتْسَمَى» بالتاء أدق.

(٦) «فِي» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «يعل بك» تحريف.

(٨) في ز، ظ، ت «محذوف» تحريف.

(٩) في ش، ك «بالأخير» ما أثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.

(١٠) في هـ «فتقول في منصور يا منص» المثال صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إِلَّا عُدِمَا»^(١) ثم أشار إلى ما يظهر به^(٢) الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) قُلْ^(٣) عَلَى الْأَوَّلِ لِي تُمَوِّدَنَا * ثُمَّ وَيَا نَيْمَى عَلَى الثَّانِي يَبَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم تُمَوِّد يَأْتُمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة^(٤) لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَتَمَوِّ^(٥) يَا نَيْمَى بالياء لعدم النظير، إذ ليس^(٦) في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في أَذْلَى^(٧) جمع ذَلْوٍ وأصله أَذَلُّو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

(ص) وَالتَّزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمْشَلِمَةٍ * وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْشَلِمَةٍ^(٨)

(ش) الأول: هي لغة مَنْ نَوَى فإذا رخصت مسلمه ونحوه من صفة^(٩) المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُشَلِّمَ بفتح الميم [الأخيرة]^(١٠) على لغة مَنْ نَوَى، ولا يجوز أن ترخمه^(١١) على لغة مَنْ لَمْ

(١) انظر باب الإستثناء.

(٢) في ت «فيه».

(٣) في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «الكلام».

(٥) «بنو» ساقطة من ت.

(٦) في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أدل».

وما أثبت عن ز أصح

(٨) مَشَلِمَةٌ: إسم رجل.

(٩) في هـ «صفات».

(١٠) «الأخيرة» تكملة من ز، ك.

(١١) في ظ «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسَلِّم لعلّا يلتبس بالمدكر، وأما نحو^(١) مَسَلَمَة بفتح الميم^(٢) مما^{١٩٤}
ليست فيه [التاء]^(٣) فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسَلَمَة بفتح الميم، ويا
مَسَلَمَة بضمها^(٤) «والأوّل» صفة لمحدوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:
(ص) وَلَا ضِطْرَارَ رَحْمَتُوا دُونَ لَدَا * مَا لِلثَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم^(٥) في غير النداء إذا كان^(٦) للضرورة^(٧)
وفهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «وَمَا لِلثَّدَا» يصلح، يعني أنه لا
يُرَخِّمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو:
أَحْمَدُ فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرَخِّمُ في^(٨)
ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُل. وفهم من إطلاقه أنه يُرَخِّمُ على اللغتين
السابقتين. أما ترخيمه على^(٩) لغة من لم ينو فمُجْمَع عليه، وأما على لغة
من نوى فمُخْتَلَف فيه^(١٠).

(١) «نحو» ساقطة من هـ.

(٢) في ز، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تُفيد.

(٣) «التاء» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) توسّع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أبياتاً أخرى.

انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.

(٥) في ط، ت «للترخيم» تحريف.

(٦) «إذا كان» ساقطة من ش، ك.

(٧) «للضرورة» ساقطة من هـ، ز، ط، ت.

(٨) في هـ، ز، ك «لا في».

(٩) «ترخيمه على» ساقطة من ش.

(١٠) وعلق الأشموني في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤

«اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).

لَتَغْمُ الْفَتَى تَغْشُو إِلَى صَبْوٍ نَارِهِ طَرِيفٌ بَيْنَ مَالٍ لَيْلَةٍ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف، وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه،

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سببويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله: (جرير).

أَلَا أَضْحَكُ جِبَالَكُمْ رَمَاتَا وَأَضْحَكُ فَيْكَ شَايِسَةً أَمَاتَا

ورواه المبرد وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَاتَا

قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

(الاختصاص)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه^(١) به في اللفظ، وإلى ذلك أشار^(٢) بقوله^(٣):

(ص) الاختصاص كنداء دُونَ يَا * ...

(ش) يعني^(٤) أنَّ الاختصاص شبيه بالنداء، وفُهم منه أنه ليس منادى، وفُهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثَّل فقال:

(ص) ... * كَأَيُّهَا الْفَتَى يَا بُنَى أَرْجُونِيَا

(ش) وفُهم من المثال أنَّ «أيا»^(٥) لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفُهم من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا» أنه لا بدَّ أن يتقدمها كلام، وأنَّ الكلام الذي يتقدمها لا بدَّ أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فُهم ذلك^{١٩٤}_م من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا».

ثم إنَّ الاختصاص يكون^(٦) فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً^(٧)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) في هـ، ز «لشبهه له».

وفي ت «الشبيهة به» تحريف.

(٢) وإلى ذلك أشار ساقط من ظ.

(٣) في ظ «قوله».

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) في الأصل «هاش» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبنية النسخ.

(٦) في ت «يا».

(٧) في ش، «قد يكون فيه».

(٨) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبت من ز أدق.

(ص) وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تِلْوَا أَلْ * كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعَرْبُ أَشْخَى مَنْ يَذَلْ

(ش) يعني أنَّ الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي» وفهم من المثال أنه لا بُدَّ أن^(١) يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً^(٢) بالابتداء كقولهم «نَحْنُ الْعَرْبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ»^(٣) ولم ينبه على القسم الثاني^(٤) وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم^(٥) «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»^(٦)

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ^(٧) لم يُصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب، وحاصله أن^(٨) المختص^(٩) على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الْفَتَى وَنَحْوُهُ، ويُبنى لشبهه بالنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرَّجُلُ. فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه^(١٠).

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرْبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أقري الناس» «العرب» منصوب

(١) في ت «من أن».

(٢) في هـ «مرفوع».

(٣) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «الثالث» وهي أصبح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».

(٥) في ش، ط، ك، ت «عليه السلام».

وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في منسند أحمد ٢: ٦٣ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»

(٧) في هـ، ز «إذا» تحريف.

(٨) في ش، هـ «أله».

(٩) في ط، ت «الإختصاص» تحريف.

(١٠) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعينه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أخص، وكذلك المضاف نحو [قوله عليه الصلاة والسلام] ^(١): «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ» ^(٢) «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لَا نُورُثُ»، و«مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ» مفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥ قوله: الاختصاص كَيْدًا إِشْعَارُ بَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ وَاجِبِ الْإِضْمَارِ ^(٣) ^أ كالمنادى لتشبيهه ^(٤) به.

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
(٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة».
التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.
(٣) في ز «الحذف».
(٤) في ز «لشبهه».

(التحذير والاغراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، والاغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحَمَّدُ عليه^(١)، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص^(٢) لشبهتهما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وأخواته.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب^(٣).

الثالث: ذِكْرُ الْمُحَذَّرِ^(٤) منه.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٥):

(ص) إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا غُطِفَ عليه^(٦) نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمَا وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكُمُ وَالْمُخَالَفَةَ.

(١) في ز: «عليه يُأَكَّدُ» تحريف.

(٢) في ز زيادة «الإختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.

(٣) في ت «الخطاب».

(٤) في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.

وفي ت «المحذور» تحريف.

(٥) في ط، ت «بقوله».

(٦) في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تقييد.

وفهم منه [أن التحذير]^(١) إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير^(٢) الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفهم منه أن العامل المقدر يُقدر بعد^(٣) الضمير لما يلزم^(٤) من تقديره قبل^(٥) اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير^(٦) المتصل إلى ضميره المنفصل^(٧)، [وهو]^(٨) ممتنع في^(٩) غير باب ظن وأخواتها «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَتَخَوُّهُ» مفعول بنصب، «وَمَحَذُّرٌ» فاعل بنصب، «وَبِمَا» متعلق بنصب، «وَمَا» موصولة «وَاسْتِثْنَاهُ» مبتدأ، «وَوَجِبَ» خبره والجملة صلة^(١٠)، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم أعلم ^{١٩٥}ب أن «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة^(١١) عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَذُونٌ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْشَبَ * ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني^(١٢) أن إِيَّاكَ وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ. «وَذَا» مفعول بانسب «وَذُونٌ وَلِإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(١) «أن التحذير» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في هـ، ظ، ت «في الضمير» تحريف.

وفي ز «لضمير» تحريف.

(٣) «بعد» ساقطة من ت.

(٤) في ش «يلزم عليه».

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».

(٦) في ش، ظ، ت «المضمر».

(٧) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.

(٨) (وهو) تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.

(١٠) في هـ «صلة ما» الزيادة هنا تُفقد.

(١١) في ش، هـ، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.

(١٢) في الأصل «ومعنى».

وفي ت «ويعنى».

(ص) ... وَمَا * سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمّل قوله: «وَمَا»^(١) سِوَاهُ النوعين. أعني ما ناب عن «إِيَّا» من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والحدّر منه، وقوله: سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحْ رَأْسِكَ ونحوه، وتقول في الحدّر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احذّر الأسد. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ * ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقد مثله بقوله:

(ص) ... * كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ يَا ذَا السَّارِ

(ش) والضيفم الأسد، والسارى اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيفم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِيَّا» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بالفعل. «وَمَا» مبتدأ صلته^(٢) / ١٩٦
أ
«سِوَاهُ»، «وَسَتَرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتَرُ بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسَّتْر بكسرها هو الشيء^(٣) الذي يُسْتَتَرُ به، والمراد^(٤) هنا الأول. وقوله: «إِلَّا» إيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وَذَا» في قوله: «يَا ذَا السَّارِ» منادى والسارى صفته^(٥)، ثم قال:

(١) في ظ «ما» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ك، ت «وصلته».

وفي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».

(٣) في هـ «هو الساتر».

(٤) في ظ «المراد به» وعبارتها أوضح.

(٥) في هـ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَذُّ إِثْيَائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ * ...

(ش) قد تقدم أن «إِيَّاكَ» في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِيَّايَ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ»^(١)، وأشد منه أن يكون للغائب^(٢) كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ»^(٣) ثم قال:

(ص) ... * وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَهُ

(ش) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبهاً أي مطروحاً^(٤) «وإِيَّايَ» فاعل شد^(٥) وإِيَّاهُ مبتدأ وخبره «أَشَدُّ» وحذف من مع أشد والتقدير: وَإِيَّاهُ أَشَدُّ مِنْ إِيَّايَ. «وَمَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره^(٦) «انْتَبَهُ»، «وَعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانتَبَهُ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمْحَذَرٍ بِلَا إِثْيَا اجْعَلَا * مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

(ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أن المغرَى^(٧) حكمه كحكم^(٨) المحذَرِ

(١) في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضي الله عنه:

«لنذك لكم الأسل والرماح والسهم وإِيَّايَ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادي ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩١.

(٢) ما بعد «المتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، هـ «إِذَا بَلَغَ أَحَدُكُمْ السُّتَيْنِ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَّ»

انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أَيَا»

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادي ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩٢. الشوَابَّ: جمع شابه

(٤) في الأصل، ظ، ت «مطرحة»، وفي ت «منطرحة».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «بشد».

(٦) في ظ «خبره».

(٧) في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

(٨) في هـ، ز، ظ «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فيُنصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:
 ١٧٩. أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاخٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(١)

أو معطوفا^(٢) عليه كقوله^(٣): الْأَهْلَ / وَالْوَلَدَ، وبفعل جائز الإضمار في ١٩٦
 غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فَيَجُوزُ الزَّمُ أَخَاكَ.

وقد فهم من [قوله]^(٤) هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب
 يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذَّرَ» وهو مُصرح به في الترجمة، والحَذَّرُ
 منه وهو مفهوم من قوله: «وَالشَّرَّ»، والحَذَّرُ وهو مصرح به في قوله «مُحَذَّرٌ»،
 والحذر به^(٥) وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا
 اسْتَبَارَهُ [وَجَبَّ]^(٦)» وألف «اجْعَلَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَمُغْرَى»
 مفعول أول لاجْعَلَا «وكمحذر» في موضع المفعول الثاني، «وبلَا» متعلق
 «باجْعَلَا».

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩

شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناطم ٦٠٩ وشرح المرادي ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح
 المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١٩٢.

(٢) في ت «ومعطوفا» تحريف.

(٣) في ش، ه، ز، ط، ت «كقولك».

(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.

ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضحط وأدق.

(٥) في ت «منه» تحريف.

(٦) «وجب» تكملة من ش، ه، ز، ك.

وفي ش زيادة «وجب والحذر وهو مصرح به في هذا البيت، في قوله وكمحذر» زيادة مكررة لا لزوم
 لها.

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء، لأن بعض أسماء الأفعال مُغزًى به نحو: عَلَيْنَكَ وَدُوتَكَ. وفُهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»^(١) قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل]»^(٢) اسم الفعل واسم الفاعل^(٣) والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل^(٤) اسم الفاعل والمصدر؛ لأن معناه «كَشَتَّانَ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو^(٥) تميم للحدّ، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَّانَ»: وهو بمعنى بَعْدَ.

وَصَهْ: وهو بمعنى اسْكُتْ.

(١) في ظ، ت «منها».

قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.

«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وأن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».

شرح الأشموني ٣: ١٩٥.

(٢) «عن فعل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ه «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «بالمثال».

(٥) في ت «وهو».

وَأَوْه: وهو^(١) بمعنى اتَّوَجَّع.

وَمَه: وهو بمعنى اكْتَفَى^(٢).

«وَمَا» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ وصلته^(٣) تَاب، «وَعَنْ» متعلق «بِتَاب» وهو مبتدأ ثان، وخبره «اسْمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم إِنَّ اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله:
(ص) وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَأَمِنْ كَثُرَ * ...

(ش) يعني أَنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وغني^(٤) بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالٍ» من الثلاثي «كَتَزَال» وليس من الثاني والثالث مقيس ومثَّل «بَأَمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجَبَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... * وَخَيْرُهُ كَ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرُ.

(ش) يعني أَنَّ خير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُرُ أي قَلَّ^(٥) وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثله بقوله: ك «وَيْ»^(٦) ومعناه: اتَّعَجَّبَ^(٧)، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله: «هَيْهَاتَ» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أَنَّ من أسماء

(١) «وهو» ساقط من ش، ه .

(٢) في ش، ك «انكف».

(٣) في ش، ه ، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا تفيد.

(٤) في الأصل، ش، ه ، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبت عن ظ أدق وأولى.

(٥) «أي قل» ساقط من ه .

(٦) في ت «كهيها» ومعناه كَوَيْ.

(٧) في ه «أعجب» وهي أدق.

قال سيويه:

«سألت الخليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢

(وَيُكَادُّهُ لَا يُغْلِقُ الْكَافِرُونَ)

(وَيُكَادُّ اللَّهُ يَشْطُرُ الرُّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف^(١). وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: لثان من الجار والمجرور وواحد من الظرف
«فَعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد^(٢) بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٣).

وبالباء كقولك: عَلَيْكَ يَزِيدُ، «وَدُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا
أي خُذْ زَيْدًا، «وَالْيُك»^(٤) بمعنى تَنْحَ، ويتعدى «يَعْنُ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّي، أي
تَنْحَ عَنِّي، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة ^{١٩٧}
المذكورة^(٥) وكذلك: كَمَا^(٦) أَنْتَ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَزَاءُكَ، وَأَمَامَكَ
وَمَكَانَكَ وَبَعْدَكَ. «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَمِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في
موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَآ» للتنبيه. ثم قال:
(ص) كَذَا^(٧) زُوَيْدَ بَلَّةَ نَاصِيَيْنِ * ...

(سورة القصص ٨٢)

فَرَحِمَ أَلْهَآ «وَيْ» مفصولة من كَأَنَّ.

(الكتاب ٢: ١٥٤)

قال الأشمولى: هيهات بمعنى يَمُتَدُّ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها اسم بمعنى البعد، وذهب
المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ونهى لإبهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرهما
تميم ويقفون بالتاء. وبعضهم يضمها. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاء، وأيهاء، وهيهات،
وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة، ومنونة
وغير منونة

شرح الأشمولى ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجروره» تحريف.

وفي ت «وظرف ومجرور».

(٢) في ز «متعدى».

(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥

(٤) في ت «إليك».

(٥) في هـ. «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وكما».

(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّة» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين
كقولك: رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَّةً عَفْرًا^(١)، فلو: خفض^(٢) ما بعدهما كانا مصدرين
ولمَّا ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَضْرُوبَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وَبَلَّةَ زَيْدٍ^(٣)، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل
أَمْهَلُ وإذا كان مصدرًا إِنْهَالًا ومعنى «بَلَّة» إذا كان اسم فعل دَخَ، وإذا كان
مصدرًا تَزَكَّى، وفُهِمَ أن^(٤) الفتحة^(٥) في «رُوَيْدَ وَبَلَّة»^(٦) فتحة^(٧) بناء، لأن
أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما^(٨) فتحة^(٩) إعراب
لأنَّ المصادر معربة، وفُهِمَ من قوله: «مَضْرُوبَيْنِ» أنه يجوز فيهما التنوين
ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «رُوَيْدَ وَبَلَّة»
مبتدآن والخبر في «كَذَا»، «وَنَاصِبَيْنِ»^(١٠) حال من الضمير المستتر في المحرور
الواقع خبراً، «وَمَضْرُوبَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلَانِ»، والضمير في يعملان
عائد على «رُوَيْدَ وَبَلَّة» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّة» إذا كانا
اسمى فعل غير اللَّذَيْنِ يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِمَا تَكُوبُ عَفَّةٌ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا /

١٩٨
↑

(١) في ز «عمرو» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «خفضاً» وهي أدق.

(٣) في هـ، ز «نحو رويد زيد وبلة عمرو» المثال صحيح.

(٤) في هـ، ز، ط «منه أن» وجارها أكمل.

(٥) في ز «الفتح».

(٦) في هـ «وبلة إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصبح وأدق، لأن رويد وبلة قد يكونان مصدرين. كما
ذكر فيما بعد.

(٧) في ز، ك «فتح».

(٨) في ز، ت «فتحتهما» تحريف.

(٩) في ز «فتح».

(١٠) في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أنَّ أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيَّهَاتَ زَيْدٌ، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالِ»، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ يَزِيدُ وتنصب المفعول إن كان متعدداً نحو: نَزَالِ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... * وَأَخْزَ مَا لِيذِي^(١) فِيهِ الْعَمَلُ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالِ^(١) زَيْدًا، زَيْدًا نَزَالِ^(٢). «وما» مبتدأ وهو موصول وصلته لما، و«ما» المجرورة باللام^(٣) موصولة أيضاً وصلتها «تَنُوبُ» وَغَنَّةٌ متعلق بتنوب وكذلك «مِنْ»^(٤)، «وَلَهَا» خبر «ما» الأولى والعائد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: وَالْعَمَلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ أَشْمَاءُ الْأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقَرٌّ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «مَا لِيذِي»^(٥) فِيهِ الْعَمَلُ^(٦) زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة^(٧)، لأن «الَّذِي» بعدها موصولة، ولو قال: وَأَخْزَرَ الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إِيطَاء»^(٨) مع

(١) في هـ، ت «الذي» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «تَرَكَ زَيْدًا»، «زَيْدًا تَرَكَ» وهذا جائز، لأن «تَرَكَ» من أسماء الأفعال أيضاً.

انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.

(٣) في ش «بلام».

(٤) في ظ، ت «عنه» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «من عمل».

وفي ظ، ت «ومن».

(٥) في هـ، ت «ما الذي» تحريف.

(٦) «العمل» ساقطة من هـ.

(٧) في ش، ك «موصول».

(٨) إيطاء: «واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما =

قوله: حَمَلَ لأن إحداهما^(١) نكرة والأخرى^(٢) معرفة. ثم قال:

(ص) وَاحْكُم بَتَنكِيرِ الَّذِي يُتَوَّنُ * مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

(ش) يعني أَنَّ / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها^(٣) معرفة فتقول: صَبَ وَمَنُ فيكونان معرفتين^(٤)، وَصَبُ وَمَنُ فيكونان نكرتين، ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كَنَزَالٍ فإنه لم يُسمع فيه تنوين. وما يلزم التنكير كَوَاهَا، وهذا التنوين هو الذي يسميه^(٥) النحويون تنوين التنكير. وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان:

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لجزره «كَعَدَسٌ» للبهغل، وإما لدعائه^(٦) كأَوٍ للفرس.

- والآخر: ما وضع للحكاية^(٧) صوت^(٨) حيوان. «كَفَأَق» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «قَبْ» لوقع^(٩) السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخفش: الإيطاء رد كلمة قد قَفِيَتْ بها مرة، قال ابن جني: ووجه استقباح العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاعر حتى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطاء الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله فيعيد الوطاء على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا. اللسان: «وطأ».

(١) في ش، هـ، ز، ط «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) في ش، هـ، ز، ط «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.

(٣) «منها» ساقط من هـ.

(٤) في لـ «معرّفين».

(٥) في ت «تسمية النحويين».

(٦) في ز «الدعاء».

(٧) «الحكاية» ساقط من ش.

(٨) في ش «لصوت».

(٩) في ط «كقب لوقع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ * مِنْ مُشَبِّهِ^(١) [اسم]^(٢) الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

(ش) يعني أن ما تُخوِّط^(٣) ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله^(٤): «مَا تُخَوِّطُ» ما كان للزجر «كَعْدَسٍ»^(٥) وما كان للدعاء «كَأَوْ» فإن كليهما يُخاطب به^(٦) ما لا يعقل. «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «تُخَوِّطُ»، «وبه» متعلق بخوِّط والضمير في «به» عائد^(٧) على الموصول، «وما» بعد «تُخَوِّطُ» مفعول لم^(٨) يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لَا»^(٩) يَعْقِلُ، والضمير العائد عليها الفاعل^(١٠) بِيَعْقِلُ «وَيَجْعَلُ» خبر المبتدأ «وَصَوْتًا» مفعول ثانٍ بِيَجْعَلُ^(١١) وهو

على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين^(١٢) بقوله: ١٩٩
 (ص) كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ * ...

(ش) يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان^(١٣) كَغَقاق ولصوت غير الحيوان كَقَبْ.

(١) في ظ «شبه» تحريف.

(٢) «اسم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «ما خوِّط به» وعبارتها أكمل.

(٤) ما بعد .. ما خوِّط إلى هنا ساقط من هـ.

(٥) «كَعْدَسٍ» ساقط من هـ.

(٦) في هـ «بهما» وفي ز «بهما من لا».

(٧) «عائد» ساقطة من ت.

(٨) في ز «مالم».

(٩) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.

(١٠) في ظ «فاعل».

(١١) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقية النسخ.

(١٢) في هـ، ز «الآخرين».

(١٣) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ...

* وَالزَّمَّ بِنَا التَّوَعَيْنَ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال^(١) وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع^(٢) الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهُوَ قَدْ وَجِبَ»، تتميم^(٣) لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالزَّمَّ^(٤)».

^(١) «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.

^(٢) «جميع» ساقطة من ش.

^(٣) في ك «تتميم للبيت».

^(٤) في ش «الزم».

(نونا التوكيد)

[قوله^(١)]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ^(٢) هُمَا * كَثُرَتِي أَذْهَبَتْ وَأَقْصَدْتُهُمَا

(ش) يعني أنَّ الفعل يُؤكد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «أَذْهَبَتْ»، والأخرى خفيفة كالنون في «أَقْصَدْتُهُمَا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «أَضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا * ذَا طَلَبٍ^(٣) أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا
أَوْ مُنْتَبِئاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا * ...

(ش) يعني أنَّ هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان أن ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «أَفْعَلْ» وشمل قوله: «أَفْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين ومؤنثين^(٤) فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ، وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ^(٥) ١٩٩
وَاضْرِبَنَّ، ويؤكدان^(٥) أيضاً المضارع بشروط:

(١) «قوله» تكملة من ز، ط.

ووردت في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.

(٢) في الأصل «بنونين» تحريف.

(٣) «ذا طلب» ساقط من ت.

(٤) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».

(٥) في ظ، «ويؤكد» تحريف.

أولها^(١): أن يكون مستقبلا. وهو المراد بقوله: «آتيا»، وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُومَنَّ، وبلا الناهية نحو: لَا تَقُومَنَّ، وبأداة^(٢) تحضيض أو عرض^(٣) نحو: هَلَّا تَقُومَنَّ، أو تَمَنَّ نحو: لَيَتَكَ^(٤) تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إن» الشرطية المقرونة «بما» فإِذَا تَرَبَّنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تالياً إمّا^(٥).

الرابع: أن يقع جواباً للقسم^(٦) وهو^(٧) مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُثَبَّتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا»^(٨). وقوله^(٩): «تَوَكَّيْتُ»^(١٠) مبتدأ وخبره في المجرور^(١١)، «وَبِئْتُونِي» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كَتُونِي»^(١٢) إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين^(١٣) «وَأَفْعَلُ»^(١٤) مفعول «بِئْتُونِي» معطوف عليه «وَأَتِيَا» حال من يفعل، «وَذَا طَلَبٍ حَالٍ

(١) في ت «الأول».

(٢) في ت «وبادوات».

(٣) ومن أمثلة العرض أيضا: أَلَا تَقُومَنَّ، أَلَا تَتَرَلَّنَّ عِنْدَنَا.

(٤) في ش، ز، ك، ت «ليت».

(٥) «إمّا» ساقطة من ك.

(٦) في هـ، ز، ك، ت «لقسم».

(٧) «وهو» ساقط من هـ.

(٨) «مستقبلا» ساقطة من ظ.

(٩) «قوله» ساقطة من هـ.

(١٠) «توكيد» ساقطة من ت.

(١١) في ك «في المجرور قبله» وهذا أوضح للإحراب.

(١٢) في ز، ك «كنوني اذهبن» وعبارتهما أكمل.

(١٣) في الأصل، ظ «لنوني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(١٤) في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرْطًا» معطوف على «ذَا طَلَبَ»، «وَقَالِيَا» نعت لشرط، «وَأَمَّا»
مفعول مقدم بتاليا^(١)، «وَمُثَبَّتًا» معطوف على شرط، «وَفِي قَسَمٍ» متعلق /
بـ «مُثَبَّتًا»^(٢)، و«مُسْتَقْبَلًا» نعت لـ «مُثَبَّتًا» ويجوز أن يكون «آتِيًا» حال من
«يَفْعَل» ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون^(٣) «ذَا طَلَبَ» حالا^(٤) من الضمير
المستتر في آتيا، ويكون حيثية شرط الاستقبال مستفادا^(٥) من قوله: «ذَا
طَلَبَ أَوْ شَرْطًا» لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين
ويؤيده قوله: «فِي الْقَسَمِ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا». ثم إعلم أن نوني التوكيد يكونان
مع غير ما^(٦) ذكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدَ لَا

وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ^(٧) الْجَزَاءِ ...

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه
القلة، وذلك بعد «ما» والمراد بها «ما» الزائدة، وبعد «نَمْ وَلَا» النافيتين، وبعد
أداة^(٨) الشرط غير «إِذَا»، فمثاله^(٩) بعد «ما» الزائدة قولهم: «يَعْبُرُ
مَا أَرَيْتَكَ»^(١٠)، ومثاله بعد «لم» قوله:

يَخْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا - ١٨٠

(١) في هـ «لتاليا».

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «مُثَبَّتًا». ما أثبت أدق كما في الألفية، هـ، ز.

(٣) في ظ «ولا يكون».

(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.

(٥) في هـ، ك «مستفاد» تحريف.

(٦) «ما» ساقطة من ت.

(٧) في ز «طوال» تحريف.

(٨) في هـ «أدوات».

(٩) في ك «فمثالها».

(١٠) في ز «يعين ما رأيته» تحريف.

من أمثال العرب. أي اعمل كأنى انظر إليك ذ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل.
انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل^(٢): (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(٣) ومثاله بعد الشرط بغير «إِذَا» قوله:

١٨١- فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُعْطِيَكُمْ * وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُنْتَعَا^(٤)

أراد «تُنتَعَرُ» فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف، «وَعَثِيرٌ» مخفوض^(٥) عطفاً^(٦) على «لا»^(٧) ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا^(٨) التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما^(٩) من التغيير فقال:

(ص) ... * وَأَخِرَ / الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَأَبْرَزَا ب ٢٠٠

(ش) فعلم أنَّ حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما^(١٠) بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلَا تَقُومَنَّ، وَابْزُرَنَّ وَلَا تَبْزُرَنَّ.

«وَأَخِرَ» مفعول مقدم بافتح، «والمؤكَّد» نعت لمحدوف تقديره: وَأَخِرَ الْفِعْلِ

(١) الرجز نسب لأبي حيان الفففس، وقيل لأبي حبابة اللص كما نسب للمعاج وهما من شواهد الكتاب ٣: ٥١٦، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢١٨.

(٢) في ش، هـ «تعالى».

(٣) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٤) ورد هذا البيت في شعر الكميت بن زيد ٣: ٢٤.

كما نسب لعوف بن عطية بن الحريخ في الكتاب ٣: ٥١٥.

وفهرس شواهد سيبويه ١١١.

ونسب للكميت بن ثعلبة في اللسان «فزع» والخزانة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢.

(٥) في ت «محفوظاً» تحريف.

(٦) في هـ «عطف».

(٧) في الأصل «ما» تحريف. ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز، ت «نون» تحريف.

(٩) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «دخولها» تحريف.

(١٠) في الأصل «مهما» تحريف.

المؤكد افتتح. ثم إنه قد تعرض^(١) في آخر^(٢) الأفعال المؤكدة بالنون^(٣) عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها^(٤) بقوله:

(ص) **وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ مِنْ لَحْرَكٍ قَدْ عَلِمَا**

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمرأً لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنِ» ألف التننية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانِ [يَا زَيْدَانِ]^(٥) وَهَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ، وَهَلْ تَقُومِينَ^(٦) يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كامثل^(٧)، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْزُونَ يَا زَيْدَانِ، وَهَلْ تَغْزُنَّ^(٨) يَا زَيْدُونَ، وَهَلْ تَغْزِي هِنْدُ. ثم إن الضمير اللين إن كان غير ألف محذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) **وَالْمُضْمَرُ اخِذْفُهُ ... * ...**

(ش) «وَأَل» في المضممر للعهد، أي المضممر المتقدم^(٩) وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ وَأَصِلْهُ تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

(١) في هـ، ز، ظ، ت «بعرض».

(٢) في هـ، ظ، ت «أوآخر».

(٣) في ز، ظ، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.

(٤) في الأصل «إليهما» تحريف.

(٥) «يا زيدان» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ش «تقومين» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واو أو ياء ويبقى إن كان ألفاً. فالأصل في تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ: تقومون، تقومين، فمحذفت النون لتوالي الأمثال، ومحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ.

(٧) في ز، ت «كامثال».

(٨) في ك «تغزون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتل الآخر تحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه إذا أسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أسند للألف فأصل تغزُنَّ، تغزِينَ: تغزون، وتغزين.

(٩) في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فُحذفت الواو لالتقاءهما^(١)، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

(ص) ... إِلَّا الْأَلِفَ * ...

(ش) وإنما لم تُحذف الألف لخفتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانِ، «والهاء» في ٢١٠
«اشْكُلُهُ»^(٢) عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أَشْكُلْ آخره
«وَقَبْلَ» متعلق باشكله «وَلَيْنِ» نعت لمضمر وأصله «لَيْنِ» بالتشديد فخففه كما
يُخفف هَيْنَ وَلَيْنَ^(٣) ولا يصح ضبطه لَيْنَ^(٤) بكسر اللام لأنَّ اللَّيْن مصدر،
«وَلَيْنِ»^(٥) صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس،
«وَبِمَا» متعلق باشْكُلُهُ «وَمَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة
«وَجَائِزَ» صلة بالموصول^(٦) ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جازس
المضمر، «وَقَدْ عَلِمَا» في موضع الصفة لَتَحَرُّك وظاهره أنه تتميم
«وَالْمُضْمَرِ»^(٧) مفعول بفعل مضمر يفسره «اخْلَفْنَهُ» و«الْأَلِفَ» منصوب
بالاستثناء. ثم إِنَّ الفعل إن^(٨) كان آخره ألفاً فَإِنَّ له حكماً غير ما تقدم وله
حالتان:

إحداهما^(٩): أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه
الياء^(١٠) والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ * ...

(١) في ش، ت «إلتقاء الساكتين».

(٢) في ت «شكله» تحريف.

(٣) في هـ «هين وميت».

(٤) «لين» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) في ظ «وليس» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «الموصولة».

(٧) في ظ «والضمير» تحريف. ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ت «إذا».

(٩) في الأصل «أحديهما» تحريف.

(١٠) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الِْيَا * وَالْوَاوِ يَاءٌ ...

(ش) أي اجعل الألف^(١) الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «بالياء» ضمير المخاطبة، «وبالواو» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخْشِيَانِ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيْنَ زَيْدٌ وَهَلْ تَخْشَيْنَ هِنْدٌ^(٢)، وَهَلْ تَخْشَيْنَ الْهِنْدَانِ^(٣) / وَهَلْ يَخْشَيْنَ الزَّيْدُونَ^(٤).

والضمير^(٥) المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيْنَ. فتقلب^(٥) الألف في جميع ذلك ياء^(٦) ثم مثل فقال:

(ص) ... * ... كَاشَعَيْنَ سَعِيَا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وَأَلِفٌ» اسم. «يَكُنْ» والخبر في المجرور، ويُحتمل أَنْ يَكُنْ تَاماً^(٧) بمعنى وإن وُجد وهو أظهر^(٨)، «والهاء» في قوله «فَاجْعَلْهُ» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «ورَافِعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وَعَيْرَ» مفعول: بـ«رافِعاً»، «وبِـ» مفعول. ثان لاجْعَلْهُ^(٩) والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

(١) «الألف» تكملة من ش، ه، ز، ك، ت.

(٢) في ت «ها هند».

(٣) «وهل يخشين الزيدون» ساقطاً من ه.

وفي ش زيادة «وهل تخشين الهندات».

(٤) في ه، ز، ط، ت «والضمير».

(٥) في ط، ت «فتقلب».

(٦) «ياء» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ه. «أن يكون يكن تامة» وعبارتهما أوضح.

وفي ز، ط، ك، ت «أن يكون تاماً».

(٨) في ك «ظاهر» تحريف.

(٩) في ت «هاجعله».

(ص) **وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي * وَآوِ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي^(١)**

(ش) يعني أنَّ «الألف» الذي في آخر الفعل - الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء - احذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو^(٢) واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها^(٣) وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها^(٤) وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَ^(٥)، وأصله^(٦) يَخْشَى، فلما لحقت^(٧) الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين^(٨) وكانت الحركة ضمة لتجانسها^(٩) مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا^(١٠) كان فاعله الياء، ثم مثَّل^(١١) بقوله:

(ص) **لَعُوْا خَشِيْنَ يَا هَؤُلَاءِ بِالْكَسْرِ وَيَا * قَوْمِ اخْشَوْنَ وَاضْمُمُ وَقَسْ مَسْوِيَا / ٢٠٢**

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «وَاحْذِفْهُ» عائد على «الألف»^(١٢) «وَهَاتَيْنِ» إشارة إلى الياء والواو، «وَشَكْلٌ» مبتدأ، «وَمُجَانِسٌ»^(١٣) في موضع الصفة لشكل «وَقُفِي»^(١٤) خبر لشكل، «وَفِي وَآوِ» متعلق بقُفِي^(١٥)، ثم قال:

(١) في الأصل «اقتفى» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ظ، ت «الياء والواو».

(٣) في الأصل، «بمجانستها» تحريف.

(٤) في ه، ت «تخشون».

(٥) في ه «أصله».

(٦) في ش، ز، ك «الحقت».

(٧) في ش، ه، ز، ظ، ت زيادة «الساكنين فلما ألحقت النون حُرِّكَتْ الواو لالتقاء الساكنين» وعبارتها أكمل وأدق.

(٨) في ز، ك «لمجانستها».

(٩) «إذا» ساقطة من ه، ز، ظ، ت.

(١٠) في ه «ثم مثل ذلك».

(١١) في الأصل، ش، ك «ألف».

(١٢) في ه «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.

(١٣) في الأصل، ه، ت «واقته» تحريف.

(١٤) في الأصل، ه، ت «باقته» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ * لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَشَرَهَا أَلْفٌ

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثني، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول^(١) حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الألف» ألف التثنية كقوله تعالى (٢): (وَلَا تَبَيَّحَنَّ) (٣).

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لَا تَضْرِبْنَ يَا هُنْدَاثُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا * فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

(ش) وإنما شمل قوله: «الألف» الألفين^(٤) لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وَحَفِيفَةً» فاعل بـ «تَقَع»^(٥)، «وَبَعْدَ» متعلق بتقع، «وَشَدِيدَةً» معطوف^(٦) ولكن على خفيفة، «وَكَشَرَهَا أَلْفٌ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن ^{٢٠٢}ب تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلْفًا» مفعول مقدم برِذْ، «وَمُؤَكَّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكَّدًا» و«أُسْنِدًا»^(٧) في موضع الصفة لفعل، «وَأَلْفًا» متعلق بـ «أُسْنِدًا»^(٨). ثم إنَّ

(١) في هـ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.

وفي ز «والأول» تحريف.

(٢) «تعالى» ساقطة من ش.

(٣) سورة يونس آية: ٨٩

(٤) «الألفين» ساقطة من ظ.

(٥) في هـ «تقع».

(٦) في هـ، ز «معطوفة».

(٧) في هـ، ت «وأُسْنِدًا».

(٨) في هـ «وأُسْنِدًا» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

النون الخفيفة^(١) تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما^(٢) بقوله:

(ص) وَاحْذِفْ خَلِيفَةً لِسَاكِينٍ رَدِفَ * ...

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول^(٣):
الضَّرِبَ الرَّجُلَ وَمِنْهُ^(٤) قوله:

١٨٢ - لَا تَهِنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(٥)

وفهم من قوله: «لِسَاكِينٍ» أنها مرادة معنى^(٦)؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم أيضاً من قوله: «رَدِفَ»، أن الساكن الموجب لحذفها^(٧) متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَتَعَدَّ غَيْرَ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ^(٨)

(ش) يعني أن النون^(٩) الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت^(١٠) بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرِجْنِي يَا زَيْدُونَ، وَأَخْرِجْنِي^(١١) يَا هَيْد، بعد أن تُحذف من أَخْرِجْنِي واو الضمير، ومن أَخْرِجْنِي ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

(١) «الخفيفة» ساقطة من ظ.

(٢) «منهما» ساقطة من هـ.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كقولك».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «ومثله».

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السعدي وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩، وشرح ابن الناطم ٦٣٠ وشرح المرادي ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشموني ٣: ٢٢٥.

روى في هـ «لا تهن الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»

وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهن» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.

(٦) في الأصل «يُعنَى» تحريف.

(٧) في ت «حذفها».

(٨) في ظ «اختلف» ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) في ت «نون» تحريف.

(١٠) في ظ «أو كانت».

(١١) في ك «وأخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت^(١) عليها ذهبت نون^(٢) التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حيثما ما حذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك^(٣) بقوله:

(ص) وَارْزُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا * مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُذِمَا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان ٢٠٣
أ
مُحَذَفٌ لَأَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ وهو «الواو» من أَخْرِجْنِ «والياء» من أَخْرِجْنِ فتقول: يَا زَيْدُونَ أَخْرِجُوا، وَيَا هَيْدُ أَخْرِجِي. وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَرَدَفٌ» في موضع الصفة «لِسَاكِنٍ» «وَبَعْدَ» متعلق «بالحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفَتْهَا» متعلق «بَارْزُدْ» و«هَآ» عائدة^(٤) على النون، «وَمَا» مفعول «بَارْزُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين^(٥) لأجل النون وصلتها عُذِمَا^(٦)، «وَمِنْ»^(٧) أَجْلِهَا «وَفِي الْوَصْلِ» متعلقان بـ «عُذِمَا»^(٨) والتقدير: ارْزُدْ^(٩) في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عُذِمَ^(١٠) من أجلها في الوصل^(١١)، ثم قال:

(ص) وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا * وَفَقَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا

(ش) الضمير في «وَأَبْدَلْنَهَا»^(١٢) عائدة على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

(١) في الأصل «وقف».

(٢) في الأصل «بنون».

(٣) في ظ «والى ذلك أشار».

(٤) في هـ، ز، ط، ك، ت «عائدة».

(٥) في ط، ك «المحذوفتين».

(٦) في هـ «عذِمَ».

(٧) في الأصل، ش، ك «من».

(٨) في هـ، ز، ط، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.

(٩) في هـ «وَأَرْدَدَ».

(١٠) في ط «حذف».

(١١) في هـ «الوقف» تحريف.

(١٢) في هـ، ز، ط «أبدلنها».

وقعت بعد فتحة ووقفت^(١) عليها أبدلتها ألفاً فتقول: في «اضربن» في الوقف^(٢) اضربنا، وفي «قفن» «قفًا»، وكذلك إذا وقفت على قوله - عز وجل: - «لَنَشْفَعَنَّ»^(٣) «لَنَشْفَعَا». «وَوَقَفَا» مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلناها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.



(١) في ت «وقفت».
(٢) في الوقف ساقط من ك.
(٣) سورة العلق آية: ١٥ .

(ما لا ينصرف)

(ص) الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا * مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ^(١) أَمْكَنَّا

(ش) يعني أن الصرف هو التثنية الذي به يتبين^(٢) أن الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن^(٣)، وما صرح به من أن الصرف هو التثنية هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين^(٤) فيه أو علة $\frac{٢٠٣}{ب}$ تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه، لأن معرفته^(٥) تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التثنية المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعاً: خمسة في النكرة^(٦)، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التانيث فقال: (ص) فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ * صَرْفُ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا^(٧) وَقَعَ

(ش) يعني أن ألف التانيث تمنع من الصرف مطلقاً أي^(٨) مقصورة

(١) في ظ «للإسم».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لممكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقاً، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التثنية للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وشئى منصرفاً لإنقياده إلى ما يتصرفه من حدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره».

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفة» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

وفي ز «في المعرفة والنكرة» وعبارتها أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ظ، ت «كيف ما» ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرِي وَسَلَمِي ومُحَلِّي^(١) وشَكَارِي، وحَمَرَاءِ وَأَشْمَاءِ وزَكَرِيَاءِ، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث.

«فَالِيفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ خبره^(٢) «مَنْعٌ» ومُطْلَقاً حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاءُ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «وَالِهَاءُ» في حواه عائدة على ألف التأنيث، «وَكَيْفَمَا»^(٣) وَقَعَ شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما^(٤) وقع منع الصرف^(٥).

ثم أشار إلى النوع الثاني مما يُمنع في النكرة فقال /
 (ص) زَوَالِدَا فَعْلَانٍ لِي وَصِفِ سَلِيمَ * مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءُ تَأْنِيثِ خُتَمِ^(٦)

(ش) يعني أنَّ «زائدي فَعْلَانِ» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف^(٧) إذا كانا^(٨) في وصف سَلِيمَ من أَنْ يُخْتَمَ بَتَاءُ التَّأْنِيثِ، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهم منه أنَّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلَانِ»، وفُهم من قوله: «وَصِفِ»^(٩) أَنْ^(١٠) هَاتَيْنِ^(١١) الزيادتين لو

(١) في الأصل، ظ «ويحلي».

(٢) في ظ «وخبره».

(٣) في الأصل، هـ «وكيف ما».

(٤) في الأصل، ت «كيف ما».

(٥) في هـ «من الصرف».

(٦) «تأنيث» مكرره في الأصل.

(٧) في هـ «من الصرف».

(٨) في ز «إذا كانا».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصف» وعبارتها أدق.

(١٠) «أَنْ» ساقطة من ت.

(١١) في ز، ك «هاتين» تحريف.

كاننا في غير الوصف لم يمنعاً^(١) نحو: سرحان، وفهم منه أنَّ الوصف المحتوى على هاتين^(٢) الزيادتين إذا أُثِّ بالهاء^(٣) لم يمنع^(٤) نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما^(٥) غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وَزَائِدًا» معطوف على الضمير المستتر في «مَنَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ^(٦) الصرْفَ ألف التأنيث وزائداً فَعْلَانٌ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي «وزائداً فَعْلَانٌ كذلك»، «وفى وَضْفٍ» متعلق بزَائِدًا «وسَلِمَ» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وُحْتِمَ» في موضع المفعول الثاني لهُزَى، «وبناء» متعلق بَحْتِمَ، ثم أشار إلى النوع الثالث^(٧) فقال:

(ص) وَوَضَفْتُ اضْلِيَّ وَوَزَنْتُ أَفْعَلًا * مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلًا /

ب ٢٠٤

(ش) يعني أنَّ الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلٌ» وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء لا ينصرف، وفهم منه أنَّ «أَفْعَلٌ»^(٨) إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفكل اسم للرغدة^(٩).

(١) في هـ «لم تمنعاً» التذكير والتأنيث جاز.

(٢) في ز، ك «هاتين» تحريف.

(٣) في ز «بالتاء».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يمنع».

(٥) في ط «مؤنثيهما».

(٦) في الأصل، ك «بالمنع».

(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.

(٨) في ش «وفهم منه أنَّ ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.

وفي ك «أن الفعل».

(٩) «الأفكل بالفصح: الرغدة من بزد أو بحوف. ولا يثنى منه فِعلٌ، وهمزته زائدة، ووزنه أَفْعَلٌ، ولهذا إذا

سُكِّيت به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأخذني أَفْكَلٌ فارعدت من شدة القيرة».

اللسان «أفل».

انظر الكتاب ٣: ١٩٤.

وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع^(١) من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفُهم منه^(٢) أيضاً أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَل لم يؤثر في المنع كضارب، وفُهم منه أنَّ أَفْعَل الصفة إذا أنث بالتاء منصرف كقولهم: أَوَمَلٌ للفقير. فإن مؤنثه أَوَمَلَةٌ، وشمل أَفْعَل ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعْلَى^(٣) كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَر للعظيم الكَمَرَة، لأن قوله: «تَمْتَنُوعُ تَأْنِيْثٌ بِتَاءٍ» شامل له، وشمل أيضاً ما اسميُّته عارضة كأَذْهَم، «وَوُضِفَ» معطوف على زائداً، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدًا»^(٤) فَعْلَانٌ وَأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِلَ مبتدأ، «وَوُزُنٌ» معطوف على وصف «وَتَمْتَنُوعُ» حال من أَفْعَل، «وَبِتَاءٍ» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَأَلْفِيْنَ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ * كَأَرْبَعِ ...

(ش) يعني أنَّ وزن «أَفْعَلَ» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدَّة^(٥) بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَعِ» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به^(٦) فقالوا: مَرَزْتُ بِنْسَاءً أَرْبَعِ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك رَجُلٌ أَرْبَعٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥
١
يلغى^(٧) عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) «من الصرف» ساقط من ش.

وفي ز «لم يمنع منه الصرف».

(٢) «منه» ساقط من هـ، ظ، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «فُعْلَى».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك «زائداً».

والنُبْتُ أدق كما في ت والألفية.

(٥) في ت «متعد» تحريف.

(٦) «به» ساقط من ت.

(٧) في ش، ك «يلغى أيضاً».

(ص) ... * ... وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

(ش) وهو عكس «أَزْعَجَ» ومعناه أنَّ أفعال يكون في الأصل وصفاً فيجرى مُجرى الأسماء فتُلغى^(١) اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَأَلَاذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعَ * فِي الْأَصْلِ وَضْعاً أَنْصِرَافُهُ مُنِيعٌ

(ش) من أسماء القيد «أَذْهَمَ» وهو في الأصل وصف^(٢)، لكنه استعمل استعمال^(٣) الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَرَزْتُ بِأَذْهَمٍ. أي بقيد، ومثل «أَذْهَمَ» في ذلك «أَزْهَمَ» لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً.

«فَأَلَاذْهَمُ» مبتدأ، «وَالْقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وَأَنْصِرَافُهُ» مُنِيعٌ خبر المبتدأ، «ولكوْنِهِ» متعلق بمنع، «وفي الأصل» متعلق بوضع، ثم إنَّ^(٤) من الأسماء التي على وزن أَفْعَل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى * مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ يَتَلَنُّ الْمُنْعَا

(ش) «أَجْدَلٌ»^(٥) إسم للصقر، «وَأَخْيَلٌ» اسم لطائر ذي خيَلان، «وَأَفْعَى» اسم لضرب^(٦) من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا^(٧) في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

(١) في الأصل «فيلغى».

(٢) أذهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل استعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أذهم.

(٣) «استعمال» ساقطة من ز.

(٤) في ز «أل» تحريف.

(٥) في هـ، ت «أجدل».

(٦) في ز، ك «لنوع».

(٧) «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها^(١) من الصرف، ووجهه أنه لا حَظَّ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخِيل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفهم من [قوله]^(٢): «مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ / يَنْلَنُ» أن الصرف هو الكثير. ثم ٢٠٥
أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

(ص) وَمَنْعَ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُغْتَبَزٍ * فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرٍ

(ش) يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا^(٣) البيت يمنع^(٤) صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فإذا قلت: جاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جاءَ الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثَلَاثَ» فهو أيضاً وصف وهو معدول^(٥) عن ثلاثة^(٦) ثلاثة، فإذا قلت^(٧): مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَ، فمعناه مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَ ثَلَاثَ. وأما «أُخْرٍ» فهو^(٨) أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام^(٩)؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنثى الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بآل أو

(١) في هـ، ز، ظ، ت «يمنعها».

(٢) [قوله] تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «هذا» ساقطة من ظ.

(٤) في ظ، ك «يمنع».

(٥) في ش «وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول» وعبارتها أحسن.

(٦) «ثلاثة» ساقطة من ش، ز.

(٧) ما بعد «جاء القوم اثنين اثنين» إلى هنا ساقط من ز.

(٨) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء: آية: ٣

(دَالِكُمْ مِمَّا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)

وكذلك لفظ «آخر» في قوله تعالى في سورة البقرة: آية: ١٨٤

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)

(٩) «واللام» ساقطة من ظ.

بالإضافة^(١) فعدل عن ما^(٢) يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته^(٣) ثم قال:

(ص) وَوَزُنْ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا * مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُغْلَمَا

(ش) يعني أنَّ مُوَازِنَ^(٤) «مَثْنَى وَثُلَاثَ» من ألفاظ^(٥) العدد المعدول مثل هذين الوزنين: في امتناع الصرف للعدل والوصف فنقول: مَزَزْتُ بِقَوْصٍ مُوَاحِدٍ وَأَحَادَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَمَثْلَتَ وَثُلَاثَ وَمَزَزْتُ وَرُبَاعَ. «وَوَزُنْ» مبتدأ، والخبر في قوله: «كَهُمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن^(٦). «وَمِنْ وَاحِدٍ» وما بعده^(٧) في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: /

(ص) وَكُنْ لِحَمْعٍ مُشَبِّهِ مَقَاعِلًا * أَوْ الْمَقَاعِلَ يَمْتَحُ كَافِلًا

(١) في ز، ط «الإضافة».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «عما».

(٣) قال ابن مالك:

«وَأَمَّا أُخْرُ الْمَعْدُولِ فَهُوَ الْمُقَابِلُ لـ «آخَرِينَ» وَهُوَ جَمْعُ أُخْرَى - أَثْنَى آخِر - لَا جَمْعَ أُخْرَى بِمَعْنَى: آخِرَةٌ. فَإِنْ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى آخِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(قَالَكَ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ)

وهذه تجمع على «آخر» مصروفاً لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء. والفرق بين «أخرى» و«أخرى» أن التي هي أثنى «أُخْرَى» لا تدل على الإنهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:

(عندي بعير وأخرى، وأخرى، وأخرى) و«عندي ناقة وأخرى وأخرى وأخرى» وأما «أخرى» بمعنى «آخِرَةٌ» فتدل على الإنهاء ولا يعطف عليها مثلها. في صنف واحد.

شرح الكافية ٣: ١٤٤٩.

وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣.

(٤) في ش «ما وزن» وفي ك «موازن».

(٥) في هـ «أسماء».

(٦) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرح بذلك سيويه ٤: ٣٨٤. وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.

(٧) في هـ «وما بعده».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»^(١) في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كَفَاعِلَ» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كَمَفَاعِيلَ» يمتنع صرفة لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظر في الواحد وشمل «مَفَاعِلًا»^(٢) ما أوله الميم كَمَسَاجِدَ، وأما أوله غيرها كَدَرَاهِمَ وشمل [قوله]^(٣) «المَفَاعِيلَ»^(٤) ما أوله ميم كَمَصَابِيحَ، وما ليس أوله ميم كَدَنَائِيرَ.

«وَكَاِفِلًا» خبر كن «وَيَمْنَعُ» متعلق بـ «كَافِلًا»^(٥)، و«مَفَاعِلًا»^(٦) مفعول بِمُشَبِّه. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان: أحدهما: ما قُلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَدَاوَى، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت^(٧) في بابه الضمة فحذفت ولحق بها^(٨) التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي * رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارِي»^(٩) في كونه

^(١) في ز «مفاعل أو لمفاعل».

^(٢) في الأصل، ظ، ت «مفاعل».

وفي ش، هـ، ز، ك «المفاعل» وما أثبت أدق كما في الأصل، وظ والألفية.

^(٣) «قوله» تكملة من هـ، ز.

^(٤) في الأصل «مفاعل» المثبت كما في الألفية وبقيّة النسخ.

^(٥) في ت «بكافل».

^(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك «ومفاعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

^(٧) في هـ، ت «ما استثقلت» تحريف.

^(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ت «والحقها».

^(٩) في ز، ك «جَوَارِي».

على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى «ساري»^(١) في لحاق التنوين
بآخره^(٢) في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جَوَّارٍ وَمَرَزَتْ بِجَوَّارٍ، وسكت
عن حالة النصب ففهم^(٣) أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رَأَيْتُ جَوَّارِي،
وفهم من قوله: «كَالْجَوَّارِي» أن نحو: عَذَارَى^(٤) ليس كذلك، وإن كان
معتلاً وظاهر النظم أنَّ التنوين في جَوَّارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له ^{٢٠٦}
«بِسَارِي»^(٥)، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض^(٦) عن^(٧) الياء
المحذوفة، والتنوين في «سَارِي» للصرف ويخالفه أيضاً أنَّ المقدّر^(٨) في ياء
«جَوَّارٍ» الفتحة والمقدّر في ياء «سَارِي» الكسرة.

«وَذَا اغْتِيلَالٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَجْرِهِ، «وَكَسَارِي» متعلق بِأَجْرِهِ،
«وَمِئْتُهُ» متعلق باعتلال، «وَكَا الْجَوَّارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا»
اعتلال، ثم قال:

(ص) وَلِسَرَاوِيلٍ يَهَذَا الْجَمْعِ * شَبَّةٌ اقْتَضَى غُثُومَ الْمَنَعِ

(ش) يعني أنَّ «سَرَاوِيلَ» ممنوع^(٩) من الصرف لشبهه بالجمع الذي على
وزن مفاعيل، وفهم من قوله: «شَبَّةٌ» أنَّ سراويل ليس بجمع وهو الصحيح،
خلافاً^(١٠) لَمَنْ قال إنه جمع سراويل أو سروالة. ثم قال:

(١) في هـ «سَارِي»

(٢) في ط «فأجره» تصحيف.

(٣) في ش، هـ، ز «ففهم منه».

(٤) في ط «عذري» تحريف.

(٥) في ك «بساري».

(٦) انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.

(٧) في الأصل «من الياء».

(٨) من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقاً».

(٩) في ط «يمنع».

(١٠) «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه ف قيل إنه أعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سروالة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا^(١) لَحِقَ * بِهِ فَلَا نَصِرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ

(ش) يعني أَنَّ ما سُمِّيَ به^(٢) من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِدَ أو سَرَائِلَ: مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ وَسَرَائِلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المرادى»^(٣) البيت، وعندني أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّيَ بسراويل^(٤) أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من^(٥) الصرف. لمساواتها للجمع [وما لحق به]^(٦) في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما لحق^(٧) $\frac{٢٠٧}{١}$ بالجمع في منع الصرف حال التسمية.

والضمير في «بِهِ» الأول - على^(٨) الشرح الأول^(٩) - عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»^(١٠) الثاني، «وَمَا» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ بِيْرَآلَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِشَتِّطِيفٍ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرِوَالَة. والعلة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح.

شرح التصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «وما لحق به» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) «على الشرح الأول» ساقط من ك..

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول^(١) الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «به» الأول عائد على سراويل]^(٢)، وفي «به» الثاني عائد على أنواع، ما لا ينصرف في النكرة، وما واقعة^(٣) على تلك الأنواع والضمير^(٤) العائد عليها الهاء في «به» والتقدير: وإن سُمِّيَ بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ».

«فَالْإِنْصِرَافُ» مبتدأ، «وَمَنَعُهُ» مبتدأ ثان، «وَيَحِقُّ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ^(٥) الأول، والأول^(٦) مع ما بعده^(٧) جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو^(٨) سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله^(٩):

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا * تَرْكِيْبُ مَزْجٍ لَخْوٌ مَغْدٍ يَكْرِيَا^(١٠)

(ش) يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من^(١١) الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي^(١٢) الجمل^(١٣) نحو: بَرَقَ نَحْوُهُ، وعلى تركيب الإضافة نحو: عهد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط، فيختلط

(١) في ت «على الجمع الموصول».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ك «واقعة».

(٤) في الأصل «الضمير».

(٥) «المبتدأ» ساقطة من ش، ز، ك، ت.

(٦) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ»

(٧) في ز، ظ، ك «وما بعده».

(٨) في ت «وهي».

(٩) في ش «فقال».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «معدى كريا».

(١١) «من» ساقطة من ت.

(١٢) في ز «وهو».

(١٣) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويُبنى آخر الأول على الفتح نحو: تَقْلَبْتُكَ^(١) ما لم يكن آخره ياء فَيُسَكِّن / نحو مَعْدِي يَكْرِبُ^(٢)، وخرج ^{٢٠٧}ب بقوله: «تُرَكِّيبٌ مُزَجٌّ». تركيب^(٣) الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما نُحْتَمِ «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يُبنى على الكسر في اللغة الفصحى.

«وَأَلْعَلَّمْ» مفعول بفعل مضمر يفسره امنع، «وَمُرَكَّبًا» حال من العلم «وَتُرَكِّيبٌ»^(٤) مفعول مطلق والعامل فيه «مُرَكَّبًا»^(٥) ثم أشار إلى الثاني بقوله^(٦):

(ص) كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا * كَعَطَفَانِ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أَنَّ العلمية أيضاً^(٧) تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلَانَا» يوهم لإرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلَانِ»^(٨) في وَصْفٍ أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَعَطَفَانِ»^(٩) وَكَأَصْبَهَانَا^(١٠) فَعَلِمَ أَنَّ الوزن غير مخصوص بفعلان، لأن وزن «أَصْبَهَانِ» أَفْعَلَانِ، ووزن «كَعَطَفَانِ» فَعْلَانِ، وقد يكون غير^(١١) ذلك من الأوزان نحو: سَلَمَانِ وَعِصْرَانِ وَخُفْمَانِ وَخُزْمَانِ، وقوله: «حَاوِي» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

(١) وفي ز «هل بك».

(٢) في الأصل «معدى كرب».

(٣) «تركيب» ساقطة من ت.

(٤) في ز، ك «تركيب مزج».

(٥) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مركب» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٦) في ت «فقال».

(٧) «أيضاً» ساقطة من ت.

(٨) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلانا» والمثبت كما في بيت الألفية.

(٩) في ز «كعفلان» تحريف.

(١٠) في ط «وأصبهان».

(١١) في ز، ط، ت «على غير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوي زائدي فعلا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التانيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال^(١):

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا^(٢) * ...

(ش) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء^(٣) كان ثلاثياً^(٤) كهبة، أو زائداً^(٥) كخولة وعائشة، وسواء كان مدلول^(٦) الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة /، ثم إن المعنوي متحتم^(٧) المنع وجائزه. $\frac{٢٠٨}{١}$ وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * وَشَرُطُ مَنَعِ الْغَارِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى
فَرَوْقُ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ * أَوْ زَيْدٍ اِسْمُ امْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرٍ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع :

الأول: الزائد على الثلاثة كـ «زَيْنَبُ وَسَعَادُ» فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ «جور» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَرٍ»؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

(١) في ش، ز «بقوله».

(٢) هنا انتهى السقط في هـ ، والذي بدأ بعد قوله: «أنَّ المقدر».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «أي سواء».

(٤) في الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت «ثلاثياً» وما أتت من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جار فيه الوجهان نحو: «يد» وقيل يُصرف بلا خلاف.

انظر الإرشاد ٤٣٩:١ .

(٥) في هـ «أو أزيد».

(٦) في ت «مدلوله».

(٧) في ز، ك «متحتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث^(١) كما إذا سميت امرأة بزَيْد فإنه نُقل من الخفة إلى الثقل. «وَشَرُطٌ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِ»^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِ» أصله العَارِى بالياء^(٣)، فحذف^(٤) الياء واستغنى^(٥) عنها بالكسرة، «وَكَوْنُهُ» خبر المبتدأ، «وَأَوْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وَفَوْقَ» متعلق بارتقى، «وَالثَّلَاثِ» مضاف في التقدير أي. فوق الثلاث^(٦) الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالمعطف على «كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ» واسم امرأة حال من زيد، «وَلَا اسْمٌ»^(٧) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسْمُ امْرَأَةٍ» ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي^(٨) لا علامة / فيه بقوله:

٢٠٨
ب

(ص) وَجْهَانِ لِي الْقَائِمِ تَذَكُّيراً سَبَقَ * وَحُجْمَةً كَهَيْئَةِ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع^(٩) أفصح. وفُهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقُّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين^(١٠) فقال:

(١) في هـ، ت «المؤنث».

(٢) في هـ، ت «العاري» تحريف.

(٣) «بالياء» ساقط من ز.

(٤) «فحذف الياء» ساقط من ظ.

وفي ش، هـ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»

(٥) في ز «استغناء».

(٦) هكذا وردت في الأصل وبقيت النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.

(٧) في ظ «ولا اسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.

(٨) «الذي» ساقطة من ت.

(٩) «والمنع» ساقطة من ت.

(١٠) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا * دَعْدُ وَلَمْ تُنْقَ دَعْدُ فِي الْقَلْبِ^(١)

فصرف^(٢) الأول ومنع الثاني. «وَوَجَّهَانِ» مبتدأ وسوخ الابتداء به التفصيل^(٣) وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَذَكِيرًا» مفعول بالعدام، «وَسَبَقِي» في موضع الصفة لتذكيرا «وَعَجْمَةً» معطوف على تَذَكِيرًا. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجَمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّغْرِيفُ نَع * زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف^(٤) امتنع من الصرف وفُهم من قوله: «الْعَجَمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّغْرِيفُ» أَنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بُنْدَار»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلَامَ الفُزْزِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كُنُوحٌ وَلُوطٌ»، والمتحرك الوسط نحو: «مَلَكٌ»^(٥) والذي توفرت

(١) الشاهد لجرير: وروى في الديوان: «دعد ولم تُفَقِّدْ دعد بالقلب». انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٢٤١:٣ والخصائص ٣١٦، ٦١:٣ وأمالى القالي ٦٠:٢ وشرح الأشموني ٢٥٤:٣. ومعجم شواهد العربية ٥٢:١.

كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨. وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب) التلغيع: الإلتحاف بالثوب.

الفصل: الزيادة.

القلب: جمع غلبة وهي إزاء من جلد يشرب به الأعراب. وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا تنغذي غداهم.

(٢) في ظ «بصرف».

(٣) في ت «التفضيل» تصحيف.

(٤) «أحرف» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل، ش، ك «ملك».

وفي هـ، ز «كمك»، وفي ت «مك».

وما أثبت من ظ أصبح وأولى، لأنَّ مَلَكُ أبو سيدنا نوح.

انظر اللسان «ملك».

فيه الشروط نحو: «إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ». «وَالْعَجَمِيَّ» مبتدأ / ٢٠٩
«وَالْوَضِيعَ» مضاف إليه، «وَالْتَّغْرِيفَ» معطوف على الوضع «وَمَعَ» في موضع الحال
من «الْعَجَمِيَّ»^(١)، «وَزَيْدٍ»^(٢) مصدر زاد يُقال: زاد (٣) زَيْدًا^(٤) وزيادة، وحذف
التاء^(٥) من «الثَّلَاثِ»^(٦)؛ لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير
والتأنيث «وَصَرُفُهُ امْتَنَعَ» مبتدأ وخبر^(٧) في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى
الخامس فقال:

(ص) كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ * أَوْ غَالِبٍ كَأَخْمَدٍ وَيَغْلَى

(ش) يعنى أنَّ العَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه
امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبني للمفعول إذا سُمى به،
وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو:
إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين^(٨)، فإنه يوجد في الأسماء نحو: إِضْبَعَ لكن
وجوده في الأفعال أكثر^(٩) وهو فعل الأمر من «فَعَلَ» ونحو ذلك وما^(١٠)
كثُر في الأسماء والأفعال معاً^(١١) نحو افْعَل^(١٢) فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والمعجمي».

(٢) في ت «وزيداً» تحريف.

(٣) «زاد» ساقطة من ز.

(٤) في ت «زيد» تحريف.

(٥) في ت «الياء» تصحيف.

(٦) في هـ، ت «الثلاثي» تحريف.

(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.

(٨) «العين» ساقطة من ت.

(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».

الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١٠) في ظ «وأما» تحريف.

(١١) «معاً» ساقطة من ظ.

(١٢) في ز زيادة «إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين» الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: اُكْتُبْ واشْرِبْ، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَلْ^(١) وَأَبْدَعْ لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَغْلَى» وهو^(٢) على وزن «يَفْعَل» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَبُ في الأفعال، وَيَزْمَعُ^(٣) في الأسماء، ومثل للغالب^(٤) «بَأَحْمَدَ». و«يَغْلَى» ولم يمثل للخاص^(٥)، وفُهِمَ منه أنَّ وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لَعَسَبَ»^(٦) ^{٢٠٩} ^ب اسم رجل فإنه منقول من لَعَسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وَدُّو وَزْنَ» نعت لمحدوف تقديره علم ذو وزن، «وَيَخُصُّ الْفِعْلَ» في موضع الصفة لوزن، «وَعَالِبٍ» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ * زِيْدَتْ لِإِلْحَاقِي فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

(ش) يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التأنيث نحو: عَلَّقَى وَذَفَرَى مُسَمًى بهما؛ لأنَّ عَلَّقَى ملحق بجَفَرَ وَذَفَرَى ملحق بِدَرَهَمَ، وفُهِمَ منه أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وُسِمَ به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاءُ^(٧) فإنه ملحق بِقِرْطَاسٍ، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

(١) أفكل: الأكل الرغدة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.

(٢) وهو ساقطة من ز.

(٣) يَزْمَعُ: هي الحصى والحجارة البيض التي تنال في الشمس.

(٤) في هـ، ظ، ت «الغالب».

(٥) في ظ، ت «الخاص».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «كعسب».

(٧) عِلْبَاءُ: هو عَصَبٌ في الغنق. وبه شُعِي الرجل عِلْبَاءُ.

مبدلة من ياء، «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر
يَصِيرُ، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وَزِيدَتْ
لِلْحَاقِ» في موضع الصفة لألف، «وَلَيْسَ يَنْصَرِفُ» في موضع خبر
المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني
منها^(١) بقوله:

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلَا * كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَفَعَلَا

(ش) فالأول هو قوله: «كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ»، يعنى أَنَّ فَعَلَ المؤكِّد به نحو:
جَمَعَ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ /، أما العلمية فعلم^(٢) الجنس، وقيل إنه ٢١٠
مُعْرَفٌ^(٣) بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من
النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته^(٤) الأصلية فإن حق جَمْعَاءُ
أَن يَجْمَعَ عَلَى جَمْعَاوَاتٍ.

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَفَعَلَا»^(٥) اسم رجل، ومثله قوله^(٦): «عَمَرَ وَزُقِرَ»،
فالمانع^(٧) له^(٨) العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو
معدول عن فاعل فَعَمَرَ معدول عن عَامِرٍ، وَزُقِرَ^(٩) عن زَافِرٍ، وَتُعَلَّ^(١٠) عن
تَاعِلٍ، وإثما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأنَّ الأكثر في

(١) في هـ، ز، ظ، ك، ت «منهما» وهذا جائز، لأنَّ الضمير هنا يعود على الأول والثاني.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لعلمية».

(٣) في ت «معرب» تحريف.

(٤) في الأصل «جميعه» تحريف.

(٥) في الأصل، ش «كَفَعَلَا» والمُنْبُتُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ت «والمانع».

(٨) «له» ساقطة من ظ.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وزفر معدول» لا لزوم لها.

(١٠) في هـ، ز «وتعل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر^(١) منقول عن^(٢) عامر^(٣) اسم فاعل من عَمَرَ يَغْمِر، فلما أرادوا التسمية بعمر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كفَعَلَ التَّوَكِيدُ» لإضافته إليه، «وَتَعَلَّأَ»^(٤) معطوف على «فَعَلَ التَّوَكِيدُ». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَالِغَا سَحَرُ * إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضْدًا يُغْتَبَزُ

(ش) يعني أن «سَحَرُ» إذا أريد به سَحَر يوم بعينه مُنِعَ من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه^(٥)، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فسَحَر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف^(٦) «وَالْعَدْلُ» مبتدأ، «وَالْتَّعْرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ «وَمَالِغَا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرف سحر، «وَإِذَا» متعلق «بِمَالِغَا»^(٧)، «وَالْتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وَقَضْدًا» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا * مُؤَثَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا

عِنْدَ تَقْيِيمِ ... *

(١) في الأصل، ظ، ك، ت «عامر» تحريف.

(٢) في ه، ت «من».

(٣) من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «وتعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في ه، ز «بنفسه».

(٦) قال سيبويه «تركوا صرف سَحَر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا م خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب ٢٨٣:٣، ٢٨٤، ٢٨٩.

(٧) في ك «بمانع» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالٍ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحدهما^(١): البناء على الكسر لشيئها بَنَزَالٍ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَأَيْنَ عَلَى الْكَثِيرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية^(٢)، فعلمية الأشخاص كحَدَامٍ وقد يكون في علمية الأجناس كفَجَّارٍ، والعدل: عن فاعلة، فحَدَامٍ معدول عن حاذمة وهو قوله^(٣): «نَظِيرُ جُشَمًا». عند «تميم» يعني أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَمٍ، و«جُشَمٍ» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهم من تنظيره ذلك بجُشَمٍ أَنَّ المانع له من الصرف العدل^(٤) والعلمية.

وفُهم من نسبته هذه اللغة إلى تميم أَنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، «وَفَعَالٍ» مفعول «يَا أَيُّهَا»، «وَعَلَى الْكَثِيرِ» متعلق^(٥) «يَا أَيُّهَا»، و«عَلَمًا مُؤَنَّثًا»^(٦) حالان من فَعَالٍ «وَعِنْدَ تَمِيمٍ» متعلق بنظير.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر^(٧) ٢١١
أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) ... وَاضْرِفْنِ مَا تُكْرَهُ * مِنْ^(٨) كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَلْوَا

(١) في ظ «أحدهما» تحريف.

(٢) «أما العلمية» ساقط من ت.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.

(٤) في ت «والعدل».

(٥) «وعلى الكسر متعلق يابن» ساقط من ك.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ومؤنثاً»

(٧) في ز، ك «بيان».

(٨) في ز «في» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أنَّ ما كان لإحدى علتيه في منع الصرف التعريف^(١) أي: العلمية إذا تُكَّرِ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى علتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبَّ مَعْدِي كَرِبَ وَعُثْمَانُ وَفَاطِمَةُ وَزَيْنَبَ وَعُمَرَ لَقِيْتَهُمْ، وفهم منه أنَّ الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سُمي بها.

وتكررت لِقَضَرِ الحكم على السبعة، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم تُكَّرِ لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلة في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرٌ»، كائنا ما كان، «وَكُلِّ» مضاف «لِما» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أَثَرٌ»، «وَمِنْهُ»^(٢) متعلق «بِأَثَرٍ»، والجملة صلة «مَا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً لَفِي * إِغْوَايِهِ نَهَجٌ^(٣) جَوَارٍ يَفْتَقِي

(ش) يعني أنَّ ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتها العلمية، أو من^(٤) الأنواع الخمسة التي تقدمتها^(٥) فإنه يجرى مُجَرِّى «جَوَارٍ» وقد تقدم أنَّ «جَوَارٍ» يلحقه^(٦) التنوين رفعاً وجرّاً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»^(٧) كلام الناظم من أنه

(١) في ت «والتعريف».

(٢) في هـ ، ز، ظ، ت «وفيه» تحريف.

(٣) في ظ «نحو» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «ومن».

(٥) في الأصل، ك «تقدمها».

(٦) في ز، ك «يلحقها».

(٧) قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:

«... وَاضْرَفْنِ مَا تُكَّرِ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرٌ»

يعني أنَّ ما أثر فيه التعريف إذا تُكَّرِ صرف للذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

أشار في البيت^(١) إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعْثِمَ^(٢) في^(٣) تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أُعْثِمٌ، ومَرَزْتُ بِأُعْثِمٍ، والتنوين فيه عوض عن^(٤) الياء المحذوفة كما في نحو: جَوَّارٌ، ومثاله في التعريف يُعْثِلُ^(٥) تصغير يَغْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «وَمَا» مبتدأ وهو موصول^(٦)، «ومَنْقُوصاً» خبر يكون «ومِنَّةٌ» متعلق بيبكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفى إغزابه» متعلق بيقْتَفَى، «ونَهَجٌ» مفعول بـ «يُقْتَفَى»، «والنَّهَجُ» الطريق، والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر «مَا». ثم قال:

(ص) وَلَا ضَرْارَ أَوْ تَنَاسُبَ ضَرْفٍ * دُوَ الْمَنَعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التانيث بغير الألف، أو الغنجة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أو العدل شرح المراءى ١٦٣:٤.

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «بالبيت».

(٢) في ت «أُعْثِمِي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣١١:٣ وسألته عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف تصنع به إذا حقرت؟ فقال: أقول: أَعِيمٌ.

وقال الأزهري: «أَعِيمٌ تصغير أَعْمَى ومأنعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أَعِيمٌ، ومررت بأَعِيمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبى عمرو ابن أبي اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبى زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً فيقولون في الرفع: جَاءَنِي أَعِيمِي، بإثبات الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَرَزْتُ بِأَعِيمِي، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢٢٨:٢).

(٣) «في» ساقطة من هـ.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «من».

(٥) في ش «يعمل» تحريف. والصواب ما أثبت، لأنَّ تصغير يَغْلَى - وهو اسم - يُعْثِلُ. وقال الجوهري: وَيُعْثِلُ مُصَغَّرُ اسْمِ رَجُلٍ.

(اللسان «علاء»)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

١٨٤- * عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ^(١)

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله - عز وجل: - (سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا)^(٢)

فصرف سلاسل^(٣) لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... وَالْمُضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

٢١٢
أ

(ش) يعني أن الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب /
«الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون^(٤) ذلك البتة^(٥)، وفهم الخلاف من

(١) الشاهد للنابغة الذبياني. وصدره «إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ»
انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٤/٥٠:٦٤، والشعر والشعراء ١٦٩:١ وشرح التصريح ٢:٢٢٧،
ومعجم شواهد النحو ٤١. وفي رواية أخرى:

إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم
كتاب طير تهتدى بعصائب
(٢) سورة الإنسان. آية: ٤

قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحمزة وغيرهم بالتثنية وفقاً لمناسبة أغللاً قواريراً بصرفهما
وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم
بغير تنوين وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.

انظر معاني الفراء ٣:٢١٤ والبحر ٨:٣٩٤.

والنشر في القراءات ٢:٣٩٤، ٣٩٥.

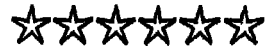
(٣) في ز «سلاسل».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن يعيش ١:٦٨ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريون كأبي علي وابن
برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبردة.
وقد وافق ابن مالك ما أجازته الكوفيون والأخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:
رَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشَ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَّاراً يَتَّقِي =

قوله: «قَدْ يُنْصَرَفُ» فأُثِّبُ معه بقَدِ التي تفتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين،
على منع صرفه قوله :

١٨٥. فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِشٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ^(١)



وَلَيْسَ بِذَعَا قَدَحِ الْإِنْكَارَا

= وَتَقْضِيهِمْ أَجَاوِةَ اخْتِيَارَا

شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .

^(١) الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»

انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ٦٨: ١ وشرح ابن الناطم ٦٦٢ ، وشرح المرادي ١٧١: ٤ والهمع ١٢١: ١ ،

وشرح الأشموني ٢٧٥: ٣

(إعراب الفعل)

قوله^(١):

(ص) اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَعْدُ^(٢)

(ش) إنما أُطلق^(٣) في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناء، ولا نون التوكيد؛ لنصه على ذلك في باب المعرب^(٤) والمبني، فاكتفى بذلك. وإعراجه رفع ونصب وجزم، فبدأ^(٥) بالرفع؛ لأنه السابق إلا أنه لم يُنص على رفعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أن رفعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رفعه تجرده من^(٦) الناصب والجازم وهو إختيار المصنف^(٧)، وفي قوله^(٨): «إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ»^(٩)، إشعار^(١٠)

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك «كتشعد» تصحيف.

(٣) في الأصل «الحلف» تحريف، وما أثبت من بقية النسخ أصح وأزكى.

(٤) في ت «المعرفة» تحريف.

(٥) في ت «فبدأ»

(٦) في ز «عين».

(٧) قال ابن مالك:

«وينبغي أن يُعلم أن رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول الخذائق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض. بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو (مَلَأَ تَفْعَلُ) و(جَعَلْتُ أَفْعَلُ) فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل

القول بأن رفعه وقوعه موقع الاسم، وصح

القول بأن رفعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣: ١٥٢.

(٨) «قوله» ساقطة من ظ.

(٩) في هـ «أو جازم».

(١٠) في ز «واشعار».

ما^(١) مجذبه^(٢) ويجوز ضبط تُسَعِدُ^(٣) بضم التاء^(٤) مبنياً للمفعول من أَشْعَدَ تُشْعِدُ ، وبفتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسْعِدُ . «وَمُضَارِعاً» مفعول «بَارَفَعُ» وهو نعت لمحدوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَيَلْنِ انْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ * ...

(ش) فذكر منها في^(٥) البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب المضارع وتُخْلِصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وَكَيْ» وهي حرف مصدرى نحو: جِئْتُكَ^(٦) لِكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لَأَنْ تُكْرِمَنِي. «وَأَنْ» وهي أيضاً حرف مصدرى وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة^(٧). وإنما قدم عليها «لَنْ» «وَكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... * لَا يَغْدَ عِلْمٌ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَحْبَبْتَنِي أَنْ تَقُومَ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير]^(٨) العلم^(٩) الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... * ... وَالَّتِي مِنْ بَغْدِ ظَنٍّ

(١) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.

(٢) في ش «مجدبه الكرويين».

(٣) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.

(٤) في الأصل، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٥) في ه، ز «في هذا».

(٦) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.

(٧) في ت «وباطنه مضمرة».

(٨) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٩) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ .. * ...

(ش) يعني أَنَّ «أَنَّ» إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة^(١) فيرتفع ما بعدها وقد قُرىء (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ [فِتْنَةً] ^(٢)) (٣)

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نَبَّه عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفُهَا ^(٤) مِنْ أَنَّ فَهَوَ مُطَوِّدٌ

(ش) يعني «أَنَّ» الواقعة^(٥) بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة^(٦) من الثقيلة «ولا» في قوله: لَا تَعْدَ عِلْمٌ عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب] ^(٧) بأن ^(٨) بعد غير العلم^(٩).

«وَالَّتِي» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فأنصب بها، «وَالرَّفْعَ» مفعول «بَصَحَّحَ» «وَمِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد^(١٠)

(١) في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وعبارتهما أكمل.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ.

(٣) سورة المائدة آية: ٧١

قراءة الرفع لأبي عمرو وحزمة والكسائي ويعقوف وخلف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.

(٤) في ش، ت «تخفيف أَنَّ» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ش، ز، ظ، ك، ت «أَنَّ أَنَّ الواقعة» وعبارتهم أكمل.

(٦) في ش «فهي مخففة». وفي هـ، ز، ك «فإنها مخففة».

(٧) «انصب» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٨) «بأن» ساقطة من ز.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «غير العلم لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.

(١٠) «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أنَّ «أَنَّ» تكون: / ناصبة ^{٢١٣}_↑ وهي ^(١) التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائر فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إنَّ الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمَل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَقْضِيهِمْ أَهْمَلٌ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا أُخِيَّتْ حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(ش) يعني أنَّ من العرب مَنْ يُجيز إهمال «أَنَّ» غير المخففة حملاً على «ما» المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) ^(٢) بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا * مَتَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا ^(٣)

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما» المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لَا أَغْبُدُ مَا تُعْبُدُونَ) ^(٤) أي لا ^(٥) أعبد عبادتكم.

و«يَغْضِبُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وَأَنَّ» مفعول به «أَهْمَلٌ» ^(٦) «وَحَمَلًا»

^(١) في ز «وفى» تحريف.

^(٢) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أتم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحמיד تتم بالتاء من تم ورفع الرضاعة، وقرأ أن يتم برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر البحر ٢: ٢١٣.

^(٣) لم أعثر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢٣. وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٢٧ وشرح الأشموني ٣: ٢٨٧، والبحر ٢: ٢١٣.

^(٤) سورة الكافرون. آية: ٢.

^(٥) «لا» ساقطة من ظ.

^(٦) في هـ «بأهمل»، وفي أهمل تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلْ» وأُخِيَّتْهَا بدل من ما، «وَحَيْثُ»^(١) متعلق بـ «أَهْمَلْ» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو^(٢) «إِذَنْ» وهي ثلاثة^(٣) أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَلَاً

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: ٢١٣
«الْمُسْتَقْبَلِ» وفُهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل^(٤):
أُجِيبَكَ فتقول له^(٥): إِذَنْ أَصَدَّقَكَ.

الثاني: أن تكون «إِذَنْ» مصدرة، أي في أول الكلام. وذلك أن يقول
قائل: آتِيكَ غَدًا. فتقول له^(٦): إِذَنْ أَكْرِمَكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ
صُدِّرَتْ»، وفُهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت
بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمَكَ.

الثالث: أن لا^(٧) يفصل بينهما وبين الفعل^(٨) فاصل، كقولك: إِذَنْ

(١) في الأصل «وَحَيْثُ».

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ت «وهي».

(٣) في ز «على ثلاثة».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ت «قائل».

(٥) «له» ساقط من ت.

(٦) «له» ساقط من هـ، ت.

(٧) «لا» ساقطة من ت.

(٨) في ت «الفاعل» تحريف.

أُكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصَلًا»، وفُهم منه أنه^(١) إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ. ثم إنَّ الفصل بينها^(٢) وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نكح على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ... *

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيعين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَالنَّصِبُ وَارْفَعَا * إِذَا^(٣) إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(ش) يعني أنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ.

وقد قرئ: (وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَخْلُقُكَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٤)

ثم اعلم أنَّ^(٥) «أَنَّ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَعْجَبْتَنِي أَنَّ تَقُومَ. وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤
حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار^(٦) وجوازه ووجوب إضمار^(٧). وقد أشار إلى الأول بقوله^(٨):

(ص) وَيَبْنَ لَا وَلَاَمِ جَرُّ التَّوْبِ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ ...

(١) في ت «أنها» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «بينهما» تحريف.

(٣) في ز «إذا» تحريف.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٧٦

جاء في البحر ٦٦: ٦ «قرأ أُنْ: «وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ» بحذف النون، وقرأ عطاء لَا يَلْبَثُونَ بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كثر الياء.

(٥) «أَنَّ» ساقطة من ت.

(٦) في هـ، ز «إظهارها».

(٧) في هـ، ز «الإضمار».

(٨) في ز «نقال».

(ش) يعين أن «أن» إذا توسطت بين لام الجر - وتسمى لام «كي» لأنها^(١) مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل^(٢) «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لَيْلًا تَمُقَّتْنِي^(٣). والرائدة^(٤) كقوله - عز وجل: -
(لَقَلَّأَ يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٥)

وإنما وجب إظهارها في ذلك^(٦) كراهة^(٧) اجتماع لامين. «وبين» متعلق «بالتَّزِمِ» و«نَاصِبَةً» حال من «أن» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ غُلِمَ
لَا فَأَنْ أَغْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا * ...

(ش) يعني أنه إذا^(٨) عدم «لا» التي بعد «أن» جاز إضمار «أن» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين^(٩). فمثال إضمارها قوله - تعالى: -
(وَأَمْرًا يُسْئِلُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١٠).

ومثال إظهارها قوله عز وجل: (وَأَمْرًا لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُشْلِمِينَ)^(١١)

(١) في الأصل، ظ، ت «لأنه».

(٢) في الأصل، ك «شمل».

(٣) في ش «زرتك ليلًا تمقتني» المثال صحيح.

(٤) في ز «والصلة» تحريف.

(٥) سورة الحديد. آية: ٢٩.

(٦) في ذلك «ساقط من ش».

(٧) في ش، ك «كراهية».

(٨) «إذا» ساقطة من ت.

وفي هـ، ز، ظ «إن».

(٩) في الأصل «في الوجهين».

(١٠) سورة الأنعام. آية: ٧١.

(١١) سورة الزمر. آية: ١٢.

وتضمير^(١) أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاً» مفعول لم يُسم فاعله «بُعْدِم»، «وَأَنَّ» مفعول مقدم «بَأَعْمِلُ»، «وَمُضْمَرًا وَمُظْهِرًا» حالان من الضمير المستتر في أَعْمِلُ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:
 * وَيَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَثْمًا أَضْمِرًا (ص) ...

(ش) يعني أنه يجب إضمار «أَنَّ» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أَنَّ الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه^(٢) الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفْيِ كَانَ»، أَنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَنْ» ولا «لَا» ولا «أَنَّ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله - عز وجل: -
 (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٣).

«وَيَكُنْ» المنفى «بَلَمْ» كقوله - عز وجل^(٤) - (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُعَذِّبَهُمْ)^(٥) لأنها ماضية في الوجهين. «وَيَعْدَ» متعلق بأضْمِرًا، وفي «أَضْمِرًا» ضمير يعود على «أَنَّ» المذكورة قبل، و«حَثْمًا» حال من الضمير في «أَضْمِرًا»^(٦) أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حثماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(١) في الأصل «ويضمير» تصحيف.
 (٢) في الأصل «لقطعه».
 (٣) سورة الأنفال. آية: ٣٣.
 (٤) «عز وجل» ساقط من هـ، ظ، ت.
 (٥) سورة النساء. آية: ٦٨.
 في ش كقوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) اكتفى بموضع الشاهد.
 (٦) في هـ «في أضمر».

(ص) كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي * مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

(ش) يعني أنه يجب^(١) إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلَّا». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى^(٢) التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى^(٣) «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ» .

لَاذْعُرُّنَّ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي^(٤).

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لَاتَنْظُرُونَهُ^(٥) أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إِلَّا»: لَاتَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لَاأَزْمَنُكَ أَوْ تَقْضِيَتِي حَقِّي.

«وَأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفِيَ»، «وَكَذَلِكَ»^(٦) وَبَعْدَ وَإِذَا متعلقات^(٧) بخَفِيَ،

و«حَتَّى» فاعل «يَصْلُحُ»، و«أَوْ»^(٨) «إِلَّا» معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥
بِيَصْلُحُ، والتقدير: أن خفي كخفائه^(٩) بعد كان المنفية أي وجوبا، إذا يصلح
في موضعها «إِلَّا» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث
فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتَّمْ كَجُذْ حَتَّى تَشْرُ ذَا حَزَنٍ

(١) في ك «يجب أيضا».

(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) في ش «بعد» تحريف.

(٤) في الأصل: ش «لَاذْعُرُّنَّ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» خطأ من الناسخ.

(٥) في ظ «لَاذْعُرُّنَّ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي».

(٦) في ز «ولا تنظرونه» تحريف.

(٧) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.

(٨) في الأصل «متعلقان» تحريف.

(٩) في ك «وللا» سقطت «أو».

(١٠) في ش «بعد أو كخفائه».

وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتَّى» فهو منصوب «بأنَّ» مضمرة وجوباً، والمراد «بِحَتَّى» هنا «حتَّى» الجارة، وفُهم ذلك من كون «أَنَّ» مقدرة بعدها «وَأَنَّ» وما بعدها مقدرة^(١) بمصدر وهو^(٢) في موضع جَرٍّ بها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأنَّ الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْمَدِينَةَ، ومَجْدُ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ، «فَإِضْمَارُ أَنَّ» مبتدأ، «وَحَفْظُ» خبره، و«تَغْدُ» متعلق بحَفْظٍ وكذلك «كَجَدُ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتَّى» لا ينتصب بإضمار «أَنَّ» بعد «حتَّى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً. نَبَّه على ذلك بقوله:

(ص) وَيَلَوُ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً * بِهِ اذْفَعْنَ وَانصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

(ش) يعني أنَّ المضارع بعد «حتَّى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ^(٣) حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، أَوْ مُؤَوَّلاً بالحال كقوله - عز وجل: - (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٤)

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَيَلَوُ» مفعول مقدم «بِاِذْفَعْنَ»، والمراد بالتلو^(٥) المضارع التالي «لِحَتَّى»، «وَحَالاً وَأَوْ^(٦) مُؤَوَّلاً» حالان / من يَلُو، «وبِهِ» متعلق بـ ٢١٥

(١) في ظ «مقدرة».

(٢) في ظ «وهي»

(٣) في هـ ، ز، ت «مرض زيد حتى لا يرجوه».

انظر المقتضب ٤٠: ٢، ووصف المباني ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢١٤.

قرأ نافع «حتى يقول» بالرفع، وقرأ الباقر «حتى يقول» بالنصب.

انظر السبعة في القراءات ١٨١.

(٥) في ت «بالتلو» تحريف.

(٦) في هـ ، ت «ومؤولاً»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلًا»^(١)، «والمستقبلاً» مفعول بأنصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:
 (ص) وَتَعَدَّ فَأَجْوَابَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ * مَخْطُوبِينَ أَنْ وَشَرُّهَا^(٢) حَتَّمْ نَصَبٍ
 (ش) يعني أن «أن» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد
 الفاء التي هي جواب النفي^(٣) والطلب المحضين، مثال النفي:

(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(٤)

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُذْنِي فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا . ١٨٧

إِلَى سَلِيمَانَ فَتَسْتَرِيحَا^(٥)

الثاني: النهي نحو: (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٦)

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

^(١) في الأصل «مؤولا» والمثبت أدق كما في الألفية وبقيّة النسخ.

^(٢) في الأصل «وستره» تحريف.

^(٣) في هـ ، ز ، ت «لنفي».

^(٤) سورة فاطر. آية: ٣٦.

^(٥) الرجز لأبي النجم العجلي. انظر اللسان «عنق».

والمقتضب ١٤: ٢، وشرح المفصل ٢٦: ٧. وشرح الكافية لابن مالك ١٥٤٤: ٣، وشرح ابن عقيل

٣٥٠: ٢. وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢: ٣، والهمع ٧: ٢، ١٠.

يا ناق: منادى مرخم: أي يا ناقة.

عنقا: ضرب من السير.

في ظ «يا نوق سيرى عنقا فسيحا»

وفي ز «إلى سليمان لتستريحا».

^(٦) سورة طه. آية: ٨١.

١٨٨ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ * سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ^(١)

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ * تُقْضَى فَيَزِيدَ بَغْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ^(٢)

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذَلُّوْا فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٣)

السادس: التحضيض. كقوله - عز وجل: - [رَبِّ]^(٤) لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ^(٥)

السابع: التمني. كقوله - تعالى: - (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٦)

واحترز بقوله: «مَحْضَيْن» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل^(٧) نحو: نَزَالِ فَتُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «وَنَصَب» خبره، «وَسَتْوَهَا حَتْمٌ» مبتدأ

(١) لم أعر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ط، ك.

«سَنَنِ الْمَاضِينَ فِي تَخْيِيرِ سَنَنِ».

وما أثبت هي الراوية المشهورة.

(٢) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

(٣) لم أعر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، وشرح الأشموني ٣٠٢:٣، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

(٤) «رب» تكملة من ظ.

(٥) سورة المنافقون آية: ١٠.

(٦) سورة النساء آية: ٧٣.

(٧) في هـ، ز، ت «الفعل».

ونخبر في موضع الحال من فاعل نصب / «وَيَعْدَ قَا» في موضع الحال من ٢١٦
مفعوله المحذوف، وتقدير^(١) المفعول المحذوف نَصَب المضارع، وسُتْر بفتح
السين وهو مصدر سَتَرَ، وأما السِثْر بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير:
إن نصب^(٢) الفعل في حال كون^(٣) الفعل بعدها، أي بعد الفاء المجاب بها
ما ذكر. ثم إنتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع * كَلَا تَكُنْ^(٤) جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

(ش) يعني أنَّ الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها
ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها،
لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المُنْبَغ عليه بقوله: «إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع»
نحو^(٥): لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، ومثله: لَا تَكُنْ^(٦) جَلْدًا وَتُظْهِرَ
الْجَزْعَ، أي لا تجمع بين هذين. وفهم منه أنها إن لم تكن^(٧) للجمع فلا
تنصب^(٨).

(١) في ت «فتقدير».

(٢) في هـ، ظ، ت «نصب».

(٣) في ت «كوني» تحريف.

(٤) في الأصل «يكن» تصحيف.

(٥) «نحو» ساقطة من ت.

قوله: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: النهي عن الجمع بينهما.

الثاني: النهي عن كل واحد منهما.

الثالث: النهي عن الأول.

وفي الأولين يجزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.

(٦) في ز «لا تكون جلدًا وتظهر الجزع».

وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلدًا وتضمير الجزع».

والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.

(٧) في الأصل «لم يكن».

(٨) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين^(١)، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. «وَلَا تُفِدْ»^(٢) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جُزْماً اعْتِمِدَ * إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجُزْأُ قَدْ قُصِدَ^(٣)

(ش) يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا محذفت بعد غير النفي وقصد الجزء المنجز^(٤) الفعل الذي بعدها، وفهم^(٥) منه أنه^(٦) إن لم يقصد الجزء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر^(٧):

١٩١ - قَفَا تَبْلِكِ مِنْ ذِكْرِي [حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

يَسْقُطِ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْثِلِ]^(٨)

وأمثلة^(٩) ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«يَعْدُ» متعلق باعتماد،

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومتفرقين».

(٢) «تفد» ساقطة من ش.

(٣) ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني. من الألفية وما بعده إلى قوله (في موضع الحال من أن) تكملة من ه، ز، ظ، ك، ت. وترك مكانه بياضاً في الأصل وسقط من ش، أيضاً، ولعله سهو من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتي جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.

(٤) في ت «يجزم».

(٥) في الأصل، ش «فهم».

(٦) «أنه» ساقط من ت.

(٧) في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.

(٨) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ٨، والكتاب ٢٠٥:٤، وجمهرة أشعار العرب ١٢٥:١، وقطر الندى ٨٠، وشرح المرادى

٢١٢:٤ وشرح الأشموني ٣٠٩:٣.

قَفَا: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوصل.

(٩) في ظ «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد^(١)، وَإِنْ تَشَقُّطُ شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله:

(ص) وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ * إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَفْعُ

(ش) يعني أَنَّ الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع^(٢) «إِنْ» الشرطية قبل «لَا» الناهية^(٣) نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ، لأن التقدير: إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ. وفُهِمَ منه أنه^(٤) إِنْ لم يصلح وضع «إِنْ» قبل «لَا» لم ينجزم الفعل. نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح^(٥) إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وَشَرَطُ جَزْمٍ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وَأَنْ تَضَعُ» في موضع خبر المبتدأ، «وَأَنْ» مفعول بتضع، «وَقَبْلَ» متعلق بتضع، «وَدُونَ» في موضع الحال من إِنْ، ثم قال^(٦):

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا * تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أن يكون محضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَلْ» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْرًا. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ^(٧) فَيَتَأَمَّ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

(١) «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».

(٢) «وضع» ساقطة من ش.

(٣) في الأصل، ز «الناحية» خطأ من الناسخ.

(٤) «أنه» ساقط من ظ.

(٥) في ت «لا يصح».

(٦) ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل

هنا (٢١٦ ب)

(٧) في هـ، ز «حسبك حديث فهنام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه^(١)، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول^(٢):

١٩٢ - ... * مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٣)

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومن الثاني قوله - تعالى: -

(تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٤)

وقول عمر رضى الله عنه: «أَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُقَبَّ عَلَيْهِ»^(٥) إذ معناه لِيَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وَجَاهِدُوا يَغْفِرُ لَكُمْ، والله اعلم^(٦). «وَالْأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وَيَغْيَرُ» متعلق بكان، «وَأَفْعَلُ» مضاف إليه، «وَفَلَا تَنْصِبُ» الفاء جواب الشرط، «وَلَا» ناهية، و«تَنْصِبُ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب، «وَأَقْبَلَا» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وَجَزَمَةُ» مفعول بأقبلَا. والله أعلم^(٧).

^(١) في ز «منه».

^(٢) في هـ، ز «قول الأول».

^(٣) الشاهد لعمرو بن الإطناية الأنصارى. وصدر البيت:

«وَقَوْلِي كُلُّنَا جَشَاءٌ وَجَاشَتْ».

انظر الخصائص ٣: ٣٥، وشرح المفصل ٤: ٧٤ والمقرب ١: ٢٧٣، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح

التصريح ٢: ٣٤٣ والهمع ٢: ١٣، وشرح الأشموني ٣: ٣١٢، ومعجم الشواهد العربية ١: ٨٩.

^(٤) سورة الصف. آية: ١١، ١٢.

في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم»

مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية: ١١

^(٥) انظر شرح المرادى ٤: ٢١٥ وشرح الأشموني ٣: ٢١٠.

^(٦) «والله أعلم» ساقط من هـ، ز.

/ ثم قال^(١):

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ * كَتَضَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع ينتصب^(٢) «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجى كما ينتصب^(٣) بعد الفاء الواقعة جواباً للتمنى^(٤) كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشأهذه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّي أُنَبِّئُ الْأَشْيَاءَ. أَشْيَاءَ السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعَ [إِلَى إِلَهٍ مُوسَى] ^(٥) ^(٦)).

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفعل» مبتدأ وخبره «نصب» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «وما» موصولة وصلتها ينتسب «وَالْيَ التَّمَنَّى» متعلق ينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ غُطِفَ * تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنَحْذِفَ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع إذا غُطِفَ على اسم خالص انتصب «بأن» ويجوز حينئذٍ اظهارها وضمها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسْمٍ» أنه لو^(١) غُطِفَ على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرُو.

(١) «ثم قال» ساقط من هـ.

انتهى السقط من ظ، ت.

(٢) في ز «ينصب».

(٣) في هـ. ز، ظ، ت «انتصب».

(٤) في ز «للتنهي».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٦) سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.

قال الفراء في معانيه ٩: ٣ «فأُطْلِعَ بالرفع، يرد على قوله: «أُنَبِّئُ» ومن جعله جواباً لِلْعَلَى نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٥٤.

وفهم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطِفَ على اسم^(٢) غير خالص كاسم
الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيُعْضَبُ زَيْدٌ الدُّبَابُ.

٢١٨
ب

وشمل قوله^(٣): الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلَا زَيْدٌ وَيُحْسِنُ إِلَيَّ - بالنصب - لَهْلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنْ» فتقول:
لَوْلَا زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ^(٤) لَهْلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٥)

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل
والمفعول^(٦) وأطلق في قوله: «عُطِفَ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

١٩٤ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرٍّ فَأَرْضِيَّةٌ^(٧)

وأو كقوله - تعالى: - (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٨)

(١) «على إسم أنه لو» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «فعل وغير».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «إليّ بالنصب».

(٥) الشاهد لميسون بنت هجذل الكلبيّة. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦

وَلُبْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

انظر الكتاب ٤٥:٣ والمقتض ٧٢:٢ وشرح المفصل ٢٥:٧، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٣، وشرح

التصريح ٢:٢٤٤، والخزانة ٣:٥٩٢، ومعجم شواهد النحو ١١٦.

الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق شفى بذلك لأنه يشف ما وراءه.

(٦) في ش «واسم المفعول» وعبارتهما أكمل.

(٧) لم أحر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

وعجز البيت «مَا كُنْتُ أَوْيُرُ أَتْرَابًا عَلَى يَرْبٍ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣:١٥٥٨، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٤، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

(٨) ١٤٠ سورة الشورى آية: ٥١

قراءة السنة «أو يرسل» بالنصب عطفاً على «وَحْيًا»، وقرأ نافع: «أو يرسل» بالرفع. انظر السبعة في

القراءات ٥٨٢، والبحر ٧:٥٢٧ والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير^(١) نافع. وثم كقوله:

١٩٥. إني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالنور يضرب لما عافيت البقر^(٢)

«وإن» شرط، «وخالص» نعت لاسم، «وفعل» مفعول^(٣) لم يسم فاعله بفعل مضمرة يفسره عطف، «وعلى اسم» متعلق بعطف، «وتنصبه»^(٤) جواب الشرط، «وأن» فاعل تنصبه^(٥) «وثابتاً وأو من حذف» حالان من أن ثم قال: (ص) وشذ حذف أن ونصب لي سوي * ما مر فاقبل منه ما عدل روى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب «يأن» مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ، كقولهم: «خذ اللص قبل يأخذك»^(٦) أي: قبل أن يأخذك. وكقوله^(٧):

١٩٦. فلم أر مثلاً خباسةً واحد * ونهت نفسي بعد ما كذت أفعلة^(٨)

أي أن أفعله. «وحذف أن» فاعل بشذ، «ونصب» حذف معموله أي

(١) «غير» ساقطة من هـ، ز.

(٢) الشاهد لأنس بن مدركة الحنمى.

انظر اللسان «نور»، «عيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣١٤:٣. وفي رواية (إني وقتلي كلياً ثم أعقله) اللسان: «نور».

(٣) «مفعول» ساقط من ظ.

(٤) في ظ، ت «ونصبه».

(٥) في هـ «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».

وفي ظ، ت «نصب». والمثبت أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(٦) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشموني ٣١٥:٣.

(٧) في ظ «وقوله».

(٨) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «خبس» وشرح الشواهد للعيني

٣١٥:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦٠:٢، ٥٦١،

وسقط صدر البيت من ش، هـ، ظ، ك، ت.

الحباسة: الغنيمة.

نهت: زجرت وكففت.

ونصب^(١) للفعل المضارع، «وفي يَؤَى» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً^أ
 لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنازع، «وما» موصولة وصلتها مَرٌّ،
 «ومِنَّة» متعلق باقبل، «وما» مفعول^(٢) باقبل وهي موصولة، «وَعَدْلٌ رَوَى»
 جملة صلة لما.

(١) «ونصب» ساقط من ت.

وفي هـ «نصب».

(٢) لي ك «مفعولة».

(عوامل الجزم)

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم^(١) فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد^(٢) أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِلاَ وَلَا مِ طَالِيَاً طَبِعَ جَزْماً * فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَ وَمَاً

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأول: «لا» الناهية. نحو: (لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)^(٣) ومثلها «لا» في الدعاء

نحو: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)^(٤)

والثاني: لام الأمر نحو: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)^(٥) ومثله أيضاً لام الدعاء.

نحو: (لِيَقْضِ غَلَّتَا رَبُّكَ)^(٦)

وفهم ذلك في الحرفين أعني «لا» و«اللام» من قوله: «طالياً»؛ لأن

الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي^(٧)، تدخل على المضارع

(١) في هـ، ز، ت «ما يجزم».

(٢) «وقد» ساقط من ك.

(٣) سورة طه. آية: ٩٤.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٦.

(٥) سورة الطلاق. آية: ٧.

(٦) سورة الزخرف. آية: ٧٧.

(٧) في ش، هـ، ز «للماضي».

وفي ت «للمضارع».

فتصرف^(١) معناه إلى المضِيِّ، وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور^(٢) الأول نحو: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي^(٣) مثل «لَمْ» فيما دُكر إلا أنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل

بزمان الحال نحو: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(٤)

بخلاف «لَمْ» فإن^(٥) ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فَضَعَ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبَ، «وَجَزَمَا» مفعول بضع، «وَبَلَا» وَفَى الْفِعْلِ متعلقان بضع، «وَطَالِبًا» حال من الضمير المستتر في بضع، و«هَا» تنبيه «وَكَذَا» و«يَلَمُّ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع ^{٢١٩}ب جزماً بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بَيْنَ مَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا^(٦) أَنَّى ... *

(ش) فذكر إحدى^(٧) عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنَّ» وهي حرف. نحو قوله - عز وجل^(٨): -

(إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٩)

(١) في الأصل «فصرف».

(٢) في الأصل «المشهور».

(٣) في ش «وهو».

(٤) سورة آل عمران. آية: ١٤٢.

(٥) في ش، ك، ت «فإنه».

(٦) في الأصل «وحيث ما».

(٧) في ظ «أحد» تحريف.

(٨) في ز «تعالى».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٣٨.

وفي ش «إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إِنَّ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عمرو» زادت مثلاً آخر.

الثانية: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: (مَنْ يَعْمَلْ شَوْءًا يُجْزَ بِهِ) ^(١)

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِهَا) ^(٢)

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا ^(٣) نحو:

١٩٧- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ الرِّبِيِّ مِنْ خَلِيفَةٍ * وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ ^(٤)

الخامسة: «أَيَّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيَّأ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو ^(٥)

١٩٨- مَتَى تَأْتِنَا تُلِيمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا * تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجًا ^(٦)

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقُمْ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ مَعَكَ.

(١) سورة النساء. آية: ١٢٣.

(٢) سورة البقرة. آية: ١٠٦.

في ش، ك (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها)
لم يكمل الآية.

(٣) في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر والزيادة توضح المراد.

(٤) الشاهد لزهير بن أبي سلمى.

انظر ديوانه ٣٢، وحيون الأخبار ٥:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٠:٤ ومعجم شواهد النحر ١٦١. في الأصل، ز، ط، ت روى حمز البيت

«ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

(٥) «نحو» ساقطة من ت، وفي ش «نحو قول الشاعر».

(٦) نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيبويه للسرياني ٦٦:٢ والخزاعة ٣:٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ٧٦:١ وهو بلا نسبة في الكتاب ٨٦:٣، والمقتضب ٦٦:١ وشرح المفصل

٥٣:٧/١٠:٢٠ د ووصف المباني ١٢٤، ٤٠٠

وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلزم بنا في ديارنا

يجد أثراً دعساً وناراً تأججاً

التاسعة: «إِذْ مَا»^(١) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو^(٢): حَيْثُمَا تَذْهَبُ أَذْهَبَ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَلَيْ» وهي ظرف مكان. نحو: أَلَيْ تَجْلِسُ أَجْلِسَ مَعَكَ،
وفُهم من تمثيله «إِذْ مَا» و«بِحَيْثُمَا»^(٣) / أنهما لا يُجزم بهما إلا إذا اقترنا
«بِهَا» كالمثال^(٤) «وَيَا أَيْنَ» متعلق^(٥) «بِأَجْزَمَ» ومفعول اجزم محذوف لإقتصاراً؛
لأنه إنما أراد أن يُخبر أنَّ هذه الأدوات جازمة. ثم إنَّ هذه الأدوات أعني
أدوات الشرط على قسمين:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا * كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور^(٦) أنها
حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وباقى الأدوات هي^(٧) ما عدا «إِنْ»
«وَأِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء^(٨) ومنها ظروف
زمان ومنها ظروف مكان، وقد بيَّنتُ ذلك عند ذكرها في البيت السابق

(١) ومقاله قول الشاعر:

وَأَلَيْكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَتَتْ أَيْزُ يَدْ ثَلْفٌ مِّنْ إِيَّاهُ تَأْتِي أَيْبَا

وهو من شواهد شرح ابن عقيل ٣٦٧:٢، وشرح الأشموني ١١:٤ ولم ينسب فيهما.

(٢) «نحو» ساقطة من ت.

(٣) في هـ، ظ، ك، ت «وحيثما».

(٤) في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

(٥) في ش «ويان إلى آخره متعلق باجزم».

(٦) «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج

والفارسي، ظرف زمان وعملها الجزم قليل لا ضرورة.

(٧) في هـ، ز «وهي».

(٨) «فمنها أسماء» ساقطة من ت.

«وإِذْ مَا» مبتدأ^(١)، «وحَرْفٌ» خبر مقدم والتقدير: وَإِذْ مَا حرف كِإِنْ. وإنما شبهها بها؛ لِأَنَّ^(٢) «إِنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها. ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قُدِّمًا * يَثْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَبِسَمَا

(ش) يعني أَنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزاء، وفُهم من قوله: «فِعْلَيْنِ» أَنَّ حق الشرط والجزاء أَنَّ يكونا فعلين، إلا أَنَّ الجزاء قد^(٣) يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ» - أي يطلبن - أَنَّ^(٤) الجزم في الفعلين بها^(٥) وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قُدِّمًا»، «وَيَثْلُو الْجَزَاءُ /» أَنَّ الشرط والجزاء ^{٢٢}ب جملتان؛ لأن الفعل يستلزم^(٦) الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً^(٧) والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا^(٨) ورد نحو^(٩): أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ. جواباً مقدماً^(١٠) بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة^(١١) الشرط. وفاعل «يَفْتَضِيَنَّ»^(١٢) النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وَفِعْلَيْنِ» مفعول بيقْتَضِيَنَّ، «وَشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمّر أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

(١) في هـ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٢) في هـ «لأنها».

(٣) «قد» ساقطة من ظ، ت.

(٤) «أَنَّ» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك «بهما».

(٦) في ت «مستلزم».

(٧) انظر باب الإضافة وإعراب المكوّدى لقول ابن مالك:

... وَإِنْ كَوَّرَتْهَا فَأُضِفَ

أَوْ تَكْوَرُ الْأَجْزَاءُ

(٨) في ش، هـ، ز، ت «فلذا ورد». وفي ك «فلذا أورد».

(٩) «نحو» ساقطة من ظ، ت.

(١٠) في ش زيادة «فلذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١١) في ك، ت «أدوات».

(١٢) في ز «يقتضى» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «وَيَتَلَوُ الْجَزَاءُ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب^(١) «شَرْطٌ» على البديل من فعلين {لأنَّ التابع غير مستوف^(٢) للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً^(٣) للمتبوع نحو: لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا، وَلَقِيتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدًا وَعَمْرًا. و«وَيْسَمًا» جملة مستأنفة، «وَجَوَابًا» حال من الضمير في «وَيْسَمًا»^(٤). ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

(وَإِنْ عُدْتُمْ عُدَّتْنَا)^(٥)

أو مضارعين. نحو: (وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ)^(٦)

أو الأول ماض^(٧) والثاني مضارع نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ)^(٨)

أو الأول مضارع والثاني ماض. نحو قوله^(٩):

^(١) في ت «ينصب».

^(٢) في الأصل، ك «مسبوق». تصحيف.

^(٣) في الأصل «مسبوقاً» تصحيف.

^(٤) في هـ، ت «وسم».

^(٥) سورة الإسراء. آية: ٨.

^(٦) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

^(٧) في ز «ماض».

^(٨) سورة الشورى. آية: ٢١.

^(٩) في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩- مَنْ يَكْدُنِي بِسُيِّئَةٍ كُنْتُ مِنْهُ / * كَالشُّجَا يَبِينُ حَلْقِيهِ وَالْوَرِيدُ^(١) ٢٢١

أ

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى، ولذلك تقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثانٍ بتلخيصهما أي تجدهما، «وَأَوْ»^(٢) مُضَارِعَيْنِ «وَأَوْ»^(٣) «مُتَخَالِفَيْنِ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجَزَاءَ أَحْسَنَ * وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

(ش) يعني أَنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَاةٍ * يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(٣)

وفهم من قوله: «أحسن». أنه كثير، ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ» أي ضعف^(٤) كقوله^(٥):

(١) الشاهد لأبي زيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.

والمقتضب ٥٩:٢، ووصف المباني ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧١:٢، وشرح الأشموني ١٧:٤، والخزانة ٦٥٤:٣.

يكدني: يخذعني ويمكر بي.

(٢) الشجاء: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك. في ش، ظ، ك، ت «أو».

(٣) انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠.

واللسان «حرم»، والكتاب ٦٦:٣ والمقتضب ٧٠:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٨٥:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٩:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ١٧:٤، ومعجم شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَاةٍ»

الحرم: المنوع.

(٤) في ظ «ضعيف».

(٥) في ش «كقول الشاعر».

يَا أَفْرَغُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَغُ
إِنَّكَ إِنْ يُضَرَّغَ أَخُوكَ تُضَرَّغُ^(١)

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط^(٢) «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجزء» مفعول برفع، «وحسن» خبر المبتدأ، «وَبَغْدَ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، «وَرَفَعُهُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وَهَنَ» فعل ٢٢١ ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وَبَغْدَ» متعلق به. واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جَوَاباً لَوْ لَجَعِلُ^(٣) * شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(ش) يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح^(٤) جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء، وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً تدخل^(٥) الفاء في الجواب نحو: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، أَوْ يَقُمْ^(٦) عَمْرُو أَوْ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو فهذا كله يصح جعله^(٧) شرطاً، وشمل ما لا يصح^(٨) جعله

(١) نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧:٣، ولعمرو بن ثعلبة البجلي في الخزانة ٣٩٦:٣، ٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢١:٢.

وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٧٢:٢، وأمالى الشجري ٨٤:١، وشرح المفصل ١٥٧:٨ والمقرب ٢٧٥:١ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٩٠:٣.

(٢) ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ز «جهل» تحريف.

(٤) في ش، ظ «يصح».

(٥) في الأصل «يدخل».

(٦) «أو يقيم عمرو» ساقط من ك.

(٧) في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطاً».

(٨) في ه، ظ «يصح».

شرطاً الجملة الاسمية^(١) [مثبتة]^(٢) نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا قَائِمًا**.

أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لَنْ»^(٣)، فَإِنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبقاً» متعلق بإقرون، «وَحْتَمًا» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتماً، «وَجَوَابًا» مفعول^(٤) باقرن، «وَلَوْ جُعِلَ» شرط، «وَشَرطًا» مفعول ثانٍ بجعل وفي «بجعل» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً^(٥)، «وَلِإِنْ» متعلق بـجُعل، «وَلَمْ يَنْجَعِلْ» جواب لو، وهو مطاوع^(٦) جعل فيتعدى إلى واحد؛ لأنَّ المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَيَّر يتعدى إلى اثنين ومفعول «بجعل» محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً^(٧). ثم اعلم أنَّ الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يتلقى «إِذَا»، وإلى ذلك أشار بقوله /:

٢٢٢
↑

(ص) **وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا^(٨) الْمَفْاجَأَةُ * كَإِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَا فَأَةً**

(ش) يعني أنَّ «إِذَا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصير

(١) «الاسمية» ساقطة من ت.

(٢) «مثبتة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ز «ولن».

مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)

آل عمران آية: ٣١

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَلَوْلَا فَتَنَىٰ رَبِّي)

الكهف آية: ٣٩

ومقروناً بسوف كقوله تعالى: (وَإِنْ يَخِفُّكُمْ حَيْلَةٌ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ الْتربة ٢٨ ومقروناً بقد كقوله تعالى

(إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ) يوسف ٧٧. أو منفية بـلن نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ).

(٤) في الأصل «مفعولن».

(٥) في ط، ت «جواب».

(٦) في الأصل، ش «مضارع».

(٧) «جواباً» ساقطة من ش، ك.

(٨) في ز «إِذْ».

بها الجواب الذي لا يصلح^(١) جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع^(٢) بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ». ومثله قوله - عز وجل: - (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)^(٣)

وفهم من قوله: «تَخْلُفُ»^(٤) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل بتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَةِ»، «وَالْفَاءُ» مفعول مقدم على الفاعل، «وَإِنْ تَجِدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَفَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَفْتَرُونَ * بِالْفَا أَوْ الْوَوِ^(٥) يَتْلِيهِ قِمْنَ

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت^(٦) فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل الضمارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك^(٧): إِنْ يَنْقُصْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرُو وَيَذْهَبْ جَعْفَرُ، بجزم يذهب ورفعه ونصبه^(٨) فالجزم

^(١) في ز، ك «لا يصلح».

^(٢) «تقع» ساقطة من ت.

قال المالكى:

«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك
إِنْ تَقُمْ إِذَا عَبَدَ اللَّهُ مُتَطَلِّقٌ»

رصف المباني ١٥٠.

^(٣) سورة الروم. آية: ٣٦.

^(٤) في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.

^(٥) في ز «الواو».

^(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «جاز».

^(٧) في ش، ط «كقوله».

^(٨) في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«يجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو^(١)،
والرفع على الاستئناف، مثال^(٢) الفاء قوله - تعالى^(٣) : -

(يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ)^(٤)

قُرىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢
الشاعر:

٢٠٢ - إِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَاهُوسَ يَهْلِكْ * رَيْبُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ * أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(٥)

يروى «ونأخذ»^(٦) بالجزم والنصب والرفع^(٧). وفهم من قوله: «مِنْ بَعْدِ
الْجَزَاءِ»، أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ^(٨) الجزاء كيفما^(٩) كان، فعلاً كان^(١٠) أو جملة، خلافاً

^(١) في الأصل، ظ، ت «والواو».

^(٢) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.

^(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».

^(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

قرأ ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي، «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» جزماً.

وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» رفعاً.

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حيوة بالنصب على إضمار أن.

انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١٢١:١ والبحر ٣٦٠:٢.

^(٥) البيتان للناطقة الديباني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حب» و«ذنب».

والكتاب ١٩٦:١ «البيت الثاني»، وشرح المفصل ٨٣:٦، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠٤:٣.

وشرح ابن عقيل ٣٧٧:٢ وشرح الأشموني ٢٤:٤.

وروى البيت الأول في الأصل:

وإن يهلك أبو قاهوس يهلك ريب الناس والشهر الحرام

ورود البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافي ٢٨:١، والديوان:

وَنُمِيسُكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَحَبُّ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

^(٦) في ز «نأخذه».

^(٧) في ه، ز، ت «بالجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.

^(٨) «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.

^(٩) في الأصل، ه، ظ، ت «كيف ما».

^(١٠) «كان» ساقطة من ت.

للشارح^(١) في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله - عز وجل: -

(فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ)^(٢).

«وَالْفِعْلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في^(٣) المعرب منها وهو المضارع «وَأَنْ يَفْتَرِنَ» شرط، و«بِالْفَاءِ» متعلق بـ«يَفْتَرِنَ»، و«قَمِنَ» خبر المبتدأ، و«بِثْنَلِيْثٍ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِنَ: حقيق. وجواب الشرط على [هذا]^(٤) الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بثنلث إن يفترن بكذا فهو قمن. إلا أنَّ في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أن يكون «قَمِنَ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أنَّ في هذا الوجه حذف الفاء من^(٥) الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، و«قَمِنَ» خبر تثليث^(٦). هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء^(٧) فقد أشار إليه بقوله: /

٢٢٣
↑

(١) انظر شرح ابن النازم ٧٠٣.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر «ونكفر» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص «ويكفر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(٣) «في» ساقطة من ت.

(٤) «هذا» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) في ش، ك «فاء الجواب».

(٦) في هـ، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(٧) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا * أَوْ وَآوِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفًا

(ش) يعني أَنَّ المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»^(١) بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إِنْ»^(٢)، وإنما لم يجر فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع^(٣) بين الشرط والجزاء، «وجزَمَ» مبتدأ، «وَأَوْ»^(٤) نَصَبٌ، معطوف عليه، وسوِّغ الإبتداء بالنكرة التفصيل، «وليفعلٍ» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنازع «وإِثْرًا» ظرف في موضع النعت لفعل «وَأَوْ»^(٥) «وَآوِ» معطوف على «فَأَ»، و«إِنْ» شرط، وفعل الشرط «اِكْتِنَفًا»^(٦)، «وبالْجُمْلَتَيْنِ» متعلق بـ «اِكْتِنَفًا»^(٧)، «واكتنفًا»^(٨) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفاه^(٩)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ * وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْفَتِي فُهِمَ

(ش) يعني أنه إذا عَلِمَ الجواب أغنى عن ذكره^(١٠) الشرط نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا عَلِمَ الشرط أغنى عنه^(١١) الجواب كقوله^(١٢):

(١) في الأصل «والواو».

(٢) نحو قولك «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ»، ويخرج خالداً، أُنْجِرْكَ.

بجزم «يخرج» ونصبه.

(٣) «في الواقع» ساقط من ك.

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «أو واو».

(٦) في الأصل «واكتنفًا».

(٧) في ظ «باكتنف».

(٨) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «واكتنف» والمثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

(٩) في الأصل «اكتنفًا» تحريف.

(١٠) في ت «ذكر».

(١١) في ز «عن ذكره».

(١٢) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣. فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ * وَلَا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(١)

أي وإن لا^(٢) تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله: «عَلِمَ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجوز الحذف، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «وَالشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»^(٣)، «وإن» شرطية، «وَالْمَغْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره ^{٢٢٣}ب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

(ص) وَاخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر^(٤) منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهُ أَكْرَمُهُ. وإذا^(٥) قَدَّمْتُ الْقِسْمَ^(٦): وَاللَّهُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَكْرَمُهُ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما^(٧) إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر^(٨) فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ * فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلاَ خَدَرٍ

(١) الشاهد للأحوص الأنصاري، وروى في ديوانه ١٩٠
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِأَهْلٍ وَلَا شَيْءٌ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
انظر أمالي الزجاجي ٨٢، ووصف المباني ١٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٠:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٩٣٦:٢، وشرح الأشموني ٢٥:٤.

(٢) في ز «ولا».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة «وخبره يغني» وعن جواب متعلق بيغني، «وقد علم» في موضع النعت لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتي خبره.

الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

(٤) في ز «الأخير».

(٥) في ط، ت «وإن».

(٦) في هـ، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «وأما».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَيْرٍ» المتبداً^(١) وما^(٢) أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ. فيستغنى^(٣) بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً^(٤)؛ لأنه عمدة الكلام والقسم تأكيد الكلام، وفهم من قوله: «رَجَحَ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ لأَكْرَمُهُ^(٥) وفهم من قوله: «مُطْلَقاً». أَنَّ الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بِلَا حَذَرٍ» تميم^(٦) لصحة الاستغناء عنه، و«لَدَى» متعلق «بِاخْتِلَافٍ» ومعناه عند، «وَجَوَابٌ» مفعول باحذف، «وَمَا» موصولة وصلتها «أَخْرَجَتْ» والضمير العائد على^(٧) الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وَأِنْ تَوَالِيَا» شرط «وَذُو خَيْرٍ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِيَا» ولذلك دخلت عليها الواو /، والفاء جواب الشرط^(٨)، «وَالشُّوْطُ» مفعول مقدم، «وَمُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بِلَا» متعلق برجح، ثم قال:

(ص) وَزَيْمًا رَجَحَ بَعْدَ قَسَمٍ * شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

(ش) يعني أنه قد يترجح^(٩) الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ. ومنه قوله^(١٠):

(١) «المبتدأ» ساقطة من ظ.

(٢) في ت «أو ما أصله».

(٣) في ك «فأستغني».

(٤) في ت «متأخراً عنه».

(٥) في ز، ك زيادة «لأكرمه» وفهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.

(٦) في ز، ك «تتميم للبيت».

(٧) في هـ، ز، ت «إلى».

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:

«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»

(٩) في هـ، ز، ط، ت «يرجح».

(١٠) في ش «قول الشاعر».

٢٠٤ - لَيْنٌ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبٍّ مَعْرُكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ^(١)

وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا»^(٢) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكتته»^(٣) لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب^(٤).



(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩
لَيْنٌ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبٍّ مَعْرُكَةٍ لَمْ تُلْفِنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦١٧:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣:٢، وشرح الأشموني ٢٩:٤، والخزانة ٥٣٤:٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩

اللام في لئن موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، وإن شرط وجوابه لا تلفنا.
غيب: بمعنى عاقبة وجنته غيب الأمر أي بعده.

منيت: ابتليت.

لا تلفنا: لا تهدنا.

نتفل: تملص وتخلص.

(٢) في ز، ك «وربما رجح».

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «تكملة».

وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودي في شرحه.

(٤) انظر حروف الجر، وباب المبتدأ، وباب إن وأخواتها.

(فصل لو^(١))

(ش) إنما ذكر «لو» عقب^(٢) هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإن»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لو» تكون^(٣) حرف شرط وحرف تمنٍّ^(٤) ومصدرية، نبة على مراده بقوله^(٥):

(ص) لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ ... * ...

(ش) يعني أن «لو» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى «لو» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو، فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من الماضي [بخلافه^(٦)] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ^(٧) مِنْ أَمْسٍ لَأَكْرَمْتُهُ أَمْسٍ^(٨). وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلُّ / إِبِلَاوُهُ^(٩) مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلَ

٢٢٤
ب

-
- (١) «لو» ساقطة من ت.
(٢) في هـ، ظ، ت «عقب».
(٣) في الأصل «يكون».
(٤) في ز «تمنى».
(٥) في هـ، ز، ظ، ت «فقال».
(٦) «بخلافه» تكملة من ش، هـ، ز، ت.
وفي ظ «بخلاف».
(٧) في ك «أولاً».
(٨) «أمس» ساقطة من ظ.
(٩) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «إبلاؤها».
والثبوت هو الأذق كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله - عز وجل: - «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا»^(١)

ويشمل قوله: «مُسْتَقْبَلًا»^(٢) «كآلَاة»^(٣)، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَقُومُ^(٤) زَيْدٌ غَدًا لِأَكْرِمَتِهِ، فـ «لَوْ» مبتدأ، «وَحَرْفُ شَرْطٍ» خبره، «وفى» متعلق بشرط، «وَالْيَلَاؤُهُ»^(٥) فاعل بيقل وهو مبتدأ^(٦) ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلًا» مفعول ثانٍ بِإِلَاؤُهُ ثم قال:
(ص) وَفَى لِي الْإِحْصَاءُ بِالْفِعْلِ كَرَأَى * ...

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفهم من تشبيهه لها «يَنْ» أَنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لِأَكْرِمَتِهِ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمّر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمَتُهُ. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ بِيَوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(٧)

ثم إِنْ «لَوْ» تُخَالَفُ «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ»^(٨) المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

(١) سورة النساء. آية: ٩

(٢) في ش، هـ، ز «مستقبلاً الماضي لفظاً» وعبارتهما أكمل وفي ك «مستقبلاً الماضي في اللفظ» وعبارتهما أكمل.

(٣) «كآلَاة» ساقط من ز.

(٤) في ش «لو يقوم».

وفي ز «لم يقوم» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، هـ، هـ، ط، ت بإيلاؤهما. والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٦) «مبتدأ» ساقط من ش، هـ، ز، ك وفي ت «مبتدأ» أو.

(٧) من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشموني ٣٩: ٤.

(٨) «أَنَّ» ساقطة من ز.

(ش) يعنى أن^(١) «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: - (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ])^(٢) (٣)

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقليل مبتدأ أو قليل فاعل بفعل محذوف، وفهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لاستدراكه ولكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما لحكم لها به من الاختصاص بالفعل^(٤) «وَلَوْ»^(٥) اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره^(٦) «قَدْ ٢٢٥
تَقْتَرِنَ»، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاَمَا ضَرْفًا * إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَبْقَى كَفَى

(ش) يعنى أن «لَوْ» يقع^(٧) بعدها الفعل المضارع فيُضَرَفُ معناه إلى المضى كقوله^(٨):

«لَوْ»^(٩) يَبْقَى كَفَى، أي «لَوْ وَفَى كَفَى» ومن ذلك قوله:

(١) في ت «أله» تحريف.

(٢) ما بين الملقوفين تكملة من ز، ك.

(٣) سورة الحجرات. الآية: ٥.

(٤) ذكر الأزهري الخلاف في موضع «أَنَّ» بعد «لو» حيث قال:

وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في ذلك، فقال سيويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يُقَدَّرُ مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يُقَدَّرُ مؤخراً على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل يثبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه «أَنَّ» لأنها تُعْطَى معنى الثبوت.

(شرح التصريح ٢: ٢٥٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٣٥ - ١٦٣٨).

(٥) في ت «فلو».

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وخبه».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ت «لو قد يقع».

(٨) في هـ «كقولهم».

(٩) في ز «أو يبق».

٢٠٥. لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا^(١)

إي لو سمعوا، وفهم منه^(٢) أن [لَوْ]^(٣) الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي «لَوْ»^(٤) الامتناعية لا «لَوْ» الشرطية؛ لأنَّ «لَوْ» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «وَمُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلَاَهَا»، «وَصُرِفًا» جواب «إِنْ» وإلى المضيي متعلق بـ «صُرِفًا»^(٥).



(١) الشاهد لكثير عزة : انظر ديوانه ٤٤٢

والجنى والداني ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٨٩ وشرح الاشمولي ٤ : ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ . وفي رواية لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ خَلِيدَهَا .

(٢) وفي ت «من قوله» .

(٣) «لَوْ» تكملة من ش ، هـ ، ز ، ظ .

(٤) «لَوْ» ساقطة من ك و ت .

(٥) في الاصل ، ش ، ز ، ظ ، ك ، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في هـ والالفية» .

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا)

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط [لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بـ«أَمَّا»] ^(١) قال ^(٢):

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. * ...

(ش) يعني أَنَّ موضع ^(٣) «أَمَّا» صالح لمهما ^(٤) يَكُ مِنْ شَيْءٍ، لا أَنَّ ^(٥) معناها كمهما يَكُ مِنْ شَيْءٍ؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم وفعل ومتعلقه، ولما ^(٦) علم ^(٧) أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال:

(ص) ... وَفَا * لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

(ش) يعني أَنَّ «الْفَا» تدخل على تالي تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ. والأصل مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فَرَزَيْدٌ قَائِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ. وفهم من قوله: «لِيَتْلُو تِلْوَهَا».

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».

(٢) في ش، ز، ك «فقال».

في هـ، ت «قوله».

(٣) في ظ «موضوع» تحريف.

(٤) في ظ «كمهما».

(٥) في الأصل، ش، ك «لأن» والمثبت أصبح كما في بقية النسخ.

(٦) في الأصل، ش، ك «ولم».

(٧) في هـ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفاء» لا^(١) تلي «أما» وأنه لا يفصل بين «أما» و«الفاء» إلا بشيء^(٢) واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أما^(٣) زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أما قائمٌ ^{٢٢٥}_ب فزَيْدٌ^(٤)، والمفعول نحو: (فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَآ تَفْهَمُ)^(٥)

والظرف نحو: أما اليوم فزَيْدٌ قائمٌ، والمجرور نحو: أما في الدار فزَيْدٌ قائمٌ، و«أما» مبتدأ، وخبره كَمَهُمَا^(٦) يَكُ مِنْ شَيْءٍ^(٧)، «وفا» مبتدأ وخبره «ألفا»، «وليتلو» متعلق بألفاً^(٨)، ومعنى تَلَوْ: تَالِ، «ووجوباً»^(٩) نصب على الحال من الضمير في أَلِفَا^(١٠) وَتَجَوَّزَ في قوله: «ووجوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال:

(ص) وَحَذَفُ ذِي الْفَا قُلُّ لِي نَشْرِي إِذَا * لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

(ش) يعني أن «الفاء» المحاب بها «أما» تحذف في النثر قليلاً، كقوله - صلى الله عليه وسلم^(١١): - «أما بَعْدُ مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(١٢)».

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

-
- (١) «لا» ساقطة من ز.
(٢) في هـ، ز، ظ، ت «شيء».
(٣) في ز «ما زيد فقائم».
(٤) في ز «ما فزيد قائم».
(٥) سورة الضحى آية: ٩.
(٦) في الأصل «وكمهما».
(٧) ومن شيء ساقط من ظ.
(٨) في الأصل، ش، ظ، ت «بألف» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ك، والألفية.
(٩) في الأصل، ت «وجوباً».
(١٠) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».
(١١) في ز «عليه الصلاة والسلام».
وفي ظ «عليه السلام».
(١٢) «يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.
وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.
روى الحديث في مسلم ١٤٥: ١٠ «أما بَعْدُ لَمَّا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦. فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ] ^(١)
وفهم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ» أي طُرح وكُنِيَ به
عن الحذف ^(٢) أنه ^(٣) يكثر أيضاً كقوله - عز وجل: - (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ^(٤) [تَبَغَدَ إِيْمَانِكُمْ] ^(٥)). و«حَذَفُ» مبتدأ، «وذى» اسم
إشارة «وَأَلْفًا» نعت له، «وَقُلُّ» خبر المبتدأ، «وفى نثرٍ» متعلق بقُلُّ، وكذلك
«إِذَا»، «قَدْ نُبِذَ» خبر يَكُ «وَمَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَ»
ثم إن «لَوْلَا وَلَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم] ^(٦)
والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله ^(٧):
(ص) لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ * إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا
(ش) يعني أن «لَوْلَا وَلَوْ مَا» إذا عقداً أي رَبَطَا امتناعاً بوجود، ويُقال
أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذي ٤٣٦:٤
«مَا تَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»
لا شاهد فيه.
وفي الموطأ ٧٨٠:٢ (عنق) «أَمَّا تَعْدُ فَمَا تَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»
^(١) الشاهد للحارث بن خالد الخزومي.
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
انظر المقتضب ٦٩:٢ وأمالى الشجرى ٢٨٥:١، ٢٩٠:٢/٣٤٨ وشرح الفصل ١٣٤:٧/٩:١٢،
وشرح التصريح ٢٦٢:٢ والهمع ٧٦:٢، والخزانة ٢١٧:١.
حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»
عِرَاضٌ: جمع غرض، وهي الناصية.
^(٢) في ز زيادة «عن الحذف أي ان حذف».
^(٣) «أنه» ساقط من ت.
^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز.
^(٥) سورة آل عمران. آية: ١٠٦.
^(٦) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ت.
^(٧) في ش، ز، ط، ك «فقال».

لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُنِيكَ، وَلَوْلَا عَمْرُو / لَجِئْتُكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب ^{٢٢٦}_١ الحذف. وقد تقدم في باب الابتداء. «فَلَوْلَا»^(١) مبتدأ، «وَلَوْلَا» معطوف عليه، «وَيَلْزَمَانِ» خبرهما، «وَالْإِيتِدَاءُ» مفعول بيلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقْدًا»، و«بوجود» متعلق بـ «عَقْدًا»، «وَإِذَا» متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال:

(ص) وَبِهِمَا التَّخْصِيصُ مِنْ ... * ...

(ش) يعين أن «لَوْلَا وَلَوْلَا» يميز بهما التَّخْصِيصُ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ)^(٢).

وقوله: (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)^(٣)

ويشارك «لَوْلَا»^(٤) و«لَوْلَا» في التَّخْصِيصِ غيرهما^(٥)، وقد نكته عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلَا * ... أَلَا ...

(ش) يعنى أن هذه الثلاثة تشارك «لَوْلَا وَلَوْلَا» في التَّخْصِيصِ نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا، وَأَلَا تَصِلُ إِلَيْنَا، وَأَلَا تُقْبِلُ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلَا وَلَوْلَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا والماضى نحو: هَلَا أَتَيْتَ. وهو^(٦) بمعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

(١) في ت «فلو».

(٢) سورة الفرقان، آية: ٢١.

(٣) سورة الحجر، آية: ٧.

(٤) «لولا» ساقطة من ت.

(٥) «غيرهما» ساقط من ظ.

(٦) في ز «هل لا».

(٧) في ش «وهي».

الفعل للاستقبال^(١) «والتَّخْضِيعُ» مفعول «يُزَّ» و«هَلَا» وما بعده^(٢) معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعَد الجار فيقول: وبِهَلَا، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، «وَهَا» في قوله: «وَأُوْلِيئُهَا» عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «وَالْفِعْلَا»^(٣) مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَلِيهَا^(٤) اسْمٌ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ * عَلَّقَ أَوْ يَظَاهِرُ مُؤَخَّرٌ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على ٢٢٦/ب

وجهين:

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين: أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو^(٥)] هَلَا^(٦) زَيْدًا^(٧) أَكْرَمْتَهُ. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:

٢٠٧. أَلَا رَجُلًا جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيْثُ^(٨)

والتقدير: ألا تروني.

(١) في ز «إلى الإستقبال».

(٢) في ز، ظ «وما بعدهما».

(٣) في الأصل، ش، ه، ظ، ك، ت «والفعل» والمُتَّبِثُ أدقُّ كما في ز والألفية.

(٤) في الأصل «يليهما» تحريف.

(٥) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وفي الأصل «بعد» بدل نحو.

(٦) في ز «هل لا» تحريف.

(٧) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(٨) قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حاصل».

والكتاب ٣٠٨:٢، وشرح المفصل ١٠١:٢/٥:٧ والحنى الدانى ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل

٣٩٦:٢، والخزانة ١:٩٥٥/٢:١١٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢

روى في اللسان «أَلَا رَجُلٌ جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا»

كما يروى «أَلَا رَجُلٌ جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا»

مُحَصَّلَةٌ: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحَصِّلُ تراب المعدن.

اللسان (حاصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلَا^(١) زَيْدًا^(٢) ضَرَبَتْ
«واشتم» فاعل يليها، «وعُلّق» في موضع الصفة لاسم، «ويُفعل» متعلق ب«عُلّق».



(١) في ز «هل لاء» تحريف.
(٢) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(الإخبار بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ)

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِي»^(١) باء السببية، لا باء التعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الَّذِي» به يكون الإخبار^(٢) وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِي» بغيره. ثم إن الإخبار يكون «بِالَّذِي»^(٣) وفروعه، وبالألف^(٤) واللام وقد أشار إلى الأول بقوله^(٥):

(ص) مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ * عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا^(٦) فَوَسْطُهُ صِلَةٌ * عَائِدَتُهَا خَلْفُ مُغْطَى التَّكْمِلَةِ

(ش) [ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني]^(٧)، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي]^(٨) فاجعل ذلك الاسم خَبَرًا عن «الَّذِي» المستقر مبتدأ متقدماً^(٩)، وما سوى «الَّذِي» والخبر به عن «الَّذِي» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِي» والخبر، ويكون صلة «لِلَّذِي» واجعل مكان الاسم المنتزِع من الجملة الذي جعلته خَبَرًا عن «الَّذِي» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِي»، «وما» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على الخبر به عن «الَّذِي»^(١٠)

(١) «بالذي» ساقط من ك.

(٢) في ظ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ «عن الذي» تحريف.

(٤) في ت «والألف».

(٥) في هـ «فقال».

(٦) في ظ «وما سواه».

(٧) ما بين المقعوفين تكملة من «ش»، ز، ك.

(٨) «بالذي» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٩) في ز «مقدماً».

وصلتها^(١) «قيل»، و«عنه» متعلق باخبر وكذلك «بِالَّذِي» و«أخبر» وما عمل فيه محكى بقليل، و«خبر» خبر عن ما، «وعنِ الَّذِي» متعلق بخبر، «واستقر» في موضع الحال من «الَّذِي» و«مُبْتَدَأً» حال من الضمير المستكن^(٢) في استقر، «وقبل» متعلق باستقر، «والَّذِي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظيهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الَّذِي» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «وما» في البيت الثاني مبتدأ، وهي^(٣) موصولة واقعة على ما سوى الذي، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سِوَاهُمَا»، والخبر^(٤) «فَوَسْطُهُ» ويجوز أن تكون «ما»^(٥) مفعولة بفعل مضمر يفسره «فَوَسْطُهُ» وهو أحسن، «وصيله» حال من الهاء في «فَوَسْطُهُ»^(٦) و«عائدها» مبتدأ وخبره «خَلَفَ»، و«مُعْطَى» مضاف^(٧) إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول^(٨)، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار فقال^(٩):

(ص) نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ قَدْ * ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زَيْدٍ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا جعلت في أول كلامك «الَّذِي» كما ذكر لك، وجعلت زَيْدًا خبراً عن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «وصلتها».

(٢) في هـ، ت «المستتر».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وهى أيضاً».

(٤) في ت «والخبر» تحريف.

(٥) «ما» ساقطة من ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «وسطه» والمثبت أدق كما في هـ، والألفية.

(٧) في ط «ومضاف».

(٨) في ز «مفعول».

(٩) في هـ، ز، ك «بقوله».

«الَّذِي» وجعلت في موضع زَيْدٍ ضميراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِي» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الَّذِي ضَرْبُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذِرِ الْمَأْخُذَ». على أن تقيس^(١) ٢٢٧ ب على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره^(٢)، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرْبُكَ من قولك: ضَرْبُكَ زَيْدٌ؛ الَّذِي ضَرْبُ زَيْدٍ^(٣) أَنَا. وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالَّذِي يكون في الجملة الفعلية كما مثَّل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الَّذِي هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو^(٤) عَنْ أَبِيكَ لقلت: الَّذِي هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ^(٥). ثم إن الإخبار «بالَّذِي» لا يختص بلفظ المفرد المذكور، بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي * أَخْبِرَ مَرَاغِباً وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

(ش) يعنى أن المخبر إذا كان^(٦) مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتغل على هذه الصور^(٧) هو بَلَّغَ الزُّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً. فإذا أخبرت عن الزُّيْدَيْنِ^(٨) قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزُّيْدَانِ. جعلت خلف الزُّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَيْنِ. وإذا أخبرت عن الْعُمَرَيْنِ قلت: الَّذِينَ بَلَّغَهُمُ^(٩) الزُّيْدَانِ رِسَالَةً

(١) في ش «على أنك تقيس».

(٢) «وفي غيره» ساقط من ك.

(٣) في ت «زيد» تحريف.

(٤) في هـ «وعن».

(٥) في الأصل، ش، ك، ت «الذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.

(٦) في هـ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.

(٧) في ط، ت «الصور».

(٨) في هـ، ز، ك، «الزيدان».

(٩) «بلغهم» ساقطة من ت.

الْعَمْرُونَ. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: أَلَيْسَ بَلَّغَهَا الزُّيْدَانِ الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً.
«وبالَّذَيْنِ» متعلق «بأخبر»، و«مُراعياً» حال من الضمير المستتر في «أخبر»،
«ووَفاقَ» مفعول بمُراعياً. ثم ^(١) لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

(ص) قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ها هنا قد حتماً
٢٢٨ (ص) كَذَا الْغَيِّ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / أَوْ * بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغٍ مَا زَعَوْا
أ

(ش) فذكر ^(٢) في هذين البيتين أربعة شروط:

الأول: أن يكون قابل التأخير ^(٣) فلا يخبر عما ^(٤) يلزم التقديم كأدوات
الصدور ^(٥) مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط ^(٦).

الثاني: أن يكون قابل التعريف ^(٧)، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال
والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عما يقع به الربط،
وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، واسم ^(٨) الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع
ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان ^(٩) يربط الخبر
بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم ^(١٠) أن يعود عليه ضمير من

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ولما».

(٢) في ت «ذكر».

(٣) في ش «قابلاً للتأخير».

(٤) في ز «عن ما يلزم».

وفي ك «عن ما يلتزم فيه».

(٥) في ش «الصدر».

(٦) في هـ، ز، ك «الشروط» وعبارتها أدق.

(٧) في ش «قابلاً للتعريف».

(٨) في هـ «واسماً» تحريف.

(٩) «كان» ساقطة من ت.

(١٠) «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة^(١) وليس في الكلام غير ضمير واحد^(٢) وهو المفعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير]^(٣) فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر^(٤) فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل^(٥) ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف^(٦) دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر^(٧)، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وَقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وَتَغْرِيفٌ» معطوف على تأخير «وَقَدْ حُتِمَا» في موضع خبر المبتدأ، «وَلَمَّا» متعلق «يُحْتِمَا» وكذلك «ههنا»^(٨) وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها «أَخْبَرَ عَنْهُ» والغنى مبتدأ، «وَعَنْهُ» متعلق به /، وكذلك «بِأَجْنَبِيٍّ» وشرط ٢٢٨ [خبر]^(٩) المبتدأ، «وَكَذَا» متعلق بشرط، «وَذَا» إشارة إلى الشروط السابقة^(١٠)، ثم إنتقل إلى الإخبار بآل فقال:

(ص) وَأَخْبَرُوا هُنَا بِآلٍ عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

(ش) يعني أن الإخبار يكون «بآل» كما يكون «بإلدي»، إلا أن الإخبار «بإلدي» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، وفهم ذلك من إطلاقه هنالك،

(١) «من الصلة» ساقطة من ت.

(٢) «واحد» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ز «بضمير».

(٥) في ش «عامل دون معموله».

(٦) في ش «ولا عن موصوف».

(٧) في ز «بضمير».

(٨) في الأصل «هنا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «خبر» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في هـ، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأن» لا يكون إلا بالجملة^(١) الفعلية، وفهم ذلك من تقييد «أن»^(٢) بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ صَحَّ صَوْرُ صَلَتهُ مِنْهُ لِأَنْ * ...

(ش) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأن» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأن» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أن» لا تكون^(٣) إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال^(٤) من ذلك فقال:

(ص) ... * كَصَوْرِهِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك^(٥): وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ قلت: الْوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَاقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلَ. والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على النحويين أو على^(٦) العرب^(٧) والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل^(٨) الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩
أ لقارئيه. «وهنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبأن» متعلق بأخبروا، وكذلك

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «في الجملة».

(٢) في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.

وفي هـ، ز، ت «من تقييده أن».

وفي ط «تفسيره أن».

(٣) في الأصل «لا يكون».

(٤) في ك «بمثالين».

(٥) «قولك» ساقط من هـ.

(٦) «على» ساقطة من ط.

(٧) في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.

(٨) «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «وَمَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وَصَوِّغْ» فاعل «يَصْبِغْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَمِنْهُ» متعلق بصوغ وكذلك «لَأَنَّ»، و«كَصَوِّغْ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «وَوَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوِّغِ وَاقٍ من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: لَأَنَّ صَبَّحَ فَأَخْبِرَ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ أَلْ * ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ

(ش) يعني أَنَّ الوصف الواقع صلة «لَأَنَّ» إذا رفع ضميراً يعود على غير^(١) «أَلْ» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا قلت: الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أَلْ» وهو «أَنَا»^(٢) ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم^(٣) منه أَنَّ الضمير إذا كان «لَأَنَّ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك^(٤): أَخْبِرْ عن الناء من ضَرَبْتُ زَيْدًا^(٥) قلت: الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا.

ففي «الضَّارِبِ» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «وَمَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أَلْ» وصلتها «رَفَعْتَ»، «وَصِلَةُ أَلْ» فاعل بِرَفَعْتَ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما^(٦) رفعته، «وَضَمِيرٌ» خبر يكن، «وَأُبَيِّنُ / وَأَنْفَصِلُ» جواب الشرط.

(١) «غير ساقطة من ت».

(٢) «في ش، ك، هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.

في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.

(٣) في الأصل «فهم».

(٤) «لك» ساقطة من ت.

(٥) «زيداً» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «ما» ساقطة من ز.

(العَدَد)

(ص) ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضُّدِّ جَرْدٌ ... *

(ش) يعني أنَّ ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته^(١) التاء، وإن كان [واحد^(٢)] مؤنثاً لم تلحقه^(٣) التاء فتقول: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ بِالتَّاءِ، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ^(٤) وهو مذكر، وثَلَاثُ نِسْوَةٍ بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: امرأة وهي مؤنثة. واعلم أنَّ مراده بقوله: «فِي الضُّدِّ»^(٥) المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وثلثة» مفعول مقدم بقل، «وقل» مضمن معنى اذكر، «وبالتاء» متعلق بقل، «وللعشرة» كذلك، «وفي عَدٍّ» كذلك^(٦)، «وعَدٍّ» مصدر مضاف إلى المفعول^(٧)، «وما» موصولة واقعة على المعدود، و«آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وفي الضُّدِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «بجرد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه^(٨) «ثلاثة» بالضم، لأنه لا وجه له في^(٩)

(١) في ش «الحقته». وفي هـ، ز، ك «لحقته».

(٢) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٣) في هـ، ز «تلحق».

(٤) «رجل» ساقطة من ت.

(٥) في ش، هـ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت عبارة الألفية.

(٦) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.

(٧) في ش، ت «للمفعول».

(٨) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ضبطه».

(٩) في ط «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:
(ص) ... وَالْمُمَيِّزُ اجْزُرِ * جَمْعاً يَلْفِظُ قِلَّةً فِي الْأَكْثَرِ

(ش) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلَاثَةٌ أَكْثَرُ. وَعَشْرَةٌ أَجْمَلُ، وَثَلَاثُ^(١) أَثْنَيْنِ، وَعَشْرَةُ^(٢) أَكْثَافٍ.

وفهم قوله^(٣): «فِي الْأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ لِلْأَسْمِ إِلَّا جَمْعَ كَثْرَةٍ مِيزَ بِهِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ / ٢٣٠
والمميز مفعول باجرر، «وجمعاً» حال منه، و«بلفظ» متعلق ب«بجمعاً»^(٤) ثم قال:

(ص) ومائة والألف للفرد أضف * ...

(ش) يعني أن «مائة وألفاً» يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل، وألف رجل، وفهم من إطلاقه أن تثنية «ألف ومائة» وجمعهما كذلك نحو: ألفاً رجل، وآلاف رجل، ومائتا رجل. وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله:
(ص) ... * ومائة بالجمع نزرأ قد ردف

(ش) يعني أن «مائة» تضاف قليلاً للجمع^(٥) وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلَاثُ مِائَةٍ سِتِينَ)^(٦) بإضافة مائة إلى سنين، «ومائة» والألف

(١) في الأصل «وثلاثة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «وعشر» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «من قوله».

(٤) في ش، هـ، ط، ك، ت «بجمع» المثبت أدق كما في الأصل وز والألفية.

وفي ش زيادة «بجمع وكذلك في الأكثر» أكملت الإعراب.

(٥) في هـ، ز، ك «للجمع قليلاً» تقديم وتأخير.

(٦) سورة الكهف آية: ٢٥.

من قوله تعالى (وليثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا) قرأ الكسائي وحمزة «مائة مضافاً إلى سنين، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر «مائة» بالتثنية.

انظر السبعة في القراءات ٣٨٩، والإملاء ١٠١: ٢، والبحر ١١٧: ٦ والنشر ٣١٠: ٢.

مفعول بأضف، «وللفرد»^(١) متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبنى للمفعول أي تبع بالجمع^(٢)، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفاً» على ما دونهما من العدد^(٣) إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلَتُهُ بِعَشْرٍ * مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٌ ذَكَرُ

(ش) يعني^(٤) أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدَ عَشَرَ بغير تاء، «وأحد» مفعول باذكر، «وبعشر» متعلق بصلته، «ومركباً وقاصداً»^(٥) حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركباً^(٦) على هذا اسم فاعل، ويصح أن / يكون ٢٣٠ ب «مركباً» حالا من «أحد عشر» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَدَى الثَّالِثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ * ...

(ش) يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت: «إحدى عشرة» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. هذه هي^(٧) اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر^(٨) الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز «وللفرد» تحريف.

(٢) في ت «للجمع».

(٣) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».

(٤) من قوله: «يعني أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه»

السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.

(٥) في ز، ت «وقاصداً».

(٦) في ظ، ت «مركب».

(٧) «هي» ساقطة من ظ.

(٨) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».

قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد ترك على ما =

(ص) ... * وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَقْيِيمِ كَشْرَةٍ

(ش) فتقول: إِخْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. وَلَدَى هُنَا بِمَعْنَى فِي، «وإِخْدَى عَشْرَةَ» مفعول بَقُلْ مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: «ثَلَاثَةُ بِالثَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ» «وَالشَّيْنُ» مبتدأ، «وكَشْرَةٍ» مبتدأ ثانٍ، وخبره «فِيهَا»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «وَعَنْ تَقْيِيمِ» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.
ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَصْدًا

(ش) يعني أَنَّ مَا فَعَلْتَ فِي «عَشْرٍ» مَعَ «أَحَدٍ» و«إِخْدَى» من إسقاط «التاء» في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما هو [معهما من غيرهما]^(١) فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع^(٢) عشرة فتقول: اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَتَا^(٣) عَشْرَةَ امْرَأَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً^(٤). «وَمَعَ»^(٥) متعلق بافعل، «وَمَا» مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجمعول لعشر وصلتها «فَعَلْتَ»، و«مَعَهُمَا» متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف وتقديره: فعلته.

= كانت عليه من الفتح وبذلك قرأ الأعمش (فَالْفَجْرُثُ يَثْنُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْثَا) البقرة: ٦٠.

(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)

وانظر الكتاب ٣: ٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢: ٥١٥.

^(١) «معهما من غيرهما» تكملة من ز.

وفي الأصل، ه، ظ، ت «معهما» والباقي ساقط.

وفي ش «فيها مع ما فوقها».

وفي ك «فوقهما مع غيرهما» وما أثبت من ز أولى وأصح.

^(٢) في ز «وتسعة» تحريف.

^(٣) في الأصل، ز، ظ، ت «بائنتي» وهي صحيحة إلا أن ما أثبت من بقية النسخ أولى لتجرى المثل على

نسق واحد.

^(٤) ما بعد «وتسع عشرة فتقول» إلى هنا ساقط من ك.

^(٥) في ز «وهو» تحريف.

ولما ذكر حكم العجر / من المُرْكَب وهو عَشْر^(١) من «أَحَدَ»^(٢) عَشْرَ إلى $\frac{٢٣١}{١}$
تِسْعَةَ عَشْرَ انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:
(ص) وَلِلثَلَاثَةِ وَتِسْعَةِ وَمَا * بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدْ مَأ

(ش) يعني أَنَّ حكم^(٣) ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما
فيما تقدم من أَنَّ «التاء»^(٤) تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلَاثَةٌ
عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةِ عَشْرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً
و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة^(٥) على الحكم المنسوب لعشرة
«وَقَدْ مَأ» صلتها، و«لِلثَلَاثَةِ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَةِ»
وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما.
والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في
التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَةَ عَشْرَ، فأشار إليه
بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا * إِثْنِي إِذَا أُلْفِيَ ثَمًا أَوْ ذَكَرًا

(ش) يعني أَنَّك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة
فتحذف النون منهما وتجعل عَشْرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم يَبَيِّنُ أنهما معربان بقوله:

(ص) وَالْأَلِفُ لِفَيْهِ الرُّفْعُ وَالرُّفْعُ بِالْأَلِفِ * ...

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اِثْنَا عَشْرَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ
وفى الجر والنصب اِثْنِي عَشْرَ، وَاثْنَتِي عَشْرَةَ. ففُهِمَ منه أَنَّ هذين الجرايين

(١) في ظ «عشرة».

(٢) في ت «إحدى» تحريف.

(٣) «حكم» ساقطة من ش.

(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.

(٥) في ز «وهي واقعة».

أعنى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ معربان إعراب^(١) / المثنى. «وَعَشْرَةٌ» مفعول أَوَّلٌ بِأَوَّلٍ، ^{٢٣١}ب
«وَاثْنَتَيْنِ» مفعول ثانٍ «وَعَشْرًا»^(٢) معطوف على «عَشْرَةٌ»، «وَاثْنَيْنِ» معطوف
على «اثْنَتَيْنِ»، «وَأُنْتَى» مفعول مقدم «بَتَشًا» وَأَوَّ^(٣) ذَكَرًا، معطوف على
«أُنْتَى» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وَقَصَرَ «تَشًا» لضرورة
الوزن^(٤)، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشًا» لاجتماعها مع همزة
«أَوَّ». ثم قال:

... (ص) * وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

(ش) يعني أنَّ ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر
الصدر وآخر العجز^(٥) عَشَرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، والصدر^(٦)
والعجز من سوى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشَرَ^(٧)، وثلاثة عَشَرَ بفتح
الجزأين معاً، وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما
الأول فلتنزل العجز منه^(٨) منزلة تاء التأنيث «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَيْ»
متعلق بالفتح، و«أَلِفٌ» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ * يَوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينًا

(ش) يعني أنَّ تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد^(٩) نحو عِشْرِينَ^(١٠)
دِينَارًا، وَتِسْعِينَ غُلَامًا، وَأَرْبَعِينَ حِينًا، أي زمانًا. وفُهِمَ من قوله

(١) في ز، ك «إعراب».

(٢) في الأصل «عشرًا».

(٣) في ظ، ت «أَوَّ».

(٤) في ز «النظم».

(٥) في ش، ز، ك «العجز وشمل».

(٦) «والصدر» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «إحدى عشرة».

(٨) «منه» ساقطة من ز.

(٩) في ز، ظ، ت «مفرد».

(١٠) في ت (نحو: عشرون دينارًا) والمثال صحيح.

[بواحد]^(١) إلى^(٢) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم
عشرين فتقول: أَحَدٌ^(٣) وَعِشْرُونَ^(٤) دِزْهَمًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دِزْهَمًا. وفهم
منه أنه لا يميز بجمع / وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في ٢٣٢
التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال]^(٥):

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّئْتُهُمَا

(ش) يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك^(٦) في عشرين
وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّبًا» أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ
عَشَرَ رَجُلًا، وإِخْدَى^(٧) عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً
«وَمُرَكَّبًا» مفعول بميِّزوا، «والضمير فيه عائد على العرب، «وَبِمِثْلِ» متعلق بميِّزوا
و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد
عليها محذوف تقديره: بمثل ما يميز به عشرون «فَسَوِّئْتُهُمَا» تميم للبيت^(٨)
لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى^(٩) الْبَنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدٌ^(١٠) عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنتي
عَشَرَ وَاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ^(١١) فَإِنَّ عَشَرَ فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ نَوْنِ الْاِثْنَيْنِ، ولذلك أُعْرِبَا. فإذا

(١) «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.

(٢) «إلى» ساقطة من ز.

(٣) في ز «إحدى» تحريف.

(٤) في ظ «وعشرين».

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ظ «كذلك».

(٧) في الأصل «واحد». تحريف.

(٨) «للبيت» ساقط من ش.

(٩) في الأصل، ز، ظ «يبقى».

(١٠) في ز، ك «إحدى» تحريف.

(١١) في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب^(١) إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما^(٢) وهي
 القُصْحَى لِبَقَاءِ^(٣) البناء. فتقول: هَلِـهِ أَحَدٌ^(٤) عَشْرَكَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدٍ.
 فالبناء^(٥) في الجزأين. وهو المنبّه عليه بقوله: «يَبْقَى^(٦) الْبِنَاءُ». والثانية: بقاء آخر
 الصدر على البناء وإعراب آخر العَجْز فتقول: هَلِـهِ أَحَدٌ^(٧) عَشْرَكَ. بضم الراء
 على أنه معرب، ومَرَزْتُ بِأَحَدٍ عَشْرَكَ بكسر الراء وهو / المنبّه عليها^(٨) ٢٣٢
ب
 بقوله: «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ^(٩)»، وفُهِمَ من «قَدْ» أنها لغة قليلة^(١٠)، «وإنَّ
 أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَى^(١١)»، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه
 مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على
 جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعَجْز التفصيل، ثم قال:

(ص) وَضَعُ مِنَ اثْنَيْنِ لَمَّا فُوقَ إِلَى * عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ لَعَلَّ
 وَاخْتِفَ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى * ذُكِرَتْ فَادُكِرَ فَاعِلًا يَغْيِرُ تَا

(ش) يعني أنَّ أسماء العدد من اثنين^(١٢) إلى عشرة يُصاغ منها وزن

(١) «المركب» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «أحديهما».

(٣) في ز، ت «بقاء».

(٤) في ز «إحدى».

(٥) في ز، ظ، ت «البناء».

(٦) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(٧) في ز «إحدى»، «ياحدى».

(٨) في ش «عليه».

(٩) في ز «فيعرَب».

(١٠) البصريون يستصحون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى
 العامل. ويجزؤون العَجْز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَلِـهِ تَحْفَةُ عَشَرَ زَيْدٍ، وَأَقْبَضُ تَحْفَةَ عَشْرَكَ.
 وحجتهم في ذلك سماعهم لقول أبي قُفْعَسٍ الأَسَدِيِّ، وأبي الهيثم الغَفِيلِيِّ: (مَا قَعَلْتُ تَحْفَةَ عَشْرَكَ،
 رواه عنهما الفراء سماعاً).

(شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٨١ - ١٦٨٢)

(١١) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(١٢) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته^(١) تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِثٌ إلى عَاشِرٍ، وفي المؤنث ثَانِيَةٌ وثَالِثَةٌ إلى عَاشِرَةٍ. وفُهِمَ من قوله^(٢): «مِنْ اثْنَيْنِ» أنَّ اسم الفاعل المذكر^(٣) لا يُصاغ من أخذ^(٤). و«صُغِ» فعل أمر، «وَمِنْ اثْنَيْنِ» متعلق به، «وَمَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَفَوْقُ»^(٥) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها^(٦)، «وَالْإِلَى عَشْرَةٍ» متعلق بصغ «وَكِفَاعِلِ» مفعول^(٧) بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغة^(٨) كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل^(٩)، «وَمِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر^(١٠) واضح، ثم إنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل^(١١) مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرْدُ بَقْضُ الَّذِي مِنْهُ يُبَى * تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَقْضِ يَبَى

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجِبُ

(١) في ش «الحقته».

(٢) «من قوله» ساقط من ظ.

(٣) في ز، ت «المذكور».

(٤) في ز «واحد».

قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الجمع

٣١٥:٥، وانظر الإرشاد ٣٦٧:١.

(٥) في الأصل «فوق».

(٦) في ش «فوقهما».

(٧) في ز «متعلق».

(٨) في ز «وصيغته».

(٩) في ت «فعلي».

(١٠) في ش «الآخر».

(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَلَاثِي اثْنَيْنِ، وَثَانِيَةُ اثْنَيْنِ إِلَى عَاشِرٍ عَشْرَةٍ وَعَاشِرَةِ عَشْرِ^(١)، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإن تُرْدَ» شرط «وَبَقَضَ» مفعول بترد، «وَالَّذِي» واقعة^(٢) على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها^(٣) «بُنَى» «وَمِنْهُ» متعلق «بُنَى»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «بُنَى» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وَتُضِفَ» مجزوم على جواب الشرط، «وَالَّذِي» متعلق بتضف ومفعول تُضِفُ محذوف تقديره: تضف إليه اسم الفاعل من العدد، «وَمِنْهُ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أَيِ^(٤)» في معناه، «وَيُنَى» تميم^(٥) لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني^(٦) بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرْدُ جَعَلَ الْأَقْلُ بِفُلِّ مَا * فَوْقَ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / ٢٣٣ ب الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسٍ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول:

(١) في ز، ك «عشرة».

«المشهور أنه لا يجوز إعمال إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوله، والكسائي وقطرب وتعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثَانِي اثْنَيْنِ وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسة غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».

الإرتشاف ٣٦٧.

(٢) في ز «واقع».

(٣) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٤) في الأصل «وأي».

(٥) قوله: تميم أي تميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.

(٦) في ش «إلى النوع الثاني» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ . بنصب ثلاثة وجزها^(١)، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أنَّ اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَّعْتُ^(٢) الثَّلَاثَةَ أَرْبَعَةً بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وإن تُرِدْ» شرط، «وجعلَ» مفعول بترد وهو مصدر مضاف للمفعول^(٣) الأول، «ومثَلْ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وَقَوْفِي» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما]^(٤) فوقه أي العدد الأدنى، «والفاء» جواب الشرط^(٥)، «والمحكم» مصدر منصوب بـ «أحكمًا»^(٦)، وله متعلق بأحكم^(٧). ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ * مُرَكَّبًا فَجِءْ بِتَرْكِيِبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أَحَدَ^(٨) عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ما أردت بثنائي^(٩) اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبتين فتقول: هَذَا ثَانِي عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ وَثَانِيَةَ عَشْرَةٍ اِثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعِ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وَتَاسِعَةَ^(١٠) عَشْرَةٍ تِسْعَ^(١١) عَشْرَةٍ بأربعة أسماء^(١٢) كلها مبنية، وفُهِمَ

(١) في ظ «وحدها» تحريف.

(٢) في ز «أربعت».

(٣) في ش، ز «إلى المفعول»

(٤) «ما» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فحكم جاعل له أحكمًا».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «بأحكم».

والمثبت أدق كما في ز، ك والألفية.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «بأحكم» وما أثبت أدق كما في الألفية، ز، ك.

(٨) في الأصل «إحدى» تحريف.

(٩) في ك «ثنان».

(١٠) في ك «وتاسع».

(١١) في ز «تسعة».

(١٢) في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بِتَرْكِيبَيْنِ»^(١)، فإن التركيب يقتضى البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب^(٢) الثاني إضافةً ثَانِي [إلى]^(٣) اثْنَيْنِ، $\frac{٢٣٤}{١}$ هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما^(٤) بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِيفَ * إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَى يَفَى

(ش) يعني أو تضيف^(٥) فاعلاً بحالتيه أي^(٦) من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَتَوَى»^(٧) يَفَى. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاعَ الْإِسْمُفُنَا بِحَادِي عَشْرًا * وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجْز، ومن المركب الثاني الصدر، وفيه حيثلٌ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما^(٨)، وفهم من

(١) في الأصل، هـ «تركيبين» تصحيف.

في ش، ز، ك «قوله فجاء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.

(٢) في ش «للمركب».

(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ز «منها».

(٥) في ش «أضيف».

وفي ك، ت «تضيف».

(٦) «أي» ساقطة من ز.

(٧) في الأصل «ينوى» تصحيف.

(٨) في ش «وإعرابهما معاً».

قال الأشموني: «أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر

اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حيثلٌ وجهان:

الأول: أن يعرب الأول وينى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف

عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناءه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.

وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلّول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل

حيثل على أن هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعربهما معاً =

المثال (١) أَنَّ «عَشَرَ»^(٢) مبني لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِي» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بِحَادِي» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو^(٣) «حَادِي عشر» فتقول: حَادِي عَشَرَ وحَادِيَّةَ عَشْرَةٍ^(٤) إلى تَاسِعَ عَشَرَ وتَاسِعَةَ عَشْرَةٍ^(٥)، وَإِنْ أَرَدْتَ شرط، «وَمِثْلُ» مفعول بأردت^(٦)، «وَمُرَكَّبًا» حال من «مِثْلُ»، ويجوز أن يكون «مُرَكَّبًا» مفعولاً^(٧) بأردت^(٨)، «وَمِثْلُ ثَلَاثِ اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»^(٩) وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وَفَاعِلًا» مفعول بأضف، و«بِحَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل^(١٠) / «وَالْيَ مُرَكَّبٌ»^(١١) متعلق بـ ٢٣٤ ب بأضف، «وَبِمَا» متعلق بيفي، و«يَفِي» في موضع الصفة للمركب^(١٢) «ونحوه»^(١٣) معطوف على «حَادِي عَشْرًا»^(١٤) . ثم قال:

= مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

شرح الأشموني ٧٦: ٤.

(١) في ز «المثال الثاني».

(٢) في ك «عشرًا».

(٣) في ظ «نحو».

(٤) في ظ «وحادية عشر» والمثبت أصبح لأن «حادية» لا تستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين» وأخواتها.

(٥) في ظ «وتاسعة عشر».

(٦) في ظ «بترد» تحريف.

(٧) في ز «مفعول».

(٨) في ظ «بترد» تحريف.

(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فجاء بتركيبين».

(١٠) في ز «لفاعلاً».

(١١) في الأصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ط، ت، والالفية.

(١٢) في ش، ز، ط، ك، ت «المركب» .

(١٣) في الأصل، ش، هـ، ك «نحوه».

(١٤) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... * ... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
 وَتَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ * بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُغْتَمَذُ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين^(١) وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حَادِي وَعِشْرُونَ وَحَادِيَّةً وَعِشْرُونَ إِلَى تَاسِعٍ وَتِسْعِينَ وَتَاسِعَةً وَتِسْعِينَ. «وَقَبْلَ» متعلق «بِاِذْكُرَا» والألف في «اِذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَتَابِهِ» معطوف على «عِشْرِينَ» والفاعل «مفعول باذكرا»، «وَمِنْ لَفْظِ» «وَبِحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باِذْكُرَا.



(١) لي ظ «العشرين».

(كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذًا)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية^(١)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) لم يذكر الشارح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

- ١ - أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.
- ٢ - أنهما مبنيان، وسبب البناء في الاستفهامية تضمنتها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشابتها حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.
- ٣ - يفتقران إلى مميز لإتھاميهما.
- ٤ - أن مميزهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.
- ٥ - أنهما يلزمان المصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.
- قال المرادى ٤: ٣٢٣ وحكى الأخفش: أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة.
- ٦ - أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كتابة عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويترقان في ثمانية أمور:
- (١) تمييز الاستفهامية: أصله النصب وتمييز الخبرية: أصله الجر.
- (٢) تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.
- (٣) الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.
- (٤) أن الاستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية فالتكثير.
- (٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب خلافاً مع الاستفهامية.
- (٦) الخبرية تختص بالماضي كقول: كُتِبَ.
- (٧) الاستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعي جواباً.
- (٨) الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهزمة يقال: كم حبيد لى خمسون بل ستون.
- بخلاف المبدل من الاستفهامية حيث يقال كم مائة أعشرون أم ثلاثون؟
- انظر شرح المرادى ٤: ٣٣٢ وما بعدها، وشرح التصريح ٢: ٢٧٨ وشرح الأشموني ٤: ٨٤.

(ص) مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا * مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أَنْ «كم» الاستفهامية تميز بمثل^(١) ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد^(٢) منصوب فتقول: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ شَخْصاً سَمَا؟ وفهم من قوله: في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كَمْ شَخْصاً سَمَا؟^(٣) فتقديره: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلَاثُونَ أَمْ أَقَلُّ أَمْ أَكْثَرُ سَمَا.

٢٣٥

«وفي الاستفهام» متعلق بـ «مَيِّزْ»^(٤) «وَكَمْ» مفعول بميز^(٥)، «وَمَا» موصولة / أ واقعة على تمييز عشرين، صلتها^(٦) «مَيِّزْتَ عِشْرِينَ» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: يشمل ما ميزت به، ويجوز أن تكون^(٧) «مَا» مصدرية والتقدير: ميز^(٨) بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(ص) وَأَجْزَأَنَّ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا * إِنَّ وَلَيْثَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ مُظْهَرًا

(ش) يعني أَنْ تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: يَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أَي: يَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فحذفت^(٩) «مِنْ» وبقي عملها وشمل قوله: «حَرْفٍ جَرَّ» سائر حروف الجر نحو: عَلَى كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وَإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَهَيْتَ^(١٠)،

(١) «بمثل» ساقط من ت.

(٢) قال الأشموني ٧٩: ٤ «أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز وإلا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢٧٩: ٢.

(٣) ما بعد «في الاستفهام» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) في ش «وفي الاستفهام وبمثل متعلقان بميز» وعبارتها أدق.

(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٧) في الأصل «يكون».

(٨) في ظ، ت «ميزت».

(٩) في ز «فحذف».

(١٠) في ت «انتهيت».

وفى كَمْ دَارٍ جَلَسْتُ. ونحوها، وفُهِم من قوله: «وَأَجَزُ»^(١) أَنْ تَجْرُهُ»^(٢)، أَنْ تَجْرُهُ غير لازم فتقول: بِكُمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتُ. بالنصب، وفُهِم منه أيضاً أنه يجوز إظهار مِنْ فتقول: بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ»^(٣) «وَأَنْ تَجْرُهُ» في موضع نصب بأَجَزُ، والضمير في تَجْرُ عائد على التمييز، «وَمِنْ» فاعِل بـ «تَجْرُهُ»^(٤) «وَمُضْمَرًا» حال من «مِنْ» «وَلِنْ وَلَيْتَ» شرط، «وَكَمْ» فاعِل بوليت «وَحَوْفَ جَرٍّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ * أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

(ش) يعني أَنَّ «كَمْ»^(٥) الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد^(٦) فتستعمل تارة بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمْ رِجَالٍ عِنْدِي. وكَمْ عَبِيدٍ مَلَكَتْ وتارة بمنزلة «مائة» فيكون تمييزها مفرداً نحو: كَمْ امْرَأَةٍ / عِنْدِي وكَمْ ^ب ٢٣٥ عَبِيدٍ مَلَكَتْ»^(٨)؛ «فَكَمْ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكَمْ مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، ومَرَّةٍ لغة في المرأة. نُقِلَتْ^(٩) فتحة^(١٠) الهمزة إلى الراء^(١١) وحذفت الهمزة، ومعنى «كَمْ» الخبرية الدلالة

(١) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أَجَزُ» تصحيف.

(٢) «أَنْ تَجْرُهُ» ساقط من ت.

(٣) في ز، ك «اشتريت».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بتجر».

والمثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٥) في ش، ظ، ك ومرة.

(٦) في ظ «حكم» تحريف.

(٧) في ش «المفرد».

(٨) «ملا بعد «ملكته» إلى هنا ساقط من ك، ت.

(٩) في ت «بقلب».

(١٠) في ظ «حركة».

(١١) في الأصل «الواو» تحريف.

على التكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتْ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.
«وَمُخَيَّرًا» حال من الضمير المستتر في «اسْتَعْمَلْنَهَا»، والكاف متعلقة
باستعملنها، و«مِائَةً» معطوف على عشرة ثم قال:
(ص) كَمْ كَأَيْنَ وَكَذَا ... * ...

(ش) يعني أَنَّ «كَأَيْنَ»^(١) وَكَذَا» مثل «كَمْ» الخبرية في الدلالة على تكثير
العدد وفي الافتقار إلى تمييزها^(٢)، إلا أن تمييزهما^(٣) مخالف لتمييز «كَمْ»
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيُنْتَصِبُ * تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ

(ش) يعني أَنَّ تمييز «كَأَيْنَ وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيْنَ رَجُلًا رَأَيْتَ
[وَكَذَا رَجُلًا رَأَيْتَ]^(٤)، أو مجرور بمن نحو: كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أَنَّ
النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «بَيْنَ» بعد «كَأَيْنَ» أكثر كقوله - تعالى: -
(وَكَأَيْنَ مِنْ قَزِيَّةٍ)^(٥)

وهو في القرآن كثير. «وَكَأَيْنَ وَكَذَا»^(٦) مبتدأ وخبره «كَمْ»، «وَيُنْتَصِبُ»
جملة مستأنفة، و«ذَيْنِ» إشارة إلى «كَأَيْنَ وَكَذَا»، «وَأَوْ» للتفصيل ويحتمل أن
تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يُنْتَصِبُ» بانصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو
صل به من.

(١) «كَأَيْنَ»، و«كَأَيَّ» تصح كتابتها بالوجهين.

(٢) في ش، ز، ك، ت «تمييز».

(٣) في ز «تمييزها».

(٤) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.

وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».

(٥) سورة الحج آية: ٤٨.

وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.

(٦) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

(الحكاية)

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأَيٍّ»، و«بِمَنْ»، و«حكاية العلم» بعد «مَنْ» وبدأ «بأَيٍّ» فقال: / ٢٣٦
١

(ص) إِيْحِكْ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ شَيْئٌ * عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

(ش) في الحكاية «بأَيٍّ» لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً [من مذكور^(١)] [منكور^(٢)] [ما له^(٣)] من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَغُلَامَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَيِّنَ^(٤) وَبَنَاتٍ أُمَّةً وَأَبْنَةً وَأَيِّينَ وَأَيَّتَيْنِ وَأَيَّاتٍ، والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «إِيْحِكْ بِأَيٍّ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك^(٥) بعد في «مَنْ».

و«مَا» مفعول «إِيْحِكْ» وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها

(١) «من مذكور» تكملة من هـ.

وفي ش، ظ، ك، ت «من مذكور» تحريف.

وفي ز «ما المذكور».

(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.

وفي الأصل، ش، هـ، ظ، ك «للمنكور».

(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.

(٤) في ز «وبنتين».

(٥) في ظ «ولذلك ذكره».

«لِئَنكُورٍ» أي ما ثبت للمنكور^(١)، و«سُئِلَ» في موضع الصفة للمنكور، «وعنه» متعلق بسئل، والهاء عائدة على منكور وهي^(٢) الرابطة بين الصفة والموصوف «وبها» متعلق بسئل، «وما» عائدة على^(٣) «أي»، «وفى الوَفْي» و«حين» متعلقان بإخحك. ثم انتقل إلى الحكاية «بَمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقَفَا إِحْكَمَا لِمِئَنكُورٍ بِمَنْ * وَالْثَوْنُ حَرَكٌ مُطْلَقاً وَأَشْبَعُنْ

(ش) يعني أن «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل^(٤) ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَثُو^(٥)، وَرَأَيْتُ رَجُلًا مَثَا، وَمَرَزْتُ يَرْجُلٍ مَثَى. «وما» مفعول «إِخْكَمَا» وهي موصولة وصلتها «لِئَنكُورٍ»، و«بَمَنْ» متعلق / ^{٢٣٦}بِإِخْكَمَا، «وَوَقَفَا» مصدر^(٦) منصوب على الحال من فاعل إحك المستتر «وَالْثَوْنُ» مفعول بحرك، «وَمُطْلَقاً» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وَأَشْبَعُنْ» معطوف على «حَرَكٌ» هذا حكم حكاية المفرد المذكور، وأما المثني فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَثَانٍ وَمَثَيْنٍ بَعْدَ لِي * إِلْفَانٍ بِإِثْنَيْنِ^(٧) وَسَكُنٌ تَغْدِلُ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانٍ بِإِثْنَيْنِ»، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَثَانٍ» في حكاية «إِلْفَانٍ»، و«مَثَيْنٍ» في حكاية «إِثْنَيْنِ» ولما

(١) في ش، ز، ك، ت «لنكور».

(٢) في ت «وهو» تحريف.

(٣) ما بعد «عائدة على» هنا ساقط من ك.

(٤) «مَنْ» إذا وُصِلَتْ لم يُخَكَّ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فتقول: مَنْ يا فُي.

(٥) في ز «مَثُو» تحريف.

(٦) «مصدر» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ز، ظ، ك، ت «كاهين»

والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفه.

لم يتمكن له النطق بسكون^(١) النون من «مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» في النظم إذ^(٢) لا يجمع فيه بين ساكتين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يسْكُنَانِ إذ لا يُحْكِي بها إلا وقفا^(٣)، والوقف متضمن السكون «وَمَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» مفعول «بَقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وَالْفَانِ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وَرَبَّائِنِي»^(٤) نعت لالفان، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لى الفان، «وَتَعْدِيلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) رَقُلْ لِيَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ * ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قَالَ^(٥): أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف^(٦) أوجب^(٧) رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تنبيه المؤنث فقال:

(ص) ... * وَالتَّوْنُ قَبْلَ تَا^(٨) الْمُشَى مُسَكَّنَةٌ^(٩)

(ش) يعني أنه يُقال تنبيه المؤنث «مَنْتَانُ» بتسكين / النون فتقول في $\frac{٢٣٧}{أ}$ حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَنَّتَانُ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ^(١٠)، وَمَرَزْتُ بِامْرَأَتَيْنِ مَنَّتَيْنِ هذه هي اللغة الفصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

(١) «سكون» ساقط من ت.

(٢) في ت «أي».

(٣) في ش «إلا في الوقف».

(٤) في ز، ط، ت «وكائين» تصحيف.

(٥) في ك «مَنْ لَمَنْ قَالَ».

(٦) في ز، ك «في الوقف».

(٧) في ز «وجب» وفي ت «واجب».

(٨) في ط، ت «يا» تصحيف.

(٩) في ط «ساكنة» تحريف.

(١٠) في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين متين» وعبارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزَزَ ... * ...

(ش) يعني فتح النون «وَنَزَزَ»^(١) أي قليل. فتقول على هذه^(٢) اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانِ^(٣) بالفتح «وَمَنَّة» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي^(٤) قبله، «والتَّوْنُ» مبتدأ وخبره «مُسَكَّنَةٌ»، والجملة في موضع الحال من «مَنَّة» «وَقَبْلَ» متعلق بمسكنه، «وَالْفَتْحُ نَزَزَ» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ * يَمْنُ يَأْثُرُ ذَا يَنْشُوءُ كَلِفُ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «مَنَّة» «أَلِفًا» وتاء فتقول لمن قال: جَاءَتْ يَشُوءُ مَنَاتٌ ولمن قال: ذَا يَنْشُوءُ كَلِفٌ مَنَاتٌ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَن» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتَّاء» مفعول «يَصِلُ»، «وَالْأَلِفُ» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: يَأْثُرُ^(٦) قولك ذَا^(٧)، «وَكَلِفُ» خبر «ذَا»، و«يَنْشُوءُ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر^(٨) فقال:

(ص) وَقُلْ مَثُونٌ وَمَتَيْنٌ مُسَكِّنَا * إِنَّ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ لُقُنَا

(ش) إذا قيل^(٩): جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَثُونٌ»

(١) في ش، ز، ك، ت «نزر».

(٢) في ز، ك «في هذه».

(٣) ورأيت امرأتين - ومررت بأمرأتين متنتين. جرأ ونصباً.

(٤) «الذي» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «من» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز «ويأثر».

(٧) في ت «إذا».

(٨) في ش «المذكر السالم».

(٩) «قيل» ساقطة من ز.

وفي حكاية قوم الجرور «مئين» بسكون / النون فيهما أيضا.

و«مئون ومئين» مفعول بقل كما تقدم، و«مُشكِتًا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، و«فُطِنًا» نعت لقوم الجرور فهو جمع «فَطِئ»^(١) ووزنه «فُطِنَاء» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كُرماء^(٢)، ولا يصح أن يكون «فُطِنًا»^(٣) بضم الطاء، لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ لَصِلُ لَلْفُظِ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ * ...

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «وَوَقَفًا» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا^(٤)، وقد جاء «مئون»^(٥) في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَنَادِرٌ مَثُونٌ فِي نَظْمٍ عَرِيفٍ.

(ش) أشار به^(٦) إلى قول^(٧) الشاعر:

٢٠٨. أَتَوَانَا رِي قُفْلُكَ مَثُونٌ أَتُنْمُ * فَقَالُوا: الْحَيْنَ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا^(٨)

(١) «قوله: لقوم فُطِنًا، قال في المصباح فُطِنَ للأمر بفطن من باب تعب وقتل فُطِنًا فهو فُطِئ والجمع فُطِئ بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمع المذكورين فيتمين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه»
انظر حاشية الملوي على المكودي ١٩١: ٢.

(٢) في ش زيادة «كرماء وقصره ضرورة» زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فُطِنَاء» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفوا أحك ما لمنكور من.

(٥) «مئون» ساقطة من ز.

وفي الأصل، ه، ز، ت «منونا» والمثبت من ش، ظ، ك أدق.

(٦) «به» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكودي لتأبط شوا وقيل لخدع بن سنان الغساني. وقيل لشمر بن الحارث الضبي، وذكره المكودي في باب الوقف بلا نسبة.

وروي عجز البيت:

وهو^(١) لتأبط شراً. «وإن تصيل» شرط جوابه^(٢) الجملة من قوله «فألفظ من لا يختلِف»، «وتأديت» خبر مقدم، والمبتدأ «مئون»، و«عُرف» في موضع الصفة لنظم «وفي نظم» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (ص) وَالْعَلَمَ اخْحِيئُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ *^(٣)

(ش) يعني أن العَلَمَ إذا سئل عنه «بمن» [حكى إعرابه بعدها]^(٤) فتقول: لمن قال: قامَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا، ومَرَزْتُ يَزِيدَ: مَنْ زَيْدٍ. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك^(٥) بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * إِنَّ عَرِيَّتَ مَنْ عَاطَفَ بِهَا اقْتَرَنَ

(ش) فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْدًا ومَرَزْتُ يَزِيدَ قلت: وَمَنْ زَيْدٌ بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «مَنْ»، وقوله: «اخْحِيئُهُ»، يريد / جوازاً، فإن فيه لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بنى تميم^(٦) الرفع^(٧).

«والعَلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره اخْحِيئُهُ، «وَمِنْ بَعْدِ» متعلق باخْحِيئُهُ، «وإن عَرِيَّتَ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه.

= (فقالوا: الجن. قلت صموا صباحا)

والصحيح أنه لتأبط شراً فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «من» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيراني ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشموني ٩١:٤ والقياس في «مئون» في هذا البيت «مَنْ أَثْنَمَ».

(١) في ت «هو».

(٢) في ظ «وجوابه».

(٣) أكمل بيت الألفية في ش «إن عريت من عاطف بها اقترن».

التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وذلك» ساقط من ش.

(٦) في ز، ك، زيادة «بنى تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المستول بعد «من» مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه مَنْ فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيد.

(٧) «الرفع» ساقطة من ز.

(التأنيث)

(ش) التأنيث^(١) فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك^(٢) أشار بقوله:

(ص) عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ * ...

(ش) فذكر للتأنيث علامتين، ثم إن «التاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة^(٣) وتكون مقدرة. وإلى ذلك^(٤) أشار بقوله:

(ص) ... * وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

(ش) يعني أن بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن^(٥) لا يعقل ككتيف. «وعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وَأَسْمَاءُ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ * وَنَحْوِهِ كَالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الْكَتِفُ أَكَلَتْهَا. فتعلم أن الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «وَنَحْوِهِ» أي نحو^(٦): «الضمير» كالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ أي

(١) «التأنيث» ساقطة من ش.

(٢) في ز «ولذلك».

(٣) في ش «وقصعة ولا إشكال».

(٤) في ز «ولذلك».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «أو لمن» حبارتها أدق.

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ونحو».

كرد التاء^(١) في التصغير نحو: هُنَيْدَة [في تصغير هند]^(٢) «وَكُنَيْفَة» في تصغير كَنَيْف، وما يُعلم به التقدير أيضا: إسم الإشارة نحو: هَـذِهِ هِنْدٌ وَتِلْكَ كَنَيْفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إن تاء التانيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُلٌ / وَرَجُلَةٌ، وَفَتَى ٢٣٨ وَفَتَاةٌ، وفي الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، وَفَرِحَ وَفَرِيحَةٌ، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا * أَضْلًا وَلَا مِفْعَالًا وَمِفْعِيلًا^(٣)

كذلك مِفْعَلٌ *

(ش) فذكر أربعة^(٤) لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول^(٥): «فَعُول» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. واحترز بقوله: «أَضْلًا» من اسم المفعول، فإن تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوبٌ وَرَكُوبَةٌ، لأنه بمعنى مَرَكُوب^(٦).

الثاني: «مِفْعَال» نحو: رَجُلٌ مِفْطَارٌ وَامْرَأَةٌ مِفْطَارٌ^(٧)

الثالث: «مِفْعِيل» نحو: مِفْطِيرٌ، و^(٨) مِفْطِيقٌ.

(١) في ت «الياء».

(٢) «في تصغير هند» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».

(٣) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلا» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «خمس» وهي صحيحة.

إلا أن ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه يشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فاعل كفتيل

إن تبع ...

(٥) في هـ، ز «الأولى».

(٦) في ظ «مركب» تحريف.

(٧) في ز «معطلا» سقطت الراء سهواً.

(٨) في ز «أو منطوق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: يَغْشَى، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء^(١) مفاعيل. وفاعل «تَلَى» ضمير عائد على التاء، «وَفَارِقَةٌ» حال من ذلك^(٢) الضمير، «وَفَعُولًا» مفعول بتلى، «وَأَضْلًا» حال من فعولاً^(٣) «وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَ»^(٤) معطوفان على «فعولاً»، «وَمِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره^(٥) «كَذَلِكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض^(٦) هذه الأوزان شذوذاً. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ * قَا الْفَرْقِي مِنْ ذِي فَشْدُوذٌ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ^(٧).

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء^(٨) في تليه، «وَقَا الْفَرْقِي» فاعل / بتليه، «وَشْدُوذٌ»^(٩) فيه» مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا ثَلَاثًا تَتَّبِعُ

^(١) في ز «إلا أسماء».

^(٢) «ذلك» ساقط من ت.

^(٣) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، والألفية.

^(٤) في ت «ولا مفعلاً أو مفعيلاً» تحريف.

^(٥) في ش، ز، ك «وخبره».

^(٦) في ظ «بين» تحريف.

^(٧) قوله: مِيقَانَةٌ مِنَ الْيَقِينِ يقال امرأة مِيقَانَةٌ أي كثيرة اليقين، ورجل مِيقَانٌ أي كثير اليقين وسمع امرأة

مِسْكِينٍ عَلَى الْقِيَاسِ.

^(٨) في الأصل «والهاء».

^(٩) «فشدوذ» ألفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إعرابه لـ «شدوذ». ووقوع الفاء هنا لشبه الموصول

بالشرط.

(ش) يعني أن فعيلاً^(١) تمتنع^(٢) منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله: «كَفَّيْلٍ» أن يكون بمعنى مفعول؛ لأن قتيلاً^(٣) بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء]^(٤) نحو: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ، وفهم من قوله: «إِنْ تَبَعَ مَوْصُوفَةٌ» أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً. لِلْبُسِ. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلًا، وما ذكر^(٥) موصوفه^(٦) قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هِنْدٌ قَتِيلٌ وَلِحْيَتُكَ ذَهَبٌ، لعدم اللبس، وفهم من قوله: «وَعَالِبًا» أن «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَوِيْمَةٌ وَخَصْلَةٌ حَمِيْدَةٌ. «فالثا» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِعُ»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكَفَّيْلٍ» في موضع الحال من فعيل، «وَعَالِبًا» حال من الضمير في «تَمْتَنِعُ» «وإن تَبَعَ» شرط وجوابه^(٧) محذوف للدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث. فقال:

(ص) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاثُ قُضْرٍ * وَذَاثُ مَدٍّ نَحْوُ أَتَقَى الْغُرَّ

(ش) فقسّمها إلى مقصورة وممدودة، وأتَقَى الْغُرَّ: غُرَاءُ فَهَرٍ مثال الممدود^(٨) ومذكر الغُرَّاء: غُرٌّ^(٩) وهو مما يستوى فيه

(١) في ز، ك «فعيل»

(٢) في ظ «يتمتنع فيه».

(٣) في ه، ز، ك «قتيل».

(٤) «التاء» تكملة من ه، ز، ط، ت.

(٥) في ز «وما ذكره» تحريف.

(٦) في ز «موصوف».

وفي ك «موصوف».

(٧) في ه، ز «جوابه».

(٨) في ه، ز، ت «للممدودة» وفي ظ «للممدود».

(٩) في ش «الغُرَّاءُ أُخْر»

«يقال يوم أغرّ شديد الحر، ومنه قولهم: هاجرة غُرَّاء. وعن الأصمعي ظهره غُرَّاء أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغرّ الأبيض، ورجل أغرّ: شريف والجمع: غُرٌّ وَغُرَّان. (اللسان: غرر).»

جمع^(١) المذكر والمؤنث. «وَأَلِفُ الثَّانِيَةِ» مبتدأ، «وَذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ / مَدٍّ» خبر المبتدأ. ثم يبين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبْنَى الْأَوَّلَى * يُنْدِيهِ وَزُنْ أَرْبَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزُنْ^(٢) فَعَلَى جَمْعًا * [أَوْ]^(٣) مَضْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى * ذِكْرَى وَحِثْبَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى * ...

(ش) فذكر اثني عشر بناء:

الأول: «فَعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أَرْبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فَعَلَى» بضم الفاء وسكون العين^(٤) نحو: الطُّوْلَى. وهي صفة

لمؤنث^(٥) الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشى.

الرابع: «فَعَلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونَوَعَهَا إِلَى الْجَمْعِ^(٦) نحو: قَتَلَى

وَجَزَحَى. وإلى مصدر نحو: دَعَوَى، وإلى صفة نحو: شَبَعَى.

الخامس: «فَعَلَى» بضم الفاء [وفتح العين]^(٧) نحو: كُحْبَارَى. اسم^(٨) طائر.

(١) «جمع» ساقطة من هـ ، ز.

(٢) في ظ «وزن» تحريف.

(٣) «أو» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت، الألفية.

(٤) في هـ ، ز، ك زيادة «وسكون العين إسماً كان كُجْهَمَى أو صفة كُجْهَلَى».

وزيادتهم هنا تفيد.

(٥) في الأصل، ظ، ت «مؤنث».

(٦) في ظ «إلى جمع».

(٧) «وفتح العين» تكملة من ش، ك.

(٨) في هـ ، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة^(١) نحو: سُمِّيَ للباطل.
 السابع: «فُعْلَى» بكسر الفاء وفتح العين واللام^(٢) مشددة نحو: سَبَطَرَى
 لنوع من المشى.

الثامن: «فُعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذُكِرَى مصدر ذَكَرَ.
 التاسع: «فُعْلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: جُثِّيَ مصدر جَثَّ.
 العاشر: «فُعْلَى» بضم الفاء والعين^(٣) وتشديد اللام^(٤) نحو: الكُفْرَى وهو
 وعاء الطُّلع.

الحادى عشر: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُطِطَى
 للاختلاط.

٢٤٠
 أ

الثانى عشر: / «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: شُقَّارَى
 اسم نبت.

وفهم من قوله: «وَالْإِشْتِهَارُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة^(٥)
 على غير هذه الأوزان، وهو الذي^(٦) نبه عليه^(٧) بقوله:
 (ص) ... * وَأَعَزُّ لِفَيْرٍ هِذِهِ اسْتِنْدَارَا

(١) في الأصل «مشددا».

(٢) في ز «وبلام مشددة».

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وفتح العين» والمثبت أصبح كما في الأصل.

(٤) «وتشديد اللام» ساقط من هـ، ز، ك، ت.

وفي ش «واللام المشددة».

وفي ظ «أي المشددة».

(٥) في ت «مقصورة».

(٦) في ش «وهو المنبه».

(٧) «عليه» ساقط من ظ.

(ش) والمراد^(١) بالأولى ألف التانيث المقصورة^(٢)، «وَالْأَشْتِهَارُ» مبتدأ «وَلَفِي مَبَائِي»^(٣) متعلق به، «وَالْأُولَى» نعت لمحدوف وتقديره^(٤) الألف^(٥) الأولى «وَيُؤَيِّدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حروف^(٦) العطف فهو على تقديره. ثم انتقل^(٧) إلى الممدودة^(٨) فقال:

(ص) لِمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَاءُ * مُثَلَّثَاتُ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ
ثُمَّ فَعَالًا فَعْلَالًا فَاغْوَلًا * وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا
وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أُخِذَا

(ش) فذكر لها^(٩) سبعة عشر بناء:

الأول: «فَعْلَاءُ» نحو: حُمْرَاءُ وَصُخْرَاءُ.

(١) في ز «المراد».

(٢) أي أن ألف التانيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم يبنه عليها

الشارح أيضا. وقد نبه على ذلك ابن الناطم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:

«فَعْلِي» كخيسرى: للخسارة.

و«فَعْلَوْتِي» كزَهْوَتِي: للرغبة.

و«فَعْلَوِي» كزَهْوَوِي: لثبت.

و«فَعْمُولِي» كفيضنوطي: للفوضى.

و«فَعْلَاتِي» كبرحباتي: للعجب.

و«أَفْعَلَوِي» كَأَنْتَمَوِي: لضرب من مشي الأرنب.

و«مُثَقِّلِي» كحُكْوَوِي للعظم الأربعة.

انظر شرح ابن النظام ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.

(٣) «مَبَائِي» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «تقديره».

(٥) في ش «ألف»، وفي ت «والألف».

(٦) في ت «حرف».

(٧) في ه، ز، ك «أشار».

(٨) في الأصل «الممدودة».

(٩) «لها» ساقط من ه، ز.

الثاني: «أَفْعِلَاءٌ» وشمل قوله: أَفْعِلَاءٌ مُثَلَّثَتِ الْعَيْنِ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أَرْبَعَاءٍ، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلَاءٌ» نحو: عَقَرَبَاءٌ وَحَرَمَلَاءٌ لموضعين^(١)

السادس: «فَعْلَاءٌ»^(٢) بفتح العين وكسر^(٣) الفاء نحو: قَصَاصَاءٌ، بمعنى قصاص.

السابع: «فُعْلَلَاءٌ» بضم الفاء واللام نحو: قُرُفُصَاءٌ لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولَاءٌ» نحو: عَاشُورَاءٌ في اليوم العاشر من محرم^(٤)

التاسع: «فَاعِلَاءٌ» بكسر العين نحو: قَاصِصَاءٌ^(٥) وهو جحر اليزْبُوع.

٢٤٠
ب

العاشر: «فُعْلِيَاءٌ» بكسر / الفاء نحو: كَثِيرَاءٌ للمتكبر^(٦).

الحادي عشر: «مَفْعُولَاءٌ» نحو: مَشْيُورَاءٌ لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعْلَاءً، ثلاثة أبنية «فَعْلَاءٌ» نحو: بَرَأَسَاءٌ. يُقال:

لا أدري من أي الْبَرَأَسَاءِ هو، أي الناس. «وَفَعِيلَاءٌ» نحو: كَثِيرَاءٌ في [بزر]^(٧)

(١) في ز «للموضعين».

(٢) في ت «فعالي» تحريف.

(٣) في ت «وكسرها».

(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «نافقاء».

وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصع، نفق» القاصصاء: «مُجْحَرٌ يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فيه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصصاء فم جحر اليربوع، أول ما يبتدى في حفره، ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء وقَصْع الضب سد باب جحره». والنافقاء: «مُجْحَر الضب واليربوع، وقيل النافقاء موضع يُرْتَقِّه اليربوع من جحره، فإذا أَقْبَلَ من قَبْلِ القاصصاء ضرب النافقاء برأسه فخرج. والتَّفَقُّ سَرَبٌ في الأرض مشتق إلى موضع آخر».

انظر الكتاب ٣: ٦١٨.

(٦) في ز «للتكبير».

(٧) «في بزر» تكملة من ش، هـ، ز، ك:

وفي ت «في بزر» تصحيف.

«وَفَعْلَاءَ» نحو: دَبُّوْكَاءَ لِلْعَلِيَّةِ^(١)، والفاء مفتوحة^(٢) في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وَكَذَا مُطْلَقُ فَاءٍ فَعْلَاءَ أُجِذَا» ثلاثة أبنية، «فَعْلَاءَ» بفتح الفاء والعين نحو: جَنَفَاءَ^(٣) اسم موضع، «وَفَعْلَاءَ» بضم الفاء وفتح العين نحو: عَشْرَاءَ لِلنَّاقَةِ الْمَرْضِعِ، «وَفَعْلَاءَ» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سَيَرَاءَ^(٤) لشوب مخطوط، فهذه سبعة عشر^(٥) بناء وقد ذكر في الممدودة^(٦) أبنية أخر^(٧) وإنما اكتفى بهذه لشهرتها^(٨). والضمير في قوله: «لَمَدَّهَا» عائد على ألف التانيث، و«فَعْلَاءَ» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، «وَأَفْعِلَاءَ» معطوف على «فَعْلَاءَ» بحذف العاطف، «وَمُتَّبِلَتِ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلَاءَ»، «وَفَعْلَلَاءَ»^(٩) وما بعدها^(١٠) من الأبنية إلى «فَعْلَلَاءَ»، «وَمُطْلَقِ» العين حال من «فَعْلَلَاءَ»، «وَفَعْلَاءَ»^(١١) مبتدأ وخبره «أُجِذَا» ومُطْلَقِ [فاء]^(١٢) حال من الضمير المستتر في «أُجِذَا» العائد على «فَعْلَاءَ»، «وَكَذَا» متعلق بأُجِذَا.

(١) في الأصل، ش، ك «للمعذرة».

والثبت من ه، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».

(٢) في الأصل «مفتوحة».

(٣) في ه، ز، ت «جفناء» تصحيف.

(٤) في ه، ز، ك «سيرا» بكسر الفاء وفتح العين، وعبارتها أدق.

(٥) «عشر» ساقطة من ت.

(٦) في ش «للممدودة».

(٧) في ه، ز، ك أخرى.

(٨) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.

منها فَعْلَلَاءَ نحو دَبُّوْكَاءَ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَقْأِجِلَاءَ نحو يَنْأِجِلَاءَ لِمَكَانٍ وَتَفْعَلَاءَ كَثْرَ كَضَائِهِ لِمَشْيَةِ الْمُتَبَخَّرِ، وَفَعْلَلَاءَ نحو يَنْوَقَّاءَ بِمَعْنَى يَنْوَقَّاءَ وَهُمْ النَّاسُ، وَفَعْلَلَاءَ نحو يَنْوَقَّاءَ بِمَعْنَى أَيْضاً، وَفَعْلَلَاءَ نحو يَنْوَقَّاءَ لِلَّيْلِ الْمُظْلَمَةِ، وَفَعْلَلَاءَ نحو تَحْنُقُفَّاءَ، وَفَعْلَلَاءَ نحو مَفْكُوكَاءَ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ، وَمَفْعِلَاءَ نحو مَشِيحَاءَ لِلإِخْتِلَافِ وَفَعْلَلَاءَ نحو مَرْقِيَاءَ لِعَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ مَلِكِ الْيَمَنِ.

(شرح الأشموني ١٠٤: ٤) انظر شرح الكافية ١٧٥٠: ٤ - ١٧٥٥ .

(٩) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.

(١٠) في ز «وما بعدها» .

(١١) في ز «وفعل» تحريف.

(١٢) «فاء» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(المقصور والممدود)

(ش) المقصور: هو الاسم^(١) الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود^(٢) هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول فقال^(٣): /

٢٤١
أ

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ * فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ * ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسٍ^(٤) ظَاهِرٍ

(ش) يعني أنَّ الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل^(٥) مقصوراً قياساً «فَالجَوَى» مقصور قياساً؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الْأَسْفُ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»^(٦) بكسر العين، لما علمت من أنَّ مصدر «فَعِل» اللزوم المكسور العين «فَعِل»^(٧) بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمر يفسره «اسْتَوْجِبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وَفَتْحاً» مفعول^(٨) باستوجب، «وَذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«الْمُعْلُ» نعت لنظيره، «وِثُبُوتٌ» مبتدأ، وخبره^(٩) لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

(١) «الاسم» ساقطة من هـ .

(٢) في ظ «الممدودة» تحريف.

(٣) في ز «بقوله».

(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.

(٥) في ت «المعل» تحريف.

(٦) في ز «فاعل».

(٧) «فَعِل» ساقطة من هـ .

(٨) في ت «متعلق».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(ص) كَفَعَلَ وفَعَلَ فِي جَمْعٍ مَا * كَفَعَلَةً وفَعَلَةً نَحْوُ الدُّمَى

(ش) يعني أَنَّ «فَعَلَ»^(١) بكسر الفاء و«فَعَل»^(٢) بضمها جمعين لفَعْلَةٍ وفَعْلَةٍ مقصوران قياساً، فمثال «فَعَلَ»: لِحْيَةٍ وَلِحْيٍ، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ ومثال «فَعَلَ» دُمَيَّةٌ ودُمَى، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود^(٣) فقال:

(ص) وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ^(٤) * فَلَمَدَّ فِي نَظِيرِهِ حَثْمًا غُرْفٌ

(ش) يعني أَنَّ الاسم الصحيح إذا استحق / الألف قبل آخره^(٥) فَإِنَّ ٢٤١ ب نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مَثَلٌ لذلك^(٦) بقوله:

(ص) كَمَضَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا * يَهْمَزُ وَضِلَ كَارِعَوَى وَكَارِتَأَى

(ش) مصدر ازِعَوَى وازِتَأَى ازِعَوَاءً وازِتِئَاءً؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: اِحْمَرَّ اَحْمِرَارًا، واَقْتَدَرَ اقْتِدَارًا.

«وما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واستَحَقَّ» صلتها^(٧)، «وَأَلِفٌ»^(٨) مفعول باستحق ووقف عليه^(٩) بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وَقَبْلَ» متعلق باستحق، «وَالْمَدَّ» مبتدأ وخبره «غُرْفٌ»، «وَفِي نَظِيرِهِ» متعلق بعرف، «وَحَثْمًا» حال من الضمير في «غُرْفٌ»، وإعراب البيت^(١٠) الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».

(٢) في ز «الممدودة» تحريف.

(٣) في ش «ألفا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٦) في هـ، ز، ك «صلتها استحق».

(٧) في ز «والألف».

(٨) في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.

(٩) «البيت» ساقطة من هـ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا * مَدٌّ يَنْقَلِي كَالْحَيَا وَكَالْحَيَا

(ش) يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف^(١) قبل آخره فهو^(٢) ممدود سماعاً، وقد مثل للمقصور «بالحيجا»: وهو العقل، وللثاني^(٣) «بالحيذا»، وهو الثقل، وقصره ضرورة «والعادم» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «ويَنْقَلِي» خبر المبتدأ والتقدير: والعادم النظير ثابت بنقل [وَذَا قَصْرٍ]^(٤) «وَذَا مَدٌّ» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال:

٢٤٢
ب

(ص) وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ * عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلِفُ يَقَعُ

(ش) يعني أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا * بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتِ عِقَاصٍ^(٥)

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُتْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ^(٦)

تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

(١) في ت «ألف».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «فهو أيضاً» وعبارتها أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني».

(٤) «وَذَا قَصْرٍ» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) لم أحضر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.

وقد يكون الشاهد الوحيد الذي انفرد به المكودي من بين شروح الألفية العقبى: صَبْرَتْ مِنَ الصُّفْرِ وهو

أن تُلَوَّى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وَعِقَاصٌ.

(٦) الرجز للعجاج بن ربيعة. انظر ديوانه ١٢٧، واللسان «بلأ». وشرح الأشموني ١١٠: ٤، ومعجم شواهد

النحو ٢٢٨، روى الشطر الثاني في اللسان «كَرُّ اللَّيَالِي وَالْإِهْلَالُ الْأَحْوَالِ»

وكذلك في معجم شواهد النحو. السَّرْبَالُ: القميص والدُّرْع.

«وَقَصْرٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول^(١)، «وَمُجَمَّعٌ» خبر المبتدأ،
«وَعَلَّيْهِ» متعلق بمجمع، «واضطِرَّاراً» مفعول له، وهو تعليل القصر «وَالْعَكْسُ»
مبتدأ، وخبره^(٢) «يَقَعُ»، «ويُخْلَفُ» متعلق بيقع.

(١) في ش، ز «إلى المفعول».

(٢) في هـ، ز «خبره».

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور^(١) فقال:

(ص) آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا * إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

(ش) يعني أَنَّ الألف الرابعة فما فوق تنقلب^(٢) في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلْهَى، والخامسة نحو: مُنْتَمَى^(٣)، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى. فتقول^(٤) فيها: مَلْهَيَانِ وَمُنْتَمَيَانِ^(٥) وَمُسْتَدْعَيَانِ، «وآخر» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «وُثْنِيَّ» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢ محذوف تقديره: تثنيه، «وإنَّ كَانَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم^(٦) عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِي يَأْتِي أَطْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى * وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أَنَّ ما كانت^(٧) فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

(١) في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».

(٢) في ش، ك «تقلب».

(٣) في هـ، ز، ط، ت ز «مستى».

(٤) في ط «فتثنيتهما».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «ومسميان».

(٦) في هـ، ز، ط، ك، ت «ما قبله».

(٧) في هـ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن «ياء» قَتَّى وَفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت^(١) فيها الامالة «مَتَّى» مُسَمَّى بها فتقول في تثنيتهما^(٢): مَتَيَانِ.

وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب^(٣) أَلِفُهُ يَاءً بل وَآوًا^(٤) إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال^(٥):
(ص) فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَآوًا أَلِفٌ * ...

(ش) أي^(٦) في غير ذَا من الثلاثي تنقلب^(٧) الألف وآوًا. وذا إشارة إلى جميع ما تُقْلَبُ^(٨) الألف فيه ياء، وشمل قوله: «فِي غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو نحو: رَجَا وَرَجَوَانِ، والمجهولة نحو: إِذَا^(٩) وَعَلَى مُسَمَّى بهما. ثم قال:
(ص) ... * وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

(ش) أي وأول^(١٠) هذه الأحرف^(١١) المنقلبة عن الألف الذي قَدْ أَلِفَ

(١) في ظ «سمع».

(٢) في الأصل «تثنيتهما».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «لا تنقلب».

(٤) في ظ «بل وآو».

(٥) في ز «في قوله».

وفي ك «ثم قال».

(٦) في ز «يعنى».

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «تنقلب».

(٨) في ش، ظ «ما انقلبت».

(٩) في ز «لدى» تقول في تثنيته: لَدَتَانِ.

تقول في تثنية «إِذَا» إِذَوَانِ.

وكذلك «إِلَى» فتقول في تثنيته «إِلَوَانِ».

وإن كان قلب ألفه ياء أولى من الواو أي: «إِلَيَانِ»

وتقول في تثنية «عَلَى» «عَلَيَانِ، وَعَلَوَانِ».

في «على» وإلى «ثنيا بالياء» لأن انقلاب ألفهما ياء مع الضمير وبالواو لأن الألف فيهما أصلية غير مبدلة.

(١٠) في هـ، ز «أول».

(١١) في الأصل، ظ «الألف» خطأ من الناسخ.

قَبْلَ يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع «وياء ونون» في الجر والنصب وقوله: «كَذَا الَّذِي»، «الَّذِي»^(١) مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله / «الْبَيا أَضْلُهُ»، وخبره «كَذَا»، والجامد معطوف على «الَّذِي». «والَّذِي» ٢٤٣
أُيْمِلَ صفة للجامد، «وَفِي غَيْرِ» متعلق بـتَقْلَبَ، و«وَأَوَّ» مفعول ثان بتقلب،^أ
«وَالْأَلْفُ» هو المفعول الأول، «وَمَا» مفعول ثان بِأَوَّلِهَا. ومفعوله الأول «ها»
وصلته^(٢) «مَا كَانَ» «وَقَدْ أَلْفُ» في موضع خبر كان، «وَقَبْلُ» متعلق بألف.
ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(ص) وَمَا كَصَخْرَاءَ يَوَاوِ ثُنْيَا * ...

(ش) يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو: صَخْرَاءَ وَصَخْرَاوَانِ، وَحَمْرَاءَ وَحَمْرَاوَانِ تَقْلَبُ فيه. «الهمزة» «وَأَوَّ» في التثنية^(٣) وقوله:

(ص) ... * وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
يَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ ... *

(ش) يعني أَنَّهُ يجوز قلب الهمزة واوًا، وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو: «عَلْبَاءَ» منقلبة^(٤) عن أصل، وشمل المنقلبة عن واو نحو: «كِسَاءٍ»، والمنقلبة عن ياء نحو: حَيَاءٍ^(٥) فنقول: عَلْبَاوَانِ وَعَلْبَاءَانِ وَكِسَاوَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاوَانِ^(٦) وَحَيَاءَانِ، ولم يبق من أنواع الممدود^(٧) غير ما همزته أصلية، وقد أشار إلى حكمها بقوله:

(١) «الَّذِي» ساقطة من ز، ت.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «وصلة» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمرأ تَقْلَبُ همزته واوًا في التثنية فنقول صحراوان وحمرأوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «أو منقلبة».

(٥) «كسَاء»، و«حسَاء» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كسَاء كساو. وأصل حياء حياي. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

(٦) في هـ «حيوان» تحريف.

(٧) في هـ، ز «الممدودة».

(ص) ... وَغَيَّرَ مَا ذُكِرَ * صَحَّحَ ...

(ش) وذلك نحو: «قُرَاءَ وَوُضَاءَ»^(١) فتقول في تثنيتهما قُرَاءَانِ وَوُضَاءَانِ^(٢) ثم قال:

(ص) ... * ... وَمَا شَذَّ عَلَى ثَقُلٍ قُصِرَ

(ش) يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما^(٣) شذ في تثنية المقصور قولهم: مِذْرَوَانِ^(٤) بقلب الألف الرابعة واوًا، وَخَوَزَلَانِ^(٥) محذوف^(٦) الألف وِرْضَيَانِ^(٧) / في تثنية رَضًا^(٨) بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَذَّ في تثنية^{٢٤٣}_ب الممدود حَمْرَايَانِ والأصل حَمْرَاوَانِ^(٩). «ومما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء «وثنيتا» في موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «ثنيتا»^(١٠)، «وَنَحْوُ عِلْبَاءِ» مبتدأ، «وَكِسَاءِ وَحَيَّا» معطوفان على علباء بحذف العاطف^(١١)، وقصر «حَيَّا» ضرورة، وخبر المبتدأ «بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ»، وَغَيَّرَ مفعول مقدم بصحح، «ومما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «شَذَّ» وخبرها «قُصِرَ»، «وَعَلَى ثَقُلٍ» متعلق بقُصِرَ، ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاخْتِذِ مِنَ الْقُصُورِ لِيُجْمَعَ عَلَى * خَذِ الْمَشَى مَا بِهِ تَكْمَلَا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الرضىء الوجه.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاءان» وهو صحيح.

(٣) في ظ «فما».

(٤) الأصل: ملريان على القياس مثني ملري، وهو الجانب من كل شيء.

(٥) خَوَزَلَانِ في خَوَزَلَى وهي المشية التي فيها تبخر وتناقل. والقياس خَوَزَلَيَانِ.

(٦) في هـ، ز، ت «بحذف».

(٧) في ز «ووضيان»، و«ضا».

(٨) في ش «ومما شذ في تثنية الممدود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ك «ومما شذ في تثنية الممدود إقرار همزة التأنيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بغنى» تحريف.

(١٠) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الاسم^(١) المقصور الجمع^(٢) الذي على حد المثني، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقىيت الفتحة التي قبلها لتدل^(٣) عليها^(٤)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْنَعَرًا بِمَا حُذِفَ * ...

(ش) فنقول في نحو: مُوسَى وَمُضْطَفَى مُوسُونٌ وَمُضْطَفُونٌ رَفْعاً وَمُوسَيْنِ وَمُضْطَفَيْنِ نَصْباً وَجَرّاً: «وَمِنْ الْمُقْصُورِ» «وَفِي جَمْعٍ» متعلقان «بالحذف»، «وَعَلَى حَذِّ» في موضع الصفة لجمع، «وَمَا» مفعول^(٥) بالحذف وهي موصولة واقعة على ألف المقصور^(٦) وصلتها «تَكْمَلًا»^(٧)، «والهاء» في «يهِ» عائدة على الموصول / والضمير المستتر في «تَكْمَلًا» عائد على المقصور. ثم انتقل ٢٤٤ إلى جمع المقصور جمع^(٨) المؤنث السالم فقال:

(ص) ... * وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلَفَ

فَالْأَلَفُ أَقْلَبُ قَلْبِهَا فِي التَّنْيَةِ^(٩) * ...

(١) «الاسم» ساقطة من هـ .

وفي ز «يعني إذا اجتمع الاسم المقصور».

(٢) «الجمع» ساقطة من ز .

(٣) في هـ ، ز «تدل».

(٤) في ظ «عليه».

(٥) في ز «وما منصوبة».

(٦) في ز «على الألف المقصورة».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملاً وبه متعلق بتكملاً».

(٨) في ش، هـ ، ز، ك «في جمع».

(٩) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»

«الهاء في جمعته عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في التنية» الزيادة هنا تفيد.

(ش) ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة سُمعت إِمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة^(١) لم^(٢) يُسمع إِمالتها قلبت واو^(٣)، فإن كان آخر الاسم^(٤) المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَتَاءٌ ذِي الثَّانِيَةِ تَنْجِيَةٌ

(ش) يعني أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تاءين التانيث^(٥) فتقول في فتاة وقناة: فَتَيَاتٌ وَقَنَاتٌ. «وإن جمعته»^(٦) شرط، «وبتاء» متعلق بجمعته^(٧)، والفاء جواب الشرط^(٨)، و«الألف» مفعول مقدم «بأقْلِبَ» و«وَقْلِبَهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، و«في الثَّانِيَةِ» متعلق بالمصدر، «وتاء» مفعول أول «بِأَلْزَمَ»، «وتنجيته» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الْفُلَانِي اسْمًا أَقْلِبُ * إِتْبَاعُ عَيْنٍ فَاءُ^(٩) بِمَا شَكِلُ
إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَلَّفًا بَدَا * ...

(ش) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز لإتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء

^(١) ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.

^(٢) في ظ «ولم».

^(٣) من أمثلة ذلك: حَبَائِيَاتٌ، وَمُسْتَدْعِيَاتٌ، وَفَتَيَاتٌ، وَغَصَبَاتٌ.

^(٤) «الاسم» ساقطة من هـ.

^(٥) في هـ، ز «تاء التانيث وتاء الجمع».

^(٦) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

^(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بجمعت» وما أثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

^(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«قَالَ لَيْفٌ أَقْلِبْتُ قَلْبَهَا فِي الثَّانِيَةِ»

^(٩) في الأصل «فاءه» تحريف.

مفتوحة، وتُضَم إن كانت مضمومة، وتُكسَر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

٢٤٤
ب

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيعين. أحدهما

المضعف نحو: «جِنَّةٌ وَجِنَّةٌ وَجِنَّةٌ»، والآخر المعتل العين، وشمل ما عينه ألف نحو: «دَارٌ»، وما أوله مضموم نحو: «سُورَةٌ»، وما أوله مكسور نحو: دِيمَةٌ^(١)، وما أوله مفتوح نحو: جَوَزُهُ وَيَيْضُهُ فلا يتبع شيء^(٢) من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإنَّ فيه لغتين على ما سيذكره^(٣).
الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على^(٤) الثلاثة^(٥) فلا يغير^(٦).
الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَعْبَةٌ وَسَهْلَةٌ فإنه لا يتبع. وهذه الشروط^(٧) الثلاثة مفهومة من قوله: «وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيُّ اسْماً».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمَرُهُ
الخامس: أن يكون مؤنثاً. واحترز به من نحو: بَكَرَ فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ

(١) الدِّيمَةُ: «المطر الذي ليس فيه رعدٌ ولا برق، والجمع دِيمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وشيئتُ عن عمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبادته فقالت: كان عَمَلُهُ دِيمَةً، والدِّيمَةُ المطر الدائم في سكون» اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ، ز «الثلاثة نحو حَيْثَلٌ» ذكر هنا مثال على الزائد.

وفي ك الثلاثة نحو زَيْبٌ ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثي نحو جَعْفَرٌ، تقول في جمعه: جَعْفَرَاتٌ تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذان^(١) الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا
بَدَأَ» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار
بقوله:

(ص) ... * مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا

(ش) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَةٌ وسِدْرَةٌ
وَعُرْفَةٌ وثلاثة مجردة نحو: دَعْدٌ وَهَنْدٌ وَجَمَلٌ. فجميع ذلك يجوز فيه
الاتباع فتقول: قَصَعَتِ وسِدْرَاتِ^(٢) وَعُرْفَاتِ ودَعْدَاتِ وهِنْدَاتِ^(٣)
وَجَمَلَاتِ، «والسَّالِمِ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَنْزِلُ» وهو اسم فاعل ٢٤٥
مضاف إلى فاعله معنى^(٤). «وَالثَّلَاثِي» نعت للسالم، «واسمًا» حال من
«الثَّلَاثِي» أو من «السَّالِمِ»، «وَالِإِتْبَاعِ» مفعول «بِأَنْزِلُ» وهو مصدر مضاف إلى
المفعول «وَفَاءَةٌ» مفعول ثانٍ بِإِتْبَاعِ^(٥)، «وَبِمَا» متعلق بِإِتْبَاعِ، «وِإِنْ» شرط،
«وَسَاكِنَ الْعَيْنِ وَمُؤَنَّثًا» حالان من الضمير المستتر في «بَدَأَ» العائد على
«اسمًا»^(٦) وكذلك «مُخْتَمًا وَمُجْرَدًا» حالان أيضاً من «اسمًا»^(٧).

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا^(٨) الإتياع كما ذكر. وأما
المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

(١) في ظ «وهذه» تحريف.
(٢) «وسدريات» ساقطة من ت.
وفي ظ «وهندات».
(٣) «وهندات» ساقطة من ظ.
(٤) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.
(٥) ما بعد «وإتياع» إلى هنا ساقط من ت.
(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.
(٧) في ز «من الضمير المستتر في بدا».
وفي ت «من الضمير اسم».
(٨) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكُنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ * خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا^(١) قَدْ رَوَّأَ

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتيان وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح، التالي الضم نحو: «عُرْفَةٌ» والتالي الكسر نحو: «هِنْدٌ»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتيان كما سبق، والسكون والفتح فتقول: عُرْفَاتٌ بالضم إتياناً لحركة الفاء، وعُرْفَاتٌ بالسكون تخفيفاً، وعُرْفَاتٌ بالفتح تخفيفاً أيضاً وفي نحو: هِنْدٌ هِنْدَاتٌ بالكسر إتياناً وهِنْدَاتٌ بالسكون، وهِنْدَاتٌ بالفتح، وكذلك في^(٢) سائرهما، وفُهم منه أنَّ التالي الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتيان كما سبق. «والتالي» / مفعول «سَكُنَ»^(٣) وهو اسم فاعل، ويجوز ضبط ٢٤٥ ب «غَيْرَ» بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي، «وَأَوْ»^(٤) خَفَّفَهُ معطوف على «سَكُنَ»، و«بِالْفَتْحِ» متعلق بخفف، و«كَلَّا» منصوب «بِرَوَّأَ».

ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين: ما كان على «فُعْلَةٍ» بكسر الفاء ولامته وَاوٌّ أو على^(٥) «فُعْلَةٍ» بضم الفاء ولامه ياء فقال:
(ص) وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ * وَزُنْيَةٍ^(٦) ...

(١) في الأصل «وكَلَّا» تحريف.

(٢) وفي «ساقطة من ت».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «يسكن».

(٤) في الأصل «أو خففه».

(٥) في ت «وعلى».

(٦) زُنْيَةٍ: الزُّنْيَةُ: هي الزاوية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الزُّنْيُ

والزُّنْيَةُ: حفرة يَشْتَبِرُ فيها الصائد.

والزُّنْيَةُ: حَفِيرَةٌ يُشْتَبَرُ فيها.

ومنه قولهم: بَلَغَ الشَّيْطَانُ الزُّنْيَ.

انظر اللسان «زى»، والكتاب ٥٨:٣.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع، فلا يُقال في ذِرْوَة ذِرَوَات، ولا^(١) في زُبَيَّة زُبَيَّات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة^(٢)، ثم نبه على أنه قد شُمع في «فُعلة» بكسر الفاء مما لاهه واو الإتياع شدوداً فقال:

(ص) ... * ... وَشَدُّ كَشْرُ جِرْوَة

(ش) يعني شد كسر جمع^(٣) «جِرْوَة»^(٤)، والضمير في «وَمَنْعُوا»^(٥) عائد على العرب «وِإِتْبَاعٌ» مفعول «بِمَنْعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَزُبَيَّةٌ» معطوف على «ذِرْوَة» «وَكَشْرٌ» فاعل بِشَدُّ، «وجِرْوَة» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير^(٦): إتياع جمع نحو ذروة. ثم قال:

(ص) وَتَادِرُ أَوْ دُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا * قَدَّمْنَاهُ أَوْ لِأَنَّا نَسَى

(ش) يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلَات، وحقه الاسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

فَتَشْتَرِيخُ النَّفْسِ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٧) - ٢١١

فسكن زَفْرَاتِهَا^(٨) وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦

(١) في ز «ولا يُقال».

(٢) في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) «جمع» ساقطة من ك، ت.

(٤) فلا يُقال في جمعها جِرَوَات على الإتياع؛ لأن حقه الإسكان.

(٥) في ز، ظ «منعوا».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «والتقدير».

(٧) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ٣١٦:١. وشرح المفصل ٢٩:٥، وشرح الكافية لابن مالك

١٨٠٣:٤. وشرح الأشموني ٣١٢:٣ / ١١٨:٤ ومعجم شواهد العربية ٤٥٣:١

(٨) في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَةٌ وِجْزَةٌ فيقولون: جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ بالفتح وهي لغة «هذيل». قال شاعرهم:

٢١٢. أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ * رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبِينَ سَبُوحٌ^(١)

«وَعَيَّو» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها «قَدَمْنُهُ»، والهاء عائدة على «ما» وخبر المبتدأ «نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَى».

[فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس]^(٢).



(١) نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.
انظر الخصائص ٣: ١٨٤، وشرح المفصل ٥: ٣٠، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٠٤، وشرح
الشواهد للعيني ٤: ١١٨، وشرح التصريح ٢: ٢٩٩، والخزانة ٣: ٤٢٩.
رائح: الذي يسير ليلاً.
متأوب: الذي يسير نهاراً.
رفيق بمسح المنكبين: أي العالم بتحريك المنكبين في السير.
سبوح: الذي يمد يده في الجري.
والمعنى أن يجتله في سرعة سيره كالظليم - ذكر النعام - الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل إليها
(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(جمع التكسير)

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير^(١) بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغير^(٢) ومقابلته جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فَعْلَةٌ * كُنْتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت^(٣)، تنزل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة^(٤)، نحو: أَغْرِبَةٌ^(٥) وَأَفْلَسٌ وَفَيْثَةٌ وَأَجْمَلٌ، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له^(٦)، وستأتى أمثلتها في أثناء البلب.

«وأفْعَلَةٌ» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعٌ قِلَّةٌ».

(١) في ز، ط، ت «لتغير» وما أثبت هو الصواب، لأنَّ (التَّغْيِيرَ) مصدر (تَغَيَّرَ)، و(التَّغْيِيرَ) مصدر (غَيَّرَ) (غير).

فالأول لازم، والثاني متعد.

(٢) في ز «التفسير» قال المرادى «قسم المصنف التغير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صيثر وصيوان، أو بنقص ككثمة ولحم أو تبديل شكل نحو أسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيبي وقُضْب أو بهن كغلام وغلمان، شرح المرادى ٣٣:٥.

(٣) في ش وفي هذا البيت.

(٤) في شرح ابن النظم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

(٥) في ث: «أَرْغَفَةٌ» وهي صواب أيضاً.

(٦) في شرح ابن النظم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية». انظر شرح المرادى ٣٤:٥.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة^(١) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضِعاً يَلِي * كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفَى

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة^(٢): رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ، وَغُنْتُ وَأَغْنَاكَ وَفُؤَادٌ وَأَفِيدَةٌ.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ، ^{٢٤٦}بَـ وَصَفَاءٌ وَصُفَى. وَالصَّفَاءُ الصخرة الملساء. وأصل: صَفَى صُفَوَى فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها.

«وَبَعْضُ ذِي» مبتدأ، والإشارة بـذِي إلى جموع القلة «وَيَفَى» خبر المبتدأ، «وَبَكْرَةٍ» متعلق بـيَفَى، و«وَضِعاً» منصوب على إسقاط الجار^(٣) أي بوضع، ومعناه أن العرب وضعت له لذلك واستغنت به عما^(٤) يستحق.

ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا^(٥)

^(١) في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٣٦٠:٥.

^(٢) في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

^(٣) في ش «إسقاط الخافض».

^(٤) قال الملوى في حاشيته على المكودي ص ١٩٨:

«قوله: وضِعاً يَفَى قال ابن غازي الظاهر خروج الإستعمال عن كلامه لقوله: وَضِعاً، وقال أبو اسحق: الوضعي عنده على وجهين: وضعي حقيقي به عليه بالصفي، لأنَّ الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاة اصفاء وصفي، ولكن اصفاء في غاية التدور فكأنه لم يوضع اه. وحقيقي الوضع أن تكون العرب لم توضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبي»

^(٥) في ز «ثم يقولون».

وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا^(١)، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا^(٢) ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلُ) فقال:

(ص) لِفْعَلٍ اسماً صَحَّ عَيْنَا أَفْعُلُ * وَلِلرَّيَّاعِي اسماً أَيْضاً يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعَلًا^(٣) يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْل» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: قُلُسٌ وَأَقْلُسٌ، واحترز به من الوصف نحو صَقَب^(٤).

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين^(٥) نحو: جَحُون^(٦).

وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجْهٌ وَأَوْجُهُ، والمعتل اللام نحو: دَلُوٌ وَأَذَلُ وظَبْيٌ وَأَظْب.

والثاني^(٧): الرباعي. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي * مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ

(١) هذا أحد طريقي الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثاني وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً (أَفْعُل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

انظر شرح المرادى ٣٦:٥، ٣٧.

(٢) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح. انظر الأصول في النحو ٤٣٠:٢ وما بعدها.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «أَفْعُل» وما أثبت هو الصواب.

(٤) في ت «ضَعَب وضخم».

في شرح المرادى ٣٧:٥ «وَنَدَّر (أَغْبَدُ) فِي (عَبْدُ)، لَأَنَّهُ صِفَةٌ وَسَهْلَةٌ غَلَبَةُ الْإِسْمِيَّةِ». انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

(٥) «العين» ساقطة من هـ، ز.

(٦) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَعْوَنُ أَثْوَب» حملة بعض الشراح على الشذوذ، والبعض الآخر على الندرة.

انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٣٧:٥.

(٧) الصواب أن يقوله: والنوع الثاني خوف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفهم ذلك من قوله^(١): «وَلِلزَّائِجِ اسْمًا»، وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية.

٢٤٧
أ

الاول^(٢): أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ العتاق مؤنث، وهو^(٣) أُنْثَى الجَدَى واحترز به من المذكر نحو: حمار^(٤).

وأن^(٥) يكون ثالثة مدة، واحترز به من نحو: يَخْصِر^(٦).

وأن^(٧) يكون غير مختتم بتاء التانيث، واحترز به من نحو رِسَالَةٍ وَسَحَابَةٍ، وفهم من تمثيله «بِالدَّزَاجِ وَالْعَتَاقِ» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثاليين وضمة نحو: عُقَاب فتقول: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَعَتَاقٌ وَأَعْتَقُ، وَعُقَابٌ وَأَعْقُبُ.

وفهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»^(٨) أنه لا يشترط كونه ألفاً، بل يكون غير ألف نحو: يَمِينٌ وَأَيْمَنُ [وشذ من المذكر شِهَابٌ وَأَشْهَبُ

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.

(٢) وهو الشرط الثاني.

(٣) في هـ، ز «وهي».

(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.

(٥) الصواب والثاني أن ...

(٦) يَخْصِر: جاء في اللسان «يخصر» (في كتاب سيبويه: الخِصْرُ بكسر الخاء والصاد، والخِصْرُ: الإصبع الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خِصْرٌ، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير ولها نظائر نحو فِزِين وفِرَاسِن).

(٧) الصواب والثالث أن ...

(٨) في الأصل «ومد».

في ك «في مد».

وَعُزَابٌ وَأَعْرَبٌ^(١) وفُهِمَ من قوله^(٢): «وَعَدَّ الْأَحْرُوفَ» الشرط الرابع.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ * مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

(ش) فذكر^(٣) أنَّ أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي «ليس» على فَعْلٍ مما هو صحيح العين، وذلك ما لا يَطْرُدُ^(٤) فيه «أَفْعُلُ» فشمل غير فَعْلٍ من الثلاثي وذلك تسعة^(٥) أوزان نحو: جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ، وَغَنَقٌ وَأَغْنَقٌ، وَضِلْعٌ وَأَضْلَعٌ، وَكَتِفٌ وَأَكْتَفٌ وإِبِلٌ وَأَبِلٌ، وَعِذَلٌ وَأَعْدَلٌ، وَقُفْلٌ وَأَقْفَلٌ [وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ]^(٦).

وشمل أيضاً ما كان على فَعْلٍ معتل العين نحو: قُوبٌ وَأَثْوَابٌ، واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة نحو: بَطَلٌ^(٧) وَبِلَزٌ^(٨) ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَالٍ»، ولما دخل في هذا القانون «فَعْلٌ» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه^(٩) غير «أَفْعَالٍ» نَبَّه عليه بقوله:

(١) ما بين المعرفين تكملة من ت.

وفي هـ، ز، ك «وَأَمِنْ وَلِهَذَا شُدَّ مِنَ الْمَذْكُورِ شَهَابٌ، وَأَشْهُبٌ، وَعُزَابٌ، وَأَعْرَبٌ».

(٢) «قوله» ساقطة من ش.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «يعني».

(٤) في الأصل وبقية النسخ ما يطرُد، وما أثبت أصبح وأولى.

(٥) في ش، ط، ك «سبعة» وما أثبت أولى وأصح.

(٦) «عضد وأعضاد» تكملة من هـ، ز، ك.

وفي هـ، ز، ك «وَعِذَلٌ وَأَعْدَلٌ وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ وَرِطْلٌ وَأَرَطَالٌ وَقُفْلٌ وَأَقْفَلٌ».

وفي ش «وقفل وأقفال وِرطْلٌ وأرطال»

وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبت وكما ورد في شرح ابن الناطم

ص ٧٦٨، وشرح المرادي ٣٨: ٥، ٣٩.

(٧) وفي هـ «بطل وأبطال».

(٨) «وبلز» ساقطة من هـ، ز.

بلز: «امرأة يلز ويلز» ضخمة مكتنزة، واليلز: الرجل القصير، اللسان «بلز».

(٩) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غير».

(ص) وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ * فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ^(١)

(ش) / يعني أن الغالب في فُعَل نحو: صِرْد أن يجيء جمعه على ٢٤٧
فِعْلَان^(٢) بكسر الفاء نحو: صِرْد وصِرْدَان لطائر^(٣)، ومَجْرَد ومَجْرَدَان للفأر^(٤)،
وفهم من قوله: «غَالِباً» أنه قد^(٥) يجيء على «أَفْعَال»^(٦) ومنه قولهم: رُطِبَ
وَأَرْطَاب. «وَعَثِيرٌ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين،
«وَأَفْعُلُ»^(٧) مبتدأ خبره^(٨) «مُطَرِدٌ»، «وفيه» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما»
وكذلك «مِنَ الثَّلَاثِي»، «واسمًا» حال من الموصول، «ويَرِدُ» في موضع خبر المبتدأ
الذي هو غير، «وبِأَفْعَالٍ» متعلق ببرد، «وَفِعْلَانُ» فاعل «بِأَغْنَى» والضمير فيه عائد
على العرب، «وفى» متعلق بأغناهم. ثم قال:

(ص) فِي اسْمٍ^(٩) مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ^(١٠)

(ش) يعني أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي^(١١) بمدة قبل
آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: بجواد، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَتَاق
فإنه يجمع على «أَفْعُلُ» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت^(١٢)

= وفي ك «وكان الغالب في جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

(١) «صردان» مطبوسة وغير واضحة في ظ.

(٢) في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

(٣) في ك «للطائر».

(٤) في ز «للفأرة».

(٥) «قد» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، هـ، ظ، ك، ت «على أفعال قليلا» وعبارتها أكمل.

وفي ز «على أفعال قليل».

(٧) في ظ «وأفعال» تحريف.

(٨) في ش، ك «وخبره».

(٩) في الأصل، هـ، ت «لاسم» تحريف.

(١٠) في ز «قد اطرده» تحريف.

(١١) في هـ، ز، ظ «رباعي مذكر» تقديم وتأخير.

(١٢) في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَدَّالٌ وَأَقْدَلَّةٌ، وَرِغِيفٌ وَأَرْغِفَّةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

ثم قال:

(ص) وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ^(١) * مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلَّة» يلزم في هذين البناءين مفتوحى الفاء ومكسورها^(٢) إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: بَنَاتٌ وَأَبْنَةُ^(٣)، وَزِمَامٌ وَأَزِيمَةٌ^(٤). ومثال المعتل: قَبَائٍ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفَنَاءٌ وَأَفْيِيَّةٌ، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفُهم منه أن^(٥) ما ليس ^{٢٤٨} بمضاعف^(٦) ولا معتل يتجاوز^(٧) فيه هذا^(٨) الجمع وسيأتى. «وَأَفْعِلَّةٌ» مبتدأ وخبره «أَطْرَدَ»^(٩) ول «اسْمٌ وَعَنْهُمْ»^(١٠) متعلقان بأَطْرَدَ^(١١)، «وَبِمَكَّدٍ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «وَأَطْرَدَ»^(١٢) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «الزَّمَّة» عائد على وزن^(١٢) «أَفْعِلَّة» وفى «فَعَالٍ» متعلق بالزَّمَّة. ثم قال:

(١) في ز «أو فعالي» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبنية».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضاعف».

وفي ك «بمضاف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «اضطرد».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «هاضطرد»، «واضطرد».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فَعَلَ لِتَحْوٍ أَحْمَرٍ وَحُمْرًا * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فعل» بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في «أفعل» المقابل لفعلاء، وفعلاء^(١) المقابلة لأفعل نحو: أَحْمَرٌ وَحُمْرَاءُ فتقول: فيهما معاً حُمْرٌ، وفهم من قوله: «لِتَحْوٍ» أَنَّ ذلك الجمع^(٢) مُطْرَدٌ أيضاً في «أفعل» الذي ليس له «فعلاء»^(٣) لما نع في الحلقة نحو: رَجُلٌ أَكْثَرُ لِلْعَظِيمِ الكَمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلَاءٌ للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأذرة^(٤) تقول: رجال كُحْمَرٌ ونساء عُفْلٌ. و«فعل» مبتدأ وخبره «لِتَحْوٍ» ثم قال:

(ص) ... * وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يُنْذَرِ

(ش) من أمثلة القلة «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيلٌ» نحو: صَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ، «وَقَعْلٌ» نحو: فَتَى وَفَتِيَّةٌ، «وَقَعْلٌ» / نحو: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، و«فَعَالٌ»^{٢٤٨}ب نحو: غُلَامٌ وَغُلَامَةٌ، «وَفَعَالٌ» نحو: غَزَالٌ وَغَزَالَةٌ، «وَفَعِيلٌ»^(٥) نحو: ثَنِي وَثَنِيَّةٌ^(٦). ومعنى قوله: «يَنْقَلِ يُنْذَرِ» أنه غير مُطْرَدٌ في وزن وإنما بابه النقل أي^(٧) السماع «وَفِعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُنْذَرِ» «وَيَنْقَلِ» متعلق بيُنْذَرِ، و«وَجَمْعًا» مفعول ثانٍ بيُنْذَرِ والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فِعْلَةٍ. ثم قال:

(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.

(٢) «الجمع» ساقطة من هـ.

(٣) في هـ «فعلى» تحريف.

(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأذرة».

(٥) في ت «وفعيل» تحريف.

(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عدي حكاة الفارسي».

والثنى هو الثانى في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المن سهواً من الناسخ.

وهي تفيد.

(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ.

(ص) وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ * قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز باسم من الصفة^(١) فإنها لا تجمع على «فُعْلٍ» وفُهم من إطلاقه في قوله^(٢): «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَدَالٌ وقُدْلٌ، وَأَتَانٌ وأُتْنٌ^(٣). وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدٍّ» أن المد يكون ألفاً نحو: قَدَالٌ وقُدْلٌ، وياء نحو: قَضِيبٌ وقُضْبٌ، وواو^(٤) نحو: عَمُودٌ وعُمُودٌ^(٥) وفُهم من قوله: «قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ» أن المعتل اللام نحو: كِسَاءٌ لا يجمع على «فُعْلٍ»؛ لأنه لو جمع على «فُعْلٍ» لزم قلب الواو ياء وانكسار^(٦) ما قبلها فيؤدى إلى ورود «فُعِلٌ» وهو مهمل^(٧)، وشمل قوله: «بِمَدٍّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف^(٨) فإن كان^(٩) المد واواً أو^(١٠) ياء فكذلك، وإن كان / الفاء فقد أشار إليه بقوله:

٢٤٩
↑

(١) واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعْلٍ، وشذ في وصف على فقال نحو: صَنَاعٌ وشُبُعٌ، وفُعَالٌ نحو: ناقةٌ يَكْتَارُ، ونوقٌ كُتِرَ، وعلى فعيل نحو تَلْدِيرٌ وتَلْدَرٌ. شرح الأشموني ٤: ١٢٩. وانظر شرح المرادى ٤٤: ٥.

(٢) وقوله «ساقطة من ظ».

(٣) في ش زادت مثال «وَجِتَارٌ وحِثَرٌ».

(٤) في الأصل «وواو».

(٥) في ش زادت مثال «وقُلُوصٌ وقُلُوصٌ».

(٦) في ش «وكسر».

(٧) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِلٌ ولا تكون هذه البنية إلا للفاعل، وسمع عن الأخفش يقول: قد جاء على فُعِلَ حرف واحد، وهو الدُّيْلُ - وهي دويبة صغيرة تشبه ابن غرس - وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي، وزاد ابن مالك وجعل لغة في الوعل».

المزهر ٢: ٥٠.

(٨) في ش، ظ «وأما المضاعف»

وفي ت «والمضاعف».

(٩) في ز «فإنما إن كان».

(١٠) في ت «ويا».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ لِي الْأَعْمُ ذُو الْأَلْفِ * ...

(ش) يعني أن^(١) المضاعف من نحو: فَعَال كَرِمَام وَبَنَان^(٢) لا يجمع على «فُعُل» كراهية^(٣) التضعيف بل يُسْتَغْنَى عَنْهُ^(٤) «بِأَفْعَلَةٍ» كما تقدم، وفُهِم من قوله: «فِي الْأَعْمِ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُل» قليلاً كقولهم في جمع عَيْنَانِ عُنُنٌ، وَفِي حِجَاجٍ حُجُجٌ، وفُهِم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذَا الْيَاءِ وَذَا الْوَاوِ يُجَمَعَانِ عَلَى «فُعُل» نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ. «وَفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لِاسْمِ»^(٥)، [«وَرُبَاعِيٌّ» نَعَتْ لِاسْمٍ]^(٦) «وَبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وَقَدْ زَيْدٌ» في موضع النعت لمد «وَقَبْلٌ» متعلق بزيد. «وِإِغْلَاكٌ» مفعول مقدم بِفَقْدِ «وَقَقْدٌ»^(٧) في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله^(٨) والتقدير: وَفُعُلٌ ثابت لاسم رباعي بمَدٍّ^(٩) عدم تضعيف^(١٠) ذِي الْأَلْفِ. ثم قال:

(ص) ... * وَفُعُلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

وَنَحْوِ كَثِيرٍ ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُل» نضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً

(١) «أَنْ» ساقطة من ظ، ت.

(٢) فِي هـ، ز «وَبَنَانٌ» تصحيف.

وَفِي ت «وَبَنَانٌ».

(٣) فِي ت «لِكِرَاهِيَةٍ».

(٤) فِي ظ «فِيهِ».

(٥) فِي ت «لِاسْمٍ».

(٦) «وَرُبَاعِيٌّ» نعت لِاسْمٍ تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فِي ز، ظ، ك، ت «وَزَيْدٌ» وما أثبت من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زَيْدٌ» في محل جر صفة لمد.

(٨) فِي ز، ك «الَّذِي قَبْلَهُ» وعبارتهما أكمل.

(٩) فِي ز، هـ «مُدَّةٌ» تحريف.

(١٠) «تَضْعِيفٌ» ساقطة من ك.

«لِفُعْلَةٌ» نحو: عُزْفَةٌ وَعُزِفَ، و«لِفُعْلَى» نحو: كُنْزَى وَكُنْزٌ^(١) و«فُعْلٌ» مبتدأ، و«عُزِفَ» خبره «وَجُمُعاً» مفعول ثانٍ بِعُزِفَ، و«لِفُعْلَةٌ» متعلق بـ «جُمُعاً» ويجوز أن يكون متعلقاً بِعُزِفَ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفُعْلَةٌ فِعْلٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط اسميته لأن / «فُعْلَةٌ» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فُعْلَةٌ»^{٢٤٩} الصحيح^(٢) نحو: قِرْبَةٌ وَقِرْبٌ، والمعتل العين نحو: قِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، والمعتل اللام نحو: مِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، والمضاعف نحو: حِجَّةٌ وَحِجَجٌ. ثم قال:

(ص) ... * وَقَدْ يَجِيءُ جُمُعُهُ عَلَى فُعْلٍ

(ش) الضمير في «جُمُعُهُ» عائد على «فُعْلَةٌ»^(٣). أي: يأتي جمع^(٤) فُعْلَةٍ المكسور^(٥) الفاء على «فُعْلٍ» بضم الفاء نحو: لَحِيَةٌ وَلَحَى، وَجِلْيَةٌ وَجَلَّى، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ^(٦) يَجِيءُ» قلة ذلك. «وفُعْلٌ» مبتدأ، وخبرة المجرور^(٧) قبله، «وَعَلَى فُعْلٍ» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ زَامٍ ذُو أَطْوَادٍ^(٨) فُعْلَةٌ * ...

(١) قال الأشموني في تنبيهاته: ٤: ١٣٠ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ اسماً نحو: مَجْمَعَةٌ ومُجْمَعٌ، فإن كان صفة نحو امرأة سُئِلَتْ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعْلٍ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: مُجَدَّدٌ ودُكِّلَ بدل مُجَدَّدٌ ودُكِّلَ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعْلٌ»

(٢) في هـ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».

وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

(٣) ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) «جمع» ساقطة من ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المكسورة».

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

(٧) في ز «في المجرور».

(٨) في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطْرِدُ^(١) في وصف على فاعِلٍ معتل اللام للمذكر عاقل نحو: زَامٍ ورُمَاةٌ، وقَاضٍ وقُضَاةٌ.

وفُهِمَت هذه الشروط من المثال، واحترز بالوصف من الاسم نحو: وَادٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِبٍ، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وبالعاقل من غير العاقل^(٢) نحو: ضَاهِلٍ^(٣). فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعَلَّة»، و«فَعَلَّةٌ» مبتدأ، «وَذُو أُطْرَادٍ»^(٤) خبره، «وَفِي نَحْوٍ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «أطْرَادٍ» ولا يجوز أن يكون متعلقاً بأطْرَادٍ؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... * وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَّةٌ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بفتح الفاء والعين، وهو مطَّرِدٌ في وصف على فاعِلٍ صحيح اللام للمذكر عاقل^(٥)، وفُهِمَت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَّةٌ، والمعتل / الفاء نحو وَاِثْرٍ وَوَزَّرَتَهُ^(٦)، والمعتل العين نحو: نَحَائِنٍ وَنَحَوْنَةٍ، والمضاعف^(٧) نحو: بَارٌّ وَبَرَزَةٌ، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطْرَاد. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ط، ت «مَطْرِدٌ».

(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.

(٣) صاهل: لاسم فاعل. يُقال صَهْلُ الفرس يَصْهَلُ صَهِيلاً فهو صَاهِلٌ. والصَّهْلُ جِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهل وهو بُحَّةٌ في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.

(٤) في ز «اضطرار».

(٥) في ش زيادة «للمذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق».

والزيادة هنا تقييد. والصواب نَائِقٌ وَنَعَقَةٌ: وهى الْفِرْيَان.

(٦) في ز «واورثه» تحريف.

(٧) في ز «والمضعف».

(ص) فَعْلَى لَوْضَفٍ كَقَتِيلٍ ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» مقصور^(١) بفتح الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُدُ^(٢) في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دال على هلاك^(٣) أو توجع، كَقَتِيلٍ وقَتْلَى، وجَرِيحٍ وجَرْحَى، وأَسِيرٍ وأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنَ * وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِينٌ

(ش) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِيل»، «وَفَاعِلٌ» و«فَعِيلٌ»^(٤) حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعليل المذكور في الدلالة على الهلاك^(٥) أو التوجع. «وَفَعْلَى» مبتدأ، وخبره «لَوْضَفٍ»، «وَزَمِنَ» مبتدأ، «وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِينٌ» أي: حقيق. وينبغي أن يُضبط «قَمِينٌ»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإن «قَمِنَا» المفتوح الميم^(٦) يخبر به عن الواحد والمثنى^(٧) والجمع، «وبه» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِفُعْلِ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةٌ ... *

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطْرَدٌ

(١) «مقصور» ساقطة من ظ.

وفي ز، ك «مقصوراً».

(٢) في ه، ز، ظ، ت «مطرد».

(٣) في الأصل، ه، ز، ظ، «هلك» تحريف.

وفي ك «الهلاك».

(٤) في ه، ز «وفعليل».

(٥) في الأصل، ه، ز، ظ، ت «الهلك» تحريف.

(٦) «الميم» ساقطة من ظ.

(٧) في ش «عن الواحد والثنية والجمع».

وفي ك «عن الواحد والمثنى والجموع».

فى «فُعِلَ» بضم الفاء^(١) وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُزِجَ ٢٥٠
 وِدْرِجَة^(٢) والمعتل / نحو: كُوز وِكُوزَة. والمضاعف نحو: دُبَّ وِدْبِيَّة، واحترز
 بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: حُلُو، وبقوله: «صَحَّ لَأَمَّا» من المعتل اللام^(٣)
 نحو: غُضِبَ فلا يجمع شىء من ذلك على «فُعَلَة»، وقد يجمع على «فُعَلَة»
 غير فُعَل المضموم الفا. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْوَضْعُ فِى فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّلَهُ

(ش) يعنى أنه قد يجمع على «فُعَلَة» «فُعَل» بفتح الفاء وسكون العين،
 [وفعل بكسر الفاء وسكون العين]^(٤) فمن الأول رُوح وِرْوَحَة^(٥)، ومن الثانى
 قِرْدٌ وقِرْدَة، ومعنى: «قَلَّلَهُ» أى: الوضع قَلَّلَ^(٦) جمع «فُعَل وفُعَل» على
 «فُعَلَة»، وفُهم منه اطراده فى «فُعَل»^(٧): «وفُعَلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعَلٍ»،
 و«اسماً» حال من «فُعَل»، و«صَحَّ» فى موضع الصفة لاسم^(٨) «ولاماً»
 تمييز^(٩) أى صح لاسمه، «وَالْوَضْعُ» مبتدأ، خبره^(١٠) «قَلَّلَهُ» «والهاء» فى قلله
 عائدة^(١١) على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ * وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

(١) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) دُزِجَ: وعاء المغازل.

(٣) «اللام» ساقطة من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) فى هـ، ز، ظ، ت «رُوح وِرْوَحَة».

(٦) فى ظ «على قلل».

(٧) فى ش «فُعَل بضم الفاء».

وفى هـ، ز، ظ، ك، ت «فُعَل بالضم».

(٨) «لإسم» ساقطة من ك.

(٩) فى ت «تمييزاً».

(١٠) فى هـ، ز، ظ، ت «وخبره».

(١١) فى هـ، ز «عائدة».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعِّلَ» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرد في فاعِل وفاعِلة بشرط صحة لاميها نحو: ضَارِب وضُرِب، وضَارِبَة وضُرِبَتْ، واحتترز بالوصف من غيره نحو: حَائِض. «وفُعِّلَ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وفَاعِلَةٍ»، «وَصَفَيْنِ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن^(١) المؤنث «بِفُعَالٍ» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ^(٢) فِيمَا ذُكِّرَا * ...

(ش) يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَالٍ» زيادة^(٣) على $\frac{٢٥١}{١}$ «فُعِّلَ» فتقول رجالٌ ضُرِبَتْ وضُومًا. ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيمان جمعين للمعتل اللام فقال:

(ص) ... * وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

(ش) ومثال «فُعِّلَ» في المعتل اللام^(٤) غَايِرٌ وَغُرِي، ومثال «فُعَالٍ» غَايِرٌ وَغُرَاءٌ وَسَايِرٌ وَسُرَاءٌ، وفُهم من قوله «نَدَرَا»^(٥). أن ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُهُ» خبر مقدم، «وَالْفُعَالُ» مبتدأ^(٦)، «وَالِهَاءُ» في مثله عائدة على «فُعِّلَ» «وَفِيمَا» متعلق بمثل، «وَذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدَرَا»، وألف ندرا ضمير عائد على ذان «وَفِي الْمُعَلِّ»^(٧) متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعُلٌّ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا * ...

(١) في ت «من» تحريف.

(٢) في ز «الفعالة» تحريف.

(٣) في ك، ت «بزيادة ألف» وعبارتهما أوضح.

(٤) «اللام» ساقطة من ك، ت.

(٥) في ت «ندرا».

(٦) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٧) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَال» بكسر الفاء وهو مُطْرَد في «فَعَلَ» و«فَعْلَة» وفُهِم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما^(١) نحو: كَغَب وِكَعَاب وَصَغَب وِصْعَاب، وَقَصْبَة وَقِصْنَاع، وَخَذَلَة وَخِذَال^(٢)، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها^(٣) نحو: ثُوبٌ وَثِيَاب، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَقَلُّ لَيْمًا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ «فَعَالًا»^(٤) قليل فيما عينه ياء^(٥) من «فَعَلَ» و«فَعْلَة» ومنه ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ، «وَقَلُّ وَفَعْلَة» مبتدأ، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ، «وَلَهُمَا» خبر المبتدأ الثاني^(٦)، والجملة خبر الأول، وفاعِل «قَلُّ» ضمير مستتر عائد على «فَعَال»، و«فِيَمًا» متعلق «يَقْلُ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعَلَ وَفَعْلَة» الياثي العين، «وَعَيْنُهُ» مبتدأ / والياء ٢٥١ ب خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» في «عينه». ثم قال:

(ص) وَقَعْلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ * ...

(١) «فيهما» ساقط من ش.

وفي ز «فيه».

(٢) تَخَذَلَة وَخِذَال: الحَذَل: العظيم الممتلئ، والحَذَلَة من النساء الغليظة الساق المُشَدِّدَاتُهَا وجمعها خِذَال.

والحَذَلَة الحبة من العُتْب إذا كانت قميمة من آفة أو عطش.

(اللسان «خذل»)

(٣) في ش، ك «ومعتلها».

(٤) في ك «فعال» تحريف.

(٥) في هـ، ت «الياء».

(٦) «الثاني» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أنَّ «فَعَالاً» أيضاً يَطْرُدُ فى «فَعَلَ» بفتح الفاء والعين نحو:
 جَمَلَ وَجَمَالَ وَجَبَلَ وَجَبَّلَ، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:
 (ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ فى لَامِهِ اغْتِيَالٌ
 ... * أَوْ يَكُ مُضَعِّفاً ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعَلَ»^(١) لا يجمع على «فَعَالٍ» إذا كان معتل اللام^(٢)
 نحو: قَتَى، أو مضعفاً^(٣) نحو: طَلَّلَ، وأطلق فى «فَعَلَ» وهو مقيد بأن يكون
 اسماً احترازاً^(٤) من نحو: حَسَنَ وَبَطَّلَ، فلا يجمع^(٥) على «فَعَالٍ»، و«فَعَلَ»
 مبتدأ، «وأيضاً» مصدر، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ^(٦)، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر
 المبتدأ الأول، «وَمَا» ظرفية مصدرية، «واغتيالٌ» اسم يكن «وفى لَامِهِ»
 خبرها^(٧)، «وَأَوْ يَكُ» معطوف^(٨) على «يَكُنْ». ثم قال:
 (ص) ... وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو الثَّانِ ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعَلَةً» يطرد أيضاً فى جمعه «فَعَالٍ»^(٩) نحو: رَقَبَةٌ
 وَرِقَابٌ، وفهم من قوله: «وَمِثْلُ فَعَلٍ» أنه يشترط فيه عدم التضعيف،
 وإعلال^(١٠) اللام «وَذُو الثَّانِ» مبتدأ، وخبره «مِثْلُ [فَعَلٍ]»^(١١) ثم قال:
 (ص) ... * ... وَلِفَعْلٍ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

(١) فى هـ، ز، ت «فعلاً» تحريف.
 (٢) فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».
 (٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «أو مضاعفاً».
 (٤) فى الأصل «احترازاً».
 (٥) فى ش «فإنه لا يجمع».
 (٦) «ثان» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.
 (٧) فى ز «خبره».
 (٨) فى ك «معطوفاً».
 (٩) فى ط، ك «على فعال».
 (١٠) فى ش «والإعلال للام».
 (١١) «فعل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(ش) يعني أن «فَعَلًا» يطرد في «فَعِلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فَعْلٍ» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَحَ وَقَدَّاحَ، والثاني نحو: رُمِحَ وَرِمَاحَ، و«فَعْلٌ» معطوف على «دُو»^(١) التاء. ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَضَفَ فَاعِلٍ وَرَزَدَ * كَذَلِكَ فِي أُنْثَاءٍ أَيْضًا أَطْرَدَ

٢٥٢

(ش) يطرد «فَعَالٌ» أَيْضًا في «فَعِيلٍ»، ومؤنثه «فَعِيلَةٌ» إذا كانا وصفين / أ نحو: طَرِيفٌ وَطَرَافٌ وَطَرِيفَةٌ وَطَرَافٌ واحترز من «فَعِيلٍ» اسماً نحو: قَضِيبٌ، ومن «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» نحو: جَرِيحٌ، فلا يجمعان على «فَعَالٍ» وفي «فَعِيلٍ» متعلق بوزد، «ووضف» حال من «فَعِيلٍ»، «وكذلك» متعلق بـ «أطرد»، وكذا في «أُنْثَاءٍ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَضَفٍ عَلَى فَعْلَانَا * أَوْ أُنْثَيَّهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

...

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ ...

(ش) يعني أن «فَعَالًا» المذكور^(٢) شاع أي: كثر في^(٣) «فَعْلَانٍ» نحو: نَذَمَانٌ وَنَذَامٌ والمراد بأنْثَيَّهِ «فَعْلَانَةٌ» نحو^(٤): نَذَمَانَةٌ وَنَذَامٌ، وَقَعْلَى نحو: غَضْبَتِي وَغَضَابٌ، أَوْ عَلَى «فَعْلَانٍ»^(٥) يعني بضم الفاء نحو: تُحْمَصَانٌ وَخِمَاصٌ، ومثله أي ومثل^(٦) «فَعْلَانٍ» بضم الفاء «فَعْلَانَةٌ» بضمها أَيْضًا،

(١) في هـ ، ظ «ذى».

(٢) في ظ «المذكر» تحريف.

(٣) في ز «في وصف على» وعبارتها أكمل.

(٤) «فَعْلَانَةٌ» نحو: ساقط من ظ.

(٥) في هـ «فَعْلَانًا» تحريف.

(٦) في ش «ومثله فَعْلَانَةٌ أي مثل».

وفي هـ ، ك «ومثله أي مثل».

وهو^(١) مؤنثة نحو: تُخَمِّصَانَهُ وَيَخَمِّصَانَهُ فجملة ما يجمع^(٢) على «فَعَال» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعَلْ وَفَعَّلْ، وَفَعَّلْ وَفَعَّلْ، وَفَعَّلْ وَفَعَّلْ، وَفَعَّلْ وَفَعَّلْ، وَفَعَّلْ وَفَعَّلْ، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فَعْلَان، وَفَعْلَانَة، وَفَعْلَى وَفَعْلَان وَفَعْلَانَة. ثم قال:

(ص) .. وَالزَّمَّةُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَقِي

(ش) أي الزم «فَعْلَان» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيل» بمعنى فاعِل ومؤنثه فَعِيلَة نحو: طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ، والمراد [بلزوم]^(٣) «فعال» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من تخصيصهما^(٤) بذلك أن ما عداهما مما يجمع على «فعال» قد يجمع^(٥) على / غيره، وإعراب البيتين^(٦) واضح. ثم قال:

(ص) وَيَفْعُولُ فَعِلٌ نَحْوُ كَيْدٍ * يُخَصُّ غَالِبًا ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول» بضم الفاء^(٧)، ويطرد في «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَيْدٌ وَكُبُودٌ، وَنَمْرٌ وَنُمُورٌ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ، وفهم من قوله: «يُخَصُّ» أنه لا يتجاوز^(٨) هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله «غالبًا» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُول» قليلاً، ومن ذلك قولهم: نَمِرٌ وَنُمُرٌ^(٩) وَنَمَارٌ «وفَعِلٌ» مبتدأ، «وَيُخَصُّ» خبره، وهو مضارع مبنى

(١) في ظ «وهي».

(٢) في ت «فحملة على ما يحمل» خطأ من الناسخ.

(٣) «بلزوم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ش «تخصيصه» تحريف.

(٥) في ظ «قد يجيء» تحريف.

(٦) في الأصل، ك «البيت» وما أثبت أصح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.

(٧) في ك «بضم الفاء والعين».

(٨) في ك «لا يجاوز».

(٩) «ونمر» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ظ، ك «ونمور».

للمفعول، «وَيَفْعُول» متعلق به، «وَعَالِيَا» حال من الضمير المستتر في يخص.
ثم قال:

(ص) ... * ... كَذَلِكَ يَطْرُدُ
فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفَا .. * ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعُولًا» يطرد أيضاً في «فُعْلٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلَسَ وفُلُوسَ ومُجْنَدَ ومُجْنُودَ، وَضُرُوسَ وَضُرُوسَ، واحترز بقوله: «اسمًا» من الوصف نحو: صَغَبَ ومُحَلِّقَ ومُحْدَرٍ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُول»، والفاعل ييطرد [ضمير^(١)] يعود على «فُعُول»، «وفي فَعْلٍ» متعلق بيطرد، «واسمًا مُطْلَقًا أَلْفَا» حالان من فَعْلٍ ثم قال:
(ص) ... وَفَعْلٌ * لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُول» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَدَ وَأُسُودَ، وَشَجَنَ وَشُجُونَ، «وَفَعْلٍ» مبتدأ، «وَلَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وفَعْلٍ له فُعُول، ويحتمل أن يكون^(٢) له خبراً^(٣) عن «فَعْلٍ» ولا / حذف، والضمير في «لَهُ» عائد على^{٢٥٣}
«فُعُول» والتقدير: وفَعْلٍ لفُعُول، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُول»، ويحتمل أن يكون «فَعْلٍ» معطوفاً على «فَعْلٍ» الأول، «وَلَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعْلٍ»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ»، فيكون قد شرك «فَعْلٍ وفُعَالٍ»^(٤) في الجمع على «فُعْلَانٍ»، وقد جاء جمع «فَعْلٍ» على «فُعْلَانٍ» نحو: فَتَى وَفَتَيَانٍ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ. ثم قال:

(١) «ضمير» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) «له» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ط، ك، ت «خبر».

(٤) في ز «وفعالا» تحريف.

(ص) ... * وَلِلْفُعَالِ فِغْلَانٌ حَصَلُ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِغْلَان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُد^(١) في اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَابٌ وَغِرْبَانٌ، وَغُلَامٌ وَغِلْمَانٌ، وتقدم في أول الباب أنه يطرد في «فُعَل» نحو^(٢): صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ، وَفِغْلَانٌ مبتدأ، وخبره «حَصَلُ»، وَلِلْفُعَالِ متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا ...^(٣)

(ش) يعني أنه^(٤) كثر «فِغْلَان» في «فُعَل» المضموم الفاء والواوى العين نحو: حَوْتٌ وَحِيتَانٌ وما أشبهه^(٥)، نحو: عُودٌ وَعِيدَانٌ، وَفِي فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ وَمَعْتَلَاهَا^(٦) نحو: قَاعٌ وَقِيعَانٌ، وما أشبهه، نحو: تَاجٌ وَتِيحَانٌ، ثم نبه على قلة «فِغْلَان» المذكور في غير الوزنين المذكورين^(٧) فقال:

(ص) ... * وَقَلُّ فِي غَيْرِهِمَا^(٨)

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنُو وَصِنُونِ، وَظَلِيمٌ^(٩) وَظُلْمَانٌ، وَخِرُوفٌ وَخِرَافَانٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّانٌ. ثم قال:

(ص) وَلِفُعْلًا أَسْمًا وَلِفُعْلًا / وَلَفُعْلٌ * غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فِغْلَانٌ شَمِلَ

٢٥٣
ب

(١) في هـ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ.

(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ، ظ، ك، ت كاملاً.

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.

(٤) «أنه» ساقط من ش.

(٥) في ز «وما أشبه ذلك».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك «والمعتلها».

وفى ت «والمعتلها» تحريف.

(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.

(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ، ظ، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملاً في هذه النسخ.

(٩) في الأصل «وظلم».

الظلم: ذكر النعام.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٨٥٨: أن «فِغْلَان» صحيح العين قد يجمع عليه «فُعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان» بضم الفاء وهو يطرد^(١) في اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْنٌ وبُطْنَان، وسَقْفٌ وسُقْفَان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيفٌ ورُغْفَان، وقَضِيبٌ وقُضْبَان، أو على «فَعَل» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَرٌ وذُكْرَان، وَجَمَلٌ ومُجْمَلَان، واحترز بقوله: «اسماً» من الصفة نحو سَهْلٌ وظَرِيفٌ وبَطَلٌ، وبغير المعتل العين من المعتل العين^(٢) نحو: قَاعٌ فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلَان». و«فُعْلَانٌ» مبتدأ، وخبره «شَيْئٌ»، و«فَعْلَانٌ» مفعول مقدم بشمل، و«اسماً» حال من «فَعْلَانٌ»^(٣)، و«فَعِيلَانٌ» و«فَعْلَانٌ»^(٤) معطوفان على «فَعْلَانٌ»^(٥) و«وَعَيَّرَ مُعَلَّ الْعَيْنِ» حال من «فَعْلَانٌ». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلَانٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَانٌ» ممدوداً^(٦)، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد^(٧) في «فَعِيل» صفة^(٨) للمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ، وظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ، وبَخِيلٌ وبُخَلَاءٌ، وفُهِمٌ من تمثيله بالمثالين أنَّ صفة المدح والذم سيان في ذلك،

= ك «تَحَرَّبَ وَتَحَرَّبَانِ، وَأَخَّ وَإِخْوَانٌ - وَتَحَرَّبَ ذَكَرُ الْحَيَاةِ».

ويجمع عليه أيضاً فَعْلَانٌ كـ «غَزَالٌ وَغَزَلَانٌ، وَيَقَالُ كـ صَوَارٌ وَصَيَّرَانٌ - وَالصُّوَارُ قَطِيعٌ بَقَرِ الْوَحْشِ» . وفُهِمٌ من قوله: «قَدْ» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «من المعتل العين» ساقط من ت.

وفي ز، ظ «من المعتل العين».

(٣) في ز «فُعْلَانٌ» تحريف.

(٤) في ت «وفعل» تحريف.

(٥) في ظ، ت «فعل» تحريف.

(٦) في ش «وهو ممدود».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».

(٨) «صفة» ساقطة من ت.

وفهم منه أيضاً التنبيه على أنَّ الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال^(١):

(ص) ... * كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أنَّ ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلَاء»^(٢)، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما^(٣) في اللفظ^(٤) نحو: ظَرِيفٌ وَشَرِيفٌ، لتعميم / ٢٥٤
الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما^(٥) في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل^(٦) نحو: صَالِحٌ وَضَلَحَاءٌ، وَغَاقِلٌ وَغُقَلَاءٌ، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن^(٧) «وَفُعَلَاءٌ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله «وَلَمَّا» متعلق «بِجُعِلَا»، ومعنى ضَاهَاهُمَا^(٨): شابههما، «وَمَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ» يوهم أنَّ «فُعَلَاءَ» يجمع عليه «فَعِيلٌ» صحيحاً كان أو معتل اللام^(٩) أو مضاعفاً^(١٠) أخرج المعتل اللام والمضاعف^(١١) بقوله:

(١) «ثم قال» ساقطة من هـ .

(٢) في ز «فعلى» تحريف.

(٣) في ز «ما يشابههما».

(٤) «في اللفظ» ساقط من هـ ، ز، ت.

(٥) في ز «ما أشبههما».

(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «فيشمل».

(٧) وقد يجيء فُعَلَاءٌ جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل ..

فُعَال: نحو: بَجَانٌ وَبَجَتَاءٌ.

فَعِيلَة: نحو: تَخْلِيفَةٌ وَتُخْلَفَاءٌ.

فُعُل: نحو: سَمْعٌ وَشَمْعَاءٌ.

فَعِيل بمعنى مفعول نحو: دَفِينٌ وَدُقْنَاءٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٤٨٦٦.

(٨) في هـ «ضاههما».

(٩) في ظ «معتلا» تحريف.

(١٠) في هـ ، ظ، ت «أو مضاعفاً».

(١١) في ز، ك «والمضعف».

(ص) وَتَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلُ * لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعَلَاءٌ» وينوب عن «فُعَلَاءٍ» في المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيلٍ» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءُ، وَعَنِيٌّ وَأَعْنِيَاءُ، والمضاعف نحو: شَدِيدٌ وَأَشَدُّاءُ، وَخَلِيلٌ وَأَخِلَاءُ. وَبُكَهَ بقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

(ش) على ما جاء من «أَفْعَلَاءٍ» في غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءُ وَهَيَّيْنِ وَأَهْوَنَاءُ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءُ، على هذا حملة الشارح وتبعه «المرادى»^(١) ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه، ولإتيان «فَعِيلٍ» المعتل والمضاعف على «فُعَلَاءٍ»، كقولهم: سَرِيٌّ وَسُرَّوَاءُ، وَتَقِيٌّ وَتُقَّوَاءُ، وَسَمِيٌّ وَسَمَّوَاءُ، فذاك^(٢) على هذه إشارة للحكم السابق. «وَأَفْعَلَاءُ» فاعل بَنَابَ، و«عَنْهُ» «وَفِي الْمَعْلُ»^(٣) متعلقان بناب، و«لَأَمَّا» تمييز، و«مُضْعَفٍ» معطوف على المعل، وغير ذلك^(٤) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر^(٥). ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفُؤَعَلٍ وَفَاعِلٍ * وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلٍ ٢٥٤
وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ * ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِلٌ»، وهو يطرد^(٦) في اسم على «فَوَعَلٌ» نحو: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، أو على^(٧) «فَاعِلٌ» بفتح العين نحو: طَابَتْ وَطَوَابِقُ أو على «فَاعِلَاءُ» نحو: قَاصِعَاءُ^(٨) وَقَوَاصِعُ، أو على وزن «فَاعِلٍ»

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٧٩، وشرح المرادى ٦٤:٥.

(٢) في هـ، ز، «فذللك».

(٣) في الأصل، ش، ك «المعتل».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «وغير ذلك قل».

(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».

(٧) في هـ، ز، «وعلى».

(٨) في ز «قاصع» تحريف.

اسماً نحو: كَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ» صفة لمؤنث نحو: حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ، أو على فاعل^(١) صفة^(٢) لمذكر غير عاقل نحو^(٣): صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، وَفَاطِمَةٌ وَفَوَاطِمٌ، وقد شذ «فَوَاعِلٌ» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

(ش) أي شذ «فَوَاعِلٌ» في جمع فَارِسٍ^(٤) قالوا^(٥): فَوَارِسٌ^(٦) والمراد بما مائله^(٧): سَابِقٌ وَسَوَاقِبٌ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاقِيسٌ، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنٌ، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال]^(٨):

(ص) وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةٌ * وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٌ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلٌ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَةٌ»^(٩) التي ذكرها نحو: سَحَابَةٌ وَسَحَائِبٌ، وفُهم من قوله: «وَشِبْهَهُ»، أربعة أوزان أخر، كلها بالتاء «فَعَالَةٌ» بكسر الفاء نحو: رِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، و«فَعَالَةٌ» بضم الفاء نحو: دُؤَابَةٌ وَدَوَائِبٌ، «وَفَعِيلَةٌ» بالياء نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، فإنه^(١٠) شبيه «بِفَعَالَةٍ» في كون^(١١) ثالثه مدة، وكذا «فَعُولَةٌ» نحو: حُمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ، وفُهم من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٌ» خمسة

(١) في هـ، ز «وزن فاعل».

(٢) ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «عاقل نحو» ساقط من ظ.

(٤) في هـ، ز «في جمع فاعل نحو فارس».

(٥) «قالوا» ساقطة من هـ، ز.

(٦) في هـ، ز «وفوارس».

(٧) في ت «مثله» تحريف.

(٨) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ش، هـ، ز «أحدها فعالة».

(١٠) في ك «لأنه».

(١١) في هـ، ظ، ت «كونه» تحريف.

أُخْر^(١) وهي: «فَعَال» بفتح الفاء نحو: شَمَال وشمَائِل /، «وَفَعَال» بكسرها ٢٥٥
 نحو: شِمَال وشمَائِل^(٢)، «وَفَعَال» بضمها نحو: عُقَاب وِعَقَائِب، «وَفَعُول»^أ
 نحو: عَجُوز وِعَجَائِز، «وَفَعِيل» نحو: سَعِيد مُسَمًى به امرأة فتقول في
 جمعها^(٣): سَعَائِد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة^(٤)، وفي
 قوله: «وَشِبْهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ» إشعار [بذلك]^(٥) «وَبَفَعَائِل» متعلق باجمعين،
 «وَفَعَالَةٍ» مفعول به «وَشِبْهُهُ» معطوف عليه، «وَذَا تَاءٍ» حال من شبهه،
 «وَمُزَالَةٍ» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «وَالِهَاءِ» في «مُزَالَةٍ» هاء الضمير وهو عائد
 على التاء، وذَكَرَ لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثانٍ
 «لِلْمُزَالَةِ»^(٦)، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَةٍ» والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ
 مُزَالٍ التاء، ويحتمل أن تكون «الهَاء» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون
 على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ وَزناً مُزَالَهُ^(٧) منه،
 ويحتمل أن تكون «أَوْ مُزَالَهُ» معطوفاً^(٨) على محلرف تقديره ذات تاء
 تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

(ص) وَيَالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جَمِيعًا * صَخْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ انْبَهَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الْفَعَالِي» «وَالْفَعَالِي»^(٩) ويطردان في «فَعْلَاء»

(١) في ز، ت «أوزان آخر» وعبارتهما أكمل.

(٢) «نحو شمال وشمائل» ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «في جمعه».

(٤) في ز «مؤنثة بالتاء».

(٥) «بذلك» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

وفي ظ «به».

(٦) في الأصل، هـ، ز، ظ «لِزَالٍ».

وفي ت «والمزال».

(٧) في ك «مزالاً».

(٨) في ت «معطوف».

(٩) في ز «والفعالا» تحريف.

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارَى، أو وصفاً كَعَذْرَاءٍ^(١) وَعَذَارَى^(٢) وَعَذَارَى، وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفهم من قوله: «وَالْقَيْسُ اثْبَتَا» أن عذراء^(٣) مقيس / على صحراء^(٤)، وإعراب ٢٥٥
ب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَاجْعَلْ لِّغَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ * جُدِّدْ كَالْكُرَيْسِيِّ تَشْبَعِ الْعَرَبُ

(نش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِي» بتشديد الياء وهو مقيس في كل^(٥) ثلاثي ساكن العين آخره^(٦) ياء مشددة لغير النسب نحو: كُرَيْسِيَّ وَكُرَيْسِيَّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِيَّ، ويُعرف ما يؤوله للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما^(٧): ما وُضع بالياء المشددة نحو: كُرَيْسِيَّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي^(٨)، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَةٍ^(٩) وهي قبيلة^(١٠) «وَفَعَالِي» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لَغَيْرِ» في موضع المفعول

(١) «كعذراء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «كعذارى» تحريف.

(٣) في ز «عذرى» تحريف.

(٤) في ز «صحري» تحريف.

(٥) في ز «في كل فعل»

(٦) في ز «وآخره»

(٧) «أحدهما» ساقط من ظ

(٨) في الأصل ، ك «مهدى»

الأولى أن يقول: كقولهم في مَهْرِي: مَهَار وَمَهَارِي.

(٩) في الأصل «مهدة» تحريف.

(١٠) في ز «وهي قبيلة باليمن»

«أصل» مَهْرِي بغير منسوب إلى مَهْرَةٍ قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧٠:٥ .

الثاني، و«مُجَدَّد» في موضع الصفة «لنَسَب»، «وَتَتَّبِع» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَيَفْعَالِلَ وَيَشْبِهُهُ انْطِقَا * فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... *

(ش) المراد بشبه «فَعَالِلَ» ما كان على شكله في كون ثالثة ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها^(١) ياء، وشمل «مَفَاعِلَ» و«فَيَاعِلَ» و«فَعَاوِلَ» و«مَفَاعِلِ» وأشباهاها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلى وهو الرباعي كجَعْفَرٍ، والخماسي كسَفَرَجَلٍ، وما زاد على الثلاثة بزيادة كجَهْوَرٍ وفَدْوَكْس^(٢) وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِلَ» من المزيد المذكور في الباب كأخْمَرٍ وَزَامٍ [وَكَامِلٍ]^(٣) و«فَوَعَلَ» و«فَاعِلَ» و«كَاهِلَ»^(٤) وحائِضٍ وصَاهِلٍ ونحوها، ولذلك استثنائها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماضٍ]^(٥) ذكره في هذا الباب مما زاد^(٦) على الثلاثة^(٧). ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على

(١) في هـ، ت «أوسطها».

(٢) في الأصل، ش، ك «وَتَدْوَكْس» تحريف

في تمثيله بـ «فدوكس» نظراً لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الزهاى وسيدكره عند قول ابن مالك:

«وزائد المادى الرباعى احذفه».

فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو اسم الأسد، وأيضاً حى بن بنى تغلب.

(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.

(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.

وفي هـ «يعنى من غير ما مضى ذكرها».

(٦) في هـ، ت «من ما زاد».

وفي ك «أو زائد».

(٧) «مما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعى وزائد على الأربعة، وأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَعْفَر وَجَعَاْفَر أو^(١) مزيد نحو: أْخَمَد وَأَحَامِد^(٢)، وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو: سَفَرَجَل وغيره، وقد أشار إلى الخماسى الأصول فقال^(٣):

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِي * جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو: سَفَرَجَل حذفت منه آخره فتقول في سَفَرَجَل: سَفَارِج، وفي قِرْطَقِب^(٤) قَرَاطِع، وفهم من قوله: «بِالْقِيَاسِ» أَنَّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى إلا على استكراه كما ذكر «سيبويه»^(٥). «وَبِفَعَالِل» متعلق «بَانْطِقًا» وألف «انْطِقًا» بدل من نون التوكيد^(٦) الخفيفة، «وفي جمع» متعلق أيضاً بَانْطِقًا «وَمِنْ غَيْرِ» في موضع نصب على الحال من «مَآ»، «وَمَآ» موصولة وصلتها «ارْتَقَى»، «وَفَوْقَ» متعلق بَارْتَقَى، «وَالْآخِرَ» مفعول بَانْفٍ، ومعنى بَانْفٍ احذف «وَمِنْ خُمَاسِي» متعلق بَانْفٍ، وكذلك «بِالْقِيَاسِ»، «وَجُرْدَ» فى / موضع الصفة^(٧) ثم إنَّ الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر^(٨)، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالزَّايِغُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ * يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(١) فى ظ «أو زائدة».

(٢) فى ش، ز «أحمر وأحامر» المثال صحيح.

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «بقوله».

(٤) فى ز «قرطعة» تحريف.

قِرْطَقِب: وهو إسم.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.

(٦) فى ظ «التأكيد».

(٧) فى هـ، ز، ظ، ت «فى موضع الصفة لخماسى».

(٨) فى الأصل «الآخر».

(ش) يعني أنَّ الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كَحَذَرْتُ^(١)، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما^(٢) في المخرج فتقول: حَذَارِنْ^(٣)، وَحَذَارِقْ^(٤) وفَرَايْزْ وفَرَايِقْ، وفُهم من قوله: «قَدْ يُحذفُ» أنَّ حذفه أقل من حذف الآخر. «والرابعُ» مبتدأ، «والشَّيْءُ» نعت له، «وبالمزيد» متعلق بالشبيه، «وقَدْ يُحذفُ» في موضع خبر المبتدأ، «ودُونَ» متعلق بيحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمْ [الْعَدَدُ]^(٥)»، و«يَه» متعلق «بَتَمْ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «يَه». ثم قال:

(ص) وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخِذْلُهُ.. *

(ش) يعني أنَّ الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو: مُدْخِرِجٌ وَقَدْوَكْسُ^(٦)، والخماسي المزيد نحو: قَبْعَثَرِي^(٧)، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدْخِرِجٍ دَخَارِجٌ، وفي قَدْوَكْسٍ قَدْأَكْسٌ، والثاني يُحذف منه الزائد^(٨) والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أنَّ الخماسي الأصول

(١) في هـ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبت، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسي والأصول.

الخذرتق: بالدال المهملة ذكر العناكب، وقيل إنه لاسم امرأة وقيل قصر كان للنعمان بالعراق.

(٢) «لاشتراكهما» ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «خوارن»

(٤) في هـ، ز، ت «خوارق» والصواب ما أثبت.

(٥) «العدد» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٦) في ظ «قدوس» تحريف.

(٧) في ت «قبعثر» تحريف.

قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.

(٨) في ظ «المزيد».

يحذف آخره^(١)، فتقول في جمع قَبْعَثَرَى / قَبَاعِثَ، ودخل في عبارته ما كان من ٢٥٧
خمس أ ح ر ف قبل آخره لين^(٢) نحو^(٣): قِرْطَاس^(٤) فأخرجه بقوله:

(ص) ... مَا * لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاسٍ وَقِنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بِنْيَةَ^(٥) الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَّاطِيسٍ وَقِنَادِيلٍ وَعَصَافِيرٍ، أما^(٦) نحو: قِنْدِيلٍ فلا إشكال فيه^(٧) لبقاء^(٨) يائه، وأما نحو: قِرْطَاسٍ وَعُصْفُورٍ، ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة^(٩) المعروفة من التصريف^(١٠) وشمل قوله: لَيْتاً ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: عُرْنَيْقٍ وَفِرْعَوْنٍ، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: عَرَّانِيْقٍ وَقَرَّاعِيْنٍ، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان^(١١) نحو^(١٢): كَنْهَوْرٍ وَهَيْبَخٍ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَّاْهَرٍ وَهَبَّايْخٍ، وشمل قوله: «مَا لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا» ألف مُخْتَارٍ وَمِنْقَادٍ، وليس حكمهما حكم^(١٣) ألف قِرْطَاسٍ، فلا يُقال في جمعهما مَخَائِيْرٍ وَمَنْقَائِيْدٍ،

(١) في ظ «يحذف منه خامسه».

(٢) في ت «حرف لين».

(٣) «نحو» ساقطة من ك.

(٤) في ز، ك «قرطاس وقنديل».

(٥) في هـ، ز، ت أبنية».

(٦) في ت «وأما».

(٧) «فيه» ساقطة من هـ، ز، ت.

وفي ظ «في» تحريف.

(٨) في ظ «إبقاء».

(٩) في ش، هـ، ز، ك، ت «الألف فيهما والواو ياء للقاعدة»

(١٠) في جمع قرطاس وعصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لأنكسار ما قبلها عند الجمع.

(١١) في ز «يحركان» تحريف.

(١٢) «نحو» ساقطة من ظ.

(١٣) في هـ، ز، ظ «كحكم».

وإنما يُقال: مَخَايِرٌ وَمَتَائِدٌ. وفُهِمَ ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدٌ الْعَادِي»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَارٌ بكسر الياء إن أُريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أُريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيْدٌ» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وَزَائِدٌ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «اخْلِفْهُ» وهو مضاف إلى العادي، «والزَّيَّاعِي» مفعول ^{٢٥٧}ب بالعامي، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «وَلَيْتَنَّا» خبر «يَكُ» وهو مخفف من لَيْتَنَ كقولهم في هَيْئٍ: هَيْئٍ، واسم كان ضمير عائذ على زائد^(١)، و«اللَّدُّ» لغة في اللَّيْء وهو مبتدأ وصلته «خَتَمًا»، و«إِثْرُهُ» ظرف^(٢) وهو خبر «اللَّدُّ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليئا الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كُشْتَدِعَ أَرْلُ * إِذْ يَبْتَئَا^(٣) الْجَمْعُ بَقَايَاهُمَا مُخِلَّ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال^(٤) «مَفَاعِلٍ» أو «مَفَاعِيلٍ» فإذا كان الاسم من الزوائد ما يخل بقاءه بأحد البنائين حذف، فإن^(٥) تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه ومُحْدِفٌ غيره، فإن تكافأ نُحْبِرُ الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُشْتَدِعٍ» ثلاث^(٦) زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع^(٧) مَخْلٌ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو^(٨) السين والتاء، فتقول في جمعه

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الزائد».

(٢) في ز «ظرفاً».

(٣) في ز «ببقا» تحريف.

(٤) في ط «مثل» تحريف.

(٥) في ش «وإن». وفي ز، ك «فإذا».

(٦) في ش، ز، ك «ثلاثة».

(٧) في ت «الجمع» تحريف.

(٨) في هـ، ز «وهي».

مداع^(١) وإنما أبقيت الميم للمزية التى لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:
(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا *

(ش) يعنى أنَّ بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد^(٢) لغير الإلحاق كالنون في^(٣) مُنْطَلِق فتقول: مُطَالِق^(٤) بحذف النون / وإبقاء الميم، ٢٥٨ والأخرى^(٥) أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْسِيس^(٦) فتقول: مَقَاعِيس خلافاً «للمبرد» فإنه يرى أن إبقاء^(٧) أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قَعَائِيس^(٨)] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى^(٩) ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعنى أنَّ الهمزة والياء مثل الميم في كونهما^(١٠) أحق بالبقاء إذا

(١) فى هـ ، ز «مداعى» تحريف.

(٢) فى ك «زائدأ».

(٣) فى هـ ، ز ، ت «من».

(٤) فى ك «مطالِق».

(٥) فى ت «والآخر» تحريف.

(٦) مُقْعَنْسِيس: هو الذى خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على من تأخر ورجع إلى الخلف.

(٧) فى هـ ، ظ «بقاء إحدى».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

قال ابن مالك: ولو كان الحرف الذى لا يضاهى أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْسِيس) أو ثرت بالبقاء عند سيبويه فقل في الجمع (مَقَاعِيس)، والمبرد يخالف سيبويه فيحذف الميم ويبقى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قَعَائِيس).

شرح الكافية ١: ٥، ١٨٨١، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥

(٩) فى ت «وإليه».

(١٠) فى الأصل، ش، ظ، ك «كونها» تحريف.

سبقاً، للمزية التي لهما بتصدّرها^(١)، ولأنهما في موضع يقعان^(٢) فيه دالين على معنى وهي دلالتهما^(٣) على المتكلم أو^(٤) الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلْتَدِدْ وَيَلْتَدِدْ» أَلَاكَ وَيَلَاكَ^(٥) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد^(٦) الزائدين^(٧) في الآخر. «وَالسَّيْنِ وَالثَّاءِ» مفعول «بَأَزَلْ»، «وَمِنْ» متعلق بأزل، «وَبَقَاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «وَمُخِلٌ» خبره^(٨) «وَبَيْنَا» متعلق بمخل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْلِفْ إِنْ جَنَفْتَ مَا * كَحَيَزُونُ فَهَوَ حُكْمَ حَيِّمَا

(ش) يعنى أنه يجب إيثار بقاء الواو فى «حَيَزُونُ»، وشبهه كـ «عَيْطُمُوسُ»^(٩) مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حَزَائِنَ وَعَطَائِمِيسَ، بحذف الياء وبقلب^(١٠) الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عُصْفُور حين قلت: عَصَافِيرُ، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

(١) فى ش، ظ «بتصدّرها» تحريف.

(٢) فى ك «ولأنهما يقعا في موضع».

(٣) فى الأصل، ش، ك «دلالتها».

(٤) فى هـ، ز «والغائب».

(٥) فى هـ «أَلَاكَ وَيَلَاكَ» دون إدغام.

أَلْتَدِدْ وَيَلْتَدِدْ: بمعنى أَلَاكَ وهو الشديد الخصومة.

(٦) فى هـ، ظ «إحدى» تحريف.

(٧) فى الأصل «الزائدين» تحريف.

وفى ش، ز، ك «الدالين».

(٨) فى هـ، ت «خبر المبتدأ».

(٩) فى الأصل، وبقيّة النسخ «عَيْطُمُوسُ» تحريف.

والصواب ما أثبت لأن عَيْطُمُوسَ تعنى الجميلة أو الطويلة.

وقيل العَيْطُمُوسُ من النساء الثاقمة الخلق وكذلك الإبل، والعَيْطُمُوسُ من النوق الفَيَّيَّةِ العظيمة الحسنة،

وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزون» وقد ذكر بعد أن الحيزون هى

المجوز.

انظر اللسان: «عطمس».

(١٠) فى هـ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو محذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن^(١) بها صيغة الجمع، والْحَيَزُونُ العجوز. «والتياء» مفعول / باخِذِفْ، ^{٢٥٨}بـ و«الواو» معطوف «بلا»، «وإنَّ جَمَعْتَ» شرط وجوابه^(٢) محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيِّرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي * وَكُلُّ^(٣) مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنَدِي

(ش) وزن «سَرْنَدِي» «فَعْنَلِي» بزيادة^(٤) النون والألف، فإذا جمعتهما^(٥) فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَانِد وسَرَادِ، وأصله سَرَادِي، وكذلك عَلَنَدِي وَعَلَانِد^(٦)، وإثما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَرْنَدِي^(٧): الجزى^(٨) على الأمور، والعَلَنَدِي: البعير الضخم، «والواو» في «خَيِّرُوا» عائد على العرب أو على النحويين، «وفي زَائِدِي» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زَائِدِي^(٩)، «وَكُلُّ»^(١٠) معطوف على «سَرْنَدِي».

^(١) في هـ، ز، ظ، ت «لا يتمكن».

^(٢) في ش «والجواب».

^(٣) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وكلما» تحريف.

^(٤) في هـ، ت «فوالقة» تحريف.

^(٥) في ز، ظ «جمعتها» تحريف.

^(٦) «وعلاند» ساقطة من ش.

^(٧) في هـ، ز «وعلادي»، وفي ت «أو علاد» تحريف.

^(٨) في الأصل «والسرندي».

^(٩) في الأصل، ك «الجزاء».

وفي ش «الجزى الشديد على الأمر» وعبارتها أكمل.

^(١٠) في ز «حذف إحدى الزائدي».

^(١١) في هـ «وكلما».

(التصغير)

(ش) إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير؛ لأنهما كما قال «سيبويه»^(١) من واحدٍ، ولاشتراكهما^(٢) في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضمر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَعَيَّلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ^(٣) إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْد: زَيْيد، وفي قَدِي قُدِّي يادغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثلاثي» مفعول أول «اجعل»، «وفَعَيَّلًا» مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت^(٤) على الثلاثي فقال: /

٢٥٩
أ

(ص) فَعَيَّلَ مَعَ فَعَيَّلِيلٍ لِمَا * فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهَمٍ دُرِّيهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فَعَيَّلَ أو فَعَيَّلِيلَ»

(١) انظر الكتاب ٣: ١٧

(٢) في ظ «لاشتراكهما».

«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجَبِيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسَبِيح، وتقليل ما يتوهم كثرت كدرهمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفوق هذا، أو رتبته كأصغر منك.

زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول ليبيد:

«وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُرِّيهِمُ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حُفَّ النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي» «حاشية

الخضري ٢: ١٦٣.

(٣) في الأصل «لثلاثي» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «زاد».

«فَقَعِيل» للرباعي المجرد نحو: جَعْفَرٌ وَجَعْفِيرٌ، وَبَرَرٌ وَبَرَرِيرٌ^(١)، «وَفَعِيل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قَنَدِيلٌ وَقَنَدِيدِيلٌ، أو ألف نحو: شَمَلَالٌ وَشَمَلِيلٌ، أو واو نحو: حُضْفُورٌ وَحُضْفِيرٌ، وقد يُصغر على فَعِيل ما يُحذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي.

«وَفَعِيل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي «وَجَعِل» مضاف لِدِرْهَمٍ^(٢) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَدُرْهَمًا» مفعول ثان بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا يَهْلِكُ الْجَمْعُ وَصِلَ * بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ بما يتوصل^(٣) به في التفسير إلى «فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ» فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ وَمُسْتَدْعٍ وَخَزَزُونَ وَمُنْطَلِقٍ، سَفِيرَجٍ وَمُدْبِعٍ^(٤) وَخَزَزِينَ وَمُنْطَلِقٍ^(٥). وتقول في نحو: سَرْنَدَى سُرْنِيدٍ، وإن شئت قلت^(٦): سُرْنِيدٍ، «وَمَا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمَر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وَصِلَ» «وبِهِ وَلِهَذَا»^(٧) متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول^(٨) الهاء في «بِهِ»، و«بِهِ» الثاني «إِلَى أَمْثَلَةِ»^(٩) التَّصْغِيرِ متعلقان بصل. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ظ، ت «جعفر وجعير وبرر وبرير».

(٢) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «بما توصل».

(٤) في هـ «ومدبى» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ز «ومطليق».

(٦) «قلت» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٧) في ك «ولتهى وكمائع» تحريف.

(٨) في ت «الموصل» تحريف.

(٩) «أَمْثَلَةُ» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(ص) وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَأْتِي الْقَبْلَ الطَّرْفُ * إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ لِيَهْمَا الْخَذْفُ /

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من^(١) المحذوف ياء في باب التفسير والتصغير وفهم من قوله: «جائز» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الْأَسْمَاءِ»^(٢) ما حذف منه أصل كَسَفَارِيحَ وَشَقِيرِيحَ، وما حذف منه زائد كَمَطَالِيقَ^(٣) وَمُطَالِيقَ، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التفسير والتصغير^(٤). «وَجَائِزٌ» خبر مقدم، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ^(٥) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الْأَسْمَاءِ» اسم كان، «وَالْخَذْفُ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بالخذف. ثم قال:

(ص) وَخَالِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا^(٦) * خَالَفَ فِي الْبَاطِلَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

(ش) يعني أن جميع ما أتى في باب التفسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التفسير قولهم في جمع رَهْطٍ: أَرَاهُطُ^(٧)، وَبَاطِلٌ أَبَاطِلُ^(٨)، وهى ألفاظ كثيرة، ومما^(٩) جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِبٍ مُغْتَرِبَانِ^(١٠) وفي لَيْلَةٍ لَيْلَتَانِ^(١١)، وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من

(١) فى ظ «عن».

(٢) «الاسم» ساقطة من ت.

(٣) فى ت «كمطالق».

(٤) «والتصغير» ساقطة من ك.

(٥) فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلما» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش «راهط» تحريف.

وفى ك «أراهط» تحريف.

رَهْطٌ قياسه رهوط.

(٨) فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه هواطل.

(٩) فى ز «مما».

(١٠) مغرب قياسه مُغْتَرِب.

(١١) الأولى والأصح فى ليلة «لَيْلَتَانِ»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وَعَنِ الْقِيَاسِ» متعلق به، «وَكُلٌّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وَفِي الْبَيِّنَاتِ» متعلق بخالف^(١)، و«مُحْكَمًا» مفعول بخالف، «وَرُيْسَمًا» في موضع الصفة لـ «مُحْكَمًا»^(٢).

ثم اعلم أنَّ ما بعد ياء^(٣) التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زَيْدٌ وَرُجَيْلٌ وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه / فيه
الكسر نحو: مُجْعِفِيرٌ، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:
(ص) لِيَتْلُوَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدٌّ يَفْتَحُ انْحَتَمَ

(ش) يعنى أنَّ الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب^(٤) فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف^(٥) التأنيث المقصورة نحو: قَصْصَةٌ وَقَصَصِيَّةٌ، وَدَرْجَةٌ وَدُرْجَةٌ، وَحَبْلَى وَحَبْلِيٌّ، وَسَلَمَى وَسَلَامِيٌّ، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو: صَحْرَاءٌ وَصَحْرِيَّاءٌ، وَحَمْرَاءٌ وَحَمْرِيَّاءٌ، والمراد بمدة التأنيث «الألف» التي قبل الهمزة، فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة^(٦). «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، «وَانْحَتَمَ» خبره، «وَلِيَتْلُوَا» متعلق بالانحتم ومعنى^(٧) التلو التالى، «وَمِنْ قَبْلِ» فى موضع الحال من

= لأن قياس ليلة فى التصغير لَيْلَةٌ.

انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٧٧.

(١) فى هـ «هـ».

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «الحكم» وما أثبت أولى كما فى ز، والألفية.

(٣) فى ك «ثم اعلم أنَّ الحرف الذى بعد ياء» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ت «فإنه إعراب تقديم وتأخير».

(٥) فى الأصل، ت «والألف».

(٦) وذلك فى قول ابن مالك:

لِيَتْلُوَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدٌّ يَفْتَحُ انْحَتَمَ

(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وَأَوْ»^(١) مدته معطوف على عَلِمَ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ * أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَالٍ» أو قبل مدَّ^(٢) «سَكْرَانٍ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أَفْعَالٍ» الجمع الباقي على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَلٍ أَجْمَلًا، ^{٢٦٠} وكذلك فى نحو: «أَفْعَالٍ» إذا سُمى به رجل^(٣) أَفْعَالًا^(٤)، والمراد بِسَكْرَانٍ «فَعْلَانٌ» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا نَبَّه بقوله: «وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»، فتقول فى تصغير سَكْرَانٍ وَعُطْشَانٍ، سُكَيْرَانٍ وَعُطْشِيَانٍ، وتقول فى تصغير عُثْمَانٍ وسُرْحَانٍ عُثْمِينٍ^(٥) وسُرْحِينٍ؛ لأنه ليس من باب «فَعْلَانٍ»^(٦)، وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التانيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما^(٧) مفتوحا، ولم يقولوا فى تصغير «أَفْعَالٍ» «أَفْعِيلٍ»^(٨)، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرِينَ؛ لأنهم لم يقولوا فى جمعه سَكَارِينَ، كما قالوا: فى^(٩) سُرْحَانٍ سُرْحَانِينَ، «وَمَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقَ»،

(١) فى هـ «أو مدته».

وفى ز، ط، ت «ومدته».

(٢) فى ز «مدة».

(٣) «رجل» ساقطة من ت.

وفى ط «الرجل».

(٤) فى هـ، ز «نحو أفعال».

(٥) فى ط «عثمين».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلان فعلى».

يصغر «فَعْلَانٌ» على فَعْلَانٍ بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين صُغِرَ على فَعْلِيلِينَ. كما مثل الشارح: بـ «سريحين» و«سراحين».

(٧) فى هـ، ط «ما قبلها» تحريف.

(٨) فى ت «أفيعيل» تحريف.

(٩) فى ت «فى جمع».

«وَمُدَّةٌ» مفعول بسبق، و^(١) «مَدَّ سَكْرَانٌ» معطوف على مدة، و«مَا» معطوف على سَكْرَان، «وَكَذَلِكَ» خبر المبتدأ، و«وهم الشارح»^(٢) فجعل سَبَقَ في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلْفُ الثَّالِيَةِ حَيْثُ مَدًّا * وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ * وَعَجَزُ الْمُصَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا^(٣) * مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا^(٤)
وَقَدَّرِ^(٥) الْفَصَالِ^(٦) مَا دَلَّ عَلَى * تَثْنِيَةِ أَوْ جَمْعِ تَضْجِيحٍ نَجَلًا

(ش) قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْلٌ وفُعَيْعِيلٌ وفُعَيْعِلٌ»، وتقدم^(٧) أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل^(٨) به إلى بناء^(٩) الجمع من ٢٦١
الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه
الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في
صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية:

^(١) في ش، هـ، ك «أو مد».

^(٢) وقد وافق الأشموني المكوذي في اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ٤ : ١٦١ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأن قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال».

انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

^(٣) في الأصل، ظ، ت «فعلان».

^(٤) في الأصل، ظ، ت «كرعفران».

^(٥) في الأصل «وقدروا» تحريف.

^(٦) في ز «انفصالي» تحريف.

^(٧) في ظ «وقد تقدم».

^(٨) في ز، ظ «يتوصل».

^(٩) في ش «بنية الجمع».

الأول: أَلِفٌ^(١) التانيث الممدودة نحو: حَمَزَاءٌ فتقول في تصغيره حَمَزِيْرَاءُ

فيكون المعتبر في صيغة التصغير^(٢) حَمَزِيْر وهو المنبه عليه بقوله:

«وَأَلِفُ التَّانِيْثِ حَيْثُ مُدًّا».

الثاني: تاء التانيث نحو: دَحْرَجَةٌ^(٣) فتقول في تصغيره دُحْرِيْجَةٌ^(٤) فالمعتبر

في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُحْرِيْل فيكون كجُحْرِيْفِيْر وهو

المنبه عليه بقوله: «وَتَاوُؤٌ»^(٥).

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيٌّ فتقول في تصغيره: بُصْرِيٌّ فالياء غير

معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيْدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ».

الرابع: عجز المضاف. نحو: عَجْدُ شَمْسٍ. فتقول في تصغيره عَجْدِيْدُ شَمْسٍ،

وهو المنبه عليه^(٦) بقوله: «وَعَجْزُ الْمُضَافِ»^(٧).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: بَغْلَبَكْ فتقول في تصغيره

بُغْلَبَكْ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرْكَبُ».

السادس: الألف والنون الزائدتان^(٨) على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَانٌ

(١) في ز «الألف وهي أَلِف».

(٢) في ش، هـ، ز، ت «المصغر».

(٣) في ز «دحرجت» تحريف. وفي ت «دحرجة».

(٤) في ت «درججة».

(٥) في هـ، ز «وتأوه منفصلين غداً» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وتأوه منفصلين عدا التانيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التانيث» زائدة.

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) في ز «المضاعف» تحريف.

(٨) في ز «الزائدان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْرَان، فصار المَصْغَرُ^(١) إنما هو زُعْفَرُ^(٢) والألف

والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» من نحو:

سَكْرَان وسَرْحَان / وقد تقدم حكمهما.

٢٦١
ب

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَان فتقول في تصغيره زَيْدَان.

الثامن: علامة^(٣) جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُونَ فتقول فيه^(٤): زَيْدُونَ.

وهو المنبه عليهما بقوله: «وَقَدَّرِ^(٥) انْفِصَالِ^(٦) البيت^(٧)»..

وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله «وَمَا يَهْدِي لِمَنْتَهَى الْجَمْعِ». البيت، مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء^(٨) «وَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ، وتأوُّه معطوف عليه، «وَعُدًّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «وَمُنْفَصِلَيْنِ» مفعول ثانٍ بَعْدًا وحيثُ متعلقة بَعْدًا، «وَالْمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذًّا» وأخيراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، و«لِلنَّسَبِ» متعلق بالمزيد أيضاً، «وَعَجْزُ الْمُضَافِ» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأ محذوف خبره لدلالة الأول عليه، و«زِيَادَتَا فَعْلَانَا»^(٩) مبتدأ وخبره «كَذًّا»، وهاء^(١٠)

(١) في ت «التصغير».

(٢) في ت «على زعفر».

(٣) «علامة» ساقطة من ز.

(٤) في ز، ظ «في تصغيره».

(٥) في الأصل، ش، وقدرُوا. تحريف.

(٦) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».

(٧) «البيت» ساقطة من ز.

(٨) في ز «شيئين».

(٩) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.

(١٠) في الأصل «هاء».

تنبيه^(١)، «ومن»^(٢) بَعْدِ متعلق بزيادتا، و«الْفَصَال» مفعول بقَدَّر^(٣) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «دَلٌّ»، و«عَلَى تَثْنِيَّةٍ» متعلق «بَدَلٌ»، و«جَمَعَ» مفعول مقدم بَجَلًا، «فَأَوْ» عطفت^(٤) «بَجَلًا» ومعموله على «دَلٌّ» ومعموله^(٥) فهو^(٦) من^(٧) عطف الجمل. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّائِيثِ دُو الْقَصْرِ مَتَى * زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٨) لَنْ يَنْبُتَا

(ش) يعنى أن ألف التائيث [المقصورة]^(٩) إذا كانت خامسة فصاعداً محذفت؛ لأنها لما^(١٠) لم يستقل النطق بها محكم^(١١) لها بحكم المتصل / ٢٦٢
فمحذفت؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعْيِيل وفُعْيِيلِيل وذلك نحو: قَرْقَرَى^(١٢)، وقَرْقِرَ، وحَبْرَكَى وحَبْرِكَ^(١٣) فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة أُلْفَا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ * بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَأَذِرِ وَالْحُبَيْرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّرَ جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف^(١٤)

(١) فى ز «للتنبيه».

(٢) فى ت «من».

(٣) فى الأصل «ويقدروا» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ك «وأَوْ عطفت» وما أثبت أحسن.

انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.

(٥) «ومعموله» ساقطة من ت.

(٦) فى ك «وأَوْ عطفت جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.

(٧) فى ز، ت «من باب».

(٨) فى الأصل «أربع» تحريف.

(٩) «المقصورة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) «لما» ساقطة من ت.

(١١) فى ت «فحكم».

(١٢) قرقرى: اسم موضع.

(١٣) حبركى: هو القراد والأنثى حبركة.

وحَبْرِكَ تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(١٤) فى ت «الألف».

التأنيث فتقول مُحَبِّرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول مُحَبِّرَ بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها^(١)، وفهم منه أن ما سوى نحو: مُحَبَّارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعند» متعلق «بِحَبِّرَ» وكذلك «يَنْ»، والظاهر في «عند» ههنا أنها بمعنى فى. ثم قال:

(ص) وَاَزْدُذْ لِأَضَلِّ ثَانِيًا لَيْثًا قَلْبَ * فَفَيْمَةً صَبِيرَ قُوَيْمَةً تُصِيبَ

(ش) يعني أن ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قَيْمَةً فتقول فيه^(٢) قُوَيْمَةً.

الثانى: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَاب فتقول فيه^(٣) بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً. نحو: مُوقِن فتقول فيه مُيَيْقِن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً. نحو: نَاب للمُيسِّن من الإبل فتقول فيه نُيَيْب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذُئِب فتقول فيه^(٤) دُوَيْب.

السادس: ما أصله حرف من [غير]^(٥) حروف العلة نحو: قيراط،

ودينار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / وَدُنَيْرِيط؛ لأن أصلهما قراط ودنار.

(١) فى ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.

(٢) فى ز «في قيمة».

(٣) فى ز «تصغيره».

(٤) فى ز «فى تصغيره».

(٥) «غير» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

ولأنما رجع ذاك^(١) كله إلى أصله لزوال موجب القلب^(٢). «وثانياً» مفعول «بازدُدْ»، «ولأصل» متعلق «بازدُدْ»، «ولَيْتاً» نعت «لثانياً»^(٣)، وفُهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنَّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قُوِّم. «وقُلِبَ» في موضع النعت لثانياً^(٤)، «وَقِيَمَة» مفعول أول «لَصَيَّرَ»^(٥)، «وَقُوَيْمَة» مفعول ثان، وقد ورد^(٦) بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَدُّ فِي عِيدٍ غَيِّدٌ ... * ...

(ش) وجه شدوده، أنَّ الياء فيه مبدلة^(٧) عن واو فقياسه عُوَيْد كقُوَيْمَة فلم يردوه^(٨) إلى أصله؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَخَيْمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِيَتَصَغِيرَ عُلِمٌ

(ش) يعني أنَّ ما رُدَّ لأصله^(٩) في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيقال في جمع مِيزَانٍ مَوَازِين، وفي بَابِ أَبْوَابٍ، وفي نَابِ أُنْيَابٍ وفي عِيدٍ أَغْيَادٍ كما قالوا: «وَعُوَيْدٌ» فاعل «بَشَدٌ»، و«مَا» مرفوع «بِخَيْمٍ»،

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٢) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله فتقول في مُتَعِيدٍ مُتَعِيدٌ. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للرجاح فإنه يرد إلى أصله في التصغير فيقول مُتَوَعِدٌ، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُتَعِيدٍ: مُتَوَعِدٌ أَوْهَمَ أن مكبره مُوَعِدٌ أو مُوَعِدٌ أو مُوَعِدٌ. ومُتَعِيدٌ لا إبهام فيه فهو أولى. انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(٣) في ش، هـ، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لثان» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «يصير» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «جاء».

(٧) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(٨) في ك «يرده».

القياس في عِيدٍ عُوَيْدٌ بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(٩) في هـ، ز، ت «إلى أصله».

«وَلْيَجْمَعْ» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «وَمَا» موصولة وصلتها «عَلِيمٌ»، و«لِتَضَخِّرَ» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَأَوَا كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة^(١) من ياء، وتقدم حكمها^(٢) في البيت قبله. ٢٦٣
↑

الثالث: أن تكون زائدة^(٣) كَصَارِبَ.

الرابع^(٤): أن تكون مجهولة كَعَاجَ.

الخامس^(٥): أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدَمَ^(٦).

وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة^(٧) ولم يذكر المبدلة من همزة^(٨) وستأتى في باب الإبدال، و«الْأَلِفُ»^(٩) مبتدأ، «وَالثَّانِي» نعت له «وَالْمَزِيدُ» كذلك، «وَيُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «وَأَوَا» مفعول ثانٍ بيجعل، «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة، «وَالْأَضْلُ» مبتدأ، «وَيُجْهَلُ» خبره، «وَفِيهِ» متعلق بَيُجْهَلُ والجملة صلة «مَا». ثم قال:

(١) في هـ ، ظ، ت «مبدلاً» تحريف.

(٢) في هـ «حكمهما» تحريف.

(٣) في هـ ، ظ «زائداً».

(٤) في هـ ، ت «الرابعة» تحريف.

(٥) في هـ ، ت «الخامسة» تحريف.

(٦) في ظ «كآدم».

(٧) في ز «والجهلة» تحريف.

(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.

(٩) في ز «وألِف».

(ص) وَكَمَلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّضْيِيفِ مَا * لَمْ يَخُورِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

(ش) يعني أَنَّ المنقوص إذا صُغِرَ رُدَّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما محذوف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله: «الْمُنْقُوص» ما محذفت^(١) فاؤه كِعِدَّة، أو عَيْثُه كُتِبَتْ، أو لامه كَسَنَتْ^(٢) وَيَدَّ، وشمل ما ليس فيه تاء كَيَد وما فيه^(٣) التاء كَسَنَتْ، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة^(٤)، وما كان على أكثر كَهَارٍ^(٥) بمعنى هائر فيمن^(٦) جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فمحذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وُعَيْدَة، برد الفاء وُتُوبَة^(٧) برد العين، وَسَنِيَهَة^(٨) وَيُدِيَة برد

(١) في ش «ما حذف منه» تحريف.

(٢) في ت «كشفه» تقول فيه شَقِيَهَة برد اللام وتقول في عدة وُعَيْدَة برد الفاء.

وفي ثبة تُبِيَة برد العين كما قالوا تُوبَة.

وفي سنة سَنِيَة برد اللام.

(٣) في ش «وما لحقته التاء».

وفي ه، ت «وما فيه تاء».

(٤) في ش، «كالمثال المذكور».

(٥) في ز «الهاء».

(٦) في ظ «فيها».

(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت و«ثبته» وما أثبت أصح وأولى فالثبته الجماعة من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بعضهم هي من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضمنت التاء محذفت الواو وتصغيرها تُوبَة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو في الأصل تُبِيَة فالساقط لام الفعل في هذا القول.

اللسان «توب».

وقال المرادى ٥: ١٠٩ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس فهي من محذوفة اللام، ولا أعرف في ذلك خلافاً.

(٨) في ه، ت «وشنينة» وهذا جائز.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٠٥، ١٩١٠.

وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة، وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سنة» شَنِيَة و«شنينة» وذلك تعقيباً لقوله: شَنِيَة شَنِيَة قُلْ في سَنَة

فَحَجَّةُ الْأَصْلَيْنِ فِيهِ بَيِّنَة

اللام، وتقول في هَارٍ هُوَيْرٌ للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَخَوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية^(١) وحكهما^(٢) في ذلك واحد، وذلك أنه^(٣) إذا سُمي بها ثم صغرت فتصير كالمقصود الذي^(٤) على حرفين فلا بد من تكميلها^(٥)، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُوَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظير، فإن^(٦) ما سُمي^(٧) به من الموضوع على حرفين ثانيه^(٨) حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل مُسمى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير]^(٩) ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره^(١٠)، وقوله: «الْمُقْصَرَّ» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وَالِثًا» مفعول «يَخَوِي»، و«غَيْرَ التَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه^(١١) نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

(١) في ظ «وما الحرفية».

(٢) في الأصل، ش، ك «وحكهما» تحريف.

(٣) «أنه» ساقط من هـ، ز.

(٤) في ت «من الذي».

(٥) في ك «لتكميلها».

(٦) في ش «لأن».

(٧) في ت «ما يسمى».

(٨) في ت «فألكه».

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة. «وليس تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودي. حيث قال: «يقال في «ما» ماء. بالمد. فإذا صغرت تقول مُوَيٌّ. كما تقول في تصغير الماء المشروب مُوَيٌّ إلا أن هذا لامة هاء فرد إليها»

أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.

(١١) في الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ يَتَرَخِّمُ يُصَغِّرُ اكْتَفَى * بِالْأَضْلِ كَالْمُعْطِفِ يَغْنَى الْمُعْطَفَا

(ش) الترخيم^(١) في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على فُعِيل نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعُطِفَ في المُعْطَف، والمُعْطَف: بكسر الميم هو^(٢) الكساء، وإن كان رباعياً صُغِّرَ على «فُعَيْل» نحو: شَمَلال وعُصْفُور فتقول: شَمَلِيل وعُصْفُور^(٣).
«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«يَتَرَخِّمُ» متعلق بـ«يُصَغِّرُ»، ٢٦٤
«وَاكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالْأَضْلِ» متعلق بـ«اكْتَفَى». ثم قال: /
أ

(ص) وَأَخِيْمُ بِمَا تَأْلِيْثٍ مَا صَغُرَتْ مِنْ * مُؤَلَّثٌ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِين

(ش) يعنى أنَّ الاسم الثلاثي المؤنث^(٤) العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو: سِين^(٥) وشَيْئَتَة، وشمل قوله: «ثَلَاثِي» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثي في الحال. نحو: كتف^(٦).

الثاني^(٧): ما هو ثلاثي في الأصل. نحو: يد^(٨) فتقول فيه يَدَيْه^(٩).

(١) في ز، ت «يعنى أنَّ الترخيم»

وفي ك «يعنى الترخيم».

(٢) في ظ «وهى».

(٣) في ظ «شمليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبتته من الأصل وبقية النسخ.

انظر شرح الكافية ٤: ١٨٩٤، ١٩٢٧.

(٤) «المؤنث» ساقطة من ش.

(٥) في ز «كسين».

(٦) في الأصل «كيف» تصحيف.

تقول فى كتف كتيفه.

(٧) فى هـ ، ز ، ظ ، ت «والثانى».

(٨) فى الأصل «زيد».

(٩) فى الأصل «يزيد». وما أثبت أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سَمَيْتَ، فيجتمع ثلاث^(١)

ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة

منها الهمزة فحذِفت إحدى^(٢) الياءات على القياس المقرر^(٣) في

هذا الباب^(٤) فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت^(٥) التاء [فتقول

سُمَيْتَ]^(٦) كما تلحق^(٧) الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة^(٨) وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو:

شمال فتقول فيه: سُمَيْتَ، «ومأ» مفعول باختتم وهي موصولة

وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره:

ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا^(٩)

الضابط نوعين لا تلحقهما^(١٠) التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّأْيِ ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَتَقَرٍّ وَخَمْسٍ

(١) في ز «ثلاثة».

(٢) في ك «أحد».

(٣) في الأصل، هـ، ك، ت «المقدر» تحريف.

في ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.

وفي ز «والمقدر» تحريف.

(٤) قوله على القياس المقرر في هذا الباب: أي حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف.

(٥) في ز «فلحقت».

وفي ك «فتلحقه».

(٦) «فتقول سمية» تكملة من هـ، ز.

(٧) في ظ «لحقت».

(٨) في هـ «زائدة» تحريف.

(٩) في الأصل «هذه»

(١٠) في الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

(ش) يعني أنَّ التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو: شَجَرٌ وَبَقَرٌ فتقول فيهما: شُجَيْرٌ وَبَقِيرٌ إذ لو قلت: شُجَيْرَةٌ وَبَقِيرَةٌ لالتبس بتصغير شَجَرَةٍ وَبَقَرَةٍ /، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ثلاثا^(١) وما بينهما من أسماء العدد^(٢) فتقول في تصغيره^(٣) حُشَيْرٌ وَتُسْفِيعٌ وَخُمَيْسٌ، ولا تلحقها التاء، لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة^(٤)، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَذُّ تَوَكُّ دُونَ لَبْسٍ ... *

(ش) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها وهي زُودٌ وَشَوْكٌ وَنَابٌ للمِسِّنِّ من الإبل، وَخَوْبٌ وَفَرْشٌ^(٥) وَقَوْسٌ ودرع الحديد وعرس وتعل^(٦) ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق^(٧) التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَنَدَرُ * لَحَاقٌ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَكَزْ

(ش) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد^(٨) على الثلاثة^(٩) كقولهم في قُدَامٌ قُدَيْدِيَّةٌ^(١٠) وفي وَرَاءٌ وَرَيْجَةٌ وفي أَمَامَ أُمَيْمَةٌ.

(١) في ظ «وثلاثا».

(٢) في ش «العدد المئوت».

(٣) في ز، ك «فيه».

وفي ظ، ت «في تصغيرها».

(٤) في ت زيادة «وخمسة من عدد المذكر».

(٥) «وفرس» ساقطة من هـ.

(٦) قالوا في تصغيرهم شُدُوذًا زُودًا، وَشَوْكٌ، وَلُؤْبٌ، وَخَرْبٌ، وَلُؤْبٌ، وَفَرْشٌ وَفَرْشٌ، وَدُرَيْجٌ، وَخَرْبٌ، وَلُؤْبٌ، وَتُسْفِيعٌ.

(٧) في ت «لحاق».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «فيما زاد» وعبارتها أدق.

(٩) في ظ «الثلاثي» تحريف.

(١٠) في ز، ظ، ت «قديمية» تحريف، وما أثبت هو الصواب. انظر شرح ابن الناظم ص ٧٩٢، وشرح المرادي ١١٦:٥.

وقوله^(١): «مَا»^(٢) ظرفية ومصدرية، وفي «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «وَيُرَى» في موضع خبر يكن، «وَذَا لَبِيسٍ» مفعول ثان يبرى، «وبالْثَّاء» متعلق يبرى، «وَتَرَكَّ» فاعل بشد، «دُونَ» متعلق بشد، «وَلَحَاقُ تَا» فاعل «بَتَدَرَّ»^(٣)، «وَمَا» موصولة وصلتها «كَثَر» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثرة، ومعنى كَثَر: غَلَبَته^(٤) في الكثرة^(٥). ثم قال:

(ص) وَصَغُرُوا شُدُّوَذَا الَّذِي أَلْتَى * وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتَى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» «وَالَّذِي» وفروعها؛ لشبههما^(٦) بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥
١ خولف به تصغير المتمكن فترك^(٧) أولها على ما كان عليه^(٨) قبل التصغير وغرض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في «الَّذِي» و«أَلْتَى» اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ، وفي «ذَا» و«تَا»: ذِيَّ وَتِيَّ^(٩)؛

(١) في هـ، ز «وقوله ما لم».

وفي ت «وقوله ما لم يكن» وهي أدق.

(٢) «مَا» ساقطة من ز.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فاعل بتدر وفيما متعلق بتدر».

(٤) في ت «غلب».

(٥) في ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير في ما كثر الثلاثي أي فيما زاد عليه في الكثرة».

الزيادة هنا تفيد في بيان معنى الكثرة، وليس بلام إثباتها.

(٦) في الأصل، ش، ك «لشبههما».

وفي ط «لشبههما».

(٧) في ز «فترك».

(٨) «عليه» ساقط من ز.

(٩) من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودي من شرح الكافية مع تغيير بسيط.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤ : ١٩٢٤.

وقد^(١) اعترض المرادى^(٢) هذا البيت^(٣) ولا بد من إيراد^(٤) اعتراضه لصحته، قال: اعلم أن قول الناظم: «وَصَغَّرُوا شُدُودًا» معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. وثانيها: أن قوله: «مَعَ الْفُرُوعِ» ليس على عمومته؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله: «مِنْهَا تَا وَتِي» يوهم أن «تِي» تصغر^(٥) كما تصغر «تَا»^(٦)، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»^(٧).

والواو في «صَغَّرُوا» عائدة^(٨) على العرب، «وَالَّذِي» و«الَّتِي» مفعول بصغروا، «وَشُدُودًا» مصدر في موضع الحال من الواو، «وَذَا» معطوف على «الَّتِي»، «وَمَعَ» متعلق بصغروا.

(١) في الأصل «قد».

(٢) انظر شرح المرادى ٥: ١٢٠.

(٣) «هذا البيت» ساقط من هـ.

(٤) في ت «إيراده».

(٥) في هـ، ظ، ت «صغر».

(٦) في هـ، ظ، ت «صغر تَا».

(٧) قال في التسهيل ٢٨٨: «لا يصغر من غير المتمكن إلا ذَا وَالَّذِي وفروعهما، فيقال: ذَا، وَتِي، وَالَّذِي، وَالَّتِي، وَذَا، وَتِي، وَالَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذِيُونَ في الدين وَالَّتِيَاتِ وَاللُّوْثِيَا في اللّٰثِي، وَاللُّوْثِيَا، وَاللُّوْثِيُونَ في اللّٰثِي وَاللّٰثِي».

ذكر السيوطي في الهمع ٦: ١٥٠ نقلاً عن أبي حيان «قال: ولم يصغروا من ألفاظ المؤنث سوى «تَا» وتركوا تصغير «تِي» و«ذِي» و«ذِهِ» استغناء بتصغير تَا أو خوفاً من الالتباس بالمذكر. وإجازة تصغير اللّٰثِي، واللّٰوَاتِي، واللّٰء، واللّٰثِي مذهب الأخفش قاله قياساً، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المصغر وهو اللّٰثِيَات جمع اللّٰثِيَا ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس».

وانظر شرح الشافية لابن الحاجب ١: ٢٨٦.

(٨) في الأصل «عائده»

(النسب)

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيويه^(١) بالتسميتين. قوله:

(ص) يَاءُ كَيْمَا الْكُرْسِيُّ زَادُوا لِلنَّسَبِ * وَكُلُّ مَا^(٢) تَلِيهِ كَشْرُهُ وَجَبَ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفُهم منه ثلاثة تغييرات^(٣) زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفُهم ذلك / من تشبيهها بياء الكرسى فأنها حرف الإعراب، وفُهم^(٤) منه أن ياء الكرسى ليست للنسب؛ لتشبيهه بياء النسب بها.

«وَيَاءٌ» مفعول برادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وكَيْمَا» فى موضع الصفة لياء، «وَكُلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتَلِيهِ»^(٥) صلتها، والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه^(٦) وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، «وَكَشْرُهُ وَجَبَ» جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كُلُّ، «وَكَشْرُهُ»^(٧) عائد على الحرف الذى تليه الياء.

^(١) وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة»

الكتاب ٣: ٣٣٥.

^(٢) فى الأصل، هـ ، ز «وكلما» تحريف.

^(٣) فى الأصل «تغيرات».

^(٤) فى الأصل «فهم».

^(٥) فى هـ ، ز، ت «ويليه» تحريف.

^(٦) فى هـ ، ز، ت «يليه».

^(٧) فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها^(١) بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ اخْدَفَ وَتَا * تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُفْتَا

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة محذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

- ما كانت فيه الياء للنسب. كبَصْرِيٍّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٌّ.

- وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُرَيْسِيٍّ: فتقول في النسب إليه كُرَيْسِيٌّ.

- وما كان أصلها^(٢) واواً أو^(٣) ياء نحو: مَرْيَمِيٍّ أصله مَرْيَمُو فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مَرْيَمِيٍّ، وفي هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد^(٤)، وإنما محذفت / الياء^(٥) في جميع ذلك كراهية^(٦) ٢٦٦
اجتماع أربع يآآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فَاطِمَةَ فَاطِمِيٍّ، وإنما محذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّة^(٧)، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».

(٢) في ك «أصله».

(٣) في هـ، ز، ط، ت «وباء».

(٤) يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:

لشبهها الملحق والأصل ما * لها ...

(٥) «اليا» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت

(٦) في ش، ك «كراهية».

(٧) في ط «مكة» وهذه أصوب. أي تقول في النسب إلى مكة مَكِّيٍّ، ولا تقول مكة لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو: قَزَقِرِي فِي قَزَقِرِي^(١) وَحِثِي فِي حِثِي^(٢) وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكُنْ تَزِيغُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنَ

(ش) يعني أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب وآوَا نحو: حُبَلِي فتقول فيه: حُبَلِي وَحُبَلِي^(٣) وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها، لدخولها في الضابط، الأول [نحو جَمَزِي فتقول جَمَزِي]^(٤) ولم يتعرض للراجع من الوجهين^(٥) قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلُهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «وَمِثْلُهُ» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى^(٦) الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو^(٧) الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء في «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

(١) القَزَقَرُ: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذي لا شيء فيه.

وَقَزَقِرِي وَقَزَقِرِي مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».

(٢) الْحِثِي: الحث هو الاستعمال، والحِثِي اسم نفسه، ويقال حِثْت فلانا فاحثت. اللسان «فر» و«حث».

(٣) ويجوز حُبَلَاوِي قلبها وآو مفعولة بألف.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز.

المثال الذي ذكر لما كانت فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ رابعة في اسم ثانيه متحرك. والجَمَزِي: السريع.

ولم يمثل لما كانت أَلْفُهُ خامسة فما فوق كقولك في حُبَارِي حُبَارِي، وفي قَبَقِرِي قَبَقِرِي.

(٥) قال الأشموني في تنبيهاته ٤ : ١٧٨ «ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار».

يفهم من ذلك أَنَّ حذف الألف الرابعة في اسم ثانيه ساكن يجوز قلبها وآو أو حذفها، والحذف أرجح

وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التَّأْنِيثِ أقوى من شبهها بالمتقلبة عن أصل. وليس في كلامه ترجيح لأحد

الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك في شرح الكافية ٤ : ١٩٤١ بقوله:

وَأَلْفُ السَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ كَ (حُبَلَاوِي) وَشَقْوَطُهَا التَّحِبُ

(٦) في ت «أحوى» تحريف.

(٧) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي الياء^(١) «ومن» على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثاني لبيان الجنس^(٢). «وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ / ٢٦٦ ب مَدَّةُ» مفعول بتثبتا: ثم قال:

(ص) لَشَبِيهَهَا الْمَلْحَقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا * لَهَا ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذَفْرَى^(٣) أو منقلبة عن أصل نحو: مَزْمَى، جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها^(٤) واواً أو حذفها^(٥) فتقول: ذَفْرَى وَذَفْرَوَى وَمَزْمَى وَمَزْمَوَى، إلا أن القلب في الأصلي^(٦) أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَلِلْأَصْلِيِّ^(٧) قَلْبٌ يُغْتَمَى

(ش) فَمَزْمَوَى أحسن من مَزْمَى، ومعنى يُغْتَمَى: يختار، وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أنَّ ألف الإلحاق بالعكس فيكون كألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أنَّ القلب في ألف الإلحاق^(٨) أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أنَّ القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما^(٩)

(١) في ز، ك «الياء».

(٢) يريد «من» المدخلة في ما في قوله «ومثله بما حواه حذف وتا».

(٣) الذَفْرَى: هو الموضع الذي يَفْرَق من البعير خلف الأذن.

وَذَفْرَى البعير أصل أذنه. وبعضهم يُؤَنَّثها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم يُؤَنَّثها «ذَفْرَى» فتكون ألفها للإلحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضي ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) في ت «قبلها» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «وحذفها».

(٦) في الأصل، ش، ك «الأصل».

(٧) أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا في حرف وشبهه.

مثل ما الحرفية أو شبهه ك «ما الإسمية».

الأشموني / والصبان ٤: ١٧٩.

(٨) في الأصل «إلحاق» تحريف.

(٩) في الأصل «منهما» تحريف.

جميعاً^(١) أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية^(٢). «والمُلْحَق» نعت «لِشِبْهَتِهَا» و«الأَصْلِي» معطوف على المُلْحَق، و«ما» مبتدأ وهي^(٣) موصولة وصلتها لها، والخبر في المجرور^(٤) قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَزْبَعاً أَزِلُ * ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُصْطَفَى، وألف التأنيث نحو: حُبَارَى، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى وَفَبَغْزَى^(٥)، فتقول: مُصْطَفَى / وَحُبَارَى وَمُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى^(٦) بالحذف في ٢٦٧
م
جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص^(٧) وبدأ بالخامسة فقال:

(ص) ... * كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِساً غَزِلُ

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في مُعْتَدِي^(٨) مُعْتَدِي^(٩)، وفُهِم من ذلك أنَّ حذفها إذا كانت سادسة واجب

(١) «جميعاً» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا الْمَعْلَى بِمِثْلِهِ (الْمَوْجِد) وَالْقَلْبُ قَدْ بَاتَى كَ (مَوْجِدِي)
وَقَدْ تَأْنَيْتُ مِنَ الْمَشُوبِ لَمْ تُحْدَفْ كَ (الْمَكْحَل) قَاذِرُ الْأَيْتِلَةِ
وَقَدْ يَمْزُجُ تَالِثٌ مِنْهُ وَبِئْسَ (مَوْجِدِي) وَبِئْسَ الْقِيْلَابُ أَتَقَى
وَالْحَدَفُ نَزَزَ كَ (مَوْجِدِي) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا مَبَاهَا، هَذَا الْأَمْتَلُ

(٣) «مبتدأ وهي» ساقطة من ش.

(٤) في ت «الجار والمجرور».

(٥) فَبَغْزَى: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقَالُ وَقَعَ فِي خُلَيْطَى وَخُلَيْطَى أَيِ اخْتِلَاطٍ.

(٧) في ش «إلى ياء المنقوص» وعبارتها أكمل.

(٨) في هـ، ظ، ك «معتدى» وما أثبت هو الصواب.

وفي ت «معتد».

(٩) في ت «معتدي».

أيضاً، لأنه من باب أخرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة.

«وَالْأَلِفَ» مفعول بَأَزَلْ، «وَالْجَائِزَ» نعت للآلف، و«أَزَبَعاً» مفعول بالجائز، «وَيَا الْمُنْقُوصَ» مبتدأ خبره عُزِلَ، أي: لحذف، «وَحَامِساً» حال من الضمير المستتر في عُزِلَ.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن في نحو: قَاضٍ وَمُعْطٍ ، فتقول: قَاضِيٌّ وَقَاضِيَوِيٌّ وَمُعْطِيٌّ وَمُعْطَوِيٌّ^(١) ومن قلبها واواً قول الشاعر:

٢١٣. فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا * دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَوِيِّ وَلَا نَقْدُ^(٢)

(١) في ت «فتقول في قاضي قاضوي وفي معطى معطوي»

(٢) البيت متعدد النسبة. فقد ورد في ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٦٢:٣ ونسب لابن مقبل وقد ورد في ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه. وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد في الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حانية «حاتوي» وأنشد:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَوِيِّ وَلَا نَقْدُ
والرواية الأخرى وردت في اللسان قال: وأما قول الآخر:
«دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَوِيِّ وَلَا نَقْدُ»

فهو نسب إلى الحاناة.

الحاتوي: نسبة إلى الحانية وهو على غير قياس والقياس: حاتئ.

انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣: ٣٤١

وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٤٣:٤ وشرح التصريح ٣٢٩:٢، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية^(١)، وهو الموضع الذى يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو^(٢) ألف فقال:

(ص) ... * ... وَحَثَّم قَلْبُ ثَالِثٍ يَمِينٍ

(ش) فشمل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان^(٣) فى وجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ^(٤)، وإنما قلبت الألف فى «فَتَى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياء.

٢٦٧
ب

«والحذف» مبتدأ، «وَرَايَعاً» حال من الياء، «وَأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وفى الياء» متعلق بأحق، «وَحَثَّم» خبر مقدم لقلب ثالث، «وَيَمِينٍ» أي: يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ... * ...

(ش) يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجَّ إِذَا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة^(٥) كما فى نحو تَمَرٍ فتجب حينئذ قلب الواو والياء أليفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كَفَتَى فتقلب الألف بَعْدُ واواً^(٦) كما قلبت فى فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاضَوِيٍّ، لأن نظيره يغلب

(١) فى هـ، ز «الحانية».

(٢) فى الأصل، ك «وَألف».

فى ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.

(٣) فى الأصل «منسوبان» تحريف وتصحيف.

قوله منسوبان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

(٤) فى ت «نحو عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ وفَتَى وَفَتَوِيٍّ».

(٥) فتقول: شَجَّيْتُ وَشَجَوِيٍّ، وَتَمَرِيٍّ وَتَمَرَوِيٍّ.

وهذا معنى قول ابن مالك فى شرح الكافية ٤: ١٩٣٠

وك (الفَتَى) فى نَسَبٍ نحو (الشَّجِي) * فَعَيْنُهُ انْتَحَ وَبَوَائِي بَعْدُ جِي

(٦) فى ظ «واو».

فُتْفِتِحَ أيضاً ضَادٌ قَاضٍ كما تُفْتَحُ لامٌ تَغْلِبُ عندَ بعضِ العربِ^(١).
«وَذَا الْقَلْبِ» مفعول بأوّل أي صاحب القلب، «وَأَنْفِتَاحاً» مفعول ثانٍ بأوّل^(٢). ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلَ * وَفَعِلَ غَيِّهُمَا الْفَتْحُ وَفَعِلَ

(ش) يعنى أنّ الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كَنَمِرٍ أو مكسورها كإِبِلٍ أو مضمومها كذَيْلٍ فتقول: نَمَرِي وإِبِلِي ودُؤْلِي^(٣)، كراهة اجتماع الكسرة مع الباء^(٤).

«وَفَعِلَ» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتتح^(٥) و«فَعِلَ» معطوف على «فَعِلَ» بحذف العاطف، وافتح خبر «فَعِلَ»^(٦) إذا جعل^(٧) مبتدأ «وَعَيِّنَا»^(٨) مفعول بافتتح وهما^(٩) متعلق بافتتح، «وَفَعِلَ» الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير. وفعل كذلك / أي: مثلهما في وجوب فتح العين.

٢٦٨
↑

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِي الْمَزْمِيِّ مَزْمَوِيٌّ * وَاخْتِيزَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَزْمِيٌّ

^(١) قال ابن مالك «والجيد في النسب إلى (تَغْلِبُ) ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند أبي العباس مُطَرِدٌ، وعند سيويه مقصور على السماع ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِييٌ)».

انظر شرح الكافية ١٩٤٧:٤، وانظر الكتاب ٣٤٠:٣ وشرح المفصل ٤٦٠:٥، والهمع ١٦٥:٦.

^(٢) «بأول» ساقط من هـ، ت.

^(٣) في ش، ك «دُؤْلِيٌّ» وهي صواب.

انظر شرح المرادى ١٢٩:٥.

^(٤) في ت «اليأت».

^(٥) «افتح» ساقطة من ك.

^(٦) في هـ، ت «المبتدأ».

^(٧) في ش «جعلته».

^(٨) في الأصل «وعينهما» تحريف.

^(٩) في الأصل «ومنها» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ» لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كَمَزَمَى فيه^(١) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ اخْدِفْ». كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكر^(٢) هنا مرتبط^(٣) بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها^(٤) فتعين تأخيرها^(٥) عنها.

«وَمَزَمَزِيٌّ» مرفوع بقليل، «وفى المَزَمَى» متعلق «بِقِيلٍ»، «وَمَزَمَزِيٌّ» مرفوع باختير.

ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي^(٦)، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَتَخَوُّ حَتَّى ثَانِيهِ يَجِبُ * وَازْدُدْهُ وَاوَّاءَ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلْبٌ

(ش) يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدخمة في الأخيرة، فإن كان أصله^(٧) وَاوَّاءَ رَدَدْتُهَا فَقُلْتُ^(٨) فى طَيِّ: طَوَوِيٍّ؛ لأنه من طَوَوْتُ وإنما قُلِبَتْ الياء الأخيرة وَاوَّاءَ وهى منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ فى فَتَى وقد تقدم، وفُهِمَ

(١) «فيه» ساقط من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكرها» وعبارتها أحسن.

(٣) فى ش، ك «مرتبطة».

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «إثنائها» تصحيف.

(٥) فى ز «تأخيرها».

(٦) يريد فى قول ابن مالك فيما بعد.

وَأَلْحَقُوا مُثَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا * مِنَ الْمُجَالَيْنِ يَمَّا التَّاءُ أُولَيَّا

(٧) فى ظ «أصلها».

(٨) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَا» بالأصالة بقيت على حالها فتقول في
 حَيٍّ: حَيَّوِي / وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٢٦٨
 ب

(ص) وَعَلِمَ التَّنْيِةَ اخْدَفَ لِلنَّسَبِ * وَفِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجِبْ

(ش) يعنى أنك إذا^(١) نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذف
 العلامة ونسبت إلى واحد^(٢) فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ وزَيْدِيٍّ،
 وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع وتبعه
 «المراى»^(٣)، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن
 حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع.

و«عَلِمَ» مفعول باحذف، «وَلِلنَّسَبِ» متعلق باحذف، «وَفِثْلُ ذَا»^(٤) مبتدأ،
 وخبره «وَجِبْ»، و«فِي جَمْعٍ»^(٥) متعلق بوجب.

ثم قال:

(ص) وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ خُذِفَ * ...

(ش) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة
 مدغم فيها مثلها لحذفت المكسورة، كقولك في طَيِّبٍ: طَيِّبِيٍّ، كراهة اجتماع
 الياءات، وفهم من المثال أن الياء^(٦) إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبَيْخَ،

(١) «إذا» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل «واحد» تحريف.

(٣) قال المراءى «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه
 مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلح. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول
 فيمن اسمه زيدان على الأول زيدى، وعلى الثانى زيدانى».

(٤) في ت «إذا» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، ك «جميع» وما أثبت هو الصواب كما فى هـ، ز، ط، و ت والألفية.

(٦) «أن الياء» ساقطة من ك.

وفى ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء: طيئى، لكن جاء على خلاف ذلك^(١)، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... * وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِأَلَايْفٍ

(ش) ووجه^(٢) الشذوذ^(٣) أَنَّ أصله على مقتضى القياس طيء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تُقلب^(٤) ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وَقَالَتْ» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة^(٥) لمحذوف /.
٢٦٩
أ

والتقدير: وحرف^(٦) ثالث أو^(٧) ياء ثالث، وخبره «مُحْدِف»، «وَمِنْ نَحْوِ» متعلق بمحذف و«طَائِيٍّ» فاعل بشذ، «وَمَقُولًا» حال من طائي، و«بِأَلَايْفٍ»^(٨) متعلق بـ «مَقُولًا»^(٩).

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ التَّزِيمِ * وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةٍ حَتِيمِ

(ش) يعنى أَنَّ ما كان على وزن «فَعِيلَةٍ» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا^(١٠) تجمع مع ياء النسب، وتُحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان]^(١١) على وزن «فَعِيلَةٍ» بضم الفاء نحو: جُهَيْنَةُ تُحذف أيضاً

(١) أي تركوا فيه القياس فقالوا: طَائِيٍّ.

(٢) في ز، ك «وجه».

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الشذوذ فيه».

(٤) في ت «انقلبت» تحريف.

(٥) في ش، ت «وصف».

(٦) في ز «وحذف».

(٧) في هـ، ك «أي».

(٨) في الأصل «بالألف».

(٩) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «مقول». وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(١٠) في ش «إذ لا يجمع».

(١١) «ما كان» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل التاء^(١) فتقول في حَيْفَةٍ: حَيْفَى، وفي جُحَيْفَةٍ: جُحَيْفَى. «وَفَعِلَى» مبتدأ وخبره «الْثَرْمُ»، «وَفَى فَعِيلَةٍ» متعلق بالثَرْم، وإعراب عجز البيت كصدره، «وَفَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا * مِنَ الْمُتَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أَوْ لِيَا

(ش) يعنى أنهم ألحقوا «بَفَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» فى الحذف^(٢) ما كان على «فَعِيلٍ أَوْ فُعِيلٍ» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَدِيٌّ وَقُصِيٌّ، فتقول: فيهما: عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ^(٣) وَأَلْحَقُوا يعنى العرب، «وَمُعَلَّ» مفعول بالحقوا، و«عَرَبِيًّا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنَ الْمُتَالَيْنِ» متعلق بْمُعَلَّ، و«بِمَا» متعلق بالحقوا، «وما» موصولة وصلتها «أُولِيَا» و«التَّاءُ» مفعول ثانٍ «لِأُولِيَا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أُولِيَا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَةٍ وَفَعِيلَةٍ» من حذف يائيهما^(٤) / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيهما^(٥) وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ * وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم^(٦) أي: لا يُحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال^(٧) ومثَّل «بَفَعِيلَةٍ» بفتح

(١) فى ت «الياء».

(٢) فى هـ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

(٣) بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «عَلِيٍّ» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِيٌّ أَوْ عَلِيٍّ. والأول أجود «والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعليقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً».

(٤) فى ز، ظ «تاليهما».

(٥) فى هـ، ز، ت «مضعفهما».

(٦) فى الأصل «يتم» تحريف.

(٧) فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء^(١)، ولم يمثل «بَفْعِيلَة» بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بَفْعِيلَة عن فَعِيلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفُهم من البيتين أنَّ ما كان على «فَعِيل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم^(٢) على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقِيل فتقول فيهما: عَقِيلِيَّ وعُقِيلِيَّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ النَّسَبِ

(ش) يعنى أنَّ حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في نحو: حُمْرَاءُ حُمْرَاوِيَّ، كما تقول: حُمْرَاوَان، وتقول في عَلَبَاءُ وَكِسَاءُ وَحَيَاءُ: عَلَبَاوِيَّ وَكِسَاوِيَّ وَحَيَاوِيَّ، وَعَلَبَائِيَّ وَكِسَائِيَّ وَحَيَائِيَّ، كما تقول في التثنية، وقد تقدم ذكر^(٣) ذلك كله. «وَهَمْزُ»^(٤) مبتدأ، «وَيَنَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثانٍ يَنَالُ إن ضم ياءه، وفي يُنَالُ ضمير مستتر عائد^(٥) على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يَنَالُ» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وَالنَّسَبُ» فى موضع خبر كان، «وفى تَثْنِيَةِ» متعلق «بِالنَّسَبِ». ثم انتقل إلى النسب المركب^(٦) وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد^(٧)، وتركيب $\frac{٢٧٠}{١}$ مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثانى فقال:

(١) يريد قوله: كَالطُّوَيْلَةِ تقول فيها طَوِيلِيَّ. ومثال فَعِيلَة نُؤَيَّرَة تقول فيها نُؤَيَّرِيَّ.

وَنُؤَيَّرَة: اسم للاحية فى مصر.

(٢) «يتم» ساقطة من ت.

وفى الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.

(٣) «ذكر» ساقطة من ه، ز، ت.

(٤) فى ت «وهو» تحريف.

(٥) فى ش «يعود».

(٦) فى ه، ز، ظ، ت «إلى المركب» تحريف.

(٧) فى ت «إسنادى».

(ص) وَالشَّبُّ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا * رُكِّبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَقَ نَحْوُهُ فتقول في النسب إليه: بَرَقَ، ومثال المزج: بَغْلَبَكَ، فتقول في النسب إليه: بَغْلَبَ. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين^(١) قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * ... وَلَقَانِ تَمَّامَا
إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةً بِأَيْنٍ أَوْ ابْ * أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها^(٢) للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بأين نحو: ابن الزبير فتقول في النسب إليه زُبَيْرِيٌّ.
ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب، وهو^(٣) الكنية. نحو: أبى^(٤) بكر فتقول فيه: بَكْرِيٌّ.

ثالثها: أن يكون الأول يُعْرَفُ بالثاني نحو: غُلامٌ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِيٌّ
كذا قال الشارح وفيه نظر^(٥).

(١) فى ز «قسمان» خطأ من الناسخ.

(٢) فى ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».

(٣) فى هـ ، ز «وهى».

(٤) فى ز «أبى بكر رضى الله عنه».

(٥) قال ابن الناطم ٨٠١ «إن كان صدره معرّفاً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك فى غُلامٍ زَيْدٍ: زَيْدِيٌّ».

وللمكردى فى ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشمونى فى تنبيهاته بقوله: «يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى الفقر لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجموعاً علماً، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس».

شرح الأشمونى ١٩١: ٤، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٥٣: ٤.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي. ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَبَهَ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أنَّ المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره^(١) نحو: امرئ القيس فتقول فيه: امرئئ، فإن خيف لبس نسب إلى المعجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسِ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَافٍ وَعَبْدِ الْأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيٌّ وَمَنَافِيٌّ وَأَشْهَلِيٌّ؛ لأنك لو نسبت للصدر فقلت: عَبْدِي، لالتبس^(٢)، لم يُذَرَّ هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الْأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب^(٣) فيه للثاني^(٤). و«لِصَدْرٍ» متعلق بالنسب، و«صَدْرٍ مَا» معطوف، و«مَا» مصدرية وصلتها «رُكْبٌ»، و«مَزْجاً» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِقَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةً» مفعول بتمم، و«وَتَمَمٌ» فى موضع الصفة لثان^(٥)، و«مَبْدُوءَةً» نعت لإضافة، و«وَبَازِنٌ» متعلق بمبدوءة، و«وَمَا» معطوف على «ثَانٍ» وهى موصولة، و«وَالْتَّغْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وَجَبٌ»، و«لَهُ» متعلق بوجوب، والجملة صلة «مَا»، و«فِي» متعلق بالنسب، و«مَا» موصولة وصلتها «سِوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سِوَى هَٰذِي»

(١) فى ش «صدرها».

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «التبس».

(٣) فى هـ «ينتسب».

(٤) فى ك «الثانى».

(٥) «لثان» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية^(١) أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن محذفت^(٢) منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب^(٣)، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْزُ بِرْدِ اللَّامِ مَا مِنْهُ^(٤) حَذَفَ * جَوَازاً إِنْ لَمْ يَكْ رَدَّةً أَلِفَ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ * ...

(ش) يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية / ٢٧١
وجمعي التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول في «يَدٍ» و«عَدٍ»^(٥)
و«دَمٍ»: «يَدَيَّ» و«يَدَوِيَّ» و«عَدَيَّ» و«عَدَوِيَّ» و«دَمَيَّ» و«دَمَوِيَّ»، لأنك تقول
في تثنيتهما يَدَانِ وَعَدَانِ و«دَمَانِ»، وفي نحو: ثُبَّةٌ تُبْرِي وتُبِيي؛ لأنك تقول
في جمعها^(٦) ثُبَاتٌ بغير رد. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * وَحَقُّ مَنْجُورٍ يَهْدِي تَوْفِيَةً

(ش) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب
وجوباً نحو أَبٍ وَأَخٍ وَعَصَّةٌ^(٧) وَسَنَةٌ فتقول فيها: أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ وَعَصَوِيَّ
وَسَنَهِيَّ أو سَنَوِيَّ^(٨) على الخلاف في لامها؛ لأنك تقول في التثنية أَخَوَانِ

(١) في الأصل، ك «وظرفية».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «حذف».

(٣) في ش «أو واجب».

(٤) في ت «منه ما» تقديم وتأخير.

(٥) في ز، هـ، ت «وغد، وغدى، وغدان».

(٦) في ش «جمعه».

(٧) العصّة: تطلق على كل شجر يعظم له شوك.

(٨) «أو سنوي» ساقط من ت.

«قوله على الخلاف في لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واو لغة غيرهم» (حاشية ابن حمدون ١٥٤: ٢) وانظر الكتاب ٣٦٠: ٣ وشرح الأشموني ١٩٣: ٤.

وَأَبَوَانِ، وفي الجمع عَضَوَات^(١) وَسَنَوَات أو سَنَهَات، و«يَرْدُ» متعلق باجبر، و«رَدُّ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «يَرْدُ» وهي موصولة وصلتها «حَذِفَ»، و«منه» متعلق بحذف، «وَجَوَازاً» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجْبُزْ جَبْرًا ذَا جَوَازٍ، «وإن» شرط^(٢) «وَرَدُّهُ» اسم «يَكُ» و«ألف» في موضع خبرها، «وفي جَمْعَيْنِ»^(٣) متعلق بألف، «وَحَقُّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَبَاخُ أُخْتَا وَبَابِنِ بِنْتَا * أَلْحَقِ ...

(ش) يعنى أنَّ «أختا» إذا نسبت إليها^(٤) قلت: أَخَوِيَّ كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بِنْتٍ قلت: بَنَوِيَّ كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بَابِنِ ففيه نظره؛ ٢٧١ لأنَّ النسب إلى ابن يجوز [فيه]^(٥) ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ فمن أين يعلم أنَّ «بِنْتاً» يقال في النسب إليها بَنَوِيَّ فقط، والعذر له في ذلك، أنه إنما أحال على مَنْ قال في ابن بَنَوِيَّ، ولا يصح حمله على مَنْ قال: ابْنِيَّ لعدم همزة الوصل في بنت، هذا الذي ذكرته^(٦) في النسب إلى أُخْتٍ وَبِنْتٍ هو مذهب الجمهور^(٧) وخالف «يونس» في ذلك وعليه نبه بقوله:

(ص) ... * ... وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ

(ش) يعنى أنَّ «يونس» يقول في النسب إلى أُخْتٍ أُخْتِيَّ، وإلى بنت

^(١) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبت من ش، ه، أصبح وفي ش «عضرات أو عضيات، ويجوز عضيات ك «سنهات».

^(٢) في ش «وإن لم يكن شرط» وعبارتها أكمل.

^(٣) في الأصل، ظ وفي جمع» تحريف.

^(٤) «إليها» ساقط من ش.

^(٥) «فيه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

^(٦) في ش «ذكره».

^(٧) انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشموني ٤: ١٩٤.

بنتي^(١). «وبأخ» متعلق «بالخني»، و«أختنا» مفعول بالخني، «وبنتنا» معطوف على «أختنا»، وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»^(٢)، «ويؤنس» مبتدأ، «وصرفه ضرورة» وأبى» فى موضع الخبر و«حذفت التاء» مفعول يأتى. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي * ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَامَ وَلَايِي

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول فى «لَوْ وَكُنَى وَلَا» مسمى بهما: لَوِيَّ^(٤) وَكَيَوِيَّ وَلَايِي وفى ذلك نظر؛ لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون^(٥) نسب وتقدم^(٦) مثل ذلك عند ذكر «ما» فى التصغير، «والثاني» مفعول «بضاعف»^(٧)، «ومِنْ ثَنَائِي» فى موضع الحال من «الثاني» «وثانيه» مبتدأ، وذو لين^(٨) خبره، «ولين» بكسر اللام / وهو مصدر

٢٧٢
أ

^(١) فى النسب إلى بنت وأخت مذاهب هى:

مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التانيث ويؤد إليهما المحذوف فيقال: أَخَوِيَّ، وَيَوِيَّ، كما يفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أَخْتِي وَيَتِيَّ» ومذهب الأخفش أنه تحذف التاء، ويُقر ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: بَيَوِيَّ، وَأَخَوِيَّ.

انظر الكتاب ٣: ٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦: ١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٠٣.

^(٢) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

^(٣) فى ت «ثناء» تحريف.

^(٤) فى ز «لوي».

قال ابن حمدون: «- قول المكودي مسمى بها لوى - فك المكودي الإدغام فى الواوين فى لوتبعاً للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حى، والمتعين الإدغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح.

«والأشموني» حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤.

انظر شرح الكافية ٤: ١٩٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥: ١٤٨.

^(٥) فى الأصل «ذوا» تحريف.

^(٦) فى ظ «وقد قدم».

^(٧) فى هـ، ك «بضعف» تحريف.

^(٨) «ولين» ساقطة من هـ.

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثلاثي^(١). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَثِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ * فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ

(ش) يعنى أنَّ ما حذف من الفاء وكانت لامه ياء كَثِيَّةً وِدِيَّةً^(٢) يجب جبره يعنى رد ما حُذِفَ منه وهو الواو، وافتح^(٣) عينه فتقول: وَشَوِيٍّ^(٤) وَدَوِيٍّ. وفى قوله: «وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ» موافقة للمذهب «سببويه» والأخفش^(٥) بتركها ساكنة فتقول: وَشَوِيٍّ، وفهم منه أنَّ المحذوف الفاء إذا^(٦) [كانت^(٧)] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَّة»، «وعِدِيٍّ»^(٨) وفهم أيضاً أنَّ المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُدَّة»^(٩) مسمى بها فإنَّ أصلها مُنْدُ «وَلِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهى موصولة وصلتها «عَدِمَ» و«الْفَا» مفعول بعدم و«كَثِيَّةً» خبر يكن، «وَالْفَا»

(١) فى هـ، ز، ط، ك، ت «لثان» تحريف.

(٢) فى الأصل، ش، ك «ودمية» وما أثبتَّ أصبح لما ذكره بعد ذلك فى النسب إليه بقوله «ودويٍّ».

(٣) فى هـ، ط، ت «وافتح» تصحيف.

وفى ز، ك «وافتح» تصحيف.

(٤) فى ظ «وشويٍّ»

(٥) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إلى شبة وشيئى لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها».

المقتضب ١٥٦:٣ وانظر الكتاب ٣٦٩:٣.

(٦) فى الأصل «إذا».

(٧) «كانت» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

وفى ش، ك «كان».

(٨) فى ز «فتقول وعدى».

قال سببويه «فى باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك حدة. فإذا أضفت قلت: «عديٍّ»، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياء الإضافة، ولا تقول عِدَوِيٍّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وَعِدَّةٌ فترد الفاء، ولا ينبغى أن تلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»

«الكتاب ٣٦٩:٣»

(٩) تقول فى النسب إلى «مُدَّة» إذا سميت به رجلاً «مُدِّيٍّ» ولا يجوز مُثْلِيٍّ.

جواب الشرط^(١)، وجبزه مبتدأ، «وَفَتَحَ عَلَيْهِ» معطوف عليه، «وَالْتَزِمَ» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد^(٢) على معنى ما ذكر^(٣) ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ^(٤)

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق^(٥) على جمعيته ولم يشابه^(٦) فى الوضع المفرد، جىء به واحده ونسب^(٧) إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فَرَضِيَّ وفُهم من قوله: «إِنَّ يُشَابِهَ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل^(٨) واحده كعباديد^(٩)، والآخر ما سمي به كائنصار فتقول فيهما: عباديدي^(١٠) وَأَنْصَارِيَّ، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِبًا» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «وَاللَّجْمَعِ» متعلق بناسبا^(١١)، و«إِنَّ» شرط وتحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة^(١٢) كما تقدم، ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

(١) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «فجبره وفتح عنه التزم».

(٢) فى ز، ت «أفرده».

(٣) فى ت «ما ذكرته».

ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) فى ز «بالوصف» تحريف.

(٥) فى ز «باقى».

(٦) فى ظ «يشابهه».

(٧) فى الأصل «ونسبت».

والأحسن أن يقول «وانسب إليه».

(٨) فى ش «يهمل».

(٩) فى الأصل «كعنا زيد».

(١٠) فى الأصل «عنا زيدى».

(١١) فى ه، ظ، ت «بناسب» تحريف.

(١٢) «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعَلُ * فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَعْبَلُ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فَاعِلٍ» بمعنى صاحب كذا. نحو: تَأْمِرُ وَلَآئِينَ وَكَأْسِ أَيِ صَاحِبِ
تمر، وصاحب لَبَنٍ، وصاحب كُشْوَةِ^(١).

الثاني: «فَعَالٍ» فِي الْحَرْفِ غَالِبًا نَحْو: حَدَّادٌ وَقَزَّازٌ^(٢).

[الثالث]^(٣): فَعِيلٌ بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا.

نحو: طَعِمْتُ وَلَبِيسٌ بِمَعْنَى ذِي طَعَامٍ، وَذِي لِبَاسٍ. «وَمَعَ» متعلق «بأغنى»
و«فَعِيلٌ» مبتدأ وخبره «أَغْنَى». ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا * عَلَى الَّذِي يُثْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَرَا

(ش) يعنى أَنَّ مَا خَالَفَ مَا قَدَمْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالضُّوَابِطِ^(٤) يَقتَصِرُ عَلَى
مَا نَقَلَ مِنْهُ أَيِ^(٥): يَحْفَظُ^(٦) وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي
الْمُنْسُوبِ^(٧) إِلَى الْبُتْرَةِ بِضْرِيَّ بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَإِلَى الدُّهْرِ دُهِرِيَّ بِضَمِّ الدَّالِ،
وَإِلَى مَرْوٍ مَرْوِيَّ بِزِيَادَةِ الرَّاي. وَ«غَيْرُ» مُبْتَدَأٌ، «وَمَا» مُوصُولَةٌ وَصَلَتْهَا
«أَسْلَفْتُهُ» وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى^(٨) الْمَوْصُولِ الْهَاءِ فِي «أَسْلَفْتُهُ»، «وَمُقَرَّرًا» حَالٌ

(١) فِي ز «كُسْرَةً».

(٢) فِي ش زِيَادَةُ «وَقَزَّازٍ وَخَزَّازٍ وَبَزَّازٍ»

قَالَ الْخَضِرِيُّ: «هَذِهِ الصَّبِيعُ غَيْرُ مَقْيَسَةٍ عِنْدَ سَبِيهِهِ وَإِنْ كَثُرَ بَعْضُهَا فَلَا يُقَالُ دَقَاقٌ وَكَأَنَّ وَتَزَّازَ لِبَيْعِ
الدَّقِيقِ وَالْفَاكِهِةِ وَالْبَرِّ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ عَطَارٍ وَتُقَالُ. وَالْمَبْرَدُ يَقْيَسُهُ»

حَاشِيَةُ الْخَضِرِيِّ ١٧٥:٢

(٣) «الثَّالِثُ تَكْمِلَةٌ مِنْ ش».

(٤) فِي ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وَالضُّوَابِطُ فِي النِّسْبِ».

(٥) فِي الْأَصْلِ «أُمُّ» تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي ز «حَفَظَ».

(٧) فِي ظ «النِّسْبِ».

(٨) فِي الْأَصْلِ «فِي».

من الهاء واقتُصِرَا / خبر «غَيَّرَ»، «وَعَلَى الَّذِي» متعلق بـ «اقتُصِرَا»، و«يُنْقَلُ» $\frac{٢٧٣}{١}$
مِنَّةٌ صلة «الَّذِي»، والضمير العائد على «الَّذِي» الهاء في «منه».

(الوقف)

(ش) الوقف^(١) قطع النطق عند آخر الكلمة^(٢) فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً^(٣) وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْدٌ ورَأَيْتُ زَيْدًا ومَمَرْتُ بِزَيْدٍ^(٤)، وإبدال^(٥) التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً^(٦) نحو: قَامَ زَيْدُو، ورَأَيْتُ زَيْدَا، ومَمَرْتُ بِزَيْدِي. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة^(٧) ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنْوِيناً أَوْ فَتْحاً اجْعَلْ أَلْفَا * وَقَفّاً وَتَلَوْ غَيْرَ فَتْحٍ اخِذْهَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير^(٨) فتح حذفته، وشمل «غَيْرَ فَتْحٍ»^(٩): الضم والكسر، والمراد بالفتح

(١) «الوقف» ساقطة من ك.

وفي هـ، ز، «الوقف هو».

(٢) في الأصل، ك، ت «الحركة».

وفي ظ «الكلمة المتحركة».

(٣) في ك «قبله مطلقاً»

«وقوله: حذف التنوين مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإعراجه حيثئذ أن تقول

في زيد من قام زيد بالسكون. أنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من

ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال في حالي النصب والجر «حاشية ابن حمدون

١٥٦:٢

(٤) «وممرت بزيد» ساقطة من هـ.

(٥) في ظ، ت «وإبدال» تحريف.

(٦) هذه لغة الأزد وهو الإعراب بالحركات الثلاثة.

(٧) كقولك: هذا زيد، وممرت بزيد، ورأيت زيدا.

(٨) «غير» ساقطة من ت.

(٩) في هـ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب^(١) «وَتَنْوِينًا» مفعول أول بـ «اجْعَلْ»^(٢)، «وَوَقْفًا» مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في اجعل أو مفعول له، و«إِثْرٌ» ظرف متعلق بـ «احْدِفًا»، «وَأَلَفَ احْدِفًا»^(٣) بدل من نون التوكيد الخفيفة^(٤) ثم قال^(٥):

(ص) وَاحْدِفْ لِوَقْفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ * صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

(ش) يعنى أنَّ هاء الضمير في الوقف إذا كان صِلَّةً^(٦) غير الفتح تُحذف وتُشمل الضم والكسر / نحو: رَأَيْتُهُ وَمَرَزْتُ بِهِ فَتَقَفَ عَلَيْهِمَا^(٧) ٢٧٣
ب بالسكون وفُهم من قوله: «غَيْرُ الْفَتْحِ» أنَّ الواقعة بعد الفتح لا تُحذف وهي ضمير المؤنث^(٨) نحو: رَأَيْتُهَا، والمراد هنا بالفتح فتح البناء، وفُهم من قوله: «فِي سَوَى اضْطِرَارٍ» أنَّ الوقف، أي^(٩): على الواو والياء في الاضطرار، و«لِوَقْفٍ»^(١٠) متعلق بـ «احذف» واللام للتعليل، و«فِي سَوَى» متعلق بـ «احذف»^(١١) و«صِلَّةٌ» مفعول بـ «احذف»، و«فِي الْإِضْمَارِ» متعلق بـ «صِلَّة». ثم قال:

(١) قول المكوذي والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه - رحمه الله - إذ لا فرق بين فتحة الإعراب - نحو: رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو: وبها اسم فعل بمعنى أحجب إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ١٥٦:٢»
(٢) في ش «باجعل وإثر ظرف متعلق بجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفاً».
(٣) في هـ «احذف» تحريف.
(٤) في ش «وتلو مفعول باحدفا، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.
(٥) «ثم قال» ساقط من ز.
(٦) في هـ ، ظ «صلته».
(٧) وفي ز «صلتها».
(٨) في ش «فيوقف عليها».
(٩) في ز «المؤنثة».
(١٠) في ش «أنه أتى الوقف».
(١١) وفي هـ ، ز ، ظ ، ت «أن الوقف أتى».
(١٠) في الأصل «لوقف».
(١١) ما بعد «باحذف» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذَا^(١) مُنْزَلًا لُصِبَ * فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنُهَا قُلِبَ

(ش) يعني أنَّ «إِذَا» التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه^(٢) بالتنوين بعد الفتح فتقول: «إِذَا» وفهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أنَّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل^(٣) «وَإِذَا»^(٤) فاعل بِأَشْبَهَتْ و«مُنْزَلًا» مفعول بِأَشْبَهَتْ^(٥)، «وُلُصِبَ» في موضع الصفة لـ «مُنْزَلًا»^(٦)، «وَوُثِّنَتْهَا» مبتدأ، «وَقُلِبَ» خبره، و«أَلْفًا» حال من الضمير في قلب. ثم قال:

(ص) وَخَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي الثَّنِينَ مَا * لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا

(ش) يعني أنَّ حذف الياء من المنقوص^(٧) إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور^(٨) نحو: مَرَزْتُ بِقَاضٍ

(١) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «إِذَا» وهي صحيحة.

وما أثبت من الألفية، ش، ك.

(٢) في ش «لشبهها»

(٣) قال المرادي: «اختلف في الوقف على إِذَا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمتون

المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أَنْ، ونقل عن المازني والمبرد،

واختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثر.

والثالث: التفصيل. فإن ألفيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أصحلت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء

وقال ابن حصفور الصحيح كتبها بالنون.

شرح المرادي ١٥٩:٥.

(٤) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «وَإِذَا».

(٥) «ومنوناً مفعول بِأَشْبَهَتْ» ساقط من ك.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «المتون».

وما أثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٧) في ش «المنقوص المتون» وعبارتها أكمل.

(٨) في ت «فالمجرور»

بحذف الياء^(١)، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَبْ» / أَنَّ الياءَ لَا تُحذفُ ^{٢٧٤}
من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِيناً اَلْزُ فَتُحْجِجُ اَلْجَعْلَ اَلْأَفَاءَ»، أَنَّ
المنقوص المنون المنصوب^(٢) يبدل فيه التنوين اَلْفَاءَ نحو: رَأَيْتُ قَاضِيًا، وفُهم
من قوله: «أَوَّلَى» أَنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هَذَا قَاضِي
وَمَرَزْتُ بِقَاضِي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه
بقوله:

(ص) وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِاَلْعَكْسِ .. * ...

(ش) يعني أَنَّ المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه
أولى من حذفها^(٣) نحو: هَذَا الْقَاضِي وَمَرَزْتُ بِالْقَاضِي، ويعني بغير ذي^(٤)
التنوين المقرون بآل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع
والجورر كما مثَّل^(٥)، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات^(٦) الياء،
وإن^(٧) كان المنقوص محذوف^(٨) العين^(٩) فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه
بقوله:

(ص) ... وَفِي * نَحْوِ مَرِ لُزُومٍ رَدُّ اَلْيَا اَلْقُضَى

(ش) يعني أَنَّ نحو: مَرِ اسم فاعل من أَرَى^(١٠) إذا وقف عليه لزم رد

(١) في ظ «التنوين» تحريف.

(٢) «المنصوب» ساقطة من ت.

(٣) صرح بذلك أيضاً ابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٧: ٤.

(٤) «ذِي» ساقطة من ك.

(٥) في هـ «كما مر».

(٦) في ك، ت «إثبات».

(٧) في هـ «وإذا».

(٨) في ز «محذوفاً».

(٩) «العين» ساقطة من ز.

(١٠) في ز «أَرَى» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرِي وَمَزَزْتُ بِمُرِي، وإنما لزم فيه رد الياء^(١) لكثرة ما محذوف منه فإن أصله مُرِي^(٢) على وزن مُفْعِل فتقلت حركة الهمزة إلى الراء ومحذفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقاءه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها^(٣) في الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوص» / ٢٧٤ ب مبتدأ، «وَذِي التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «ومَا» ظرفية مصدرية، «وَأُولَى» خبر المبتدأ، «وَمِنْ ثُبُوتٍ» متعلق بأُولَى، «وَفَاعِلَمَا»^(٤) تتميم، لصحة الاستغناء عنه، «وَعَيِزُ ذِي التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، «وَالزُّومُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، «وَرَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول^(٥)، «واقْتَفَى» خبر المبتدأ، «وفِي نَحْوٍ» متعلق باقتفى. ثم اعلم أن الموقف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون، والزُّومُ^(٦) والإِسْمَامُ والتَّضْعِيفُ والتَّثْقُلُ، وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(ص) وَغَيْرُهَا التَّأْنِيثُ مِنْ مَتَحَرِّكَ * سَكْنُهُ أَوْ قَفَ زَائِمِ التَّحَرِّكَ

(ش) يعنى أن غير هاء^(٧) التأنيث من المحرَّك يجوز تسكينه وزُّومُه والأصل التسكين^(٨)، وأما الزُّومُ فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في

(١) ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) في ز «مرأى».

(٣) في الأصل «لسكونها» تحريف.

(٤) في هـ، ط، ت «واعلما» تحريف.

(٥) في ش «إلى المفعول».

(٦) في الأصل «والزُّوم» تحريف.

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «تاء».

(٨) في ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها^(١) وسيبين بعد كيف يوقف عليها. «وَعَيَّرَ» منصوب بفعل مضمر يفسره «سَكَّنَهُ»، و«أَوْقَفَ»^(٢) معطوف على سكنه، و«رَأَيْتَ التَّحْرُكَ»^(٣) حال من الفاعل^(٤) المستتر في قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضُّمَّةَ ... * ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشفَتين إلى الحركة / حالة سكون^(٥) ^{٢٧٥}
الحرف^(٦) وفُهم من قوله: «الضُّمَّة» أنه مخصوص بها، ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. و«الضُّمَّة» مفعول «بِأَشْمِمِ»، و«أَشْمِمِ»^(٧) معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفًا * مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحْرَكًا ... *

(ش) يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك^(٨)، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جَعْفَرٍ وَضَارِبٍ وَذَوْهَمٍ جَعْفَرٌ وَضَارِبٌ وَدَرَهَمٌ بالتضعيف، «وَأَوْقَفَ» معطوف على «أَشْمِمِ»، «وَمُضْعِفًا» حال من

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «في غيرها من المتحرك».

(٢) في ز، ظ، ت «أوقف».

(٣) «التحرك» ساقطة من ش.

وفي الأصل «التحريك» تحريف.

(٤) في ش، ز «من الضمير».

(٥) في ش «السكون».

(٦) «الحرف» ساقطة من ش.

(٧) في ظ «أو أشمم».

(٨) في ش «ما قبله متحركاً»

وفي ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «وَمَا» مفعول به «مُضْعِفًا»^(١) وهى موصولة وصلتها «لَيْسَ» و«هَمْزًا» خبر لَيْسَ، «وَأَوْ غَلِيلاً» معطوف على «هَمْزًا»^(٢)، «وَلِنْ قَفًا» شرط أي تبع، و«مُحَرَّكًا» مفعول به «قَفًا»، ثم أشار إلى الخامس فقال: (ص) ... وَحَرَكَاتٍ^(٣) انْقِلَاً * لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

(ش) يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف^(٤) الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له فى هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله: «لِسَاكِنٍ» واحترز^(٥) من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن^(٦) مما يقبل الحركة وشمل الألف^(٧) لتعذر حركته^(٨) نحو: دَار، والواو والياء لنقل الحركة فيهما نحو: قُنْدِيل وُعُضْفُور، والمُضْعَفُ نحو: الجَدَّ؛ لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الضرورة، وبقي عليه شرط ثالث يخلافى أشار^{٢٧٥} إليه بقوله: /

(ص) وَنَقُلُ فَتْحٍ مِنْ^(٩) سِوَى الْمُهْمُوزِ لِأَنَّ يَرَاهُ بَصِيرَتِي وَتُكُوفٍ نَقْلًا

(ش) يعنى أن «البصريين» منعوا^(١٠) نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال فى رَأَيْتُ الْحِصْنَ، رَأَيْتُ الْحِصْنَ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

(١) فى هـ «مُضْعِفًا» تحريف.

(٢) فى هـ ، ظ، ت «همز» تحريف.

(٣) فى هـ ، ز، ت «أو حركات» تحريف.

(٤) «الحرف» ساقطة من ز.

(٥) فى ش «واحترز به من» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «لساكن».

(٧) فى ش «واحترز به من الألف لتعذر».

(٨) فى ز «حركة».

(٩) فى هـ «فى» تحريف.

(١٠) فى ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سَوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل همزة. نحو: رَأَيْتُ الْحَبْأَ وَالرَّذْأَ وَالْبَطْأَ^(١) بنقل^(٢) الفتحة في جميع ذلك^(٣). ثم قال:

(ص) وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُتَتَبِعٌ * ...

(ش) يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا أدى^(٤) نقلها إلى عدم النظير^(٥) فلا يجوز النقل في نحو^(٦): هذا يَشْرُ فتقول: يَشْرُ، لما يؤدي إليه من بناء «فعل» في^(٧) الأسماء^(٨) وهو خاص بالأفعال، فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً^(٩) جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَتَتَبَعُ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذى يؤدي إلى عدم النظير، يعنى أن ذلك فى المهموز غير^(١٠) ممتنع لثقل همزة فتقول فى نحو: هَذَا رَدء،

^(١) وذلك فى قولك: رأيت الحَبْءَ والرَّذْءَ والبَطْءَ
الحَبْءَ: كل ما خبيء وستر، والرَّذْءَ: العون والبَطْءَ: ضد السرعة.

^(٢) فى الأصل «تنقل».

^(٣) هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة الهمزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذى نقلت إليه يقولون: هذا الحَبْءُ، ورأيت الحَبْ ومررت بالحَبْ، وكذلك فى البَطْء والرَّذْء. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البَطْءُ، ورأيت البَطْءَ، ومررت بالبَطْءِ وكذلك الرَّذْءُ والحَبْءُ، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتياع نحو: هذا البَطْءُ، ورأيت البَطْءَ، ومررت بالبَطْءِ أو الثقل إلى الحرف نحو: هذا البطء والرذء والحبء، ورأيت البطء والرذء والحبء ومررت بالبطنء والرذء والحبىء.

الإرتشاف ٤٠١:١، وشرح الأشموني ٢١٢:٤.

^(٤) «أدى» ساقطة من ك.

^(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «النظير ممتنع».

^(٦) «فى نحو» ساقط من ت.

^(٧) «فى» ساقطة من ت.

^(٨) «فى الأسماء» ساقط من ش، ك.

^(٩) فى ش، هـ، ز «المنقول منه همزة».

وفى ك، ت «المنقول إليه همزة».

^(١٠) فى ظ «ليس».

هذا ردُّه^(١) ومَرَزَتْ بِالْكَفِّ^(٢). «وحركات» مفعول «بانقلا»، و«ألف» انقلا بدل من النون الخفيفة^(٣)، و«يساكن» متعلق بانقلا، و«تَحْرِيكُهُ» مبتدأ، و«لَنْ يُحْظَلَ» أي: يمتنع^(٤) خبر المبتدأ، و«نُقِلُ فَتُح» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل و«لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ» جملة فى موضع خبر المبتدأ، و«كُوفٍ» مبتدأ، و«تَقْلًا» فى موضع الخبر، و«النُّقْلُ» مبتدأ، وخبره «مُتَمَتِّعٌ» /، و«إِنْ يُقَدَّم نَظِيرٌ» ٢٧٦ شرط محذوف الجواب^(٥)، و«وَذَلِكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، و«لَيْسَ يَمْتَنِعُ» خبره، و«فِي الْمَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) فِي الْوَلَفِ تَأْتِيهِ الْإِسْمُ هَا جُعِلَ * إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

(ش) يعنى أن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تجعل فى الوقف هاء^(٦)، واحترز بتاء تانيث الاسم من تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ»، من نحو: بَنَتْ وَأُخْتُ. وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتانيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَتَاةٌ وَحَصَاةٌ، ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَاتٌ، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقُلْ ذَا لِي جَمْعٍ تَصْحِيحٌ وَمَا * ضَاهَى ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» فى الوقف فى جمع المؤنث السالم

(١) «هذا ردُّه» ساقط من ز، ك.

فى الأصل، ش، ه «رده».

وما أثبتته من ظ، ت «أصبح».

(٢) فى ت «بالْكَفِّ الكَفِّ» وعبارتها أكمل وأدق.

(٣) فى ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».

(٤) فى ه، ز، ظ، ت «يمتنع».

(٥) فى ش «محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.

(٦) فى ش، ه، ز، ك، ت زيادة «هاء واحترز بتاء التانيث من التاء التى ليست للتانيث نحو قرأت» والزيادة هنا غير لازمة.

كهِنْدَات^(١) وما ضاهاه كأولآث وهَيَّهَات، والأعرِف فى ذلك الوقف بالتاء،
ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفُنُ البَنَاتِ مِنَ المَكْرَمَاتِ^(٢).

وقوله:

(ص) ... * ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أن غير جمع^(٣) المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع
المؤنث^(٤) ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحه، والوقف
بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٥)، فقال مجيب^(٦): ما أحفظ
منها ولا آيت. وَتَأْتِيهِ الاسْمُ^(٧) مبتدأ^(٨) خبره «بجعل»^(٩)، وفى جعل
ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بـجـعـل، «وها» مفعول ثانٍ و«إِنْ لَمْ يَكُنْ»^{٢٧٦}
يَكُنْ شرط، وفى «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يَكُنْ
«وَصِلْ»، «وَيَسَاكِينِ» متعلق بوصل، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكن
[ثم^(١٠)] إِنْ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر
ما تُزَاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً، «كَلَمْ يُعْطِه، أَوْ وَقَفَا كَأَعْطِه».

(١) فى ز «نحو هندات»

(٢) «دَفُنُ البنات من المكرمات» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٩٥:٤، وشرح ابن الناظم ٨٨١، وشرح الأشموني ٢١٤:٤.

(٣) «جمع» ساقطة من ز، ت.

(٤) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.

(٥) فى ت «البقرة».

(٦) فى ش «موجب»، ه، ك «مجيباً».

(٧) فى الأصل «والاسم».

(٨) فى ت «المبتدأ».

(٩) فى ه، ظ، ت «وخبره جعل».

وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.

(١٠) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة كقولك: عَلِمْتُ: عَلَى مَن، وقد تزداد في غيرهما كما سيأتى، فأما إلحاقها^(١) للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقِفْ بِهَا السُّكُوتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُحْذَرِ * يَحْذَرُ آخِرَ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

(ش) يعنى أنَّ هاء^(٢) السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم^(٣) نحو: لَمْ يُعْطِ، وَلَمْ يَعْ، والأمر من المعتل اللام نحو: أَعْطِ، وَقِ، إلا أنَّ إلحاقها^(٤) بنحو^(٥): لَمْ يَعْ^(٦)، وقِ مما بقى من الفعل فيه^(٧) حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ خُفْماً لِي سِوَى مَا كَمِ أَوْ * كَيْفَ مَجْزُوماً فَرَّاحٍ مَا رَعَوْا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق^(٨) هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفُهم منه أنَّ إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ وَلَمْ يُعْطِ^(٩) جائز لا لازم، فتقول فى^(١٠) لَمْ يُعْطِ

(١) فى هـ، ز، ظ، ت «لحاقها».

(٢) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكوت الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ١٦١: ٢)

(٣) «المجزوم» ساقطة من ش.

(٤) فى هـ، ز، ت «لحاقها».

(٥) فى هـ، ز، ت «لنحو».

(٦) «وما بعد» «ولم يعم» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) «فيه» ساقط من هـ.

(٨) فى هـ، ز، ظ، ت «لحاق».

(٩) «ولم يعط» ساقط من ك.

(١٠) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وَأَعْطِ: لَمْ يُعْطَ وَأَعْطَ^(١) بالسكون، وَلَمْ يُعْطِ، وَأَعْطِ بِالْحَاقِ^(٢) الهاء
وفى نحو: قَه، وَلَمْ^(٣) يَقَه بِالْحَاقِ الهاء خاصة. و«بَهَا» متعلق بقف / ٢٢٧
وقصرها ضرورة، «وَعَلَى الْفَعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «وَالْمُعَلِّ» نعت للفعل،
وبحذف متعلق بالمُعَلِّ، «وَحْتَمًا» خبر «لَيْسَ»، وفى ليس ضمير هو اسمها
عائد على لحاق الهاء، «وَفِي سَوَى» متعلق بحتما^(٤)، و«مَا» موصولة
وصلتها كييع، و«مَجْزُومًا» حال من كييع، والواو فى «رَعَوًا» عائدة^(٥) على
العرب، ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا لِي الْإِسْتِفْهَامُ إِنْ جُرَتْ حُدُفَ * أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْفَا إِنْ تَقِفَ

(ش) يعنى أنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَتْ حُدُفَ أَلْفُهَا فى
الوقف^(٦)، وَلَحَقَتْهَا هاء السكت. واحترز بقوله: «مَا لِي الْإِسْتِفْهَامُ» من^(٧)
الموصولة والمصدرية والشرطية^(٨). - فلا يحذف ألف شيء من ذلك فى
الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفُهم من قوله [إِنْ جُرَتْ أَنْ المرفوعة
والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله]^(٩): «إِنْ جُرَتْ» المجرورة
بحرف الجر نحو عَمَّة وَلَهُ، والمجرور بالإضافة نحو: اقْتِصَاءَ مَنَةٍ، إِلاَّ أَنْ

(١) لم يعط وأعط ساقط من هـ.

(٢) فى هـ، ز، ظ، ت «بلحاق».

(٣) فى ش «عه ولم يعه» والمثال صحيح.

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «بحتم» ما أثبت أدق كما فى ت والألفية.

(٥) فى الأصل، ش، ك «عائد» وهذا جائز.

(٦) «فى الوقف» ساقط من ش.

(٧) «من» ساقط من ز.

(٨) مثال الموصولة قولك: مررت بما مررت به.

ومثال المصدرية نحو: عجبت مما تضرب. أي من ضربك.

ومثال الشرطية قولك: بما تفرح أفرح.

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة^(١) يلزمها الحذف وإلحاق^(٢) الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ خُثْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَطَا * بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ^(٣) مَ اقْتَضَى

(ش) يعني أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أنَّ لحاقها جائز في المجرورة بحرف^(٤)، وفهم أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ومثَّل^(٥) ذلك بقوله: اقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى، هذا^(٦) مثال المجرورة بالإضافة فاقْتِضَاءٌ مضاف لـ «م»^(٧) فإذا وقفت عليها قلت: الاقْتِضَاءُ^(٨) م^(٩) اقْتَضَى زَيْدٌ اقْتِضَاءٌ مَ / . «وما» مبتدأ، «وإن جرَّ»^(١٠) ٢٧٧ ب شرط، «وَحَذِفَ أَلِفُهَا» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب^(١١) خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله^(١٢): «فِي الِاسْتِفْهَامِ» متعلق بمحذوف تقديره: أعني، والهاء في «وَأُولَئِهَا»^(١٣) مفعول أول^(١٤)، «يَأُولِ، والهاء مفعول ثان، «وإنَّ تَقِفْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وختماً» خبر لَيْسَ وفي «لَيْسَ»

(١) ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.

(٢) في ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ولحاق الهاء».

(٣) «اقْتِضَاءٌ م» ساقط من ش، ك.

(٤) في ت «بحرف جر».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «لم مثلاً».

(٦) ما بعد م «اقْتَضَى» إلى «اقْتَضَى» ساقط من هـ.

(٧) في ز، ت «لما» تحريف.

(٨) في ز، ظ «اقْتِضَاءٌ»، وفي ت «في اقْتِضَاءٍ».

(٩) «م اقْتَضَى» ساقط من ز.

(١٠) في الأصل، هـ، ز، ك «حرف» تحريف وتصحيح.

(١١) في ز، ك «والجزاء».

(١٢) في ت «أن في قوله».

(١٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «في أولها» تحريف.

(١٤) «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفى سَوَى» متعلق بهتماً^(١)، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باسم»^(٢) متعلق بانخفاض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل الملل الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بِكُلِّ مَا^(٣) * حَرْكَ تَحْرِيكَ^(٤) يَتَاءٍ لَزِمًا^(٥)]

وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ يَتَا * أُدِيمَ شَذُّ فِي الْمُدَامِ اشْتِخَاسًا

(ش) يعنى أن وصل السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن^(٦)، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام^(٧) الذى يستحسن لحاق^(٨) الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» فيجوز هُوَ^(٩)، وَهِيَّةٌ وقد قُرئ بها^(١٠) ومثال حركة البناء غير المدامة^(١١) اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في «عَلُ» فى قول الراجز.

٢١٤ - يَا رَبِّ يَوْمَ لَى لَا أَظَلُّهُ

(١) فى الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك «بهتم».

وما أثبت أدق كما فى ت والألفية.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «والاسم» وفى ه «والاسم» وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) فى ه، ز «بكلمة».

(٤) فى ز «تحريكاً» تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، والألفية.

(٦) فى ظ «استحسن».

(٧) فى ش، ه، ك، ت «الدائم».

(٨) فى ت «لحاقه».

(٩) فى ت «هو» تحريف.

(١٠) «وقد قُرئ بها» ساقط من ش، وفى ه، ز، ك «وقد قُرئ بهما»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فى سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩

(مَا أَخْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ، هَلْكَ عَنِّي شُلُطَانِيَّةٌ) وسورة الفارحة آية ١٠ (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةٌ)

(١١) فى ش، ه، ز، ك، ت «الدائمة».

أَرْمَضُ مِنْ نَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّة^(١)

و «وَضَلُّهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بَغْيَرٍ» متعلق بوصول،
و«أَدِيمٍ» فى موضع الصفة لبناء، «وَشَدُّ» / خبر المبتدأ، «وَالْمُدَامِ» اسم مفعول ٢٧٨
من أَدَامَهُ يُدِيمُهُ فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا * لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

(ش) يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك
فى النثر قليل، وفهم ذلك من قوله: «وَرُبَّمَا»، ومنه قوله - تعالى^(٢) - فى قراءة
حمزة والكسائى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)^(٣)

وقراءة قالون «ومُحْيَاى ومماتى^(٤)»، وفى الشعر فاش، وقد صرح بذلك فى
قوله: «وَفَشًا مُنْتَظِمًا»، ومنه قوله:

(١) الرجز لابی ثروان، وروى الشطر الثانى فى الأصل:

«أَوْمَضُ مِنْ نَحْتِهِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّة»

انظر: شرح المفصل ٨٧:٤ والإنصاف ٣٤٦:٢ وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٠:٤، ومعنى اللبيب

١٥٤:١ وشرح الأشمونى ٢١٨:٤

أَرْمَضُ: أى تهرقني الرمضاء وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

الآية من قوله تعالى (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)

«قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر يثبتون الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّهْ» وكان

حمزة والكسائى يحذفان الهاء فى الوصل،

(السبعة فى القراءات ١٨٨)

وانظر الإملاء ١٠٩:١، والبحر ٢٩٢:٢.

(٤) «قرأ نافع ومُحْيَاى» بإسكان الياء ونصبها فى «مَمَاتَى» وقرأ الباقون «ومُحْيَاى» بتحريك الياء وإسكانها
فى «مَمَاتَى».

قال الرضى: «وقد جاء الياء ساكناً مع الألف فى قراءة نافع ومماتى» وذلك إما لأن الألف أكثر
مداً من أخويه - معنى الياء والواو - فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإحتماد عليه وإما لإجراء الوصل
مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف.

شرح الكافية ٢٩٥:١ وانظر الخصائص ٩٢:١ وشرح التصريح ٨٨:١ / ٦٠:٢، ٢٠٧.

٢١٥. أَتَوَاتَرَى فَعَلْتُ مَثُونًا أَكْثَمُ * [فَقَالُوا الْحَيْنُ قُلْتُ عَمُّوا ظَلَامًا] ^(١)

وقوله:

٢١٦. ضَحْخَمَ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا ^(٢)

وهو في الشعر كثير، «وَلَفْظُ الْوَضَلِ» مفعول لم يسم فاعله بأُعْطِيَ، و«ما» مفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف، ونثراً ^(٣) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: في نثر ^(٤) «وَفَشَا» معطوف على أُعْطِيَ ^(٥)، «وَمُنْتَظِمًا» حال من الضمير المستتر في فشأ.



^(١) الشاهد لتأبط شرأ، وقد ورد مسبقاً في باب الحكاية.

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.

وفي رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباها».

والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والنون في «منون» وصلأ وهو شاذ انظر: ديوانه ٢٥٦:٢، واللسان «حن».

والكتاب ٤١١:٢، والمقتضب ٣٦١:٤ والخزانة ٨٨:٢، ومعجم شواهد النحو ١٥٧.

^(٢) الرجز لرؤبة بن المعجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣

واللسان «ضحيم» والكتاب ٢٩٠:١.

والمقتضب ٣٣:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرا في ١٧٠:٤/٤١٩:١

وروى «ضَحْخَمًا يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا».

^(٣) في الاصل «ونظماً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

^(٤) في الاصل «في نظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية

^(٥) في ز «أعط» تحريف.

(الإمالة)

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي^(١) أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها^(٢) إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال^(٣):

(ص) الْأَلِفُ الْمُتَبَدِّلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَمِلْ ... /

٢٧٨
ب

(ش) يعنى أنَّ الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كَرَمَى، وآخر الاسم كَحَرَمَى، وفُهم منه أنَّ الألف إذا كانت وسطاً^(٤)

^(١) «هى» ساقطة من ك.

^(٢) فى هـ، ز «صيرورتها»

وفى ظ «إمالتها».

^(٣) فى ز «بقوله».

^(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا يُحتمل وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتي^(١). و«الألف» مفعول بأَمِلَ، و«المُبْدَل» نعت للألف، و«مِنْ يَاء» متعلق بالمبدل، «وفى طَرْف» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * ... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ ... *

(ش) يعنى أنَّ الألف يُحتمل إذا كانت صائرة إلى الياء^(٢) دون شدوذ ولا زيادة، وذلك نحو: حُبْلَى وَمَغْزَى، فَإِنَّ الألفَ مِنْهُمَا^(٣) غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: حُبْلَيَاتٍ وَمَغْزَيَاتٍ، وَمَغْزَيَاتٍ وَمَغْزَيَاتٍ، واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغة «هذيل» إذا أضيفت إلى ياء المتكلم^(٤) نحو: عَصَى^(٥) فى عَصَائِي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى^(٦): قُفَى، وفى جمعه: قُفَيَّ. و«الواقع» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، «ومِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «والياء» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، «وَيُخَلَّفُ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، «وَدُونُ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلَمَّا * تَلِيَهُ هَا التَّائِيَةُ مَا أَلْهَا^(٧) عَدِمَا

(١) يريد قول الناظم بعد:

وهكذا يدل عين الفعل إن * يؤل إلى قلت كماضى خف ودن

(٢) فى ز «ياء».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فيهما».

(٤) سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

«وعن هذيل انقلابها ياء حسن»

(٥) عصى: أصلها عصى يسكون الواو ولازم الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون

فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قفا».

(٧) فى ط، ك «ما التاء».

(ش) يعنى أنَّ ما آخره تاء التانيث مما فى ^(١) آخره أَلَف تستحق الإمالة يُمَال المجرد من التاء نحو ^(٢): مَرَمَاة ^(٣) وفَتَاة؛ لأنَّ التاء فى حكم / الانفصال. ٢٧٩
فهى غير معتد بها. و«مأ» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا» ^(٤) و«الهَاء» ^(٥) أ
مفعول بعدم ^(٦) وخبر المبتدأ «لَمَّا»، و«مأ» موصولة وصلتها تليه ^(٧)، وهى التانيث
فاعل بتليه ^(٨)، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء
من ^(٩) الإمالة ثابت لما يليه هاء التانيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يُوْلُ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضَى خَفَ وَدَنْ

(ش) يعنى أنَّ الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فِعل تكسر فاؤه
إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمل ما عينه واو مكسورة نحو: نَخَافَ أصله:
نَخَوِف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو:
دَانْ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة
وأصله: هَيب فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يُوْلُ إذا أسند إلى التاء
لِفَلْتُ ^(١٠)، فيُقَال نَخَفْتُ وَدَنْتُ وَهَبْتُ، واحترز به مما لا يُوْلُ إلى فَلْتُ

^(١) «فى» ساقطة من ز.

^(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.

^(٣) فى ز «مرمات» تحريف.

^(٤) فى ش، ه ، ز «وصلتها عدما».

^(٥) فى ه «والتاء».

^(٦) الأولى بـ «عدما» كما فى الألفية.

^(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

^(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

^(٩) فى ت «فى».

^(١٠) فى ز «إلى فلت».

يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى قُلْتُ^(١) بالضم نحو قَالَ وطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ وطُلْتُ. «وَبَدَلٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يُؤْلُ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ قَالِي الْيَاءِ .. * ...

(ش) أي يُمَال أيضاً الألف التي^(٢) تتلو الياء وذلك نحو: سَيَال^(٣) وأوهم كلامه أن ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٢٧٩
ب

(ص) ... وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [كَجَيْبِهَا أُذِرُ]^(٤)

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو: شَيْبَان^(٥)، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أُذِرُ جَيْبَهَا^(٦)، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلّة الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء^(٧)، وفُهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس^(٨) ثانيهما هاء منع الإمالة^(٩)، ولم يذكر في هذا النظم الياء سبباً^(١٠)؛ إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو في ذلك موافق

(١) «بالكسر بل إلى قلت» ساقط من ت.

(٢) في هـ، ت «الذي».

(٣) في ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.

سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع في الحجاز.

(٤) «كجيبها أدر» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٥) في الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيبان : اسم الرجل.

(٦) في الأصل «أذن جيبها» تحريف.

(٧) «لخفاء الهاء» ساقط من ك.

(٨) في هـ، ت «ليس».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ش «أن الياء سبب».

«لسيويه»^(١). «وتألى التياء» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ»، و«الْفَضْلُ» مبتدأ، وخبره «اغْتَفِرْ»، و«يَحْزِفُ» متعلق بالفصل [أَوْ مَعَ هَا]^(٢) [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده]^(٣) واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَالِي [كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ]^(٤)
 كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلًّا فَضْلٍ يُعَدُّ * فَ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ
 (ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه^(٥) أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: عِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولُهُمَا ساكن نحو: شِمْلَال.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء

نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما

الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: ف «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ.

^(١) قال الأشموني «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بابتته وسائرته، ولم يذكر سيويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشموني ٢٢٥، وانظر الكتاب ١٢٤: ٤، وشرح الكافية ١٩٦٧: ٤، والتسهيل ٣٢٥

قال الناظم في شرح الكافية:

وَقَبْلَ تَاءٍ أَلِفٌ تَمَّالٌ أَوْ تَعْدَهَا، وَاغْتَفِرَ انْفِصَالُ

^(٢) «أو مع ها» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

^(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

^(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

^(٥) في الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اغتفر^(١) الفصل / بالهاء في ^{٢٨٠}_١ دِرْهَمًا كَلَفًا فلَمْ يعتد بها فصار كشيئاً، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفُهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «يليه»، و«كشَرٌ» فاعل يليه^(٢)، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وَأَوْ يَلِي» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه^(٣) على الموصول فاعل «يَلِي»^(٤)، «وَتَالِي كَشَرٍ» مفعول بيلي، و«سُكُونٍ» معطوف على «كَشَرٍ»، «وَقَدْ وَلِي كَشَرًا»^(٥) جملة في موضع النعت لسكون، «وَفَضْلُ الْهَاءِ» مبتدأ، وخبره «يُعَدُّ»، «وَكَلَّا فَضْلٍ» متعلق ب«يُعَدُّ»، «وَقَدِرْ هَمَّاكَ» مبتدأ، «وَمَنْ» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«يُمْلَأُ» مجزوم به وهو في موضع خبره، «وَلَمْ يُصَدِّ» جواب الشرط، وبقي^(٦) من أسباب^(٧) الإمالة سبب ساهس يأتي الكلام عليه حيث ذكره^(٨). ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ^(٩) مُظْهَرًا * مِنْ كَشَرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان^(١٠) سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة^(١١) أحرف ويجمعها^(١٢) قولك: «قَطْ خُصْ

(١) في ز «اعتبر» تصحيف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «يليه».

(٣) «منه» ساقط من ت.

(٤) في ظ «يلِي».

(٥) في الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في الأصل «بقي».

(٧) في ظ «أسماء» تحريف.

(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨

(٩) في ز «يكن» تحريف.

(١٠) في ز «يكفیان» تحريف.

(١١) في ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «يجمعها».

ضغط^(١)، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أنَّ هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف^(٢) الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠ مفتوحة. و«حَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ» مبتدأ خبره يَكْفُ^(٣) و«مُظْهِراً» مفعول بيكف^(٤)، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهراً «وَمِنْ كَثِيرٍ» متعلق بـ «مُظْهِراً»، و«رَا» فاعل^(٥) بتكف، «وَكَذَّا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ * أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِدٌ وَبَاحِلٌ.

الثانية: أن يكون مفصلاً بحرف^(٦) نحو: مُتَّافِقٌ وَبَاسِطٌ.

الثالثة: أن يكون مفصلاً بحرفين. نحو: مَوَالِيْقٌ وَمَوَاعِيِظٌ.

(١) قَطُّ: أي أقم من قاط يقيظ.

تُحْضِ: الحَضُّ بيت من قصب.

ضغط: هو الضيق.

(٢) في ز «حروف».

(٣) في ز «يكن» تحريف.

(٤) في ز «بيكن» تحريف.

(٥) في ز «فاعله».

(٦) في ز «بحرفين» تحريف.

حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُفْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا جَدَّازٌ، وهذان جَدَّازَانِ.

بخلاف الراء المكسورة والتي سيذكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهى موصولة وصلتها «يَكْفُ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أي: بعد الألف المالة، و«مُتَّصِلٌ» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعية»، و«أَوْ بَعْدُ»^(١) حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، «وَبَحْرَيْنِ»^(٢) متعلق بفصل، و«فُصِّلَ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَشْكُنِ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِزْ

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعاً للإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طَلَّابٌ، ومثال الساكن بعد كسرة^(٣): رَأَيْتُ الْمِطْوَاغَ، وقد /^{٢٨١}
مثله بقوله: «كَالْمِطْوَاغِ مِزْ»، وفُهِمَ منه أنَّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة^(٤) نحو: طَالِبٌ وَقَادِرٌ وَزَاكِبٌ، وَقَبَائِلٌ وَضَيَّارِمٌ. و«كَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: تَمَالٍ^(٥) كَذَا، والضمير فى «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، و«أَوْ»^(٦) يَشْكُنِ معطوف على يَنْكَسِرُ، «وَأَثَرُ» ظرف متعلق بيسكن، «وَالْمِطْوَاغُ» مفعول بمر، يقال: مَارَ الطَّعَامُ^(٧) يَمِيرُ^(٨) وَمَارَ أَهْلُهُ. إذا جلب لهم الطعام، وَالْمِطْوَاغُ بمعنى: المطيع.

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «أو بعد».

(٢) فى ز «أو بحرفين».

(٣) «بعد كسرة» ساقط من هـ .

(٤) فى ز، ك «من الإمالة».

(٥) فى هـ ، ز، ك «يمنع» تحريف.

وفى ظ «يمال»، وفى ت «أمل».

(٦) فى هـ ، ظ، ت «أو يسكن».

وفى ز «ويسكن» تحريف.

(٧) «الطعام» ساقطة من ش.

(٨) فى ظ «يميره».

ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَزَا يَنْكَفُ * يَكْشِرُ زَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو^(١)

(ش) يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: دَارُ الْقَرَارِ، وَلَا أَجْفُو^(٢) غَارِمًا، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت^(٣) فيها الكسرة فَقَوِيَّ^(٤) بذلك على^(٥) سبب الإمالة. «وَكَفَّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«زَا» معطوف على «مُسْتَعْلٍ»، و«يَنْكَفُ» خبر المبتدأ، و«يَكْشِرُ»^(٦) متعلق ب«يَنْكَفُ»^(٧)، و«غَارِمًا» مفعول بأَجْفُو. ثم قال:

(ص) وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْفَصِلْ * وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(ش) يعنى أن سبب الإمالة لا^(٨) يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدْنِي^(٩) سَابُور^(١٠)، فلا تمال الألف من سَابُور، لأجل الياء من يدى / لأنها منفصلة، بخلاف الْكَفِّ فإنه يؤثر^(١١) وإن كان منفصلاً ^{٢٨١}_ب فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ^(١٢). فلا تمال الألف من

(١) فى هـ «جف» تحريف.

(٢) فى هـ «ولأجفو» تحريف.

(٣) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.

(٤) فى ظ «فتقوى».

(٥) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسياق لا يقتضيها.

(٦) فى هـ «أو يكسر».

(٧) فى هـ «ينفك» تحريف.

(٨) «لا» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «يرى» تحريف.

(١٠) سابور: اسم ملك من ملوك العجم.

(١١) فى ك «لا يؤثر» تحريف.

(١٢) فى ش «من أن يضربها قبل».

يَضْرِبُهَا لَكِفِ الْقَافِ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، «وَلَسَبَّ» متعلق
«بِثَمَلٍ»، وَلَمْ يَتَّصِلْ، فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ لِسَبِّ، «وَالْكَفُّ» مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «قَدْ
يُوجِبُهُ»، وَ«مَا» فَاعِلٌ «بِیُوجِبُهُ» وَهِيَ مُوصُولَةٌ، وَ«يَنْفَصِلُ» صِلَتُهَا. ثُمَّ قَالَ:
(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِنَتَّاسِبِ بِلَا * ذَا عِ سِوَاهُ كَعَمَادَا^(١) وَتَلَا

(ش) هذا هو السبب^(٢) السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها
لضعفه بالنسبة لها^(٣)، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب^(٤) دون سبب سواء،
وذكر مثالين أحدهما: عَمَادَا^(٥) ويعني^(٦) به إذا قلت: رَأَيْتُ عِمَادَا^(٧) ثم
وقفت^(٨) عليه فقلبت التنوين ألفاً، فتميل الألفين معاً أعني الألف التي بعد
الميم^(٩)، والألف المبدلة من التنوين، أما^(١٠) - الألف التي بعد الميم -
فلا مالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين - فلا
سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي^(١١) قبلها. وينبغي أن يضبط
«كَعَمَادَا»^(١٢) بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال^(١٣) الثاني تَلَا

(١) في ز، ت «كعمادي» وما أثبت أدق كما في الألفية والأصل وبقيّة النسخ.

(٢) «السبب» ساقطة من هـ.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «إليها».

(٤) في ك، ت «لتناسب».

(٥) في الأصل، ز، هـ «عمادي» تحريف.

(٦) في ظ «يعني».

(٧) في ز «عمادي».

(٨) في الأصل «وقف» وفي ز «وقعة» تحريف.

(٩) ما بعد «الميم» إلى «الميم» ساقط من هـ.

(١٠) ما بعد «التنوين» إلى «التنوين» ساقط من هـ.

(١١) «التي» ساقطة من ظ.

(١٢) في ز، ت «كعمادي».

وفي ظ «عمادا».

(١٣) «المثال» ساقطة من ظ.

أميل^(١) من قوله - تعالى: - (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاكُمَا)^(٢). فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة^(٣) رعوس الآي، وفيها ما لإمالة^(٤) سبب نحو: (إِذَا بَجَلًا) ^(٥).

والواو في «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «وَلِتَنَاشِئَ وَبَلَا»^(٦) / متعلقان ٢٨٢
بأمالوا. ثم قال^(٧):

(ص) وَلَا تُحِلُّ مَا لَمْ يَنْلُ تَحْكُمًا * دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِهَا وَغَيْرَنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا في «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فنقول: مَرَّ بِنَا وَنَظَرُ إِلَيْنَا، وَمَرَّ بِهَا وَنَظَرُ إِلَيْهَا، وإنما أُطْرِدَتْ في هذين الضميرين^(٨) دون غيرهما من غير^(٩) المتمكن لكثرة^(١٠) استعمالهما^(١١)، وفُهم من قوله: «دُونَ سَمَاعٍ» أَنَّ الإمالة شَمِئَتْ في غير هذين سماعاً، وذلك «أَنِّي وَمَتَّى وَتَلَّى»^(١٢). وقوله: «تُحِلُّ»

(١) في الأصل، ش، ك «أمثل».

(٢) سورة الشمس. آية: ٢

(٣) في هـ، ز «لتناسب».

(٤) في ت «ما لاتها».

(٥) سورة الشمس. آية: ٣

(٦) في ز «وتلا» تصحيف.

(٧) في ت «قالوا» تحريف.

(٨) في ت «الاسمين» تحريف.

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «لكثرة» تحريف.

وفي ز «بكثرة».

(١١) في الأصل، ك «استعمالها» تحريف.

(١٢) قال ابن مالك: «وما أميل على غير قياس دون سبب (أَنِّي) و(مَتَّى) و(تَلَّى) و(بَا) و(لَا) في قولهم: (إِمالا) وما أميل على غير قياس (رَا) وما أشبهها من فوائخ السور، وكذا الحجاج - علما - و(الباب) و(المال) و(الناس) في غير جر، وسوى سبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (عاب) و(تاب) في الشذوذ»

شرح الكافية ٤: ١٩٧٦.

مجزوم «يَلَا» الناهية، «وما»^(١) مفعول «بثْمِلْ» وهي موصولة وصلتها «لَمْ يَتَلْ تَمَكَّنَا»، و«دُونَ» متعلق بـثْمِلْ^(٢)، «وَعَيَّرَ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ * أَيْلَ كَ «لِلْأَيْسَرِ»^(٣) مِلَّ تُكْفَ الْكُلْفَ

(ش) يعنى أَنَّ الفتحة تمال^(٤) إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو (أُولَى الضَّرَرِ)^(٥) و (يَشْرَرِ)^(٦).

وقد مثل ذلك الناظم^(٧) بقوله: «لِلْأَيْسَرِ»^(٨) مِلَّ^(٩) أي: مل إلى الأيسر، وفُهم من إطلاقه أَنَّ الإمالة للراء^(١٠) جائزة في الوصل والوقف، وفُهم أيضاً منه أَنَّ الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره.

و «الْفَتْحَ»^(١١) مفعول «بأَيْلَ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَيْلَ»، و«فِي طَرَفٍ» في موضع النعت لراء، «وَلِلْأَيْسَرِ» متعلق «بِمِلَّ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب الشرط^(١٢)، «وَالْكُلْفَ» مفعول ثان بتكف «وَتُكْفَ الْكُلْفَ» تميم^(١٣) / ٢٨٢ ب لصحة الاستغناء عنه.

(١) «ما» ساقطة من ت.

(٢) ما بعد «بثْمِلْ» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) في الأصل «كلا»، وفي «كلل» تحريف.

(٤) «تمال» ساقطة من ظ.

(٥) سورة النساء. آية: ٩٥

وذلك في قوله تعالى: (لَا يَشْتَرِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ)

(٦) سورة المرسلات آية: ٣٢

وذلك في قوله تعالى: (أَلَيْهَا تَرْجَى يَشْرَرِ كَالْقَصْرِ)

(٧) في هـ «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.

(٨) في ز «الأيسر».

(٩) «مل» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «للإياء».

(١١) في الأصل «الفتح».

(١٢) في ش، ز «الأمر».

(١٣) في ز «تتميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي * وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

(ش) يعنى أنَّ الفتحة تمال أيضاً فى الوقف إذا وليها هاء التائيث، وفهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ» أنَّ الإمالة جائزة فى جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَةٌ وَقَصْعَةٌ وَدَحْرَجَةٌ وَعَرْقُوتٌ^(١) ومُحْدِرَةٌ، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: فَنَاءٌ^(٢) وخصاصة.

«وَالَّذِي» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ» صلة لِلَّذِي^(٣)، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «تليه»، و«فِي وَقَفَ» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التائيث».



(١) عَرْقُوتٌ: العَرْقُوتُ شَجَرٌ أَكْثَرُ مَنْقَادَةٍ فِي الْأَرْضِ، غَلِيظَةٌ، لَيْسَتْ بِالطَوِيلَةِ قَلِيلَةُ الْعَرْضِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ، مَكَانٌ

مِنْهَا لِينٌ وَمَكَانٌ مِنْهَا غَلِيظٌ، وَهِيَ مَكَانٌ صَعْبٌ إِنْ يُوتِقَى لَعْلُوهُ.

انظر اللسان: «عرقوة»

(٢) فِي هـ، ز، ظ «فَنَاءٌ».

(التصريف)

(ش) هو^(١) العلم بأحكام^(٢) يثنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم^(٣) الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف^(٤) وهو^(٥) نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ يَرَى * وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(ش) يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله^(٦) التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوُّز في قوله: من «الصَّرف» فأطلق الصرف^(٧) على التصريف لضرورة الوزن^(٨)

(١) في هـ ، ظ ، ت «التصريف هو».

(٢) في هـ ، ت «بأحوال».

(٣) في ت «الكلام».

(٤) في هـ «الحرف» تحريف.

(٥) في ظ «وهي».

(٦) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبعس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عينا، والتصغير في ذا والذي وفروعهما، والحذف في عين ليس عند إتصال تاء الفاعل».

شرح التصريح ٣٥٤:٢

(٧) «فأطلق الصرف» ساقط من هـ ، ت.

(٨) قال ابن حمدون: «الذي عند أبي الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند

أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوي».

(حاشية ابن حمدون ١٦٩:٢)

و«حرف» مبتدأ، «وَشِبْهُ»^(١) معطوف^(٢) عليه وسوغ / الإبتداء بحرف عطف^{٢٨٣}
المضاف^(٣) عليه، «وَبَرَى» خبر المبتدأ وأصله: بَرَى عَلَى وزن فَعِيل فحذفه بحذف
الهمزة، ويحتمل أن يكون برى^(٤) فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلًا يجوز
الإخبار به عن أكثر من واحد، و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُمَا»، وخبر
«مَا» حَرَى أي: حقيق، «وَبَقْصِرِيفٍ» متعلق بحَرَى. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُزَى * قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

(ش) يعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف،
ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأن
الأسماء والأفعال^(٥) قد تنقص عن الثلاثة^(٦) بحذف بعض حروفها، أما
الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَذْ وَعِدَّة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ

الله^(٧) في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد
على حرفين نحو: «نَحْدُ»، و«بَغُ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِي»^(٨) فعل أمر
من وَقَى. و«أَذْنَى» اسم «لَيْسَ»، «وَمِنْ ثَلَاثِي» متعلق بأذنى، «وَيُزَى» في
موضع خبر ليس، «وقَابِلَ» مفعول ثان يبرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في
يُزَى عائد على «أَذْنَى»، ويجوز أن يكون «قَابِلَ» مرفوعاً على أنه لاسم

(١) في ز «أو شبهه».

(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.

(٣) في ك «المضاف إليه».

(٤) «برى» ساقطة من ه ، ت.

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت زيادة «لأن الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله،
وفهم أيضاً منه أن الأسماء والأفعال».

والزيادة هنا لا لزوم لها.

(٦) في ك «ثلاثة».

(٧) ثم الله مختصراً من أيمن الله خفيف من كثرة الاستعمال.

(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَذْنَى» منصوباً^(١) على أن يكون مفعولاً ثانياً «لِيُزَى»، والتقدير وَلَيْسَ قَابِلُ التَّضْرِيفِ يُزَى أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ، «وَيَسَوَى» استثناء، «وما» موصولة وصلتها غَيْرُهَا^(٢) / ثم قال:

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَفِضَ إِنْ تَجَرَّدَا * وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد^(٣) من الزيادة، ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرَجَل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهباب مصدر اشهباب^(٤)، «وَمُنْتَهَى» اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس]^(٥) وإنما أسقط التاء من خمس؛ لأن حروف التهجى^(٦) يجوز تذكيرها وتأنيثها، و«إِنْ تَجَرَّدَا» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ» شرط وجوابه الفاء^(٧) وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي^(٨) بقوله:

(ص) وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ الْفَتْخَ وَطُحْمٌ * وَأكْثَرُ وَزْدٌ تَشْكِينٌ ثَانِيهِ تَعَمُّ

(ش) غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

(١) في الأصل «منصوب».

(٢) في الأصل، ش، ز، ك «غير» وما أثبت أدق كما في هـ، ظ، ت والألفية.

(٣) في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.

(٤) اشهباب: مصدر اشهباب، إذا صار أشهب من الشبهة وهي بياض يخالطه سواد.

(٥) «خمس» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «الهيحاء».

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»

(٨) في الأصل «الثاني» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة^(١) اثنا عشر وزناً وهي التي تفتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَافْتَحْ وَضُمِّ وَأَكْسِرْ» يعني في كلا واحد منها^(٢)، فهذه تسعة^(٣)، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم: «فَعَلَّ» نحو: جَمَل، «وَفَعَّل» نحو: عَضُد، «وَفَعِل» نحو: كَيْف^(٤) /، «وَفَعَل» نحو: صُرِد^(٥)، «وَفُعِل» نحو: عُثِق، «وَفُعِل» نحو: $\frac{٢٨٤}{١}$ دُئِل «وَفَعِل» نحو: عَنَب، «وَفُعِل» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَل، و«فُعِل» نحو: إِبِل و«فَعِل» نحو: قَلَس، «وَفُعِل» نحو: قُفِل، و«فُعِل» نحو: عِذْل؛ إلا أن المُستعمل منها عشرة^(٦) وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفَعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ * لِقَضْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ^(٧) بِفُعْلٍ

(ش) وإنما أهمل «فُعِل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قُرئ:

(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكِ)^(٨)

(١) قوله: من ضرب ثلاثة يعني

أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وقوله:

أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة

(٢) في هـ، ز، ك «منهما».

(٣) في ز «تسعة أوجه».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «وفعل نحو قَيْب».

(٥) «وفعل نحو صرد» ساقط من هـ، ز.

(٦) في الأصل، ش، ك «عشر».

(٧) في هـ «بفعل» تحريف.

(٨) سورة الذاريات آية: ٧

قرأ بذلك أبو مالك الفغاري، والحسن، وانظر المحتسب ٢٨٦: ٢ والبحر ١٣٤: ٨، ومعجم القراءات

القرآنية ٢٤٤: ٦

الحَيْك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل^(١) «فَعِل» لإختصاصه بالفعل، وفُهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «دُئِل» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلي^(٢)»، ورُئِم^(٣) في اسم الأست.

«وَعَيَّرَ» مفعول مقدم بالكسز وهو مطلوب «لَا فَتَحَ وَضُمَ» فهو من باب التنازع، «وَتَشَكَّيْنَ» مفعول بز، «وَتَعَمَّ» مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعَمَّ أي^(٤): تستوفى جميع أوزان الثلاثي، «وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَأُفْهِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلُّ» مبتدأ وخبره، «وَلِقَضَاهُمْ» متعلق بنقل، و«قَضَدَ» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخَصَّيَصَ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبِفَعِلَ» متعلق «بِتَخَصَّيَصَ». ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

(ص) وَالْفَتْحُ وَضُمُّ وَالكسز الثاني مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضَمِينِ

(ش) فذكر له^(٥) أربعة أبنية «فَعَلَ» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو $\frac{٢٨٤}{ب}$ ضَرَبَ^(٦)] وذلك مستفاد من قوله: «وَأَفْتَحَ»، و«فَعَلَ» بضم العين نحو: سَهْلٌ وهو مستفاد من قوله: «وَضُمَّ»، و«فَعَلَ» بكسر العين نحو: سَمِعَ وهو مستفاد من قوله: «وَأَكْسِرَ».

الرابع «فَعِلَ» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفُهم من سكوته عن الفاء أنَّ حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفُهم أنها فتحة؛ لأنَّ^(٧) الفتحة أخف فاعتبارها^(٨) أقرب، وفُهم من قوله: «وَزِدْ نَحْوَ ضَمِينِ»

(١) في ز «قال» تحريف.

(٢) في هـ، ت «الدؤلي»، وفي ز «الدؤلي».

(٣) في ز «ورئِم» وهو من باب ... ومكان النقط غير واضح.

(٤) «أي» ساقطة من ز، ظ.

(٥) في الأصل، ش، ك «لها».

(٦) «نحو ضرب» تكملة من ش.

(٧) في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.

(٨) في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل^(١) بنفسه أو فرع عن^(٢) فعل الفاعل^(٣)؟

«والثاني»^(٤) مفعول «بأكسز»، وهو مطلوب «لأفتَحَ وَضُمَ» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«من»^(٥) فعل في موضع الحال من «الثاني»^(٦) ثم إنتقل إلى الرباعي والمزيد^(٧) من الأفعال فقال:

(ص) وَمُنْتَهَاهُ أَزْنَعُ إِنْ جُرِّدَا * وَإِنْ يُرْذُ فِيهِ فَمَا سَيِّئًا عَدَا

(ش) يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَخَرَجَ، وفُهِمَ من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُخِرِجَ لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق، وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

(١) في ز «أصل» تحريف.

(٢) في ظ «من».

(٣) الحقيقة أن فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.

قال: وقوله إن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والملازني وعليه درج المكودي في نظمته (البسط والتعريف) واستدل هؤلاء ب ورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: خُنِيَ وَرُيِيَ، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.

وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أن صيغة المبنى للمفعول أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو سائر، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الإدغام.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

(٤) في الأصل «والثان» تحريف.

(٥) في الأصل «من».

(٦) في الأصل «لثان» تحريف.

(٧) في ز «المزيد».

استخرج^(١)، وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرابعى الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاسم مُجَرَّدٍ زُبَاعِ فَعْلُلُ * وَفَعْلِلُ وَفَعْلَلُ وَفَعْلُلُ /
وَمَعَ فَعْلُ فَعْلُلُ ... * ...

٢٨٤
أ

(ش) فذكر^(٢) ستة أبنية:

الأول: «فَعْلُلُ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَفَفُزْ.

الثانى^(٣): «فَعْلِلُ» بكسر الأول والثالث. نحو: زُبُرُجٌ للسحاب^(٤) الرقيق^(٥)

الثالث: «فَعْلَلُ» بكسر الأول وفتح الثالث^(٦). نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: فُعْلُلُ بضم الأول والثالث. نحو: جُزْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فُعْلُلُ» بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد^(٧) الثالث. نحو:

قِمَطُرٌ^(٨).

السادس: «فُعْلُلُ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: مَجْخَذَبٌ، لذكر الجراد.

(١) «نحو استخراج» ساقط من هـ.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارتها أكمل.

(٣) في ط «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».

(٥) فى الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.

وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.

(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.

(٧) في هـ «وسكون».

(٨) فى الأصل «قمط» تحريف.

قِمَطُرٌ: القِمَطُرُ: الجمل القوى السريع، وقيل الجمل الضخم القوى والقِمَطُرُ والقِمَطُرِيُّ: القصير

الضخم، ومراة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب تمطر الرجل: شديدها.

اللسان «قمطر».

وفى هذا البناء السادس^(١) خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأخفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فَعْلَل بالضم، وفي تأخير له إشعار بهذا الخلاف. [ثم^(٢)] إنتقل إلى الخماسى المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ^(٣) عَلَا * فَمَغْ فَعْلَلِي حَوَى فَعْلَلِيلاً
كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ ... *

(ش) يعني وإن^(٤) علا الرباعى أي جاوزه فهو خماسى، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثانى والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرَجَلٌ.

الثانى: «فَعْلَلِيٌّ» بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو: جَحْمَرِش^(٥).

الثالث: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مُشَدِّداً نحو: قُدْعِيلٌ^(٦).

الرابع: «فَعْلَلٌ» بكسر الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مُشَدِّدة.

نحو: «قِرْطَقِبٌ»^(٧). ثم قال:

(ص) ... وَمَا * غَايِرَ لِلزُّيْدِ أَوْ النَّقْصِ^(٨) انْتَمَى

(١) في هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في هـ، ت «وإن» تحريف.

(٤) في هـ، ط، ت «وإن».

(٥) في ك «جحمرش للعجوز الضخم».

فـ «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة في السن.

(انظر اللسان جحمرش)

(٦) قُدْعِيلٌ: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم.

انظر اللسان «قدعمل».

(٧) قِرْطَقِبٌ: هو الخرقة البالية وقد سبق ذكره.

انظر اللسان «قرطب».

(٨) في هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو ^{٢٨٥}ب منسوب^(١) إلى الزيادة أو^(٢) النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك بالأسماء نظر^(٣)، وفُهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو: كَتَهَبَل وسائر المزيدات وهي كثيرة^(٤) تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: «يَد» وثَبَّة^(٥)، والمزيد من الأفعال نحو: انْطَلَقَ واشْتَكَبَرَ، والمنقوص منه نحو: قُم ودَغ^(٦) وقُمْتُ، و«وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «غَايَر» وخبرها «انْتَمَى» أي: انتسب، ولِلزَّيْد^(٧) متعلق «بِانْتَمَى»، ومعنى الزيد^(٨) الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ^(٩) مِثْلُ تَا اخْتَلَدِي

(ش) يعني أنَّ الحرف إذا لزم في تصارييف الكلمة حكم عليه بالأصالة، وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصارييف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

(١) في الأصل «منسوب» تحريف.

(٢) في هـ «والنقص».

(٣) قال ابن الناظم ٨٢٦

«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».

وقال المرادى ٢٣٢:٥ «يعنى أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...»

وقال المكوذى: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهب إليه غير صحيح. وأنَّ المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأن منها مجرد ومزيد». وعندى أن ما ذهب إليه المكوذى أرجح وأصح.

(٤) في الأصل «كنكرة» تحريف.

(٥) وثَبَّة ساقط من هـ.

وفي ظ، ت «وثبية» تحريف.

(٦) في ز «وصح».

(٧) في ظ «وللمزيد» تحريف.

(٨) في ظ «المزيد» تحريف.

(٩) في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيحكم في «تأديم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات^(١) النون وحذف الألف في «تأديم»^(٢). والتاء في: اخْتُذِي زائدة لسقوطها في حَذَا يَحْذُوا. و«الْحَرْفُ» مبتدأ، «وَلَا يَلْزَمُ» شرط، «والفاء»^(٣) جواب الشرط، «وَأَصْلُ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الْحَرْفُ» و«الَّذِي» مبتدأ صلته «لَا يَلْزَمُ»، و«الرَّائِدُ» خبر «الَّذِي»، «وَمِثْلُ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الرائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي^(٤) ذلك مثل. ومعنى اخْتُذِي: افْتَنِي. ثم قال:

(ص) يَضْمِنُ لِفَعْلٍ قَابِلٍ الْأُصُولَ فِي * وَزْنَ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن ترن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر^(٥) عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثاني^(٦) بالعين، وعن الثالث^(٧) باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرْب قلت: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَمَرُو قلت: فَعَلَ بسكون العين^(٨)، فإذا^(٩) كان^(١٠) في الكلمة الموزونة زائد^(١١) نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز، ك «لإثبات».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «ندمان» تحريف.

وفي ت «ندما».

(٣) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي»

(٤) في ظ «تقديره».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فتعبر» تصحيف.

(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.

(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.

(٨) في ش، هـ، ز «بفتح الفاء وسكون العين».

(٩) في هـ، ز، ط، ت «فإن».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

(١١) في ظ «زائدا».

(ص) ...

* وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ^(١) اكْتَفَى

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن يُعَبَّرَ عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَر «فَوَعَلَ»، وفي وزن عَثِير^(٢) فَعِيلٌ. هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَصَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ * كَوَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُشْتُقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي «أصل» من الكلمة ضَعُفَتْ^(٣) اللام، أي رُدَّ عليها لأمّاً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أنَّ في الزائد على الأربعة^(٤) صورتين^(٥): إحداهما في الرباعي فتُضَعَّفُ اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَرُ وفُشْتُقُ فتقول في / وزنهما ^{٢٨٦}_ب «فَعَلَّلَ وفُعِّلَ»، والأخرى في الخماسي لما علمت من أنَّ الاسم^(٦) يكون خماسي الأصول، فتقول في سَفَرَجَل فَعَلَّلَ، فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة^(٧) إلى خمسة أحرف^(٨).

^(١) في ش «لفظه» تحريف.

وفي هـ «بلفظه» تحريف.

^(٢) العثير: هو غبار الأقدام.

^(٣) في هـ، ز «ضعف».

«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظه (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه ف قيل لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعّل كما يقول البصريون أو فعّل بزيادة الراء أو فعّل بزيادة الفاء».

حاشية الصبان ٢٥٣: ٤.

^(٤) في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.

وفي ك «الثلاثي».

^(٥) في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.

^(٦) في ز «الأسماء».

^(٧) في ز «الوزنة».

^(٨) في ش «حروف».

ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ^(١) * فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

(ش) يعني^(٢) إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله^(٣) في الوزن^(٤) ما جعلته^(٥) للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَزْمَرِيْس^(٦) قلت في وزنه: فَعْفَعِيل، وإن كان مضعف^(٧) العين نحو: اغْدُوْدَنَّ^(٨) قلت في وزنه: افْعَوْعَلْ، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلَبَبَ قلت فيه: فَعْلَلْ، وقوله: «يَضْمِنِ» متعلق بِقَائِل، وقَائِل فِعْل أمر، «وفعل» بفتح الفاء^(٩)، و«الأصُول» مفعول بقابل، و«فِي وَزْنٍ»^(١٠) متعلق بِقَائِل، و«زَائِدٌ» مبتدأ وخبره اكْتَفَى، و«يَلْفِظِيهِ» متعلق باكْتَفَى، و«الْلَامُ» مفعول مضاعف، و«أَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقي، و«الفُسْتُقِي» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة^(١١) وهو فارس معرب، «وإن يَكُ»^(١٢) شرط، و«الزَّائِدُ» اسم يك،

(١) في هـ «أصل».

(٢) في ت «يعني أنه» و«بارتها أكمل».

(٣) في ش، هـ، ظ، ت «مقابله».

وفي ز، ك «في مقابله».

(٤) في ظ «الأصل».

(٥) في ك، ت «ما جعلت».

(٦) مَزْمَرِيْس: اسم للداهية، وقيل الأملس.

(٧) في ظ «بتضعيف».

(٨) اغْدودن: يُقال اغْدودن الثبت إذا اخْطَر، واغْدودن الشَّعر إذا طال.

(٩) في الأصل، ظ، ت «العين».

(١٠) في الأصل «الوزن» تحريف.

(١١) في ش «اسم ثمرة».

(١٢) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»^(١) وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «وَلَهُ» في موضع المفعول الثاني «لَا جَعَلَ». $\frac{287}{1}$

ثم إعلم أنَّ^(٢) ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَأَخْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ سَنَسِمِ * وَتَخْوِهِ ...

(ش) يعين أنَّ نحو^(٣): سَنَسِمِ يحكم على حروفه^(٤) كلها أنها أصول وأنه رباعي؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً]^(٥). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * ... وَخَلَّفَ فِي كَلْمِهِ

(ش) يعني أنَّ فيما كان نحو: كَلِمِ، فعل أمر من كَلِمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خِلَافاً^(٦)، مذهب^(٧) «البصريين» أنَّ حروفه^(٨) كلها أصول نحو: سَنَسِمِ فوزن «كَلِمِ» عندهم «فَقِلِلْ»، ومذهب «الكوفيين»

^(١) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «لَا جَعَلَ لَهُ فِي الْوُزْنِ مَا لِلْأَصْلِ»

^(٢) في ز «إنما».

^(٣) «نحو» ساقطة من ت.

وفي ز «ونحو أن».

^(٤) في ز «حروفها».

^(٥) اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأنَّ أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً) والعبارة هنا أكمل وأوضح.

^(٦) في ز، ظ «خلاف».

^(٧) في ت «المذهب».

^(٨) في ك «حروفها».

أَنَّ الأصل «لَمَّ» بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لما كراهة التضعيف.
ثم شرع الناظم في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته، وبدأ بالألف فقال:

(ص) فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ * صَاحِبَ زَائِدٍ يَغْيِرُ مَيْنِ

(ش) يعني أَنَّ الألف إذا صاحب^(١) ثلاثة أصول حكم بزيادتها؛ لأنَّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالإشتقاق فحمل عليه ما سواه، وذلك نحو: ضَارِبٍ وَعِمَادٍ وَشَلَامَتِي^(٢)، وفُهِمَ / منه أَنَّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو: تَاب^(٣) ^{٢٨٧}ب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كالألف بَاغٍ وَرَمَى^(٤) وَتَابَ وَفَتَى^(٥)، أو من واو كالألف قَالَ وَدَعَا وَتَابَ^(٦) وَعَصَا، ولا تزداد الألف أولاً، وتزداد ثانياً كضَارِبٍ، وثالثاً^(٧) كِعِمَادٍ، ورابعاً^(٨) كِشَلَامَةٍ، وخامساً^(٩) كَقَرْقَرَى، وسادساً^(١٠) كَقَبْعَرَى. وقوله: «فَالْفُ» مبتدأ، و«أَكْثَرُ» مفعول بصاحب، «وَمِنْ» متعلق بأكثر، والجملة من صاحب ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زَائِدٌ» خبر «ألف»، والميّن: الكذب، ويشارك الألف فيما^(١١) ذكر الياء والواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ش «صاحب» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) الشَّلَامَتِي: العظام الصغيرة في أصابع اليدين والرجلين.

(٣) في ظ «تاب».

(٤) «ورمى» ساقط من هـ.

(٥) «وفتى» ساقط من ظ.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «وباب».

(٧) في ز، ظ، ت «وثالثه».

(٨) في ز «أو رابعة».

وفي ظ، ت «ورابعة».

(٩) في هـ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٠) في هـ، ز، ظ، ت «وسادسة».

(١١) في هـ «في ما».

(ص) وَالْيَا كَذَا^(١) وَالْوَاوُ^(٢) إِنْ لَمْ يَقَعَا * كَمَا هُمَا^(٣) لِي يُؤَيُّوهُ وَوَعَوَعَا^(٤)

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبت^(٥) أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت. في اسم^(٦) ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤَيُّوْهُ في اسم طائر، وَوَعَوَعَا^(٧): مصدر وعوع السبع إذا صَوَّتَ.

وفهم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ» أَنَّ الياء والواو إذا صَحَبَا^(٨) أصلين مُحْكَم بأصالتهما نحو: يَبِيع وَيُؤَمِّم، وفهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَقَعَا» إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين مُحْكَم عليهما بالزيادة نحو: صَبِيرَف وَجَوْهَر^(٩)، وتُراد الياء أَوَّلًا كَيَوْمَع^(١٠)، وثانِيًا^(١١) كَصَبِيرَف، وثالثًا^(١٢) كَعَفِير، ورابعًا^(١٣) كَحُدْرِيَّة^(١٤)، وخامسًا^(١٥) كَسَلْحَضِيَّة^(١٦)، ولا تُراد الواو أَوَّلًا وتُراد ثانيًا كَجَوْهَر، وثالثًا كَجَهْور، ورابعًا كَعُضْفُور، وخامسًا كَقَمَحْدُودَة^(١٧).

وَالْيَا مبتدأ، «وَالْوَاوُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨
١

(١) «كذا» ساقط من هـ.

(٢) في ظ «أو الواو».

(٣) في الأصل «هو» تحريف.

(٤) في ز «ووهوعا» تحريف.

(٥) في ش «صاحبتا».

(٦) في هـ، ز، ت «لفظ اسم».

(٧) في الأصل، هـ، ظ «ووهوعه» تحريف.

وفي ز «ووهوع»، وفي ت «ووهوعه» تحريف.

(٨) في ش «صاحبا».

(٩) في ز «وجهر وسهر». وفي ظ «وجهور».

(١٠) يَوْمَع: اسم للحصباء البيضاء.

(١١) في هـ، ز، ظ، ت «وثانية».

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «وثالثة».

(١٣) في هـ، ز، ظ، ت «ورابعة».

(١٤) الحُدْرِيَّة: القطعة الغليظة من الأرض.

(١٥) في هـ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٦) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.

(١٧) في هـ «كعنكبوت».

قمحدوه: اسم لمؤخر القفا.

يكون «كَذًا» خبراً عن الياء، و«الْوَاوُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأَوَّل عليه، «وإنَّ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَكَمَا» في موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا * ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا تَحْقُقًا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والميم متساويتان في أنه^(١) إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما^(٢) بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما^(٣) نحو: أَفْضَلُ وَأَحْمَدُ وَمُكْرِمٌ وَمُنْطَلِقٌ، وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَلٌ وَمَجْلَبٌ^(٤)، وفُهِم من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد زيادتهما في^(٥) غير أول، وفُهِم من قوله «تَحْقُقًا»: أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما^(٦) إلا بدليل نحو: أَيْدَعٌ^(٧)؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَلٌ» أو الياء^(٨) فيكون وزنه^(٩) «أَفْعَلٌ» نحو: صَبِيفٌ^(١٠)، ولكن^(١١) الهمزة فيه زائدة؛ لأنَّ باب «أَفْعَلٌ» أكبر^(١٢) من باب «فَيْعَلٌ»، إلا أنَّ الهمزة إذا وقعت

(١) في ز «أنهما».

(٢) في ظ، ت «عليها» تحريف.

(٣) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتهما» تحريف.

(٤) في ه، ز، ت «ومجلب».

(٥) وفي «ساقطة من ه، ز، ظ، ت».

(٦) في الأصل، ش، ه، ك، ت «بزيادتهما».

(٧) في ت «أيدع».

الأيدع: صبيغ أحمر وقيل هو الزعفران.

(٨) في ز «والياء».

(٩) «وزنه» ساقط من ز، ك.

(١٠) «نحو صيرف» ساقط من ش.

(١١) في ش، ز، ك «لأن» وفي ه، ظ، ت «لكن».

(١٢) في ه، ز، ظ، ت «أكبر».

آخرأ قبلها^(١) ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتى. «وَهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقًا في موضع النعت «لِهَمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثَلَاثَةٌ» مفعول سَبَقًا^(٢)، «وتأصيلها» مبتدأ، «وَتَحْقُقًا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ * أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

(ش) يعني أَنَّ الهمزة أيضاً تَطْرُد زيادتها إذا وقعت آخرأ بعد ألف / ٢٨٨ ب
وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاءٌ وَعَلَيَاءٌ وَأَرْبَعَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ، وفُهِم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أَنَّ الهمزة لا تَطْرُد زيادتها وسطاً ولا آخرأ بعد غير الألف، وفُهِم منه أنه إن^(٣) تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كِسَاءٌ^(٤) وَرَدَاءٌ.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، و«بَعْدَ أَلِفٍ» نعت بعد نعت^(٥)، «وَلَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفٌ»، و«أَكْثَرُ» مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّونُ لِيِ الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَلِيِ * نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِي

(ش) يعني أَنَّ النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون آخرأ بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُيِّن بقوله: «كَالْهَمْزِ» وذلك نحو: سَكْرَانٌ وَخُثْمَانٌ وَزَعْفَرَانٌ.

وفُهِم منه أنها^(٦) لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف لحكم بأصالتها نحو:

(١) في هـ «بعد».

(٢) في ظ «سبقت».

(٣) في ز، ك «إذا».

(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.

(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبتته أدقُّ كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في هـ «نعت أيضاً».

(٧) في ظ «أنه».

بَيَّان، والآخِر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان، وبعدها حرفان نحو: عَقَنْقَل
وَجَحَنْقَل وَخَصَنْقَر وهو الأسد. «وَالثَوْنُ» مبتدأ، وخبره «كَالْهَمْزِ»، والظاهر أن
«فِي الْآخِرِ» متعلق بأعنى محذوفاً، و«أَصَالَةٌ»^(١) مفعول ثانٍ «بِكُفْيِ»، وفي
«كُفْيِ» ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بِكُفْيِ، «وَفِي نَحْوِ»
متعلق بِكُفْيِ^(٢). ثم قال:

(ص) وَالْتَاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ * وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

(ش) يعني أن التاء تطرد زيادتها في التائيث نحو: قَائِمَةٌ وَقَامَتْ،
وفي / المضارعة^(٣) نحو: تَقُومُ، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام
والمطاوعة^(٤) نحو: تَكَسَّرَ وَتَدَكَّرَ، وفُهِمَ من تمثيله بالاستفعال أن السين
تزداد مع التاء، ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له
أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو: [تَقُومُ وَأَقُومُ]^(٥)
وَيَقُومُ إذ لا فرق.

و «التَّاءُ» مبتدأ، والخبر محذوف أي: والتَّاءُ مطردة الزيادة، أو فاعل بفعل
مضمر تقديره: وتزداد التاء، و«فِي التَّائِيثِ» متعلق بالخبر إن قدرت «التَّاءُ»
مبتدأً أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(ص) وَالْهَاءُ وَفْقاً كَلِمَةً وَلَمْ تَرَفَ * ...

(ش) يعني أن «الهَاءَ» تزداد في الوقف وهي هاء السكت، وقد تقدم
في الوقف مواضع زيادتها، والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف

(١) في ز «وأصله» تحريف.

(٢) ما بعد «بكفي» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في ظ «المضارعة».

(٤) في ز «وفي المطاوعة».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت
جاء^(١) بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجى.

و«الهاء» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل^(٢) محذوف الفعل كما تقدم
في قوله: «والتاء» و«وقفاً» مصدر في موضع الحال من «الهاء» أي: موقوفاً^(٣)
عليها أو مفعول له أي تزداد في الوقف^(٤) ثم مثَّل بقوله: «كَلِمَةٌ» وهو على
حذف القول أي: كقول^(٥): يَلَهُ، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَةٌ»
ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما»
الإستفهامية^(٦) وقد لَغَزْتُ هذا^(٧) اللفظ في رجز / وهو^(٨):

٢٨٩
ب

يَا قَارِئَا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ
وَسَالِكَا فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ
لَفْظٌ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي انْتِظَامِهِ
خُرُوفُهُ أَزْمَقَةٌ تَطُومُ
وَلِنْ تَشَأْ فَقُلْ ثَلَاثٌ^(٩) وَاسِمُ
وَهَوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ^(١٠)

(١) في ظ «يجىء».

(٢) في الأصل «أو فاعل». تحريف.

(٣) في ت «موقوفات» تحريف.

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «لوقف».

(٥) في ش، هـ، ز، ك «كقولك».

(٦) الكاف في قوله: «كَلِمَةٌ» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَةٌ» مشتمل على اسمين
وحرفين وليس كما ذكر الشارح.

(٧) في ظ «ولقد».

(٨) في هـ، ز «بهذا» تحريف.

(٩) في ت «وهو هذا».

(١٠) يريد ثلاثة أحرف واسم.

(١١) في هـ، ز «اجتمع» تحريف.

مُرَّكَتٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَنْعُ
وَصَارَ بِالتَّوَكُّيْبِ بَعْدُ كَلِمَةً
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِنَفْسِهِ

ثم قال:

(ص) ... * وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع^(١) إسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وَتِلْكَ وَأُولَئِكَ^(٢) وَهَئِلِكَ. «وَاللَّامُ» معطوف على «الهَاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

(ص) وَامْتَنَعَ زِيَادَةُ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ * إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحِظَلَتْ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراد الزيادة تمتنع^(٣) زيادته^(٤)، إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حَنْظَلٍ بالزيادة، وإن لم تكن في موضع أطراد زيادة النون كقولهم: حَظَلْتُ الْإِبِلَ بكسر الظاء إذا أكثر من أكل الحَنْظَلِ، وهو نوع من الشوك، بسقوط^(٥) النون، وفي حَظَلْتُ دليل زيادتها^(٦) في حَنْظَلٍ، وأمثال ذلك كثيرة. «وَزِيَادَةُ» مفعول بامتنع^(٧)، «وَبِلَا قَيْدٍ» متعلق بزيادة، و«ثَبَّتْ» في موضع الصفة لقييد، «وَلِإِنْ» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنَ^(٨) بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

(١) في ز «من» تحريف.

(٢) في ز «وأولئك»، وفي ظ «وأولئك» وفي ت «وأولئك» وما أثبت أضبط، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها اللام.

(٣) في ش، ك «تمتنع»

(٤) «زيادته» ساقطة من ز.

(٥) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.

(٦) في ش، ز، ك «على زيادتها» وصارتها أكمل.

(٧) في ز «بامتنع» تحريف.

(٨) في ز «تعيين» تحريف.

تَتَبَّيَّنَ، فحذَفَ^(١) إحدى^(٢) التاءين، «وَحُجَّةٌ» على هذا فاعل «تَتَبَّيَّنَ»،
 وبضم التاء على أنه مضارع^(٣) مبني للمفعول، مضارع يَبَيِّنُ^(٤)، «وَحُجَّةٌ»
 على ٢٩٠/أ هذا نائب عن الفاعل.

٢٩٠
 ↑

(١) في ش «لحذفت».
 (٢) في ز، ك «أحد».
 (٣) «على أنه مضارع» ساقط من ش.
 (٤) في ك «يبين».
 والأولى والأصح «تبين» كما في الالفية.

(فصل في زيادة همزة^(١) الوصل)

(ش) هذا الفصل هو تكميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة همزة^(٢)، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة^(٣) الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبُتُ * إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَبْشَرُوا^(٤)

(ش) يعني أنَّ همزة الوصل هي الهمزة^(٥) السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلًا، وإنما سميت همزة الوصل^(٦) اتساعًا، لأنها تسقط في الوصل وقيل لأنَّ الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفُهم من قوله: «هَمْزٌ»^(٧) أنَّ همزة الوصل أتى^(٨) بها همزة خلافاً^(٩) لمن قال هي في الأصل ألف.

وفُهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفُهم من قوله: «لَا يَنْبُتُ

(١) في هـ «همزة».

(٢) في ز، ك «همزة الوصل».

(٣) في هـ، ز، ت «همزة».

(٤) في ز «كاستبشروا» تحريف.

(٥) في ت «همزة» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وصل».

(٧) في ط «همزة».

(٨) في ز «أتى».

(٩) اختلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فيعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل ألف مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدُّ الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام. والأحسن والأفضل أن تُسمى بما هي عليه في النطق. أي تحتل الاثنين.

إِلَّا إِذَا ابْتَدِىَ بِهِ»، أَنَّ سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة، «وَهَمْزٌ» مبتدأ، «وَسَابِقٌ» نعت له، وخبره في المجرور قبله «وَلَا يَنْبُتُ» جملة في موضع^(١) النعت أيضاً لهمز، «وَالْأُ» إيجاب^(٢) للنفي والعامل في «إِذَا» «يَنْبُتُ»، ويجوز ضبط «اسْتَنْبُتُوا» بضم التاء الأولى^(٣) مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها فتكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل، وبهذا الأخير جزم الشارح^(٤)، قال /: أمر للجماعة ٢٩٠ بالاستنبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوِ الْجَلَى

(ش) يعني أَنَّ كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي^(٥) همزة وصل وشمل الخماسي نحو: انْطَلَقَ^(٦)، والسداسي نحو: اسْتَكْبَرَ وهو منتهاه، و«وَهُوَ»^(٧) مبتدأ عائد على الهمز^(٨)، «وَلِفِعْلٍ»^(٩) خبره، و«مَاضٍ» نعت لفعل، «واخْتَوَى» في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

(ص) وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ...

(ش) يعني أَنَّ الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة

(١) في ت «مواضع» تحريف.

(٢) في ز «والإيجاب» تحريف.

(٣) «الأولى» ساقطة من ش.

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٨٣٣

(٥) في ت «في» تحريف.

(٦) «انطلق» ساقطة من ز.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «وهو» سقطت الواو.

(٨) في ز «الهمزة» تحريف.

(٩) في ت «وافعل» تحريف.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِقْ انْطِلَاقاً، واستَخْرِجْ استِخْرَاجاً، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر والمصدر^(١) منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا * أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَافْضٍ وَانْفَذَا

(ش) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان^(٢) مضارعه على «يَفْعَلْ» نحو: اخْشَ^(٣)، أو على «يَفْعِلْ» نحو: افْضِ أو على «يَفْعُلْ» نحو: انْفِذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المثل^(٤) أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يَخْشَى وَيُؤْمِي وَيَنْفِذْ، فلو كان متحركاً^(٥) لم يؤث بهمزة الوصل نحو: يَقُولُ وَيَعِدُّ وَيَعِدُّ فتقول في الأمر^(٦) منهما / قُلْ وَعِذْ وَعِذْ. ثم أشار إلى ٢٩١ الخامس فقال:

(ص) وَلِي اسْمِ اسْتِ^(٧) ابْنِ إِيْمِ سَمِعَ * وَالثَّانِي وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ
وَأَتَيْنُ ... *

(ش) فلذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْنِيثِ تَبِعَ» أن مجموعها عشرة أسماء، لأن مؤنث امرئ: امرأة، ومؤنث ابن: ابنة، ومؤنث^(٨) اثنين^(٩) اثنتان،

(١) في ظ والمصدر.

(٢) في ظ «أكان».

(٣) في ز «أخشي» تحريف.

(٤) في ز «التمثيل».

(٥) في هـ، ز «محركاً».

(٦) «الأمر» ساقطة من ز.

(٧) في ز «ست» تحريف.

(٨) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «واثنين».

و«اسم» أصله^(١) عند «البصريين» «سِفْؤ»^(٢) فحذفت الواو^(٣) وسكن أول الاسم لتجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «سَتَه» بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل ابن: بَتَو ففعل به ما فعل باسم^(٤)، و«آبَن» هو «ابن» زيد عليه الميم و«اَثْنَيْن» أصله «ثنى»، و«امْرِيء»^(٥) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأن الهمزة بصدر التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيُّن» فهو المستعمل في القَسَم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا^(٦) مذهب «البصريين» و^(٧) وقوله: «وَتَأْيِيثُ تبع راجع إلى ابن مؤنثة: «ابنة»، و«امْرِيء»: مؤنثة «امْرَأَة»، و«اَثْنَيْن» مؤنثة «اَثْنَتَان».

وفهم من قوله: «سمع» أن دخول الهمزة^(٨) في هذه الأسماء غير مقيس^(٩) بخلاف ما تقدم «وفي اسم» إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع، وفي «شَمِيع» ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم^(١٠).

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أما اسم فأصله». ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَشم. وهو العلامة. وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشَّقْ. وهو العلو. وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإنصاف ٦: ١)

(٢) في ك «سِفْؤ كَيْفُو» وهذه أوضح.

(٣) في ظ «اللام».

(٤) في ظ «بالاسم».

(٥) في ش «وأصل امرىء امرء».

وفي ظ «وامرؤ»، وفي ت «وامرء».

(٦) في ه «هذا هو».

(٧) همزة الوصل تفتح في أيمن المستعمل في القَسَم هذا مذهب البصريين. كما ذكر الشارح..

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.

ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعال. ولو كان جمعاً أيضاً لم تحذف همزته وقد تحذفت نحو قولهم: ليمن الله.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.

(٩) ذكر الأشمونى في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٢٧٤: ٤.

(١٠) في ظ «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَمْزُ أَلْ كَذَا ... * ...

(ش) أي والهمزة في «أَلْ» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا^(١) ٢٩١
الذي ذكر^(٢) في «أَلْ» هو مذهب «سيبويه، ومذهب «الخليل» أنها أصلية^(٣)
تحلقت في الوصل لكثرة الاستعمال^(٤). ثم بين حكم همزة «أَلْ» إذا دخل
عليها همزة الاستفهام فقال:

(ص) ... وَيُتَدَلُّ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها
أعني^(٥) في^(٦) همزة «أَلْ» وجهان: إبدالها أَلْفًا من جنس حركة الهمزة التي
قبلها وتسهيلها بين^(٧) الألف والهمزة، وقد قرئ بهما:

(أَا لَذَكْرَيْنِ ^(٨))

وفهم منه أنَّ غير همزة «أَلْ» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها
همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ^(٩))

(١) في ت «ومكذاه» تحريف.

(٢) في ت «ذكره».

(٣) في ك «الأصل».

(٤) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.

(٥) في ظ «يعني» تحريف.

(٦) «في» ساقطة من ت.

(٧) في هـ «ما بين».

(٨) سورة الأنعام. آية: ٤٣. ١.

وذلك في قوله تعالى: (قُلْ أَلَذَكْرَيْنِ حَرَمَ أُمُّ الْأُتَيْنِ)

انظر الإتحاف ١: ٢١٩.

(٩) سورة الصافات. آية: ١٥٣.

لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ» اكتفى بموضع الشاهد.

ولمّا لم تُحذف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة^(١) الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَلْ» مبتدأ، وخبره «كَذًا»، و«مَدًّا» مفعول ثانٍ «يُبَيِّنُ» وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبَيِّنُ» عائد على همز «أَلْ»، و«يُسَهِّلُ» معطوف على «يُبَيِّنُ»، و«أَزْ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر^(٢)، لأنَّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبَيِّدْهَا أَوْ سَهِّلْهَا^(٣).



(١) في الأصل «همزة».

(٢) في هـ، ز «أمر».

(٣) في ش، ز «وسهلها».

(الإبدال)

(ش) هذا هو النوع الثاني من التّصريف، ثم إنَّ حروف الإبدال / تصل ٩٢ إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التسهيل^(١) واقتصر هنا على المشتهر^(٢) منها فقال:

(ص) أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَانِ مُوْطِيَا *

(ش) فذكر تسعة^(٣) أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهَاء»، و«الدَّال» و«الْهَمْزَة»، و«التَّاء»، و«المِيم»، و«الْوَاو»، و«الطَّاء» و«الْيَاء»، و«الْأَيْف»، و«أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ» مبتدأ، وخبره «هَذَانِ مُوْطِيَا»، و«مُوْطِيَا» حال^(٤)، والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف^(٥) التي يجمعها قولك: هَذَانِ مُوْطِيَا «ومُوْطِيَا» حال من التاء في «هَذَانِ»، ومعنى هذأت: سَكَنْتَ، «والياء» في موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطياً ويحتمل أن يكون «مُوطِيَا» مفعولاً^(٦) لهدأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هَذَانِ الصَّبِيُّ: إِذَا ضَرَبْتَ عَلَيْهِ لِيْنَامَ، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

^(١) قال ابن مالك: يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام. قولك:

لَجَدْتُ صَرَفْتُ شَكِسْتُ آمَنَ طَلَى تَوَزَّيْتُ.

التسهيل ٣٠٠

^(٢) في ز، ظ «المشهور».

^(٣) في ت «سبعة» تحريف.

^(٤) «وموطيا حال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

^(٥) وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعربها مرة أخرى في السطر التالي وقد وردت في جميع النسخ.

^(٦) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

^(٧) في ه، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زَيْدًا * فَأَبْدِلِ^(١) الهمزة مِنْ وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخِراً بعد أَلِفٍ زائدة نحو: كِسَاءٌ وَرِذَاءٌ، أَصْلُهُمَا^(٢) كِسَاوٌ وَرِذَائِي، لأنهما من الكُسُوءَةِ والرِّذْيَةِ، وفُهِم من قوله: «آخِراً» أنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَائِنٌ وَتَعَاوُنٌ، وفُهِم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبَدَل^(٣)، لأنَّ^(٤) نحو / واو وزاي، وفُهِم منه أيضاً أنَّ حكم ما لحقته تاء ^{٢٩٢}ب التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عِبَاءَةٌ، وفُهِم منه أيضاً أنَّ الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَامَةٌ^(٥). و«الهمزة» مفعول بأبدل، «وَمِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِراً» منصوب على الظرف^(٦)، و«إِثْرَ» ظرف أيضاً، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخِراً إِثْرَ أَلِفٍ^(٧). ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال:

(ص) ... وَفِي * فَاعِلِي مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا الْقِشْيِ

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت^(٨) في فعله^(٩) نحو: قَائِلٌ وَبَائِعٌ أَصْلُهُمَا: قَاوِلٌ

(١) في هـ «إبدال» تحريف.

(٢) في ز «أصلها» تحريف.

(٣) في هـ «لم يبدلا».

(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقية النسخ فالسباق لا يطلبها.

(٥) دِرْحَامَةٌ: يُقَالُ رَجُلٌ دِرْحَامَةٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ قَصِيرُ سَمِينٍ ضَخْمُ الْبَطْنِ لَهُمُ الْحَلَقَةُ.

(٦) في ش «الظرفية» وهذه أحسن.

(٧) في ش «ألف زائدة».

(٨) في ظ «اعتلت».

(٩) في الأصل «فعل».

وبأيّ، وفهم من قوله: «ما أُعِلَّ عَيْنًا» أَنَّ إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِزٌ من عَوِزٍ^(١)، وصَائِدٌ من صَيْدٍ، [ثم]^(٢) أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ * هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَايِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «فَعَائِلٌ» همزة، وشمل المد «الْأَلِف» نحو: قِلَادَةٌ وَقَلَايِدٌ، و«الْيَاء» نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، و«الْوَاو» نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، وفهم منه^(٣) أَنَّ الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو^(٤): قَسْوَرَةٌ^(٥) وَقَسَاوِرٌ، وفهم منه أيضاً أَنَّهُ إن^(٦) كان مدًا غير زائد لم يُقلب نحو: مَثْوَبَةٌ وَمَثَاوِبٌ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ؛ لأنَّ «الْوَاو» في مَثْوَبَةٍ، و«الْيَاء» في معيشة عين الكلمة.

و«الْمَدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، و«هَمْزًا» مفعول ثانٍ ليرى، أو^(٧) حال إذا ٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُبْصَرُ، و«فِي مِثْلِ^(٨)» متعلق بيري، و«فِي الْوَاحِدِ» متعلق بيزيد، و«زَيْدٌ ثَالِثًا» حالان من الضمير في زيد^(٩)، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

(ص) كَذَلِكَ ثَانِي لَيَتَيْنِ اسْتَنْفَا * مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعٍ يَفَا

^(١) في ز «عَاوِزٌ من عَوِزٍ».

^(٢) «ثم» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

^(٣) في هـ، ز «منه أيضاً».

^(٤) «نحو» ساقطة من ت.

^(٥) قَسْوَرَةٌ: هو الأسد، ويُقال قسور بدون تاء.

^(٦) في ز، ظ «إذا».

^(٧) في ت «و حال».

^(٨) في الأصل «في».

^(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالاً من

الضمير في زيد».

وفي ك «وزيد وثالثا حالان من الضمير المستتر في زيد»

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وُجب إبدال ثانيهما همزة، وفُهم من إطلاقه في قوله: «لَيْتَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيْتَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أوائل أصله أو أول^(١)

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: يئف ويئائف^(٢)

الثالثة: أن تكون الأولى واو^(٣) والثانية ياء. نحو: صائر وصوائر^(٤).

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واو^(٥) نحو: بجيد وبجئيد أصله: بجياد؛ لأنه من جادَ يَجُود، ومثل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «يئف» وزنه «فَيْعَل»، والياء^(٦) الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من تافَ يَئِف إذا زاد، فاجتمعت^(٧) يآن أدخمت الأولى في الثانية فلما جمع على «مَفَاعِل» فَصَلَتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهم

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زيد» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(١) في ش «نحو أول وأوائل أصله أو أول».

(٢) قال الأشموني ٢٨٩: ٤ «واعلم أنَّ ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول: نياف وصوايد على الأصل وشبهته أنَّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب في جمع ضَبُون وهو ذكر السنائر ضباون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع».

(٣) في ت «واو» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(٥) في ظ «واو» تحريف.

(٦) في ه، ز، ط، ث «فالياء».

(٧) في ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدَّ مَفَاعِلَ» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَاوِيس، «وَتَأْنِي لَيْتَيْنِ /» مبتدأ، ^{٢٩٣} _ب وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «وَاكْتَنَفَا» في موضع النعت للينين، «وَمَدَّ» مفعول باكتنفا، ومعنى: «اُكْتَنَفَا»: أَحَاطَ، «وَكَيْفَا»^(١) مفعول «بِجَمْع»، لأنه مصدر جمع، ثم إن إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما^(٢) لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَخْ وَزُدَّ الْهَمْزَ يَا لَيْمًا أُعِلَّ^(٣) * لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةِ جَعِلَ
وَإَوَّأ... * ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما^(٤) هي فيه محل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واوًا» إن كانت في المفرد واوًا سالمة، فالألف^(٥) واللام في الهمز^(٦) للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولام الكلمة واوًا]^(٧) وما استحق الهمز

(١) في هـ، ت «وليف» تحريف.

(٢) في ظ «فيما إذا».

(٣) «أدخل المكوذي صورة رابعة في قول المصنف «فيما أهل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبنى على قول من يقول إن الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي، وقيل شبهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع محل اللام».

حاشية ابن حمدون ٢: ١٨٢.

(٤) في ز «لما».

(٥) في ت «والألف».

(٦) في ز «الهمزة» تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه^(١) لَيْتَان^(٢) وما أصله همزة: مثال^(٣) الأول: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا أصله هَدَائِي^(٤) فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت^(٥) فتحة فصار هَدَائِي فأنقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَاءٌ فاستثقل اجتماع الأمثال أن الهمزة من مخرج الألف وكُرة^(٦) ذلك لتوالي ثلاثة ألفات^(٨).

ومثال الثاني: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به]^(٩) ما فُعل بهَدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا ففُعل أيضاً به ما فُعل بهَدَايَا وَمَطَايَا.

ومثال / الرابع: خَطِيقَةٌ وَخَطَايَا، أصله خَطَائِيٌّ بِهَمْزَيْنِ^(١٠) فأبدلت الهمزة ^{٢٩٤}_أ الأخيرة ياء^(١١) على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خَطَائِيٌّ، ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خَطَائِيٌّ فأنقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوِيٌّ جمع هَرَاوَةٍ فأصله هَرَائِيٌّ فالهمزة

(١) في ظ «اكتنف» تحريف.

(٢) في هـ، ت «لبيان».

وفي ك «لبنين» تحريف.

(٣) في هـ، ز «ومثال».

(٤) في ز «هدير» تحريف.

(٥) في ظ «فقلبت».

(٦) «الهمزة» ساقطة من ت.

(٧) في هـ، ز، ظ «فكان» تحريف.

(٨) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٩) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت. في ك «فيه».

(١٠) «بهمزتين» ساقط من هـ.

(١١) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبت أصبح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَآوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فُقلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو^(١) الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أبدل^(٢) من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَآوَى ليست الواو في الهراوة^(٣)، بل الواو في هَرَآوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً.

«وَالْهَمْزُ»^(٤) مفعول برؤ وهو مَطْلُوبٌ «لافتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برد، «وَفِيْمَا» متعلق برد، «وَلَا مَأَ» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فِيمَا أُعِلُّ لَأَمَّةُ «وفى مِثْلٍ» متعلق بِجُعِلَ، وفى «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز^(٥)، ووَآواً مفعول ثان بِجُعِلَ. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزُ^(٦) أَوَّلِ الْوَآوَيْنِ رُذَّةٌ * فِى بَدْءِ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفَى الْأَشْدُّ

(ش) يعني^(٧) رُذَّةُ أول الواوين المَصْدَرَتَيْنِ همزة ما لم تكن الثانية / بدلاً^{٢٩٤} من ألف فاعل. كَوُوفِي^(٨) الْأَشْدُّ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَآفَى، وإنما استثنى ذلك لأنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ أَصْلٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ ولم يجتمع في فعل الفاعل وآوان، فاجتماعهما في «وُوفِي» غير معتد به، فلم يَتَّقَ للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها^(٩) همزة، فمثال ما يجب لإبداله «أَوَّاصِلٌ»

(١) «الواو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ «أبدلت» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «هراوة».

(٤) في ط «والهمزة» تحريف.

(٥) في ز، ط «الهمزة» تحريف.

(٦) في هـ «وهمزة» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «يعنى يجب».

(٨) في الأصل، ش، ك «لوفى».

(٩) في الأصل، هـ، ز، ت «بدلها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَةٌ، أصله^(١): وَوَاصِلٌ، فالواو الأولى هي التي في المفرد،
والواو الثاني انقلبت عن ألف فاعِلَةٌ كما انقلبت في نحو^(٢): ضَوَارِب فلما
اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى^(٣) همزة فقالوا: أَوَاصِل.

«وَهَمْزاً» مفعول ثان برزء، «وَأَوَّلَ» مفعول أول^(٤) «وَفِي بَدْءٍ» متعلق برزء،
«وَبَدْءٍ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْرٌ»، و«غَيْرٌ» مضاف إلى «شِبْهٍ»،
و«شِبْهٍ» مضاف إلى «وَوَفَى الْأَشْدَّ»، «وَالْأَشْدَّ» عند «سيبويه» جمع شِدَّةٍ،
وقال ابن عباس رضى الله عنهما^(٥): الْأَشْدُّ ثَلَاثٌ^(٦) وثلاثون سنة: ثم انتقل
إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام:
ساكنة بعد متحركة^(٧) ومتحركتان^(٨)، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى
الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِي الِهْمَزَيْنِ مِنْ * كَلِمَةٍ أَنْ يَشْكُنَ كَاثِرٌ وَاثْنَيْنِ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة]^(٩) أولاهما
^(١٠) متحركة والأخرى ساكنة، وُجِبَ إبدال الثانية مَدًّا مُجَانِساً لحركة ما
قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ أَلْفاً نحو: آثَرُ وَآثَرِ^(١١)، وأصله^(١٢) آثَرُ

(١) في ز «وأصله».

(٢) «نحو» ساقطة من ش.

(٣) في ظ «الواو الأولى» وعبارتها أكمل.

(٤) في ش «مفعول أول برزء» وعبارتها أكمل.

(٥) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفي الأصل «رضي الله عنه».

(٦) في ز «ثلاثة» تحريف.

(٧) في ظ «متحرك».

(٨) في ت «متحركان» تحريف.

(٩) «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) في الأصل، ش، ز، ك «أولها».

(١١) في ز «واثمن».

(١٢) في هـ، ظ، ت «أصله». وفي ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

وَأَمَّن^(١) بهمزتين وإن كانت كسرة أبدلت ياء / نحو إِيْلَاف، وإن ^{١٩٥}
كانت ضمة أبدلت وَاوًا نحو: أُوَيْمِنَ وَأُوَيْتَى، وفُهِمَ منه أَنَّ الهمزة
الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهِمَ منه أيضاً
أنَّهُما لو لم^(٢) يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها^(٣) نحو: أَقْرَأْ^(٤)
آيَةً، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند
النحويين في نحو:

(أَلَّذَرْتَهُمْ)^(٥)

إنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن
الكلمة، وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك
أيضاً نحو: أَلْتَمِنَ^(٦) فإنَّ الأولى همزة الاستفهام^(٧)، والثانية فاء الفعل
«وَمَدَّ»^(٨) مفعول ثانٍ بابتدِل^(٩)، «وَمِنْ كَلِمَةٍ» متعلق «بَابَدِلَ»، و«إِنْ يَسْكُنَ»

(١) في ز «وَأَمَّنَ» تحريف.

(٢) في ظ «إن لم».

(٣) في ز «إبدالها».

(٤) في ش، ك «يا قراءت».

وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أقرأ».

وما ورد في ش، ك أضحط وأصح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ١٨٣:٢

«وقوله يا قراء اتوا أصل اتوا قبل اتصال يا قراء به اتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدَّ ابْدَلْ
ثاني الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء محذفت الهمزة الأولى من اتوا همزة الوصل
فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».

(٥) سورة البقرة. آية: ٦

في قوله تعالى: (أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنَبِّهْهُمْ)

(٦) في ش «أَتَمِنَ زيد».

وفي هـ، ز «أَيْمَنَ».

(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».

(٨) في ز «ومد» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بأبدل»، وثاني الهمزتين مفعول أول بابتدل وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ت «بأبدل وثاني الهمزتين مفعول».

شرط محذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأنَّ الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة^(١) وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) **إِنْ يُفْتَحِ أَتَرَ ضَمَّ أَوْ فَتَحَ قُلِبَ * وَآوَاءٌ وَإِثْرُ كَسْرِ يَنْقَلِبُ**

(ش) يعني أنَّ الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها واوًا. وذلك بعد ضمة [نحو]^(٢): أَوَيْدَمَ فِي تصغير آدم أصله أَئِيدِمَ، أو بعد فتحة نحو أَوَادَمَ فِي جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو]^(٣): إِيمٌ إِذَا بَنَيْتَ مِنْ أُمٍّ نَحْو: إِصْبَعَ بِكسر الهمزة وفتح الثالث والأصل^(٤) إِئْمٌ^(٥) فَتُنْقَلِ / حركة الميم ٢٩٥ الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِئْمٌ^(٦) فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتتقلب الثانية ياء فتقول: إِيمٌ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) **دُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ... * ...**

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وُجِبَ إبدالها ياءً مطلقاً: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

(١) في ز «يخرج تسعة».

(٢) «نحو» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) «نحو» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

وفي ظ «وذلك نحو».

(٤) في ش، ك «فتقول فيه».

وفي هـ، ز، ظ، ت «فتقول».

(٥) في هـ «إيم».

(٦) في ش «إما».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيْمَهُ في جمع إمام أصله^(١) أَيْمَةٌ فنُقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدخمت في الميم فصار أَيْمَةٌ فأبدلت من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيْمٌ في بناء مثل إِيْضَبَع من إِيْمٌ^(٢) بكسر الهمزة والياء^(٣) فتقول: إِيْثَمَمْتُ فتفعل به كما فعلت بالذي^(٤) قبله من نقل^(٥) وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أَيْنٌ مُضَارِعٌ أَلْتَنُتُهُ^(٦) أي جعلته يَنْتِنُ. ففُعِلَ به كما فُعِلَ بما^(٧) تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:
(ص) ... وَمَا يُضَمُّ * وَأَوَّأَ أَصِرْ ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قُلبت^(٨) واوًّا مطلقاً. فشمّل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول^(٩): مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوْبٌ^(١٠) جمع أَبٌ وهو النبات أصله أَوْبٌ على وزن أَفْعُلْ فنُقلت ضمة الباء إلى الهمزة

(١) في ظ «أصلها».

(٢) في ز «إيم».

(٣) في الأصل «والباء» تصحيف.

(٤) في ز «بما».

(٥) في ت «نقل حركة».

(٦) في هـ «ألنه».

«أصل أَيْنٌ أَوَيْنٌ فنُقلت حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدخمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء

من جنس حركتها - وهي الكسرة - فسار «أَيْنٌ»

(٧) في هـ، ز، ك، ت «فيما».

(٨) في ت «فقلبت» تحريف.

(٩) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في ت «أب».

وأدغمت الباء في الباء، ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة^(١) نحو: أَوْمٌ^(٢) إذا بنيت من أَمٍّ مثال^(٣) أُبْلُم.

٢٩٦

الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إؤْمٌ^(٤) إذا بنيت من أَمٍّ مثل إِضْبَغ / أ
بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما^(٥) قبله من
النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنَّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع:
إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة
أو ضمة، وتُقلب ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه
ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية
آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... * مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمَّ

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا ... *

(ش) يعني أنَّ ثاني الهمزين إذا كان متطرفاً قلبت ياء مطلقاً فشمل
أربعة أنواع: الأول^(٦): أن تكون بعد فتحة أو^(٧) بعد ضمة أو^(٨) بعد
كسرة أو بَعْدَ سُكُونٍ. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَعْفَرُ قلت: قَرَأَ
وأصله قَرَأَيَّ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، ومثال الثاني: أن

(١) «بعد مضمومة» ساقط من ت.

(٢) في ز «أوم».

(٣) في ت «مثل».

(٤) في ت «أزم».

(٥) في ز «في الذي».

(٦) «الأول» تكملة من ظ.

(٧) في هـ، ز «وبعد».

(٨) في هـ، ز «قرأ»، وفي ظ «قرأ». وفي ت «قرأى».

تبنى من قَرَأَ مثل بُرُؤُنْ^(١) فتقول: قُرُؤِيًّا^(٢) منقوصاً، والأصل قُرُؤُؤُ^(٣) كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لإنكسار ما قبلها^(٤) فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقي منقوصاً، ومثال^(٥) الثالث: أَنْ تَبْنِيَّ من قَرَأَ نحو: زَبْرِيْجٌ^(٦) فتقول: قِزِيٌّ^(٧) بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٌ^(٨) ومررتُ بقرءٍ^(٩) ورأيتُ قُرُؤِيًّا، ومثال الرابع: أَنْ تَبْنِيَّ من قَرَأَ نحو: قِمَطَرٌ فتقول: قِرْأِيٌّ / وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال:

(ص) ... وَأَوَّم * وَلَنُحَوِّهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ

(ش) يعني أَنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل^(١٠) المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أَلَّامٌ بمعنى أَقْصِدْ، وَأَوَّمْ، وفهم منه أَنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: إِنْ مَضَارِعَ أَنْ إِذْ لَا فرق، وسبب ذلك أَنَّ الهمزة فيهم كأنها^(١١) قائمة بنفسها، وقوله: «إِنْ يُفْتَحْ» شرط، وفاعل يُفْتَحْ ضمير مستتر عائد على الهمز، «وإِئْزَ» ظرف متعلق

(١) البرؤن: مخالف الضبع.

(٢) في الأصل وبقيّة النسخ «قُرُؤِيٌّ».

وما أثبت أصح وأضبط.

(٣) في الأصل، هـ، ز، ظ «قرء»، وفي ت «قرء».

(٤) ما بعد قرئوا إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٥) في الأصل «مثال».

(٦) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.

(٧) في الأصل، ش، ك «قرئ» وما أثبت أصح حيث استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.

(٨) في الأصل «قروء».

(٩) في الأصل «بقروء».

(١٠) «الفعل» ساقطة من ظ.

(١١) في ز «وما لأنها» تحريف.

بِئْفَتْح، «وَقُلَيْب» جواب الشرط «وَوَاوًا»^(١) مفعول ثانٍ لِقُلَيْب، وفاعل «قُلَيْب»^(٢) ضمير عائد على الهمز أيضاً «وَيَاء» حال من فاعل «يَنْقَلِب» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَثِيرٍ» ظرفٌ متعلق بِنَقْلِب، «وَدُو الْكَثِيرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَا» مفعول أول «بِأَصِير»^(٣) من وهي موصولة وصلتها «يُضَيِّم»، و«واوًا» مفعول ثانٍ «بِأَصِير»، و«مَا» ظرفية مصدرية و«لَفْظًا» خبر يكن، «وَأَتَمُّ» فِعْلٌ ماضٍ وهو في موضع النعت لـ «لَفْظًا»^(٤)، و«فَذَاكَ»^(٥) مبتدأ، وخبره «جاء»، «وَيَاء» حال من فاعل «جاء» وهو ضمير^(٦) عائد على الهمز، و«أَوَّامٌ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، «وَأَمُّ»^(٧) فعل أمر من أَمَّ، «وَوَجْهَيْنِ» مفعول بَأَمَّ، «وفي ثانيه» متعلق بَأَمَّ، والجملة من أم ومعمولها خبر أَوَّام، ويجوز أن يكون أَوَّامٌ نحوه / ٢٩٧ / ١ بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن.

ثم^(٨) قال:

(ص) وَيَاءٌ أَقْلِبَ أَلْفًا كَثْرًا تَلَا * أَوْ يَاءٌ تَضْمِيرٌ ...

(ش) يعني أنَّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أنَّ يَفْرَضَ كَثْرُ ما قَبْلَهَا كَمَصَابِيحٍ في جمع مِصْبَاحٍ فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها، إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة^(٩).

(١) في ظ «ووا».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ينقلب» تحريف.

(٣) «بأصير» ساقط من ز.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «اللفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فَذَاكَ».

(٦) «ضمير» ساقطة من ش.

(٧) في ز «وأوم» تحريف.

(٨) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ز «الفتح».

والثاني: أَنَّ يقع قبلها ياء التصغير. نحو: غُرْبِل في تصغير غَزَال بإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير^(١) لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطق بالألف بعدها فوُذِّت إلى الياء كما رُوِّدَتْ إليه بعد الكسرة.

و«أَلِفًا» مفعول أول باقِلِبْ، «وَيَاء» مفعول ثان، و«كَسْرًا»^(٢) مفعولٌ بتلا، وتَلَا ومعمولُه في موضع النعت لِأَلِفًا^(٣)، و«أَوْ»^(٤) ياءٌ تَصْغِيرٍ معطوف على كَسْرًا^(٥)، والتقدير: اقلب أَلِفًا تلا كسرًا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... * يَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا

فِي آخِرِ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْيِثِ أَوْ * زِيَادَتِي فَعْلَانِ ...

(ش) يعني أنَّه يفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فُعِل بالألف من إبدالها ياء لكسر^(٦) ما قبلها أو لحيثها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَّ وَقَوِيَّ أصلهما رَضِيَوْ وَقَوِوْ لأنهما من الرَضُون والقُوَّة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة^(٧) لِسُكُونِ الْوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالِهَا ياءً تَوْصُلًا لِلْخَفَّةِ، وفُهِم من قوله: «فِي»^(٨) آخِرٍ أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوْضٌ وَجَوْلٌ، ولما ٢٩٧
ب

(١) «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.

(٢) في ز «وكسر».

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «للألف» وما أثبت أدق كما في الألفية.

وفى ظ «لكسر» تحريف.

(٤) في هـ «وياء»، وفى ز، ظ، ت «أوياء».

(٥) في هـ، ت «كسر».

وفى ظ «ألف».

(٦) في ت «لكسرة» تحريف.

(٧) في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».

وفى هـ، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».

(٨) «فِي» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التانيث وزيادتا»^(١) فَعْلَانْ زائدين^(٢) على بنية^(٣) الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتَيِ فَعْلَانْ». فمثال ما لحَقَّتْهُ تاء التانيث فَأَحِلَّ سَجِيَّةً أصله: سَجَوَّةٌ، لأنه من الشَّجْوِ^(٤) فَقُلِبَتْ وَأُوهُ يَاءٌ لكونها منطرفة ولم يُغْتَدَّ بالتاء، ومثال ما لحَقَّتْهُ زيادتا فعلان أن يُبْتَنَى مِنَ الْعَزْوِ، مثل^(٥) قَرِيْبَانِ^(٦) فتقول: غَرِيْبَانِ، فَأَحِلَّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بافْعَلَا»، و«يَوَايِ» [وفي آخر]^(٧) مُتَعَلِّقَانِ بافْعَلَا، و «أَوْ قَبْلَ»^(٨) معطوف على «في آخر»، و«زِيَادَتَيِ»^(٩) فَعْلَانْ معطوف على «تَا التَّائِيثِ». ثم قال:

(ص) ... * ذَا أَيْضاً رَأَوْا

في مَصْدَرِ المَعْتَلِّ عَيْنًا وَالفِعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَوْلِ

(ش) يعني أَنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين^(١٠) بَعْدَهَا أَلِفٌ وَجِبَ إِعْلَالُهُ، وما كان منه «فَعْلٌ» بغير ألف فالغالب في عينه

(١) في ت «وزيادتي» تحريف.

(٢) في ظ، ت «زائدتين».

(٣) «بنية» ساقطة من ز.

(٤) في ش «من باب الشجوة».

(٥) في الأصل، ش، ك «ومثل» وفي ز «ومثله».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ظَرِيْبَانِ» وهو بمعنى غَرِيْبَانِ مِنَ الْعَزْوِ.

(٧) «وفي آخر» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في هـ، ظ، ت «أو قبل».

وفي ز «وقبل».

(٩) في هـ، ظ «وزيادتا».

(١٠) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثلاثي نحو: قَامَ قِيَامًا، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا^(١). واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لَوَّذَ لَوَّاذًا، فإنه لا يُعَلَّ لكونه فعله غير معتل^(٢)، وفُهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: «والفعل مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا»، لأنَّ سبب التصحيح عدم الألف، فالغالب في نحو: «فَعَلَ» التصحيح حال^(٣) جَوَلًا، وعَادَ المريض عَوْدًا.

و«ذَا إشارة» / للإعلال المذكور وهو مفعول «بَرَأُوا» «وفى مصدر» في ٩٨ موضع المفعول الثاني «لَرَأُوا»، وأطلق المعتل على المُعَلَّ فإنَّ المعتل أعم من المَعْل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المَعْل، «وعَيْنًا» تمييز، و«الفعل» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفعل، و«صَحِيحٌ» خبر الفعل، «وغَالِبًا» حال من الضمير في صَحِيح. ثم لم يعلم أنَّ جميع^(٤) ما سَكَنَتْ عَيْنُهُ من الثلاثي نحو: تَوَّبَ، أو اعتلت نحو: دَارَ، على ثلاثة أقسام: فَعَالٌ وفَعْلَةٌ وفَعَلٌ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَجَفَعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنَ * فَأَخْكُمْ بَدَأَ الْإِعْلَالِ فِيهِ خَيْثُ عَنْ

(ش) يعني أنَّ جمع المفرد المُعَلَّ^(٥) من جمع الثلاثي المعتل العين^(٦) أو

(١) قال ابن حمدون في حاشيته ١٨٦:٢ معلقا على قول المكودي:

«يعني أنَّ ما كان من مصدر ... الحق في العبارة أنَّ يقول: يعني أنه يجب قلب الواو ياء أيضا في مصدر الفعل الذي أعلت عينه تشترط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالباً. وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين. في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي بقياما وانقيادا أصلها قواماً وانقواداً بالواو فيهما.

(٢) في هـ، ز، ت «معل».

(٣) في هـ، ز، نحو «حال».

(٤) في هـ، ز «جمع» تحريف.

(٥) في ظ «المعتل» تحريف.

(٦) في ز «المعل» تحريف.

الساكنتها^(١) يحكم له في الإعلال^(٢) بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَارَ وِدْيَارَ وَثُوبَ وَثِيَابَ، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلِّ وفُهم من قوله: «جَمْعُ» أن ما كان على فِعَالٍ من المفرد لا يعمل نحو: صِوَارَ وَصِوَانٍ، وفُهم من قوله: «أَعِلُّ أَوْ سَكَنْ» أن عين^(٣) المفرد إذا لم يعمل ولا يسكن لم يعمل الجمع نحو: طَوِيلَ وَطِوَالٍ، ويجوز رفع «جَمْعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَاخُكُم»، ويجوز نصبُهُ بِفَعَلٍ مضمرة يفسره «اخُكُم»، «وَجَمْعُ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وَأَعِلُّ أَوْ سَكَنْ» في موضع النعت «لَعَيْنٍ»، ومعنى «عَرْنٌ»: ظَهَرَ وَغَرَضَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَضَحُّوْا فِعْلَةً وَلِي فِعْلٍ / * وَجَهَانٍ وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ ^{٢٩٨}ب

(ش) يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فِعْلَةٍ» وجب تصحيحه لعدم الألف، ولحقاء التاء إذ بها بعد عن الطرف، وذلك نحو: عُودٌ وَعِوْدَةٌ، وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ، وإذا كان على وزن «فَعْلٍ» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حَيْلَةٌ وَحَيْلٌ، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَةٌ وَحَوَّجٌ. ومن هذا البيت فُهم^(٤) أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بِفَعْلٍ وَفِعْلَةٍ» بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف^(٥).

(١) في ز، ك «والساكنتها».

(٢) في هـ، ز، ت «الجمع».

(٣) في الأصل، ش، ك «غير» وما أثبت من بقية النسخ أصح.

(٤) في ت «يفهم».

(٥) في ظ «بالأول» تحريف.

و«فَعَلَّةٌ» مفعول «بَصَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا^(١) عائد على العرب،
و«وَجَّهَانِ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِغْلَالُ أَوَّلَى» جملة من مبتدأ
وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتَحِ يَا انْقَلَبَ * كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها
فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لَأَمَّا» ما كانت الواو فيه متطرفة كما
مثل، أَوْ بَعْدَ^(٢) تاء التانيث نحو: المعطاة^(٣)، ومثل ذلك بقوله: كَالْمُعْطَيَانِ
يَرْضَيَانِ، «فَالْمُعْطَيَانِ» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما
صار^(٤) رابعة^(٥) قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو الْمُعْطَى، لأنَّ في
اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم
المفعول فحمل عليه^(٦)، وَيَرْضَيَانِ أصله^(٧) يَرْضَوَانِ لأنه من الرَضْوَانِ، لكن
قُلِبَت الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَفْعُولِ^(٨)، وهو رَضِيَ لوجود موجب
القلب فيه، وفُهم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «وَالْوَاوُ»
مبتدأ، وخبره انْقَلَبَ، و«لَأَمَّا» حال من الضمير المستتر في انقلب، «وَيَا» حال
أيضاً من ذلك الضمير، «وَبَعْدَ»^(٩) متعلق «بَانْقَلَبَ» ثم قال:

(ص) ... * ... وَوَجِبَ

(١) في هـ «وصححو» وما أثبت أدق كما في الأصل. والألفية وبقية النسخ.

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو بعدها».

(٣) المعطاة أصلها المعطوة. أبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم ثقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً
فصار المعطاة.

(٤) في ط «كانت».

(٥) في ت «لرابعة».

(٦) «فحمل عليه» ساقط من هـ.

(٧) «أصله» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ت «الفاعل».

(٩) في الأصل «بعد».

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّهِ مِنَ الْإِلْفِ^(١) ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حُرِّكَتْ نحو: ضُورِبَ في ضَارِبٍ، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سَكَنْتْ^(٢) نحو: ضُورِبَ في ضَارِبٍ. ثم قال:

(ص) ... * وَبَا كَثُوبَيْنِ بَدَا لَهَا اغْتَرِفَ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِنٍ اسم فاعل من أَيْقَنَ، أصله: «مُيَقِّنٌ»^(٣) فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهِمَ من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيِّدَ وهُتِمَ، وفُهِمَ منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حُيِّضَ، وفُهِمَ منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان^(٤) ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جُمُعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَيَكْتَسِرُ الْمُضْمَرُ لِي جَمْعٍ كَمَا * يُقَالُ هَيْتُمْ عِنْدَ جَمْعٍ أَهْيَمَا

(ش) / يعني أنه إذا وقعت^(٥) الياء الساكنة بعد ضمة^(٦) في الجمع ^{٢٩٩}_ب نحو: هَيْتُمْ في جمع أَهْيَمٍ قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصبح الياء، فـ «هَيْتُمْ» أصله هُتِمَ^(٧) نحو: أَحْمَرُ وَحُمْرٌ. وإنما لم تُقلب^(٨) الياء واواً

(١) في ت «قد أُلِفَ» تحريف.

(٢) «سكنت» ساقطة من ش.

(٣) في ت «من موقن» تحريف.

(٤) في هـ «كانت».

(٥) في ت «وقفت» تحريف.

(٦) «بعد ضمة» ساقطة من ش.

(٧) ومثل هيم يُيَضُّ جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فتقول: يبيض، وفي هذا خلاف. فمذهب سيويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما يبيض، وعلى مذهبه يُبْوضُّ.

لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو: مُوقِنٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أحقُّ بمزيد التخفيف.

و«إِبْدَالُ» فاعل «يُوجِبُ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَيَعْدُ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلِفٍ»^(٢)، «وَيَا» مبتدأ مضاف إلى «كُمُوقِنَ»، وخبره «اغْتَرِفَ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بِمُضَمَّرٍ^(٣) يُفَسِّرُهُ اعْتَرِفَ، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور، والمضْمُومُ مرفوع يُكْسَرُ.

«وفي جَمْعٍ» متعلق «يُكْسَرُ». ثم قال:

(ص) وَزَاوَا أَثَرُ الطَّمِّ زِدْ أَلِفًا مَتًى * أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أَنَّ الياء المتحركة تبدل^(٤) بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها^(٥): أن تكون لام فَعْلٍ كَقَضَوُ^(٦) أصله: قَضَيْ، لأنه من قَضَى يَقْضِي، ونَهَوُ، لأنه من النُّهْيَةِ وهو العقل.

الثاني: أن تكون لام اسم^(٧) مَبْنِيٍّ عَلَى التَّأْنِيثِ بالتاء نحو: مَرْمُوءَةٌ، مثل^(٨): مَقْدُوءَةٌ^(٩) من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشموني ٣٧٠:٤.

انظر شرح المرادى ٤٢:٦.

(١) في هـ «تنقلب» تحريف.

(٢) في ز من «الألف».

(٣) في هـ، ز، ت «يفعل مضمر».

(٤) «تبدل» ساقطة من ت.

(٥) في ز «إحداهما» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ت «نحو قَضَوُ».

(٧) في ت «الاسم» تحريف.

(٨) في هـ، ز، ت «مثال».

(٩) «مثل مقدرة» ساقط من ظ.

(ص) كَتَاءٍ بَإِنْ مِنْ زَمَى كَمَقْدَرُهُ * ...

(ش) ففهم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدَرَةَ لا يتجرد من التاء^(١) فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد^(٢) نحو: تَوَانِي^(٣) مصدر تَوَانِيَا^(٤) أصله: تَوَانِي^(٥) على وزن تَفَاعُل لأنه نظير تَدَارُك، فأبدلت الضمة فيه كسرة / ولم يُبدلوا الياء واواً؛ لأنه ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةُ ما آخِزُهُ وَآؤُ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فلو لَحِقَتْهُ^(٦) «التاء» بقي على إحلاله لعروض «الْأ» نحو تَدَانِيَّة^(٧).

الثالث: أن تبنى من الرمي نحو: «سَبْعَان» اسم مكان، فتقول: رَمُوان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له حكم المُتَطَرِّف^(٨) لَأَنَّهُ أَلَزِمٌ للكلمة^(٩) من تاء التأنيث وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله:

(ص) ... * كَذَا إِذَا كَسْبَعَانَ صَيْرُهُ

(ش) أي نُقِلَ^(١٠) بِالْقَلْبِ إِذَا صَيَّرَهُ الْبَانِي مِنَ الرَّمِي مِثْلَ سَبْعَانَ. «وَرُدُّ» فِعْلٌ أَمْرِي، «وَالْيَا»^(١١) مَفْعُولٌ أَوَّلُ^(١٢) يَرُدُّ، «وَوَاوُ» مَفْعُولٌ ثَانٍ

(١) في ش «لأن مفردة لا يجرده من التاء» تحريف.

(٢) في ظ «المجرد».

(٣) في ت «توان».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «تواني»، وفي ت «توانا» وما أثبت أصح لأن المصدر «تَوَانِيَا» وليس تواني.

(٥) في ت «تواني».

(٦) في ظ «لحقت» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «توانيه».

(٨) في ت «المتطرفة».

(٩) في ت «الكلمة» تحريف.

(١٠) في ش، ز، ك «أي كذا يفعل».

وفي هـ، ظ، ت «أي كذلك يفعل».

(١١) في ت «والتاء» تصحيف.

(١٢) «أول» ساقطة من ش.

«وَأَنْزَلَ ظَرْفٌ» متعلق برؤد، ويجوز أن يكون «رؤد» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَأَلْيَا» مرفوع به، «وَمَتَّى أَلْفِي» شرط، «وَلَاَمَ فَعَلٍ» مفعول ثانٍ «بِأَلْفِي»، وفي «أَلْفِي» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وَأَوَّ»^(١) مِنْ قَبْلِ «مَعطوف على «لَاَمَ فَعَلٍ»، وتاء مضاف إلى «بَانٍ»، والبانى هو الذي يضع^(٢) هذا البناء، وإنما أُضِيفَتْ إليه تاء^(٣) للمُلاَبَسَةِ بين الكلمة التي فيها التاء والبانى، «وَمِنْ رَمَى» متعلق ببانٍ، وكذلك كَمَقْدَرَةٍ^(٤) «وَكَذَا» متعلق «بَصِيرَةٍ»، «والهاء» في «صَبِيرَةٍ»^(٥) عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رَمَى، وفي «صَبِيرَةٍ» ضمير مستتر عائد على «بَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى وَضَفَا * فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فُعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح^(٦) الياء، وأن تبقى الضمة ^{٣٠٠}ب وتُبدَل الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكَيْسِ^(٧) والأَضْيَقِ كُوسَى وكَيْسَى وضُوقَى وضَيْقَى، وفهم من قوله: «وَضَفَا» أنها إذا كانت

(١) فى هـ ، ظ «ومن» وفى ز، ت «أو من».

(٢) فى الأصل «بسيغ»، وفى هـ ، ز «بصيح» تحريف.

وفى ت «يصنع» وما أثبت من ش، ظ، ك أصبح وأولى.

(٣) «التاء» ساقطة من هـ .

(٤) فى ت «المقدرة».

(٥) فى الأصل «ضميره» تحريف.

(٦) فى ت «وتصح».

(٧) «الكَيْس»: الحَقَّةُ والثَوَقْدُ، الأنثى كَيْسَةٌ وكَيْسَةٌ، والكُوسَى والكَيْسَى: جماعة الكَيْسَةِ، قال ابن سيده:

وعندى أنها تأنيث الأَكَيْسِ. وعلى مثالها ضَيْقَى، وضُوقَى جمع ضَيْقَةٍ.

(اللسان: «كيس»)

«عَيْنًا لِفُعْلَى» اسماً لم يَجُزْ فيها^(١) الِوَجْهَانِ بل يَلْزَمُ قَلْبُ الياءِ واواً^(٢) على الأصلِ نحو: طوبى بِمَعْنَى طَيِّبٍ^(٣).

«وإنْ تَكُنْ» شرط^(٤) و«عَيْنًا» خبر تَكُنْ، و«لِفُعْلَى» متعلق بِتَكُنْ، و«وَصَفًا» حال من «فُعْلَى»، و«ذَلِكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالْوَجْهَيْنِ» في موضع المفعول الثاني «لِيُلْفَى»، و«عَنْهُمْ» متعلق بِيُلْفَى.



(١) في ش، ظ «فيه».

(٢) في ش «قلب الواو ياء».

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «طيبة».

قال المرادى في شرحه ٤٢: ٦ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز في فُعْلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فُعْلَى اسماً واواً كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يقال حاك في مشيته يحيك حيكاً. إذا حرك منكبيه.

والآخر: أنهم ذكروا أنشئ الأفعال في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الوجهان ونص على أنهما مسموعان من العرب. وقال الشلوبين: لم يجرى من هذا مقلوباً إلا فعلى أنشئ أفعل ولم يجرى اسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأَطِيب.

(٤) في ت «شرطاً».

(فصل)

(ص) مِنْ لَامٍ لَفْعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ * يَاءٍ كَقَوَى^(١) غَالِبًا جَاذًا^(٢) الْبَدَلُ

(ش) يعني أَنَّ الياء تبدلُ غَالِبًا وَآوًا إذا كانت لاماً لَفْعَلَى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرَوَى^(٣) وَفَقَوَى وَتَقَوَى، والأصل^(٤) فيها شَرِبًا وَفَقِيًا وَتَقِيًا، وإنما قلبت وإن لم^(٥) يكن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفِظِيٌّ فرقا بين الاسم والصفة، وفُهم من قوله: «اسماً» أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو: نَحْرِيًا وَصَدْيَا، وأشار بقوله: «غَالِبًا» إلى ما جاء في^(٦) ذلك غير مبدل نحو: «رَبِّيَا» للرائحة^(٧)، وَطَفِيًا لولد البقرة الوحشية، «وَالْوَاوُ» فاعل «بَأْتَى»^(٨)، «وَبَدَلُ» حال وهو مضاف إلى ياء، و«ذَا» فاعل بجاء، «وَالْبَدَلُ» نعت لذا و«غَالِبًا» حال^(٩) ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ لَفْعَلَى، وَضَفَا * وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(ش) يعني أَنَّ لام «لَفْعَلَى» وصفا بضم الفاء إذا كانت واواً أبدلت ياء

(١) في الأصل «كقوى» تحريف.

(٢) في ز «جاء» تحريف.

(٣) في ز «شدوى».

شَرَوَى: أي مثل، يُقال شَرَوَاهُ أي مثله.

(٤) في هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.

وفي ظ، ت «الأصل».

(٥) في ز «إن ولم».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «من»، وهي أدق.

(٧) في ز «للرائحة الحبيبة».

وفي ت «للرائحة الحسنة» وهي أصح فالرَّيَّا هي الريح الطيبة.

(٨) في ت «بأنى ومن متعلق بأنى» وعبارتها أكمل.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وَعُلَيَّا أَصْلُهُمَا دُنُوْى / وَعُلُوْى؛ لأنهما من الدُّنُوِّ والعُلُوِّ. وإنما ٣٠١
أُبدلت هنا أيضاً فرقا بين الاسم والوصف، وفُهم من قوله: «وَصَفَاءُ» أنها إذا
كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزُوْى اسم موضع، وأشار بقوله: «وَكَوْنُ
قُضُوْى تَادِرًا»^(١) إلى لغة «الحجازيين» فى قُضُوْى، والقياس فيه قُضِيَا؛ لأنه
من باب دُنْيَا وَعُلَيَّا، وبنو تميم يقولون قُضِيَا على القياس، و«لَاَمْ فُعْلَى» فاعل
بجاء، و«وَصَفَاءُ» حال من «لَاَمْ فُعْلَى»، «وَكَوْنُ قُضُوْى» مبتدأ، «وتَادِرًا» خبر
لِكَوْنُ^(٢)، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى^(٣).



(١) فى الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبت أدق كما فى هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٢) فى الأصل، ش، ك «الكون».

وفى ز «خبره لكون».

(٣) الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

(فصل)

(ص) إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ زَاوِيَا * وَاتِّصَالاً وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءُ الْوَائِ أَقْلَبُ مَدْغَمًا * وَشَدُّ مُعْطَى عَيْرٍ مَا قَدْ رُسِمَا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو^(١) يَزِيدُ، وَيَكُنَى وَافِدُ، وهو المتَّبَعُ عليه بقوله: «وَاتِّصَالاً».

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً. وشمل صورتين:

إحداهما: غُرُوضُ السكون نحو: قَوَى بسكون الواو، وتخفيف قَوَى. والأخرى: غُرُوضُ الحروف^(٢) نحو: الزُّوْيَةُ بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنْتَبِئُ عليهما^(٣) بقوله: «وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيَا»^(٤)، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الياء على الواو نحو: سَيِّدُ ^{٣٠١}ب أصله: سَيِّود^(٥)؛ لأنه من السُّؤْدَدِ^(٦). والأخرى^(٧) تقدم الواو على الياء نحو:

(١) في ت «أخو».

(٢) في ز، ط، ت «الحرف».

(٣) في ش، ز، ك «عليه» تحريف.

(٤) في ز «عديا» تحريف.

(٥) في ز «سيويد».

(٦) في ش «لأنه يعمل من السُّودد».

(٧) في ز «والآخر» تحريف.

مَزَمَى أصله: مَزَمَى؛ لأنه اسم مفعول من زَمَى وقد يُخَالَفُ القياس^(١) على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا^(٢) قَدْ رُسِمَا» فشمل ثلاث صور: إحداهما: ما شد في الإبدال لكونه لم يستوف الشروط، كقراءة من قرأ^(٣): (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ)^(٤) بتشديد الياء.

الثانية^(٥): ما شد فيه التصحيح مع اشتيفاء الشروط. كقولهم لِلسُّنُورِ: ضَبُّونَ.

الثالثة: ما شد فيه إبدال الياء واواً نحو: عَوَى الكلب عَوَّْةً. فهذه الصُّوَرُ^(٦) كلها داخلة في قوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَشْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَآوٍ» متعلق «بِالسَّائِقِ»، و«وَأَتَّصَلَا» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، و«مِنْ غُرُوضٍ» متعلق بِعَرِيَا، و«وَالْغُرُوضُ» مصدر: عَرَضَ، «وَالْفَاءُ»^(٧) جواب الشرط، و«وَالْوَاوُ» مفعول أول «بِأَفْلَيْبَيْنِ»، و«يَاءُ»^(٨) مفعول ثانٍ، و«مُذْغِمَا» حال من الضمير المستتر في

(١) في هـ، ز، ط، ت «هذا القياس».

(٢) «ما» ساقطة من ت.

(٣) في ز «قرأ بتشديد الياء».

(٤) سورة يوسف. آية: ٤٣.

في هـ، ط «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ز، ت «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

قرأ بذلك أبو جعفر.

قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ» بالإبدال، والإدغام مع أنَّ الواو حارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهزمة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك» شرح التصريح ٣٨١:٢.

وانظر البحر ٣١٢:٥

(٥) في ت «والثانية».

(٦) في ت «الصورة» تحريف.

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«كَيْتَا الْوَاوِ أَفْلَيْبَيْنِ مُذْغِمَا»

(٨) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«أَقْلَبَيْنِ»، و«مُغَطِيٍّ» فاعل بشدٍّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول^(١)،

و«غَيْرَ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَآوِ أَوْ يَاءٍ^(٢) يَتَخَرِّكُ أَصْلُ * أَلْفًا ابْدَلِ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

(ش) يعنى أنه يجب^(٣) إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما^(٤) ألفاً وذلك / ٣٠٢
١

بشروط، ذكر^(٥) منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أَصْلُ» واحترز
من^(٦) نحو: تَوَمَّ وَجَيْتَلْ أصلهما: تَوَأَمَّ وَجِيَّالْ^(٧) فنقلت حركة الهمزة إلى
الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة^(٨) عارضةٌ فهي غير أصلية.

والثاني: أن تكون الواو والياء^(٩) متصلتين بالفتحة. وهو المنبّه عليه بقوله:
«بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ»^(١٠)، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً
نحو: وَآوِ وَزَائِيٍّ، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا بَنِيَتْ مثل عُلِبْتُ من
الرَّمْيِ والغَزْوِ، فتقول^(١١): رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ منقوصاً والأصل^(١٢) رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ
فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات
ولم تُقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

(١) «الأول» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «من ياء أو واو» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.

(٣) في ظ «قد يجب»

(٤) في الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.

(٥) «ذكر» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «به من» وصارتها أكمل.

(٧) في هـ، ز «وجيَّال» وفي ت «وجياعل».

(٨) في ت «الفتحة».

(٩) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(١٠) في ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به بما إذا كان بينهما فاصل وزيادة هنا تفيد».

(١١) «فتقول» ساقطة من ت.

(١٢) في ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُمَائِي وَعُزَاوِي كُغْلَبِي أَصله:]^(١) غُلَابِي^(٢) فمُحْدَفَت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلِفًا» مفعول «بأبْدِل»، «وَمِنْ وَآوِ» متعلق «بأبْدِل» «وَبِتَحْرِيبِكِ» في موضع الصفة لِوَآوِ وِآءٍ^(٣)، و«أُصِلَ» في موضع الصفة لِتَحْرِيبِكِ، «وَبَعْدَ» متعلق بأبْدِل، ثم إعلم أنَّ هذين الشرطين يَطْرِدَانِ في كل ياء وواو^(٤) متحركتين^(٥) مفتوح ما قبلهما سواء كانا^(٦) لام الكلمة أو غيرها، وثُمَّ شَرَطَ آخَرُ تَخْتَلِفُ فِيهِ اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ الثَّالِي^(٧) وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِغْلَالٌ غَيْرُ اللّامِ ...

(ش) يعنى أنَّ إغلال الياء والواو / بالإغلال المذكور إذا كانا غير ^{٣٠٢}ب
لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما^(٨) نحو: قَامَ وَبَاعَ وَانْقَادَ^(٩) واختَارَ، فإن سَكَنَ تاليهما منع إغلال غير^(١٠) اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَّان وطَوِيل وَغَيْرُهَا^(١١) نحو: حَوَزُنْق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... * وَهِيَ لَا يُكَفَّ
إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا لَدَى أَلِفٍ
(ش) يعنى أنَّ لام الكلمة إذا كان واواً أو ياءً متحركتين بعد فتحة

(١) ما بين المعرفين تكملة من ش، ه، ز.

(٢) في ز «غلاب غلابظ».

(٣) في ه، ز، ت «لواو وِآء».

(٤) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٥) في ه، ز «متحركين» وهذا جائز.

(٦) في ز «كان» تحريف.

(٧) في الأصل «الثاني» تحريف.

(٨) في ك «تاليهما» تصحيف.

(٩) «وانقاد» ساقط من ش.

(١٠) «غير» ساقطة من ت.

(١١) في الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فلما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرُهُما^(١)، لم يَكُفَّ الإعلال نحو: رَمَوْا وَعَزَّوْا وَيَخْشُونَ وَيَرْضُونَ أصلها^(٢) رَمَيْوْا، وَعَزَّوْوا، وَيَخْشَيْوْنَ، وَيَرْضَوْنَ^(٣)، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كُفَّ الإعلال نحو: رَمَيْتَا، وَعَزَّوْا، وَمَفْتَوَيْ^(٤)، وَعَلَوَيْ^(٥)، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إعلالَ اللام؛ لقربها من الطرف، وإنما كُفَّت الألف والياء المُشَدَّدَةُ إعلالهما؛ لأنهم لو أَعْلَوْا: رَمَيْتَا وَعَزَّوْا لصارَ رَمَاً وَعَزَّاً فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو: عَلَوَيْ فلم تُبَدَلْ لائمه ألفاً؛ لأنها^(٥) في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإن حُرِّكَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإن سُكِّنَ» شرط جوابه^(٦) «كَفَّ» وهي مبتدأ، وخبره «لَا يَكُفَّ إعلالهما»، و«يساكن» متعلق^(٧) «بيكف»، و«غيري» نعت «لساكن»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف^(٨)، «والتشديدُ» مبتدأ^{٣٠٣} خبره «قَدْ أَلِفَ»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعَرَّضَ^(٩) للواو والياء المذكورتين أَشْبَابٌ تَمْنَعُهُمَا^(١٠) من الإعلال. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَصَحَّ عَيْنُ فَعْلٍ وَفَعْلًا * ذَا أَلْفٍ كَأَغْيَدٍ^(١١) وَأَخْوَلَا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «فإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.

(٢) في ت «أصلهما» تحريف.

(٣) في هـ «ويرضون» تحريف.

(٤) في هـ، ز «وفتوي».

وفي ظ، ت «ومفتوي».

(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.

(٦) في ز «جواب» تحريف.

(٧) في ز، ك «متعلقان» تحريف.

(٨) في ظ «الألف» تحريف.

(٩) في ظ، ت «يعرض».

(١٠) في هـ، ت «تمنعها» تحريف.

(١١) أَغْيَد: أي الناصم.

(ش) يعنى أن ما كان من الأفعال على وزن «فَعِلَ» وكان مصدره «فَعَلَ» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَلَ» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: عَمِدَ عَمِيدًا وَحَوَّلَ حَوْلًا، وسبب تصحيحهما^(١) أن حَوَّلَ^(٢) وشَبَّهَهُ من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على «أَفْعَلَ» نحو: اخْوَلَّ^(٣) اخْوِلًّا وَاغْوَزَ اغْوِزَارًا، فصحح عين فعله ومصدره؛ لأنهما فى معنى ما لا يُعَلَّ لعدم الشروط. «وَعَيْنُ»^(٤) فاعل «بَصَحَّ»، و«ذَا أَفْعَلِي» حال من «فَعَلِي»^(٥). ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِّنِ الْمُتَعَلِّ * وَالْعَيْنُ وَآؤُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

(ش) يعنى أن وزن «أَفْعَلَ» من الواوى^(٦) العين إذا أظهر^(٧) معنى تفاعل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اخْتَوَزُوا بمعنى تَجَاوَزُوا، وإنما صَحِّح مع

(١) فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.

وفى ز «تصحيحه».

(٢) فى ز «حولاً» وفى ظ «فَعِلَ».

(٣) فى ظ «حولاً» تحريف.

(٤) فى ت «وغير» تحريف.

(٥) يقتضى على إعراب الشارح ل «ذَا أَفْعَلُ» أمران:

الأول: يقتضى أن «ذَا أَفْعَلُ» إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفَعَلَ وَقَعَلَ -

الثانى: أنه يقتضى أن الوصف الذى هو أَفْعَلُ مشتق من الفعل - مع أن الراجع أنه مشتق من المصدر - فلو قال أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثانى.

والحق فى إعراب النظم أن «ذَا» حال منهما. والأصل أن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالشئ الواحد، لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطباً لموسى وهارون - فى سورة الشعراء آية: ١٦

(فَأْتِيَا يُزْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشئ الواحد.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٩٣، ١٩٤).

(٦) فى هـ «الواو» تحريف.

(٧) فى ظ «ظهر».

توفر^(١) شروط الإعلال؛ لأنه حُيِّل على «تَفَاعُل» الذي بمعناه وليس في^(٢) تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفهم منه أن وزن «افْتَعَلَ» إذا لم يَين معنى «تَفَاعُل» أُعِلَّ على^(٣) مقتضى القياس نحو: اغْتَادَ وازْتَابَ أصلهما: اغْتَوَدَ وازْتَيَّبَ، وفهم من قوله أيضاً: «وَالْعَيْنُ وَاوٌ» أن ما عينه ياء تُعَلَّ / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اشتاقوا أي: ٣٠٣ تضاربوا بالسيوف؛ وإنما أُعِلَّت^(٤) في ذلك الياء دون الواو^(٥) لثقل الواو في المخرج^(٦) بخلاف^(٧) الياء. وإن يَينَ شرط، «وتَفَاعُلٌ» فاعل يَينُ أي: يَظْهَرُ، «وسَلِمَتْ» جواب الشرط، و«الْعَيْنُ وَاوٌ» مبتدأ وخبره^(٨) في موضع الحال: «ولم تُعَلَّ»^(٩) تثمين؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ^(١٠) ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحَقَّ^(١١) * صَحَّحَ أَوَّلَ ...

(ش) يعنى إذا اجتمع في كلمة حرفاً علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لقلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثانى لتطرفه. وذلك نحو: الهوى والحوى^(١٢) والحياء،

(١) فى الأصل، ش، ك «توفير».

(٢) فى ت «فيه».

(٣) فى الأصل «فى» تحريف.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «اعتلت».

(٥) فى ت «الواو دون الياء» تحريف.

(٦) فى ش «فى المخرج من الألف».

الياء أقرب إلى الألف فى الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.

(٧) فى ز «دون».

(٨) فى هـ، ز، ط، ت «وخبر».

(٩) فى الأصل «يعل».

(١٠) فى الأصل، ز «بحرفين» تحريف.

(١١) فى ز «يستحق» تحريف.

(١٢) فى هـ، ز، ت «الهوى والجوى».

وفى ظ «الهدى والجوى».

أصلها^(١) هَوَيّْ وَحَوَيّْ^(٢) وَحَيَّيْ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما^(٣) إعلال الثاني، وقد يُعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نكّه بقوله:
(ص) ... * ... وَعَكْشَ قَدْ يَحِقُّ

(ش) وذلك قولهم^(٤): رَأَيْتَ وَطَايَةَ وَغَايَةَ، وفُهِمَ قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقُّ». «وَأَنَّ» شرط، «وَذَا الإِغْلَالُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «وَلِحَزَقَيْنِ» متعلق باستحق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وَعَكْشَ قَدْ يَحِقُّ» جملة مستأنفة^(٥). ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا * يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة ^{٣٠٤} _م يَبْعُدُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو: بَحُولَانَ وألف التانيث نحو: حَيَدَى وَصَوَّرَى. «وَعَيْنٌ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وَصَلَتْهَا^(٦) «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنٌ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» نَحْبَرًا عن «عَيْنٌ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

(١) فى ت «أصلهما» تحريف.

(٢) فى هـ ، ز ، ظ ، ت «وجوى».

(٣) فى ز «ومنها» تحريف.

(٤) فى هـ ، ز «كقولهم».

وفى ت «نحو».

(٥) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».

(٦) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا الثَّوْنَ إِذَا * كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتْ أَنْبَذَا

(ش) يعنى أَنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء^(١) وُجِبَ قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة^(٢) بَيِّنَ^(٣) النون وَغُنِّيَتْهَا لشدة الباء، وذلك فيما^(٤) كان من كلمتين ومن^(٥) كلمة، ولذلك مثَّل بالنوعين فالمنفصل نحو: «مَنْ بَتْ»، والمتصل نحو: «أَنْبَذَا». و«الثَّوْنَ» مفعول أول «بَاقْلِبَ»، «وَمِيمًا» مفعول ثانٍ، «وَقَبْلَ» متعلق ب«اقلب»، «وَإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

(١) فى هـ «الباء» تصحيف.
(٢) فى ت «تنافر».
(٣) فى ظ، ت «لين» تحريف.
(٤) فى ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.
(٥) فى ش «أو من».

(فصل)

(ص) لِسَاكِنٍ صَحَّ الْقَلْبُ التَّخْرِيكَ مِنْ * ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَيْنِ

(ش) يعني أنَّ عين الفعل إذا كانت واواً أو ياءً وكان ما قبلها ساكناً^(١) صحيحاً وُجِبَ نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستئصال^(٢) الحركة في حرف^(٣) العلة، وذلك نحو: يَقُومُ أصله: يَقُومُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن^(٤)، وَيَبِينُ أصله: يَبِينُ فنقلت^(٥) حركة الياء إلى الساكن قبلها وَبَقِيَتْ الياء ساكنة، ثم إنَّ خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مُجَانِسِهَا نحو: أَهَانَ وَأَعَانَ أصلهما: أَهَيْنَ وَأَعَوْنَ فدخل النقلُ والقلبُ فصارا^(٦) أَهَانَ وَأَعَانَ، وفُهِمَ من قوله /: «صَحَّ» أنَّ الساكن إذا كان معتلاً لا يُنْقَلُ نحو: ^{٣٠٤}بَيَّعَ وَفَوَّقَ^(٧) وَيَبِينُ. ثم إنَّ هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله: «صَحَّ»، وأشار إلى باقيها بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا * كَأَيِّضُ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غُلَلًا

(ش) سَمِلَ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ «ما أَفْعَلَهُ» نحو: ما أَفَوَّتَهُ وما أَلَيْتَهُ، و«أَفْعِلَ بِهِ» نحو: أَقْوِمَ بِهِ وَأَلَيْنَ بِهِ، وإنما صحَّ فيهما بالحمل على أفعال من كذا^(٨)؛

(١) في ت «ساكن» تحريف.

(٢) في ش، ك، ت «لاستئصال» تحريف.

(٣) «حرف» ساقطة من ت.

(٤) في ش زيادة «إلى» الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة. وعبارتها أكمل.

(٥) في ز «فعلت» تصحيف.

(٦) في هـ، ز «فصار» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «وَفَوَّقَ» وهذا جائز.

(٨) «كذا» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو أَيْبَضُ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَدَهَبَتْ هَمْزَةُ الْوَضَلِ، فيقال: بَاضَ فَيَلْتَبِسُ بِفَاعِلٍ من^(١) المضاعف نحو: بَاضَ، وأما نحو أَهْوَى مما أعلت^(٢) لأمه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال «والتخريك» مفعول «بأنقل»، و«لساكن» متعلق «بأنقل»، و«صَحَّ» في موضع النعت «لساكن»، و«مِنْ ذِي» متعلق بأنقل «وَأَتِ» نعت «لِلذِي لِين»^(٣)، و«عَيْنَ فَعْلٍ» حال من الضمير المستتر^(٤) في آتٍ، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عَدَمِ كونه فعل^(٥) تَعَجُّبٌ ولا كذا. ثم قال:

(ص) وَمَثَلُ فَعْلٍ لِي ذَا الْإِغْلَالِ اسْمٌ * صَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ

(ش) يعنى أنَّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته فشمّل صورتين:

الأولى: أن تبني من البيع مثل: تَحْلِيءُ^(٦) فتقول: تَبِيعَ وأصله: تَبِيعَ^(٧) بسكون الباء فأعِلَ^(٨)؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن.

(١) «من» ساقطة من ش.

وفي ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.

(٢) في ز «احتلت».

(٣) «لِين» ساقطة من هـ ، ظ، ت.

(٤) «المستتر» ساقطة من ت.

(٥) في هـ ، ز «غير».

وفي ن «عين» تحريف.

(٦) تَحْلِيءُ: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده السكّن من الجلد.

(٧) «وأصله تبيع» ساقط من ظ.

(٨) «فأعل» ساقطة من ك.

وفي ت «فأعل لأمه».

والثانية: نحو: مَقَام أصله: مَقْوَم فأشبه المضارع في الوزن نحو: تَشْرَبُ وخالفه في الزيادة؛ لأنَّ الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو^(١) معنى قوله: «وَفِيهِ وَشَمٌ» أي: فيه علامة يُمْتَازُ بها عن الفعل؛ وفُهم منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُقَلَّ نحو: آبَيْضٌ وَأَسْوَدٌ؛ لأنه لو أُعِلَّ لالتبس^(٢) بالفعل إذ ليس فيه علامة يُمْتَازُ بها عنه، وفُهم أيضاً منه أنه لم يشابه^(٣) المضارع لا في / الوزن ولا في الزيادة لم يُقَلَّ كَمِثَالِ.

٣٠٥
أ

و«مِثْلُ فَعْلٍ» مبتدأ، وخبره «اشمٌ»، ويجوز أن يكون «اشمٌ» مبتدأ وخبره «مِثْلُ فَعْلٍ»، وهو أظهر، «وَفِي ذَا الْإِغْلَالِ» متعلق بمِثْلُ، «وَضَاهِي مُضَارِعاً» جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «وَفِيهِ وَشَمٌ» نعت بعد نعت، وقد فُهم من هذا القانون أنَّ نحو: يَفْعَلُ نحو: يَخْطِطُ يعمل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة؛ لأنه مثل يُقَلَّمُ بكسر التاء في لغة «كنانة» وأُخْرِجَهُ^(٤) بقوله:

(ص) وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ * ...

(ش) يعني أنَّ ما صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وإن كان ظاهراً يقتضى الاعلال؛ لأنه مُحْمِلٌ على «مِفْعَالٍ» بالألف، «وَمِفْعَالٌ» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّحَ^(٥)؛ لأنه مقصور منه^(٦) فهو هو، ثم قال:

(١) «هو» ساقطة من ت.

(٢) في ز «لالتبس» تحريف.

(٣) في ز «يشبه».

(٤) في هـ، ز، ط، ت «فأخرجه».

(٥) في ك «يصح».

(٦) قال سيويه: «وسألته عن «مِفْعَلٍ» لأي شيء أُتِمَّ ولم يجر مجرى أَفْعَلٍ؟ فقال: لأنَّ مِفْعَلًا إنما هو من «مِفْعَالٍ» ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول: يَطْفَنُ ومِفْعَسَادٌ، فتزيد في المِفْعَسَادِ من المعنى ما أردت في المِطْفَنِ. وقد يفتقران الشيء الواحد نحو مِفْعَتَجٍ ومِفْعَتَاحٍ، ومِفْعَسَجٍ ومِفْعَسَاجٍ، ومِفْعُولٍ ومِفْعَوَالٍ. وإنما أُجْمِعْتُ فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعَالٍ أَتَدَا»

الكتاب ٣٥٥:٤، ٣٥٦.

(ص) ... * وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزَلَ لِدَا^(١) الْإِغْلَالِ وَالتَّاءُ الزَّمَّ عَوْضَ * ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إفْعَال» أو^(٢) «استِفْعَال» محمّل على فِعْلِهِ فنقلت حركة عينه إلى قَائِمِهِ ثم ثَقَلْتُ^(٣) أَلِفاً لِحِائِصَةِ الْفَتْحَةِ فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ الْأُولَى^(٤) الْمُثْقَلِيَّةِ^(٥) عَنِ الْعَيْنِ، والثانية الألف^(٦) التي كانت بعد العين، فتُحذف الثانية وتلزم حيثُ عِلَّ التاء عوضاً^(٧) من^(٨) الألف المحذوفة وذلك نحو: إِجَازَةٌ وَاسْتِفْقَامَةٌ أَصْلُهُمَا: إِجْوَازٌ وَاسْتِفْقَامٌ، ونظير إِجْوَازٌ من الصحيح إِكْرَامٌ وَاسْتِفْقَامٌ وَاسْتِذْرَاكِ فَثَقُلْتُ حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفُعِلَ فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأنَّ المحذوف^(٩) هي الألف الزائدة^(١٠) بقوله: «وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلَ»، وهو مذهب «سبويه»^(١١)، ثم إنَّ هذه التاء التي هي عوض قد تحذف. وإليه أشار بقوله:

(١) في هـ «كلذا» تحريف.

(٢) في ز «واستفعال».

(٣) في هـ «ثقلت» تصحيف.

(٤) في ت «للأولى» تحريف.

(٥) في ز «منقلبة».

(٦) «الألف» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «عوض».

(٨) في هـ ، ز «عن».

قال الأشموني: «اختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسبويه إلى أنَّ المحذوفة أَلِفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناطم، ولذلك قال وألف الإفعال واستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر». شرحه ٤: ٣٢٣.

(٩) في ش «المحذوفة».

(١٠) في ز «الزيادة».

(١١) ذهب سبويه: «إلى أنَّ الإقامة والإستقامة إنما اِخْتَلَفَا كما اِخْتَلَفَتْ أُنْعَالُهُمَا، لأنَّ لزوم الاستفعال والإفْعَالِ لاستفْعَلٍ وَأَفْعَلٍ، كلزوم يَسْتَفْعَلُ وَيُفْعَلُ لهما، ولو كانا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصداقها لتُعْتَبَرُ». (الكتاب ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ...

* وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ نَادِرًا^(١) عَرَضُ

(ش) يعنى أنَّ هذه التاء التى تلحق / عوضاً قد تحذف، ويقتصر فى ^{٣٠٥}ب حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِزَاءً^(٢)، واشتقاقاً اشتقاقاً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)^(٣)

و«أَلِفَ الْإِفْعَالِ» مفعول بَأَزَلْ، «وَلِذَا»^(٤) متعلق ب«بَأَزَلْ»، و«الإِغْلَالِ» نعت ل«لِذَا»، و«الثَّاءُ» مفعول ب«بَالَرَمِ»^(٥)، و«عَوَضُ» حال من «الثَّاءُ»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعية»، و«حَذَفُهَا» مبتدأ خبره^(٦) «عَرَضُ»، و«بِالنُّقْلِ» متعلق بِعَرَضُ، «وَنَادِرًا»^(٧) حال من الضمير المستتر فى عَرَضُ وفى بعض النسخ: «زُيْمًا عَرَضُ». ثم قال:

(ص) وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ الْحَذْفِ زَيْمٌ * نَقْلٌ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَلِيلٌ^(٨)

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مثَالُ «مَفْعُولٍ» من فعل ثلاثى معتل العين فُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ «بِإِفْعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُولٍ، وَيَغْنِي بِقَوْلِهِ: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَلِ الْعَيْنِ، وَشَبِيلَ ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوًا، وَلِذَلِكَ^(٩) اتى بمثالين فقال:

(١) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة. وقد ذكر عند إعرابه البيت أنَّ فى بعض النسخ «وربما» فالنظره.

(٢) فى ز «إذا» تحريف.

(٣) سورة الأنبياء. آية: ٧٣.

(٤) فى ت «وكذا» تحريف.

(٥) فى هـ «بَأَزَلْ» تحريف.

(٦) فى هـ ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.

(٨) فى الأصل، ز، ط، ت

وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ النُّقْلِ زَيْمٌ حَذْفٌ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَلِيلٌ

وما أثبت من ش، هـ ، ك والألفية أصوب.

(٩) فى ت «مثل».

(ص) لَخُو مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ... *

(ش) فأصل مَبِيعٍ: مَبِئُوعٌ، فَنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء^(١) وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مَبِئُوعِ فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَضُونٌ فأصله: مَضُونٌ فَنُقِلَتْ حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها، وهي^(٢) واو مَفْعُولٍ، وقد يصح^(٣) كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَنَدُرُ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَلِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَزَ

(ش) يعنى أنَّ ما عينه واوٌ مِن مفعول قد يُصَحِّحُ أى يُنْطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: كُتِبَ مَضُونٌ، وما عينه ياء وهو مشهور^(٤)، وقيل إنَّ تَصْحِيحَهُ لُغَةٌ^(٥) «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبِئُوعٌ وَمَخِيوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧- حَتَّى تَذَكَّرَ يَضَاتٍ وَهَيْجَةً * يَوْمُ / الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْبُومٌ^(٦) ٣٠٦

و«مأ» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لِلْفَعَالِ»، و«مِنْ نَقْلِ»^(٧) متعلق بما فى

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى-ش «مشهور التصحيح». وعبارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعلمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩

والمقتضب ١٠١:١ والخصائص ٢٦١:١ والمفصل ١١٠ وشرح المفصل ٧٨/١٠ وشرح الأشموني

٣٢٥:٤، والخزانة ٥٢٠:٤ ومعجم شواهد النحو ١٥٣

ورد عجز البيت فى الأصل، ش، ه، ك، ت

(يوم رذاذ عليه الدجن مغموم)

وفى ظ (يوم تزاد عليه الدجن مغموم)

مغموم جاء على أصله دون إحلال، والقياس فيه مغميم من الغيم، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، ه، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

المجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره^(١) «قَمِين»، «وبِهِ» متعلق
 «بَقَمِين»، والجملة فى موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيحُ» فاعل بَنَدَن، وهو مضاف
 «لِذِي» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذى الواو. ثم قال:
 (ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا * وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

(ش) يعنى أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثى واوِيّ اللام جاز
 فيه التصحيح، باعتبار تَحْصُن^(٢) الواو بالإدغام^(٣) والإعلال لقربها من
 الطرف وذلك نحو عَدَا يَغْدُو^(٤) فهو مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ^(٥)، وفُهم من قوله: «إِنْ
 لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا» أَنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى
 وأعلل إن لم تقصد الأجود^(٦)، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل،
 وفُهم منه أن ما كان يائى اللام^(٧) لا يجوز^(٨) فيه الوجهان بل يلزم^(٩)
 الإعلال نحو: مَرُمِيٍّ أصله: مَرُمُوِيٌّ، وقد تقدم وجوب إعلاله^(١٠)، وفُهم
 أيضاً منه أَنَّ ما كان واوِيّ اللام على «فَعِلَ»، لا يجوز فيه الوجهان^(١١) بل
 يلزم إعلاله. نحو: مَرُمِيٍّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:
 (ص) كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ بَا الْمَفْعُولِ مِنْ * ذِي الْوَاوِ لَأَمْ جَمْعُ أَوْ فَرْدٍ يَحْرَقُ

(١) فى هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(٢) فى ز «تَحْصِين» تحريف.

(٣) فى ت «اعتبار بتحصن الواو من الإدغام».

(٤) فى ط، ت «عَدَا يَغْدُو».

(٥) فى ت «مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ».

(٦) فى ت «الأجودا».

(٧) فى الأصل، ط، ك، ت «العين» وما أثبت من ش، هـ، ز هو الصواب.

(٨) فى ك «يجوز».

(٩) فى ش «يلزم فيه».

(١٠) فى هـ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت وخطاً من الناسخ، لأن هذا

البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند اجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».

(١١) فى ش «لا يجوز فى المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال^(١) الفُعُول^(٢) مما لَأَمَّةُ واو جاز فى لامه وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصَا وَعَصُو وَعَصِي^(٣)، وفى المفرد نحو: عَتَا^(٤) عَيْتًا وَعُتُوًا^(٥)، إلا أنَّ إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم^(٦)، وفى تقديمه^(٧) الجمع لإشعار ما بذلك. «والفُعُولُ»^(٨) فاعل «بجاء»، و«ذَا وَجْهَيْنِ» حال من الفعول / و«مِنْ ذِي» متعلق «بجاء»، و«لَأَمَّ جَمْعٍ» حال من ٣٠٦ ب الواو، «واو»^(٩) فَرْزٍ معطوف على جمع، و«يَعْنِ» فى موضع النعت لفرد. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ نَائِمٍ فِى نَوْمٍ * وَنَحْوُ نَيَّامٍ شُدُوذُهُ نَمِي

(ش) يعنى أنّه يجوز فيما كان على وزن^(١٠) فُعْلُ جمعاً^(١١) عينه^(١٢) واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نَائِمٍ وَنَوْمٍ وَنَائِمٍ وَنَوْمٍ^(١٣)،

(١) «مثال» ساقطة من هـ، ز.

(٢) فى ظ «المفعول» تحريف.

(٣) فى ز «عَصِي وَعَصِي وَعَصِي» تحريف.

(٤) «عتا» ساقطة من ش.

(٥) «عتا» يُقال: عتا الشيخ أى كبر.

(٦) «وعتوا» ساقط من هـ، ز.

فى ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.

(٧) صرح بذلك فى شرح الكافية ٢١٤٥: ٤ حيث قال:

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِى الْجَمْعِ وَلِىَ مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا أَتَى

(٨) «تقديمه» ساقطة من ط.

(٩) فى ظ «والمفعول» تحريف.

(١٠) فى ز «وفرد»، وفى ت «أو فرد».

(١١) «وزن» ساقطة من هـ.

(١٢) «جمعا» ساقطة من ز، ط، ك.

(١٣) فى ش، هـ، ز «وما عينه».

(١٤) فى ش «نائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: ضَيِّمٌ وَثِيْمٌ^(١)، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَّال»^(٢) بالآلف^(٣) فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: ضَوَّامٌ وَثُوَّامٌ، وقد شذ في ثُوَّام: ثِيَّامٌ، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:
 ٢١٨- أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بِنْتُ مُنْدَلِرٍ * فَمَا أَرْقَى الثِّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا^(٤)
 وإعراب البيت واضح. ثم قال^(٥).



(١) في ظ «وَوَثِيْمٌ» .

(٢) في هـ «فُعَّال» تحريف.

(٣) في الاصل «بآلف» تحريف.

(٤) الشاهد لابي الغمر الكلبي.

انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٠ .

وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الاشموني ٤: ٣٢٨ .

ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .

وفي رواية :

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ ابْنَةُ مُنْدَلِرٍ فَمَا أَرْقَى الثِّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(٥) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

(فصل)

(ص) ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي الْفِتَالِ أَبْدَلًا * ...

(ش) يعنى أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل / ^{٣٠٦}ب تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللَّيْنِ» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله: اؤْتَعَدَ، والياء نحو: اتَّسَرَ أصله: آتَّسَرَ، لأنه من اليُسر، ولا مَدْخَلٌ لِلْأَلِفِ هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقرّوها لَتَلَاغَبَتْ بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قُلِبَتْ واواً أو بعداً^(١) فتحة قُلِبَتْ أَلِفاً، أو بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياء فأبدلوا منها حرفاً جلدأ وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء^(٢) الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه^(٣) بقوله:

(ص) ... * وَشُدُّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ التَّكْلَا^(٤)

(ش) يعنى أنه قد سُمِعَ إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله: «يَاتُّتَكْلَا»^(٥) أنه مما سمع فيه الإبدال شُدُّوذاً والمسموع من ذلك إنما هو «أَتَزَر» أي: لبس الإزار، فينبغى أن يكون المثال راجعاً لذى الهمزة لا للبدل^(٦)، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه

(١) «بعد» ساقطة من ظ.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.

(٣) في ظ «إليها».

(٤) في ز «اتكلا» تحريف وما أثبت هو الصواب كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «باتكلا».

(٦) في هـ «المبدل».

مَشْمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاءً من ذى الهَمْزِ، «وَدُو اللّٰينِ» مبتدأ، وخبره «أُبْدِلَا»^(١)، و«قَا» حال من «دُو»^(٢) اللّٰينِ، «وَقَا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على دُو اللّٰينِ، «وفى إفتعالٍ» متعلق بأبدل، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل^(٣). ثم قال:

(ص) طَا تَا افْتَعَالٍ رُدُّ إِلَى مُطَبِّقٍ *

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال^(٤) وفروعه طاء بعد أحد^(٥) حروف^(٦) الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اضْطَبَّرَ^(٧) واضْطَرَمَّ واطْطَعَنَ^(٨)، واطْطَهَّرَ^(٩) أصلها: اضْطَبَّرَ واضْطَرَمَّ واطْطَعَنَ^(١٠) واطْطَهَّرَ^(١١)، فاستقل لإجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينها من مقاربة ^{٣٠٧} _أ الخرج ومباينة الوصف؛ لأنَّ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(ص) ... * فى اِذَا نَ وَازْدَدُ وَادَّكَزَ دَالاً بَقِى

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي

^(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».

وما أثبت أدق كما فى ه، ز والألفية.

^(٢) فى ه، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.

^(٣) فى ت «إبدال».

^(٤) فى ظ «الافعال» تحريف.

^(٥) «أحد» ساقطة من ش.

^(٦) فى ز «أحرف».

^(٧) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.

^(٨) فى ز «واضطعن».

^(٩) فى ت «اظهر» تحريف.

^(١٠) فى ز، ت «واضتمن».

^(١١) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَّان»^(١) أصله: «اِذَّتَان»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها^(٢) الدال الأولى، و«اِزْدَدْ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «اِزْتَدْ» فأبدل من التاء دالاً، و«اِذْكِرْ» فعل أمر من اِذْكَرَ وأصله «اِذْكِرْ» فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال في الدال، «وَتَا افْتَعَالٍ» مبتدأ، وخبره «زُدْ» وهو ماض مبني للمفعول، وفي «زُدْ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتَعَالٍ»^(٣) و«طَا» مفعول ثان برُذِّ، ويجوز أن يكون «زُدْ» فعل أمر، و«تَا افْتَعَالٍ» مفعول أول «برُذِّ»، و«إِثْرٌ» متعلق برد على الوجهين، وفي «بَقِيَ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتَعَالٍ»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقى عن البذل^(٤) وفيه بُعِد.

ثم قال: (٥)



(١) في ز «في اِدَّان».

(٢) في ظ «فيه».

(٣) في الأصل، ش، ك «تالافتعال».

وما أثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، ت والألفية.

(٤) «عن البذل» ساقط من ك.

(٥) زائده في الاصل وبقيّة النسخ ولا لزوم لها.

(فصل)

(ص) فَأَمِرَ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ * اخْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدَ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو^(١): «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود

علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى: المضارع إذا كانت «على تَفْعِلْ» بفتح الياء^(٢) وكسر العين نحو:

يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء^(٣) وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدْ

وَتَعِدْ^(٤) وتَعِدُ، وفُهم من قوله: «مِنْ»^(٥) كَوَعَدَ أَنَّ الواو تُحذف فى

الأمر والمضارع^(٦) إذا كان بعدها فتحة نائبة^(٧) عن الكسرة^(٨) نحو:

وَهَبَ يَهَبُ، فَإِنَّ قِيَّاسَهُ: «يَهَبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها

من حروف الخلق، وفُهم أيضاً منه أَنَّ حذف الواو المذكور مشروط

بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم $\frac{٣٠٧}{ب}$

(١) فى ظ «وهو».

(٢) فى ظ «الفاء».

(٣) وفى هـ ، ز، ظ، ت «فتحة» تحريف.

(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.

(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».

(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».

(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.

(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مَبْنِيًّا للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يُؤَجَّلُ وَيُؤَضَّوْ، وفُهِمَ أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَفْطِنُ قلت^(١): يُؤَعِّدُ^(٢).

الثالث: المصدر من نحو: «وَعَدَ» وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف^(٣)، وفُهِمَ من قوله: «كَيْدَةً»، أن يكون المحذوف^(٤) منه^(٥) مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وَجْهَةً، وفُهِمَ منه أيضاً أنَّ المصدر إذا أريد به^(٦) الهيئة لم يحذف نحو: الْوَعْدَةُ وَالْوَقْعَةُ. «وفا أَمْرٍ» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال: (ص) وَحَذَفَ هُنَا أَلْفَ الشَّكْرِ لِي * مُضَارِعٍ وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفٍ

(ش) يعنى أنه أطرده حذف الهمزة من «أَفْعَلْ» في «الفعل» المضارع وفي اسم الفاعل، واسم المفعول^(٧)، وهو المُعْبَرُ عَنْهُمَا^(٨): «بِنَيْتِي مُتَّصِفٍ» فَإِنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فَهُمَا بِنَيْتَا^(٩) مُتَّصِفٍ، وكان الأصل

(١) في ت «لقلت».

(٢) في ش «يوعيد لم يحذف».

يريد أنَّ الإعلال يكون في فِعْلٍ وليس في اسم فالتصحیح أولى بالأسماء من الإعلال كما مثل الشارح بـ «يفطين».

(٣) في ت زيادة «في الحذف كعدة والثا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تُقيد.

(٤) في هـ «للمحذوف» تحريف.

(٥) «منه» ساقط من هـ، ز، ت.

(٦) في ظ «منه» تحريف.

(٧) «واسم المفعول» ساقط من ك.

(٨) في هـ «عنه» تحريف.

(٩) في ز «بنيتي» تحريف.

أن لا تُحذف الهمزة في ذلك كما لا تُحذف [في] ^(١) سائر الزوائد من الفعل نحو: تَذَخَّرَجَ وتَخَاصَمَ ^(٢)، لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو: أَكْثَرَمَ فُحِذَفَت الهمزة وحمل على أَكْثَرَمَ تُكْرِمَ وتُكْرِمُ وتُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول ^(٣)، كما حمل على «يَعِدُّ» سائر أفعال المضارع والمراد «بأَفْعَل» الفعل الماضي. «وَحُذِفُ» مبتدأ، وخبره «اسْتَمَرَّ» ثم قال:

(ص) ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمِلَا * وَفَرَزَ فِي الْفَرَزَ وَفَرَزَ نَقِلَا

(ش) يعني أَنَّ «ظَلَلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى ^(٤) اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظَلْتُ وَظَلْتُ. وظاهر النظم أَنَّ هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَبْسُوثٌ وفي القياس / ٣٠٨
عليهما خلاف ^(٥) وقوله: «وَفَرَزَ فِي الْفَرَزَ وَفَرَزَ نَقِلَا» يعني أَنَّهُ استعمل هذا التخفيف ^(٦) في فعل الأمر [فِرَ] ^(٧) ففعل فيه: فِرَزَ بكسر القاف

(١) «في» زائدة في الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.

(٢) في ه، ز «وتخاصم».

(٣) نحو: تُكْرِمُ، وتُكْرِمُ.

والأصل يُؤَكِّرِمُ ويُؤَكِّرِمُ ولا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أَفْعَل» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله: فِرَزَ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤَكِّرِمَا. والكلمة مستندرة قولهم: «أَرْضٌ تُؤَكِّرِمَةُ» (شرح الأشموني ٤: ٣٤٣)

(٤) في الأصل «أحد».

(٥) قال سيبويه: «قولهم ظَلْتُ ومَبْسُوثٌ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خَفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَخَشَشْتُ، ومَبْسُوثٌ وظَلَلْتُ. وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَبْسُوثٌ فشبهوها بَلَسْتُ، فأجروها في فَعَلْتُ مجراها في فَعِلَ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا».

الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) في ز «التحقيق» تصحيف.

(٧) «فِرَ» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله - عز وجل^(١):-

(وَقَوْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ)^(٢)

وقوله: «وَقَوْنَ نُقْلًا» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قَوْنَ» بالكسر أن أصله من قَوَّ بالمكان يَقِرُّ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقَّ الفعل نون الضمير تُخَفِّفُ، فحذفت^(٣) عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقَوْنَ فى المضارع وَقَوْنَ فى الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِزْتُ بالمكان أَقَرُّ^(٤)، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع فَفَعَلَّ به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقلو فهما لغتان فصيحَتان. وَظَلْتُ مبتدأ، وخبره «اسْتَعْمِلَا» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظَلِلْتُ» متعلق باستعْمِلَا، و«قَوْنَ» مبتدأ، وخبره «فِى أَقَرَزْنَ»، والتقدير وَقَوْنَ مقول فى اقررن، و«قَوْنَ نُقْلًا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وَقَوْنَ». الأخير^(٥) مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك^(٦) قَوْنَ، يعنى أنه استعمل ويكون «نُقْلًا» جملة فى موضع الحال من «قَوْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماعاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:^(٧)

(١) فى ظ «قوله تعالى».

(٢) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وَقَوْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وَقَوْنَ) بالفتح. انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٢٣٠: ٧. والنشر ٣٤٨: ٢.

(٣) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى ه، ز، ظ، ت «خفف بحذف».

(٤) فى ز «أقرز».

(٥) فى ه، ز، ظ، ت «الآخر».

(٦) فى ش، ك «أى وكذلك قرن».

(٧) «ثم قال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

(الإدغام)

(ش) يُقال الإدغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والأدْغَام بتشديدها مصدر أَدْغَمَ، قيل والأدْغَام بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو^(١) في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو بَابٌ مُتَّبِعٌ، واقتصر منه^(٢) هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واحدة^(٣). واعلم أن ما اجتمع / فيه مثلان في كلمة على ثلاثة $\frac{٣٠٨}{ب}$ أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائر الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) **أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحْرَكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغِم ...**

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتَحَرِّكَ^(٤) لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدُّ وَظَنُّ أصلهما رَدَدَ وَظَنَنَّ فشكَّنَ المثل الأول وأدغم في الثانى. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدُّ^(٥) أصلها^(٦): يَزُدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدَدٌ فنقلت حَرَكَه

(١) في ظ (وهى).

(٢) في ظ (فيه).

(٣) «واحدة» ساقطة من ش، ه، ز، ك.

(٤) في ه، ز، ت «المحرك» تحريف.

(٥) في ز (ويرد).

(٦) في ت «أصلهما» تحريف.

المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثليين إذا كان في صدر الكلمة نحو دَدَنْ، لا يُدْغَمُ إذ لا يصح الابتداء بالساكن، «وَأَوَّلُ» مفعول «بَادِغِمِ»، «وَمُحَرَّكَيْنِ» نعت لمثليين، «وفى كَلِمَةٍ» في موضع الصفة أيضاً «لِلْمَثْلَيْنِ». ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر^(١)، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) ... * لَا كَمِثْلٍ صُفِّفَ
وَذُلُّ وَكِلِّ وَلَبِّ * وَلَا كَجُسُوسٍ وَلَا كَاخْضَصٍ أَبِي
وَلَا كَهَيْلَلٍ ... *

(ش) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:
الأول: «صُفِّفَ» وهو جمع صُفَّة، والصُّفَّة: صُفَّة السرج^(٢) وصُفَّة البُئَيَّان،
والصُّفَّة أيضاً الكَلِمَة.

الثاني: «ذُلُّ» وهو جمع ذُلُولٌ بالذال المعجمة وهو^(٣) ضد الصُّغْبَةِ. يُقال:
دَايَّةٌ ذُلُولٌ: بَيِّنَةٌ الذَّلُّ بكسر الدال من ذَوَاتِ^(٤) ذُلُّ.

الثالث: «كِلِّ» جمع كِلَّة والكِلَّة نوع من الثياب^(٥) معروف.

الرابع: «لَبِّ» اشتَم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء

والجمع الألباب^(٦)، واللَّبِّبُ أيضاً ما اشْتَرِقَ من الزَّمَلِ /

٣٠٩
١

(١) ويحمل أيضاً إهراً آخر وهو أن يكون حالاً من مثليين لوصفهما بمحركين. وهو عندى أظهر مما ذكره المكودي.

(٢) في ز «السراج».

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «وهى».

(٤) في هـ، ز «دواب».

(٥) في الأصل «الثبات» تصحيف.

الكِلَّة: كما قال الشارح نوع من الثياب رقيق يُستخدم للحماية من البعوض ويُسمى «الناموسية».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة.

الخامس: «جَسَسَ» وهو جمع جاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا مَسَّه،
أو^(١) مِنْ^(٢) جَسَّ الخبر إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثانى المثليين عارضة نحو: اخْصَصَ ابني.

أصله: اخْصَصَ بالسكون^(٣) ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثانى المثليين زائداً للإلحاق^(٤) نحو: «هَيَّلَ» إذا أكثر

من قوله^(٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وهو ملحق بَدَخَرَجَ.

وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول
فلكونها^(٦) مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت
لبعدها^(٧)، وأما الرابع وهو «لَبَّبَ» فلخفة^(٨) الفتحة، وفي إظهاره تنبيه^(٩)
على ضعف الإدغام في الأسماء؛ لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الأكباب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاستمخار» الزيادة
هنا تثيد، لأن فيها زيادة لمعنى اللَّبَّبَ.

(١) في ز (ومن).

(٢) (من) ساقطة من هـ .

(٣) في ك «بالتسكين».

(٤) في الأصل «لإلحاق» تحريف.

(٥) «قوله» ساقطة من ظ.

وفي هـ ، ز، ت «قول».

(٦) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فلاؤها».

(٧) في ش «لبعده عنها».

وفي هـ ، ز، ظ، ك، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.

(٨) في هـ ، ظ «فلحقه» تصحيف.

وفي ز «فلحقته» تصحيف.

(٩) في الأصل «بينه».

في ش، ك «منبه» وفي هـ ، ز «مُنْبَهَةٌ».

وفي ت «تنبيه» وما أثبت من ظ أدق.

نحو^(١): رَدٌّ^(٢)، وأما الخامس وهو مجسّس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأدغم المتحرك^(٣) التقى^(٤) ساكنان. وأما السادس وهو «اخصّص أبي»^(٥) فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «هَيَلَل» فلأن ثاني المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه^(٦) الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَدُّ فِي أَلَلٍ * وَنَحْوِهِ فَكٌ يَنْقُلُ فَقُبُلُ

(ش) يعني أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلَلُ السَّقَاءِ^(٧): إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحْوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلَلٍ، وهي^(٨) ثمانية ألفاظ آخر وهي: دَهَبٌ^(٩) الإنسان / ^{٣٠٩}ب إذا نبت الشعر في جبينه، وَصَبَكُ الفرس إذا اصطك عرقوباه، وَضَبَبَتْ الأرض إذا كثر^(١٠) ضبابها، وَقَطِطَ الشعر إذا اشتدت جمودته،

(١) في هـ، ز (وهو).

(٢) في الأصل، ك (وَرَدٌّ). وفي ت (ود).

(٣) في هـ، ز، ت «المحرك الأول».

وفي ظ «المتحرك الأول».

(٤) في هـ «إلتقاء»

(٥) في الأصل «بي» تحريف.

(٦) في الأصل «به فيه» تحريف.

(٧) في ظ «أَلَلُ يقال أَلَلُ السَّقَاءِ وعبارتها أكمل.

(٨) في ش «وذلك في».

وفي هـ، ز، ت «وذلك».

(٩) الدَّهَبُ: الزَّغَبُ في الوجه يُقال رَجُلٌ أَذْبٌ، وامرأة دَهْلَاءُ كثيرة الشعر في جبينها.

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث لنسائه:

«لَيْتَ شِعْرِي أَتُكُونُ صَاحِبَةً لِحِمْلٍ الْأَذْبِ»

أراد الْأَذْبُ فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرَّ الوجه.

(انظر اللسان «دب»)

(١٠) في الأصل، ش، ك «أكثر».

وَلَحِجَتْ^(١) العين إذا التصقت، وَمَشِشَتْ الدابة إذا ظهر في وظيفها^(٢) نتوء، وَعَزِزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحج الرجل إذا كثر في صوته بهجة، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحْفَظ وَلَا يُقَاس عليها، ولا في قوله: «لا كمثل»، عاطفة^(٣) والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أدغم أول مثلين متحركين^(٤) في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون^(٥) «لَا» ناهية، «وَكَيْثُلٌ» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدغم كمثل صُفِّفَ والكاف في قوله: «كَيْثُلٌ» زائدة كزيادتها في قوله - عز وجل^(٦) - :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(٧)

وما بعد «صُفِّفَ» معطوف عليه، «وَفَكٌّ» فاعل بِشَدٍّ، «وَيَنْثُلٌ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث^(٨) وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَيِّ الْفُكُّ وَأَدْغِمْ ذُونَ خَلْزُ * كَذَلِكَ نَحْنُ نَسْجَلِي وَاسْتَسْزِرُ

(١) في الأصل «ولججت» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «ولججت» تحريف.

وما أثبت من ط، ت أصبح وأولى.

ويقال أيضاً «ولحجت» بمعنى التصقت أيضاً.

(٢) في ت «وطيفها» تحريف.

(٣) في الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.

وفي ز، ك «لا كمثل صفق عاطفة».

(٤) في هـ، ز، ت «محركين».

(٥) في الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) في ز «قوله تعالى».

(٧) سورة الشورى . آية: ١١.

(٨) في الأصل، ط، ك «الثاني».

وما أثبت من ش، هـ، ز، ت أصبح وأولى، فهذا هو القسم الثالث.

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيَّ وَحَيٍّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان^(١)

بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أنَّ الحركة الثانية

كالعارضة لوجودها^(٢) في الماضي دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحْيِي.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتَصَلُّر المثلين، ومنهم من يدغم فيُشَكِّن

أوله ويُدخل همزة الوصل فيقول: اتجلى قيل وفيه نظر؛ لأنَّ همزة

الوصل لا تدخل على أول المضارع^(٣).

الثالث: نحو: اسْتَتَر وهو / كل فعل على وزن «افْتَعَلَ» اجتمع فيه

تَأَن فهذا أيضاً قياسه التفكيك^(٤) ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه

بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير^(٥) سَتَر.

و«يَحْيِي» مفعول «بأدغم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكك» فهو من باب

التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «وَتَحَوُّ» مبتدأ وخبره^(٦) كذاك.

(١) «متحركان» ساقطة من ك.

(٢) في ت «كوجودها».

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية. وقد وافق الأشموني المكودي فيما ذهب إليه حيث قال: وفيه نظر، لأنَّ تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع.

انظر شرح الكافية ٢١٨٥:٤، وشرح الأشموني ٣٥٠:٤.

(٤) في ز «التقليل» تحريف.

(٥) في ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(٦) في ط «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ الْإِثْدَى قَدْ يُقْتَصَرُ * فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعِيزِ

(ش) هذا من باب تَتَجَلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تآن، أولاهما^(١) للمضارعة والثانية تاء^(٢) تَفْعَلْ أو تَفَاعَلْ نحو: تَذَكَّرْ في تَذَكَّرْ، وتَيَسَّرْ في تَيَسَّرْ^(٣). وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب^(٤) همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه^(٥) حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية^(٦)؛ لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تآن أنه يجوز فيه عنده^(٧) ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام^(٨) الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهما. و«تَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «الْإِثْدَى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَرُ»، و«فِيهِ» في موضع المفعول

(١) في ز «أولها» تحريف.

(٢) «تاء» ساقطة من ت.

(٣) في ش «وتيسر في تيسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(٤) في ت «واجلاب» تحريف.

(٥) «فيه» ساقطة من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقطة من ش، ك.

(٦) قال الأشموني في تنبيهاته:

«مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية.

وقال في التسهيل: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين» شرح الأشموني ٣٥١:٤.

وانظر الكتاب ٤٧٦:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢١٨٧:٤.

وقد ورد حذف التاء الثانية في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى في قراءة بعضهم (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) القدر آية: ٤ (تَأْرَأُ تَلْظِي) الليل. آية: ١٤.

«تَلْظِي» بتشديد التاء أصلها تملظي فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقر «تَلْظِي» بتاء واحدة خُفِفت بحذف إحدى التاءين.

(٧) «عنده» ساقطة من ت.

(٨) في ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله يفتَصِر^(١)، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «عَلَى تَأ»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بـفى.

ثم قال:

(ص) وَلَكُ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وُجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن ^{٣١٠} يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَرَدَدْتَ وَرَدَدْتِ^(٢) وَرَدَدَنَ وقد مثل ذلك بقوله: (ص) نَحْنُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ... *

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حلّ بالإدغام فلما سُكِّنَت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وُجب الفك، «وَلَكُ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي فُكَّ المدغم فيه أو فُكَّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «فُكَّ» ماضياً^(٣) مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم^(٤)، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمُدْغَمٍ^(٥).

و«سَكَنٌ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ» متعلق بفك، و«اقْتَرَنَ» فى موضع خبر الكون، و«بِمُضْمَرٍ» متعلق باقترن.

ثم قال:

(١) فى هـ «يفتَصِر».

(٢) «وَرَدَدْتَ» ساقطة من ك.

(٣) فى ك «فك فعلاً ماضياً» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ش «كما تقدم فى الوجه الذى قبله».

(٥) فى ت «المدغم».

(ص) ... وَلِي * جَزَمَ وَشَبَّهِ الْجَزَمَ تَخْيِيرٌ قَفِي

(ش) يعنى أَنَّ المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَزُدْ، أو في^(١) شبه الجزم وهو الوقف^(٢) نحو: رَدَّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَزُدْ، وَازْدَدْ، وإنما جعل فِعْلُ الأمر شبيهاً بالجزوم؛ لأن^(٣) حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل؛ لأنَّ تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم»^(٤)، وبلغت أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ)^(٥) (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ)^(٦)

وهو في القرآن كثير، ومما^(٧) جاء فيه مدغماً قوله - تعالى: -

(وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ)^(٨) في الحشر. عند جميع القراء. (و مَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ)^(٩).

في قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «والكوفيين»، وإنما تُحير الناظم في ٣١١^١ الوجهين؛ لأنَّ المتكلم به يجوز له^(١٠) أن يتكلم باللغتين معاً، لأنَّ العربي

(١) في هـ، ز، ك «وفى» تحريف.

(٢) في هـ «وهو الأمر».

(٣) في ظ «لأنه» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ت «بنى تميم».

(٥) سورة البقرة. آية: ٢١٧.

في ز «وَمَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ» اكتفى بموضع الشاهد.

(٦) سورة المدثر. آية: ٦.

(٧) في ت «مما».

(٨) سورة الحشر. آية: ٤.

(٩) سورة المائدة. آية: ٥٤.

اختلفوا في إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى في الثانية. وقرأ نافع وابن عامر «يرتدد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة في القراءات ٢٤٥، والبحر ١١: ٣٠١، والنشر ٢٠٥٠: ٢.

(١٠) «له» ساقط من ظ.

الذى لغته التفكيك غير^(١) مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به^(٢) إلا مدغماً. و«تخيير» مبتدأ، وخبره فى جزم، و«قفى» فى موضع النعت لتخيير، ومعنى قفى: تبع. ثم إن ما ذكره فى^(٣) الأمر من جواز الفك^(٤) والإدغام يؤهّم أن ذلك أيضاً^(٥) جائز فى أفعال فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هلم؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَلَكُ أَفْعَلٌ لِّى التَّعْجُبُ التَّزِمُ * وَالتَّزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِى هَلَمْ

(ش) يعنى أن «أفعل» فى التعجب^(٦) يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلزم^(٧) إدغامه وأصله هلمهم فتقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم، ومعناها: أقبل [وهى]^(٨) عند «الحجازيين»^(٩) اسم فعل فَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة^(١٠) بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ ولذلك يقولون فى التثنية هلمّان وفى الجمع هلمّوا. ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله^(١١):

-
- (١) «غير» ساقطة من ت.
(٢) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.
(٣) فى ظ «من» تحريف.
(٤) فى ظ «التفكيك».
(٥) «أيضاً» ساقطة من ظ.
(٦) فى ت «المتعجب» تحريف.
(٧) فى ش، ه، ظ، ت «يلتزم».
(٨) «هى» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.
(٩) فى ت «النحويين» تحريف.
(١٠) فى ش، ت «بلغة».
(١١) فى ه، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... * مَقَاصِدُ النُّحُوِّ بِهَا مَخَوِيَّةٌ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ * نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ اشْتَمَلُ

(ش) يعنى أنَّ ما غُنِيَتْ به من جمع مهمات النحو قد كَمَلُ، وعلى مُعْظَمِ مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم^(١) مُوفِياً لما قصد^(٢) من إيرادها، وجاء على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «غُنِيَتْ» ويلزم بناؤه للمفعول، «وَبِجَمْعِهِ» / متعلق ب«غُنِيَتْ»، و«قَدْ كَمَلُ» فى موضع خبر ما ^{٣١١}بُ و«نَظْماً» حال من الهاء فى «بِجَمْعِهِ»^(٣)، و«اشْتَمَلُ» نعتٌ لنظماً^(٤)، و«عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ» متعلق «بِاشْتَمَلُ»، ووصف^(٥) قوله «نَظْماً» بصفة أخرى فقال: (ص) أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ * كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ

(ش) يعنى أنَّ هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى مُعْظَمُهَا وجُلُّهَا. والخلاصة: الصافى خَيرَ المشوب بما يكدره، وأصله فى السُّنَنِ يَخْلُصُ مما يُغَيِّرُهُ. يقول إنَّ هذا النظم أحصى لُبَّ^(٦) الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ» أى: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغنى غير المشوب^(٧) بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدُّيْنَ إِذَا أَخَذْتَهُ مُسْتَوْفَى.

(١) فى ش «فتم بها» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «لما قصده».

(٣) فى ظ، ت «ه» وما أثبت أولى. إذ ليس فى البيت هاء مجرورة بالباء. ويحتمل وجهين آخرين أحدهما:

أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير كمل، أى كمل حال كونه نظماً.

(تمرين الطلاب ١٥٣)

(٤) فى ه، ظ، ت «لنظم» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.

(٥) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».

(٦) فى ظ «لك».

(٧) فى ه، ز، ت «مشوب».

«فَأَخَصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على «نَظْمًا»^(١)، و«الْخُلَاصَةُ» مفعول بأَخَصَى، والجملة من «أَخَصَى» في موضع الصفة «لنَظْمًا»^(٢)، و«غَنَى» مفعول بافْتَضَى، و«بَلَا» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَحْظَى^(٣) فَأَنْكَرْتُ ذلك عليه وقلت^(٤) وما معناه وما إغرائه؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية؛ لأن هذا الرجز اسمه الْخُلَاصَةُ. «فالْخُلَاصَةُ» على هذا مبتدأ، و«أَحْظَى» خبره فقلت له «أَلْ» في الخلاصة لماذا هي^(٥)؟ فقال: للعهد. فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الْخُلَاصَةُ؟ فقال لى: اجعلها للغلبة. فقلت له^(٦): ما فيه «أَلْ» للغلبة ملحق بالعلم^(٧) ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت^(٨) خلاصة بعد نظمها؛ لكونه^(٩) ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يَأْتِ بِمَقْنِعٍ، فقلت له: لعلها استثنائية^(١٠). فقال: لا يليقُ

(١) فى هـ ، زهـ ، طهـ ، ت «نظم» تحريف.

(٢) فى هـ ، زهـ ، طهـ ، ت «لنظم» تحريف.

(٣) فى هـ ، ز «أحظى بالظاء» وعبارتها أكمل.

يريد أن قوله «أخصى» وردت بدلاً منها «أحظى» فى بعض النسخ.

(٤) فى هـ ، زهـ ، طهـ ، ت «وقلت له».

(٥) «هى» ساقطة من ظهـ.

(٦) «له» ساقطة من هـ ، زهـ ، طهـ ، ت.

(٧) ذهب الخضرى إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زيدها، إلا أن يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام.

وذهب الصبان إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كأن فى الكلام مبالغة، لأن المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زيد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة. أى أن الناظم سماها الآن بالخلاصة.

انظر حاشية الخضرى ٢: ٢١٤، وحاشية الصبان ٤: ٣٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢: ٩٠٢.

(٨) «خلاصة وإنما سُميت» ساقط من ك.

(٩) فى ظهـ «لكونها» تحريف.

(١٠) فى هـ ، ت «استئناف»

وفى ز «للاستئناف».

أن يُنسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه $\frac{312}{1}$ «أحصى» وإن كَتَبَهُ بالظاء سهو منه^(١). ثم قال:

(ص) فَأَخِيذُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى * مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَالِهَ الْغُرِّ الْكَرَامِ الْبَرَّة * وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِذِينَ الْخَيْرَةَ

(ش) لما أكمل^(٢) مراده، ختم كتابه بالصلاة^(٣) على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه^(٤)، «وَمُصَلِّياً» حال من الضمير في «أَخِيذُ»، و«خَيْرِ نَبِيِّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أَرْسِلَا» في موضع نعت له^(٥)، و«الْغُرِّ» جمع أَغْرٌ وهو نعت «لآلِهِ»، و«الْبَرَّة»: جمع بَارٍ، و«الْمُتَّخِذِينَ» المختارين، والخَيْرَةُ: المختارين أيضاً، وقد صَرَّحَ «الزَّيْدِيُّ»^(٦) بأنه مصدر، وجعله «الجوهري»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله [تعالى]^(٧) فعلى ما قاله «الزَّيْدِيُّ» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والجمع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٨) - خَيْرَةُ اللَّهِ

(١) في ش زيادة «سهو منه» وقد وجد في بعض النسخ على هذه النسخة التي بخط الشيخ أحظى، والزيادة هنا تفيد.

(٢) في ز، ك «أكمل».

(٣) في ز «بالحمد والصلاة».

(٤) في ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»

وفي هـ، ز، ط، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ت «النبي».

(٦) قال الزبيدي: «والاسم من قولك: اختاره الله تعالى، الخَيْرَةُ بالكسر والخَيْرَةُ والأخيرة أعرف».

وقال الليث: الخَيْرَةُ: خفيفة مصدر اختار خَيْرَةً، مثل ارتاب رَيْبَةً.

قال أبو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) الأحزاب: ٣٦ بفتح الباء. ومثله قول الفراء. يُقال: الخَيْرَةُ والخَيْرَةُ.

تاج المأثور ١١: ٢٤٢، وانظر الصحاح ٢: ٦٥٢، واللسان «خير».

(٧) «تعالى» تكملة، من هـ ز، ط، ك.

(٨) في ط «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»^(١) وَخَيْرُهُ اللَّهُ أَيْضاً بالتسكين. قال المؤلف: كان الله له ولطف [به]^(٢) قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحاً^(٣) مُكْمِلُ المقاصد، مُسَهِّلُ المعاني والفوائد، ينتفع به البادى وَيَسْتَعِيْثُهُ الشادى، موافقاً لما رَوَيْتُهُ مُوَفِّياً لِمَا^(٤) أردت من إختصاره وَقَصْدُهُ^(٥)، فالحمد لله على ما منح^(٦) من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل وهو^(٧) حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٨).

(١) في تاج العروس ٢٤٢: ١١ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»
وَيَحْيَاهُ، وهو أصلاً حديث شريف.

(٢) «به» تكملة من ش، ه، ت.

وفي ش، ت «قال المؤلف خار الله له ولطف به»

وفي ه «قال المؤلف لطف الله به».

وفي ز «قال المؤلف رحمه الله تعالى».

وفي ظ «قال المؤلف رحمه الله ولطف به».

(٣) في ت «شرح».

(٤) في ه «بما».

(٥) في ت «وقصده».

(٦) في ظ «ما فتح».

(٧) في ه، ز، ظ، ك، ت «فهو».

(٨) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

ساقط من ه، ز، ظ، ت.

وفي ش «ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، كمل السفر المبارك على يد كاتبه لنفسه ثم لِمَنْ شاء الله بعده العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني به، عز من سواه المنكسر خاطره القلة العملى... القاسم ابن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد النجدى بن نسباً ومنشأً، المالكى مذهباً، الأشعرى اعتقاداً، خار الله له فى المقام والرحيل، ووفقه لصالح القول والعمل، ورزقه العلم والعمل وختم له ولوالديه ولجميع الأشياخ والإخوان والأحبة وكافة المسلمين بالممات على الإسلام».

يا رب العالمين فى يوم الأربعاء أواخر جمادى أول من عام ... بعد ألف بعد هجرته . صلى الله عليه وسلم . - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. اللهم يا عظيم المنة أوجب لكاتبه المنة ولجميع أهل السنة.

وفي ه (ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه في يوم الإثنين ثالث جمادى الأخير من

الفهارس

أولاً - فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً - الفهارس الفنية

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

م	اسم الباب	الصفحة
١	الكلام وما يتألف منه	٨٦ - ٧٩
٢	المعرب والمبني	١١٢ - ٨٧
٣	النكرة والمعرفة	١٢٩ - ١١٣
٤	العلم	١٣٦ - ١٣٠
٥	اسم الإشارة	١٤٢ - ١٣٧
٦	الموصول	١٦٢ - ١٤٣
٧	المعرف بأداة التعريف	١٦٩ - ١٦٣
٨	الابتداء	١٩٢ - ١٧٠
٩	كان وأخواتها	٢٠٥ - ١٩٣
١٠	ما لا ولات وأن المشبهات بليس	٢١٢ - ٢٠٦
١١	أفعال المقاربة	٢٢١ - ٢١٣
١٢	إن وأخواتها	٢٤١ - ٢٢٢
١٣	لا التي لنفي الجنس	٢٤٩ - ٢٤٢
١٤	ظن وأخواتها	٢٦٢ - ٢٥٠
١٥	أعلم وأرى	٢٦٥ - ٢٦٣
١٦	الفاعل	٢٧٦ - ٢٦٦
١٧	النائب عن الفاعل	٢٨٩ - ٢٧٧
١٨	الاشتغال	٢٩٩ - ٢٩٠
١٩	تعدى الفعل ولزومه	٣٠٧ - ٣٠٠
٢٠	التنازع في العمل	٣١٤ - ٣٠٨
٢١	المفعول المطلق	٣٢٥ - ٣١٥

م	اسم الباب	الصفحة
٢٢	المفعول له	٣٢٩ - ٣٢٦
٢٣	المفعول فيه	٣٣٧ - ٣٣٠
٢٤	المفعول معه	٣٤٣ - ٣٣٨
٢٥	الاستثناء	٣٥٩ - ٣٤٤
٢٦	الحال	٣٨٦ - ٣٦٠
٢٧	التمييز	٣٩٣ - ٣٨٧
٢٨	حروف الجر	٤١٥ - ٣٩٤
٢٩	الإضافة	٤٥١ - ٤١٦
٣٠	المضاف الى ياء المتكلم	٤٥٦ - ٤٥٢
٣١	إعمال المصدر	٥٦١ - ٤٥٧
٣٢	إعمال اسم الفاعل	٤٧٢ - ٤٦٢
٣٣	أبنية المصادر	٤٨٦ - ٤٧٣
٣٤	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٩٣ - ٤٨٧
٣٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٠٧ - ٤٩٤
٣٦	التعجب	٥١٦ - ٥٠٨
٣٧	نعم وبئس وما جرى مجراهما	٥٢٧ - ٥١٧
٣٨	أفعل التفضيل	٥٣٥ - ٥٢٨
٣٩	النعت	٥٤٦ - ٥٣٦
٤٠	التوكيد	٥٥٥ - ٥٤٧
٤١	عطف البيان	٥٥٩ - ٥٥٦
٤٢	عطف النسق	٥٨١ - ٥٦٠
٤٣	البدل	٥٨٧ - ٥٨٢
٤٤	النداء	٥٩٧ - ٥٨٨
٤٥	فصل تابع ذي الضم	٦٠٣ - ٥٩٨
٤٦	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٦٠٨ - ٦٠٤

م	اسم الباب	الصفحة
٤٧	أسماء لازمت النداء	٦٠٩ - ٦١١
٤٨	الاستغاثة	٦١٢ - ٦١٥
٤٩	الندبة	٦١٦ - ٦٢٢
٥٠	الترخيم	٦٢٣ - ٦٣٣
٥١	الاختصاص	٦٣٤ - ٦٣٦
٥٢	التحذير والإغراء	٦٣٧ - ٦٤١
٥٣	أسماء الأفعال والأصوات	٦٤٢ - ٦٤٩
٥٤	نونا التوكيد	٦٥٠ - ٦٦١
٥٥	ما لا ينصرف	٦٦٢ - ٦٨٥
٥٦	إعراب الفعل	٦٨٦ - ٧٠٥
٥٧	عوامل الجزم	٧٠٦ - ٧٢١
٥٨	فصل لو	٧٢٢ - ٧٢٥
٥٩	أما ولولا ولوما	٧٢٦ - ٧٣١
٦٠	الإخبار بالذي والألف واللام	٧٣٢ - ٧٣٨
٦١	العدد	٧٣٩ - ٧٥٢
٦٢	كم وكأين وكذا	٧٥٣ - ٧٥٦
٦٣	الحكاية	٧٥٧ - ٧٦٢
٦٤	التأنيث	٧٦٣ - ٧٧١
٦٥	المقصور والممدود	٧٧٢ - ٧٧٥
٦٦	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٧٧٦ - ٧٨٦
٦٧	جمع التكسير	٧٨٧ - ٨٢١
٦٨	التصغير	٨٢٢ - ٨٤٠
٦٩	النسب	٨٤١ - ٨٦٢
٧٠	الوقف	٨٦٣ - ٨٧٨

م	اسم الباب	الصفحة
٧١	الإمالة	٨٧٩ - ٨٩١
٧٢	التصريف	٨٩٢ - ٩١٢
٧٣	زيادة همزة الوصل	٩١٣ - ٩١٨
٧٤	الإبدال	٩١٩ - ٩٤٢
٧٥	فصل من لام فعلى	٩٤٣ - ٩٤٤
٧٦	فصل أن يسكن السابق	٩٤٥ - ٩٥٣
٧٧	فصل في النقل	٩٥٤ - ٩٦٢
٧٨	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه	٩٦٣ - ٩٦٥
٧٩	فصل في الاعلال بالحذف	٩٦٦ - ٩٦٩
٨٠	الإدغام	٩٧٠ - ٩٨٣

ثانيًا: الفهارس الفنية:

فهرس الآيات القرآنية ،

فهرس الأحاديث الشريفة ،

فهرس الأمثال ،

فهرس الأشعار ،

فهرس الأرجاز ،

فهرس أوصاف الأبيات ،

فهرس الأعلام ،

فهرس الأماكن والبلدان ،

فهرس القبائل والأمم والطوائف ،

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٥	٢٧٤
البقرة		
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٥٦٦
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	٦	٥٦٧
- أَأَنْذَرْتَهُمْ	٦	٥٦٦
- وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	٢٠	٤٠٤
- وَلَا تَعْلَمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٦٠	٣٧٩
- وَمَا كَانُوا بِفَعْلُونَ	٧١	٢١٥
- وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ	٩٣	٤٤٤
- وَاتَّبِعُوا مَا تَكَلَّمُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مِثْلِكَ شَلِيمَان	١٠٢	٤٠٦
- وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٢٥٦
- مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا	١٠٦	٧٠٨
- وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣	٢٣٦
- وَادْكُؤْهُ كَمَا هَذَاكُمْ	١٩٨	٤٠٧
- حَتَّى يَقُولَ الرُّشُولُ	٢١٤	٦٩٥
- وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ	٢١٦	٢٢٠
- وَمَنْ يُؤْتِدْ مِنْكُمْ عَمَّن دِيْنِهِ	٢١٧	٢٧٨
- لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الرِّضَاعَةَ	٢٣٣	٦٨٩
- وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسِ بَعْضَهُمْ	٢٥١	٤٥٩
- فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ	٢٥٣	٣٩٩
- لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ	٢٥٩	٨٧٧
- فَيُعَمَّاهِي	٢٧١	٥٢٠

٢٧١	٧١٧	- فَهَوَّ خَيْرٌ لَّكُمْ وَتَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ
٢٨٠	١٩٩	- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
٢٨٤	٧١١	- وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
٢٨٤	٧١٦	يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ
٢٨٦	٧٠٦	- رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا

آل عمران

٩٧	٤٦٠	- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
١٠٦	٧٢٨	- فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
١١٩	١٣٩	- هَا أَنْتُمْ أُولَئِ
١٤٢	٧٠٧	- وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
١٥٩	٤١٢	- فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
١٨٠	٢٥٩	- وَلَا يَخْشَى الَّذِينَ يَسْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ

النساء

١	٥٧٨	- وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٩	٧٢٣	- وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعَافًا
٧٣	١٢٥	- بِمَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
٧٣	٦٩٧	- بِمَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ
٧٩	٣٧٩	- وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا
٩٥	٨٩٠	- أُولَى الضَّرَرِ
١٢٣	٧٠٨	- مَنْ يَعْمَلْ شُوًّا يُحْزَرْ بِهِ
١٦٠	٤٠٣	- فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حُرْمَتًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ
١٦٨	٦٩٣	- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِمَنْ يَتَّبِعُهُمْ
١٧٠	٤٠٤	- قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
١٧١	٢٣٣	- إِيَّاكَ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ

المائدة

٦	٤٠٤	- وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
١٢	٢٢٥	- وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ

٣٧١	٤٨	- إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
٩٧٨	٥٤	- مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
٦٨٨	٧١	- وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً
٦٤٤	١٠٥	- عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ
٢٣٨	١١٣	- وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
٤٣١، ٤٣٠	١١٩	- هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ

الأنعام

		- مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ شُؤًّا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
٢٢٨	٥٤	وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
٦٩٢	٧١	- وَأَمْرًا لِلنَّبِيِّ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
١٢٦	٧٨	- إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ
٥٨١	٩٥	- يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ
٤٤٨	١٣٧	- وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤِهِمْ
٩١٧	١٤٣	- أَلَدَّ كَرَيْنًا
١٥٨	١٥٤	- تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

الأعراف

١٧٥	٢٦	- وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ
٢٧٤	٣٠	- فَرِيقًا هَدَى
٣٦٥	٥٦	- وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا
٥٩٠	١٥١	- رَبِّ اغْفِرْ لِي

الأنفال

		كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ
٢٢٦	٥	فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُِونَ
٦١٣	٩	- إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ
٦٥٣	٢٥	- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً
٦٩٣	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ
٧٠٧	٣٨	- إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ

٢٥٧ ٦٠ . لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ
٤٠٣ ٦٨ . لَكُمْ كُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

التوبة

٢٣٤ ٣ . أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ
٢٦٩ ٦ . وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ
٢١٤ ١٠٢ . عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ
٤٠٠ ١٠٨ . مِنْ أَوَّلِ نَزْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

يونس

٢٣٩ ١٠ . وَاجْعَز دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٢٢٤ ٦٢ . أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ
٣٤٣ ٧١ . فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرِّكَاءَكُمْ
٦٥٨ ٨٩ . وَلَا تَتَّبِعَانَّ

هود

٤٠٢ ١٠٧ . فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ
٢٣٥ ١١١ . وَإِنْ شِئْنَا لَمَّا يَكُونُ فِيهِمْ رَجُلٌ أَفْعَالُهُمْ

يوسف

٧٧ ١٨ . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ
٥٩٠ ٢٩ . يُوشِفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا
٢٠٨ ٣١ . مَا هَذَا بَشَرًا
١٤٦، ٤٠٢ ٤٣ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ
٢٨٣ ٦٥ . هَلِيهِ يَصْبَاعُنَا رَدُّتْ إِلَيْنَا
٤٤٤ ٨٢ . وَنَقْلُ الْقُرَيْبَةِ

الرعد

٤٠١ ٢ . كُلُّ نَجْوَ يَنْجِرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى
٥٧٥ ٢٣ . حَبَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ

إبراهيم

٢٠	٢٠٩	وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ
٣٣	٣٧٨	وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِيَيْنِ
٤٧	٤٤٨	فَلَا تَحْشَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ

الحجر

٢	٤١٢	رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا
٤	٣٦٧	وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ
٦	٦٠٢	بِأَيِّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ
٧	٧٢٩	لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَايِكَةِ
٣٩	٥٥٠	وَلَا تُعَوِّدُهُمْ أَجْمَعِينَ
٤٧	٣٧١	وَنَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا

النحل

١		أَتَى أَمْرُ اللَّهِ
٣٠	٥١٨	وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ
٨١	٥٧٨	سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ
١٢٣	٣٧١	أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
١٢٤	٢٣١	وَلَنْ رَبُّكَ لِيُخْخِصَكُم مِّنْهُمْ

الإسراء

٨	٧١١	وَلَنْ نُعْذِبَكُمْ عَنْهَا
٥٢	٢٥٥	وَتَقَطُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا
٧٦	٦٩١	وَإِذَا لَا يَأْتِيُونَكُمْ خِلَافُكُمْ إِلَّا قَلِيلًا

الكهف

٥	٥٢٣	كَثِيرَتْ كَلِمَةً
٢٥	٧٤٠	ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ
٩٦	٣٠٨	أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا

مريم

٤٠٢	٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
٥١٠	٣٨	- أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
١٧٢	٤٦	- أَرَاغِبْتَ أَنتَ عَنِ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ
١٥٧، ١٥٦	٦٩	- ثُمَّ لَنُثْرِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ

طه

١٢٦	١٤	- إِنِّي أَنَا اللَّهُ
١٦١	٧٢	- فَاقْضِ مَا آتَتْ قَاضٍ
	٨١	- وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجْلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٢٣٨	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مَوْلَا
٧٠٦	٩٤	- لَا تَأْخُذْ يَلْحَسِي

الأنبياء

٩٥٨	٧٣	- وَإِقَامِ الصَّلَاةَ
٢٥٧	١٠٩	- وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ يَبْعِدُ مَا تُوعِدُونَ
٦٠٥	١١٢	- قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ

الحج

٣٩٩	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٧٥٦	٤٨	- وَكَأَنَّ مِنْ قُوَّةٍ
٥١٨	٧٨	- فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

المؤمنون

٤١١	٤٠	- عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ

النور

٢٤٠	٩	- وَالْحَمِصَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا
٥٩١	٣١	- آلِهَةُ الْمُؤْمِنُونَ
٢٦٩	٣٧، ٣٦	- يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ
٢١٨	٤٣	- يَكَادُ سَنَآهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ

الفرقان

٧٧	٤	- وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ
٢٢٦	٢٠	- إِلَّا إِلَهُهُمْ لِْيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
٧٢٩	٢١	- لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ
٤٠٥	٢٥	- وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ
١٦٠	٤١	- أَلَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا
٥٨٧	٦٩ ، ٦٨	- يَلْقَى أَهْلًا ، يُضَعِفُ لَهُ الْعَذَابَ

الشعراء

٢٣٢	١٧٥، ١٥٩، ١٤٠، ١٢٢، ١٠٤، ٦٨، ٩	- وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ
٥٧٨	٦٣	- أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ
٣٦٢	١٤٩	- وَتَنحَلُّونَ مِنَ الْجِبَالِ تِيْهُتًا

النمل

٤٠٣	٧٢	- رَدِفَ لَكُمْ

القصص

٢٢٥	٧٦	- وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاحِجَهُ لَثُبْنُوا بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ

الروم

٤٤٤، ٤٤١	٤	- إِلَهُ الْأَمْرِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ
٤٢٨	٥ ، ٤	- وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ
٧١٥	٣٦	- وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْحَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ
١٩٦	٤٧	- وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ

لقمان

٤٠١	٢٩	- كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى

الأحزاب

٩٦٩	٣٣	- وَقَوْنٌ فِي يَمِينِكُمْ
١٩٩	٤٠	- وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

سبأ

٥٦٩	٢٤	- وَإِنَّا أَزْ�ِلُّكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
٤١٧	٣٣	- بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

فاطر

٤٠٠	٣	- هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ
٤٠١	١٣	- كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى
٦٩٦	٣٦	- لَا يَفْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا

الصفات

٤٠٣	١٣٨، ١٣٧	- وَإِنُّكُمْ لَكَاثِرُونَ عَلَيْهِمْ مُّضِحِينَ . وَإِلَّالَيْهِ
٥٦٩	١٤٧	وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٩١٧	١٥٣	- أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ عَلَىٰ الْبَنِينَ
٤٠١	١٧٤	- قَتَلُوا عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ

ص

٢١٢	٣	- وَلَآتِ حِينَ مَنَاصٍ
٤٦٠	٢٤	- بِشَوَالٍ تَعْجَلُكَ
٥٢٢	٤٤	- إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ
٥٤٦	٥٢	- وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ أَتْرَابٍ

الزمر

٦٩٢	١٢	- وَأُمرُتْ لِأَنِّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ
٢٠٩	٣٦	- أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
٣٧٧	٦٧	- وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ

خافر

٧٠٢، ١٢٦	٣٧، ٣٦	- لَعَلَىٰ أَنبُلُغَ الْأَشْبَابِ . أَشْبَابُ السَّمَوَاتِ قَاطِلُغَ إِلَىٰ إِلَهٍ مُّوسَىٰ

فصلت

- فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً
- وَظَلُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجْهِصٍ

الشورى

- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
- مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَرَدُّ لَهُ فِي حَرْثِهِ
- أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا

الزخرف

- وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ
- لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ
- وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ

الدخان

- حَمِّمَ ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
- فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْثَرًا مِنْ عَيْنِنَا

الجاثية

- لِيُخْرِجَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

محمد

- فَشَدُّوا الرِّبَاقَ
- فَإِنَّمَا مَثَلُ بَغْدٍ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ

الحجرات

- وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ

الذاريات

- وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوكِ
- فَصَكَّتْ وَجْهَهَا

النجم

- وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَخَذَى ٣٤ ٣٠٦
- وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ٣٩ ٢٤٠

الواقعة

- وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ٨٤ ٤٢٨

الحديد

- إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ١٨ ٥٨١، ٤٦٥
- لَقَدْ يَنْفَعُ أَهْلَ الْكِتَابِ ٢٩

الحجادة

- مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ٢ ٢٠٨

الحشر

- وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ٤ ٩٧٨

الصف

- تُوَفِّيهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ
ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ١٢، ١١ ٧٠١

المنافقون

- وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ١ ٢٢٦
- رَبِّ نَوَلَا أُنْخَوِّنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْصِدْ ١٠ ٦٩٧

الطلاق

- وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُرْنَ ٤ ١٨٨
- وَإِنْ كُنَّ أُولَسَتْ حَمْلٍ ٦ ١٠٦
- لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ ٧ ٧٠٦

الملك

- أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قُوفَهُمْ صَافَّاتٍ
وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرُّوحُ الْمُنَّ

٥٨١،٤٦٦ ١٩

القلم

- هُمَّا زِيَّاءٌ مَشَاءٍ يَنْجِيهِمْ
وَلَنْ يَكْذِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ

٥٤٤ ١١

٢٣٧ ٥١

الحاقة

- الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ

١٧٥ ٢، ١

- هَآؤُمْ أَفْرَعُوا يُكْتَبُ

٣٠٨ ١٩

نوح

- بِمَا خَطِئْتَهُمْ

٤١١ ٢٥

الجن

- وَالْأَوَّاسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ

٢٣٩ ١٦

المزمل

- عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى

٢٣٩ ٢٠

المدثر

- وَلَا تَحْشَبْ تَسْتَكْثِرُ

٩٧٨ ٦

القيامة

- أَيْخَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ

٢٣٨ ٣

الإنسان

- سَلَسِلَ وَأَغْلَلَ وَسَعِيرًا

٦٨٤ ٤

- عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ

٤٠٥ ٦

- وَإِذَا رَأَيْتَ نَفْسًا رَأَيْتَ نَعِيمًا

١٤١ ٢٠

- يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ

٢٩٤ ٣١

وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا

المرسلات

٣٢ ٨٩٠

- بِشَرِّ

النبأ

٣١، ٣٢ ٥٥٧

- إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا

الانشقاق

١٩ ٤٠٦

- لَتَوَكَّبُ مَلَكًا طَغَى عَنْ طَبْعِ

البروج

١٦ ٤٠٢

- نَقَالُ لِمَا يُرِيدُ

الطارق

٤ ٢٣٥

- إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

الأعلى

١، ٢، ٣ ٥٤٤

- سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي

خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى

١٧ ٥٣٠

- وَالْآخِرَةَ خَيْرَ وَأَنْتَ

الفجر

٤ ٤٣٦

- وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرِ

الشمس

٢ ٨٨٩

- وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا

٣ ٨٨٩

- وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا

الليل

٥ ٣٠٦

- فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى

١٣ ٢٣٢

- وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى

الضحى

٤ ٥٣٠

- وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى

٥ ٣٠٦

- وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى

٧٢٧	٩	- فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
		العلق
٦٦١	١٥	- لَتَشْفَعَنَ
		القدر
٣٩٦	٥	- حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ
		العاديات
٤٦٥	٤ ، ٣	- فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَنْزَلَ بِهِ نَفْعًا
		العصر
٢٢٥	٢ ، ١	- وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ
		الكوثر
٢٢٤	١	- إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ
		الكافرون
٦٨٩	٢	- لَا آخِذُ مَا تَعْبُدُونَ

٢- فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
. اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه	٧٠١
. احفظوا عني ولوا آية	٢٠٣
. آلا أخرجكم بأحبكم إلى وأقربكم مني	
. مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطون	
. أكتافا الذين يأتون ويؤثرون	٥٣٢
. اللهم اجعلها عليهم سبينا كسين يوشف	١٠٤، ١٠٣
. أما بعد ما تال أقوام يشترون شروطا	
. ليس في كتاب الله	٧٢٧
. إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم	١٢٢
. نوي حجو	٥٩٠
. فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم	
. قاعدا وصلى وزاعة رجال فيما	٣٦٨
. ما يمشوني بها حنن النعم	٤٠٢
. من قبل الرجل امرأته الوضوء	٤٥٨
. نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٦٣٦، ٦٣٥

٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
١٨١	. أَمْتُ فِي الْحَجْرِ لَا يَمُوتُ
٦٥٢	. يَمُوتُ مَا أَرَى نَفْسَكَ
٤٢٦	. مَحْكِيشٌ وَخَدِيءٌ، وَغَمِيضٌ وَخَدِيءٌ
٣٨٥	. حَظِيظٌ بَنَاتٍ . صَبْلِيْقِيْنَ كَنَاتٍ
٧٠٤	. خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ أَنْ تُخَذَكَ
١٤٦	. شَيْءٌ جَاءَ بِكَ
١٤٦	. شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ
٢١٤	. عَسَى الْقَوِيُّ أَنْ يُؤْسَا
٩٧	. مُكْرَمَةٌ أَنْحَاكَ لَا تَهْلُ
٤٢٦	. تَسِيحٌ وَخَدِيءٌ وَفَرِيدٌ وَخَدِيءٌ

٤- فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	قائله	موضعه
فَلَا وَاللَّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	
			ونسب لغيره	٥٥٥
إِنَّمَا الْمَيْتُ	الرجاء	الخفيف	عدى بن رعاء الغسالي	٣٦٠
فَقَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا	يَمَاتَا	المختار	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	٢١٩
هَذَا وَجَدْتُكُمْ	أَبُ	الكامل	رجل من بني مدحج	٢٤٧
كَذَلِكَ أَذْهَبُ	الأدب	البسيط	بعض الفزاريين	٢٥٤
وَقَالَتْ لَنَا	أَطْيَبُ	الطويل	الفرزدق	٥٣٤
بِأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٢٥٩
لِكَيْتُهُ شَاقَّةٌ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٥٥١
عَسَى الْكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٥
فَعِشْ مُعْدِمًا	هَارِبُهُ	الطويل	أبو النشاش النهشلي	٢٥٦
صَرِيحُ غَوَانٍ	الدَّوَابِ	الطويل	القطامي	٤٣٧
عَلَى حِينَ	الْفَعَالِ	الطويل	الأعشى ونسب لغيره	٢٢١/٢٢٢
نَجُوثٌ وَقَدْ	طَالِبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٤٥٠
يُكَيِّدُ نَاءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	-	٦١٣
لَمْ تَتَلَفَّعْ	الْغُلْبِ	المنسرح	جرير	٦٧٦
فَكُنْ لِي	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٠٩
فَأَمَّا الْقِتَالُ	الْمَوَاكِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٧٢٨
وَلَكِنَّهُمْ بَأَثُوا	الْبُعْثُ	الطويل	يزيد بن ضبه	٣٦٥
أَلَا رَجُلًا	تَبِيْثُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادي	٧٣٠
حَبِيْبُ بَثُو	مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيء	١٧٢

٤٣٣	—	البسيط	المِلَمَات	كَلَا أَنِي
			- ج -	
٧١٨٠٥٨٧	عبيد الله بن الحر	الطويل	تَأْجِجَا	مَتَى تَأْتِينَا
			- ح -	
٧٨٦	رجل من هذيل	الطويل	سَبُوح	أَخُو بَيْضَاتٍ
٢٤٩	-	البسيط	مَضْبُوح	وَرَدَّ جَارِثَهُمْ
٦٤١	مسكين الدارمي	الطويل	سِلَاحٍ	أَخَاكَ أَخَاكَ
			- د -	
٦٨٩	-	البسيط	أَحَدَا	أَنْ تَقْرَأَنَّ
٥١٩	جرير	الوافر	زَادَا	تَرْوُدُ يَفْلَ
٧٢٥	كثير عزة	الكامل	وشجودا	لَوْ يَشْتَعُونَ
٢٠١	الفزردق	الطويل	عَوْدَا	فَتَأْفِذُ هَذَاجُونَ
١٠٤	الصممه بن عبد الله	الطويل	مُرَدَا	دَعَانِي مِنْ
٨٤٦	ذو الرمة ونسب لغيره	الطويل	وَلَا تَقْدُ	فَكَيْفَ لَنَا
١٨٣	الفزردق	الطويل	الْأَهَادِ	بُتُونَا بَثُو
٦١٣	-	الخفيف	ازْدَيَادِ	يَا لَقَوْمِي
٤٤٧	الفزردق	المنسرح	الْأَسَدِ	يَا مَنْ رَأَى
١٦٩	-	الطويل	بِأَشْعِدِ	إِذَا دَهْرَانِ
٣٣٩	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بَعْدِي	قَالَيْتُ
٣٦٦	-	الطويل	تَشْهَدِ	وَبِالْجِسْمِ مَنِي
٦٩٧	-	البسيط	الْجَسَدِ	هَلْ تَغْرِثُونَ
٣٩٩	-	الوافر	زِيَادِ	فَلَا وَاللَّهِ
٦٠٦	أبو زيد	الخفيف	شَدِيدِ	يَا أَبْنَ أُمِّي
٣٦٩	-	الطويل	عِنْدِي	تَسْلَيْتُ طَرَا
٢٣٣	النابعة الديباني	البسيط	فَقْدِ	قَالَتْ أَلَا
١٢٦	-	الطويل	مَاجِدِ	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي
٢٣٧	عاتكة بنت زيد	الكامل	الْمُتَعَمِّدِ	شُلْتُ يَمِينُكَ

١٤٠	طرفه بن العبد	الطويل	المُعَدِّد	رَأَيْتُ بَنِي عَثْرَاءَ
١٢٣	-	الطويل	وَالِدِ	لِيُوجِهَكَ فِي
٧١٢	أبو زيد	الخفيف	وَالْوَرِيدِ	مَنْ يَكُنْزِي
			- ر -	
٥٦٧	عمران بن حطان	الطويل	مُضَرِّ	فَأَضْبَحْتُ فِيهِمْ
٢٤٦		الطويل	وَتَأَزَّرَا	فَلَا أَبَ
١٤٨	رجل من بني سليم	الوافر	الْحُجُورَا	فَمَا أَبَاؤُنَا
٤٥١	بحير بن أبي سلمى	البسيط	سَقَرَا	وَفَأَيَّ كَفَبُ
٤٤٥	عدى بن زيد	المتقارب	نَاَرَا	أَكُلُ امْرِئِي
٤٩٩	الفرزدق	البسيط	الْأَزْرُ	فَعَجَّثَهَا
٧٠٤	انس بن مدركة الخثعمي	البسيط	الْبَقَرُ	إِنِّي وَقَتْلِي
٢١٣	تأبط شرا	الطويل	تَضَفُرُ	فَأَبْتُ إِلَى
١١٥	-	البسيط	دَيَّارُ	وَمَا تُبَالِي إِذَا
١٦٠	-	البسيط	وَلَا ضَرَرُ	مَا اللَّهُ مُوَلِّكَ
٤٦٧	أبو طالب بن عبد المطلب	الطويل	عَاقِرُ	ضَرُوبُ يَبْضُلِ
٦٠٣	جرير	البسيط	عَمَرُ	يَا تَيْمُ تَيْمُ
٤٩٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الْمَازِرُ	أَسْبَلَاتُ أَبْدَانِ
٥٠٤	-	الخفيف	مُكْفَهَرُ	مَحْسَنُ الْوَجْهِ
١٦٥	-	الكامل	الْأَوْبَرُ	وَلَقَدْ جَنَّبْتُكَ
٤٦٧	أبو يحيى اللاحقي	الكامل	الْأَقْدَارِ	مَحَلُّ أُمُورَا
٢٠٥	حسيل بن عرفة	الرملي	بِالسَّرَارِ	لَمْ يَكْ
١٢٠	الفرزدق	البسيط	الدَّهَارِ	بِالْبَاحِثِ الْوَارِثِ
٥٠٠	-	الطويل	الدَّهْرِ	أَزُورُ أَمْرَا
١٦٦	رشيد الشكري	الطويل	عَمْرُو	رَأَيْتُكَ لَمَّا
١٣٦	الناطقة الديباني	الكامل	فَجَارِ	إِنَّا اقْتَسَمْنَا
٥٧٠	جرير	البسيط	قَدَرِ	جَاءَ الْخِلَافَةُ
٤٢٦	-	المتقارب	مُسَوِّرِ	دَعُوْتُ لَمَّا

٣٩٣	أبو الهول الحميري	الطويل	يُشِيرُ	وَلَكِثْتُ إِذَا
٣٠٣	المتلسم	البسيط	الشَّوْشُ	أَلَيْتَ حَبَّ
٣١٨	جرير	البسيط	وَتَضْرِيْسِي	هَلْ مِنْ
٦٠٧	-	الطويل	عَائِشَا	أَيَا أَهْمِي
٧٧٤	-	السريع	عِقَاصِ	لَيْلَى وَتَا
٣٩٥	جميل بثينة	الطويل	وَتَخَذَعَا	فَقَالَتْ أَكَلَّ
٦٥٣	الكميت بن زيد ونسب لغيره	الطويل	تَمْتَعَا	فَمَهْمَا تَشَأْ
٧٩٧	-	البسيط	مَسَمَعَا	يَا ابْنِ الْكِرَامِ
٥٥٨	المرار بن سعيد الأسدي	الوافر	وَقُوْعَا	أَنَا ابْنُ
٣٠٩	المرار بن سعيد الأسدي	الطويل	مَسَمَعَا	لَقَدْ عَلِمْتُ
٥٨٦	عدي بن زيد	الوافر	مُضْبَاعَا	ذُرَيْبِي إِنَّ
٦٥٩	الأضبط بن قريع	المنسرح	رَقَعَه	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
٤١٤	الفرزدق	الطويل	الْأَصَابِغِ	إِذَا قِيلَ
١٧١	-	الطويل	أَقَاطِغِ	تَحْلِيلِي مَا وَافٍ
٤٥٤	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مَضْرَعِ	سَبَقُوا هَوًى
٣٩٤	قيس بن الخطيم ونسب لغيره	الطويل	وَتَفْغِ	إِذَا أَلَّتْ
٥٤٦	العباس بن مرداس	المتقارب	أَمْتَعِ	وَقَدْ كُنْتُ
٦٨٥	العباس بن مرداس	المتقارب	مَتَجَمِّعِ	فَمَا كَانَ
٤٣٨	ذو الرمة	الطويل	الْمِكْلَفِ	لَذَنْ عُدُوَّةَ
٧٠٣	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشَّقُوفِ	لَلْبَشِ عِبَادَةٍ
٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	فَهَيَّرَقِ	وَالنَّسَانُ عَيْنِي
٢١٩	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُؤَاثِقُهَا	يُوشِكُ مَنْ

٥٩٥	مهلهل	الخفيف	الأواقي	صَبَرَتْ صَدْرَهَا
٤٠٨	امرؤ القيس	الطويل	وتزويقي	وَرَحْنَا بِكَ
٦٠٠	.	الوافر	الطريق	أَلَا يَا زَيْدُ
			ك .	
٣٥٥	الأعشى	الطويل	يسوايكا	تَجَافَتْ عَنْ
			ل .	
٦٠٢	.	الرملي	وَعَلُ	أَيُّهَا دَانِ كَلَا
٥١٦	أوس بن حجر	الطويل	أَتَمُّوْا	أَقِيمْ يَدَارِ
٢٥٨	عمرو بن أحمر	الوافر	انخرالا	أَرَاهِم رَفَقَتِي
٣٦٧	رجل من طيء	البسيط	الأملا	يَا صَاحِ هَلْ
٥٧٥	عمرو بن أبي ربيعة	الخفيف	رَفَلَا	قُلْتُ إِذْ
٥٧٦	جرير	الكامل	لِيَنَالَا	وَرَجَا الْأَحْيَاطُ
٣٠٨	.	الطويل	مَوَّيَلَا	عُهِدَتْ مُغَيِّثَا
٧٠٤	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أَفْعَلَا	قَلَمَ أَر
٢٧١	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إِنْقَالَهَا	فَلَا مُزْنَةَ
٢٠٩	الشنفري الأزدي	الطويل	أَعْجَلُ	وَأِنْ مُدَّتْ
٥٢٧	الأخطل التغلبي	الطويل	تُقْتَلُ	قَتَلْتُ أَثْلُوَهَا
٧٢١	الأعشى	البسيط	تَنْتَقِلُ	لَيْسَ مُنِيَّتْ
٢٠٣	اللعين المنقري	البسيط	والجَبَلُ	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ
٤٠٩	القطامي	البسيط	قَبِلُ	قَتَلْتُ لِلرَّحْبِ
٤٣١	موهال بن جهم ونسب لغيره	الطويل	قَلِيلُ	أَلَمْ تَغْلِبِي
٤٦٤	الأعشى	البسيط	الْوَعْلُ	كَتَاطَحَ صَخْرَةٍ
٤٥٠	أبو حية النميري	الوافر	أَوْ يَزِيلُ	كَمَا نَحَطُ
٢٤٠	الأعشى	البسيط	وَيَنْتَقِلُ	فِي فِثْيَةٍ
١٥٤	.	البسيط	والجَدَلِ	مَا أَنتَ
٢٣٩	.	الخفيف	سُوْلُ	عَلِمُوا أَنَّ
٦٢٤	امرؤ القيس	الطويل	فَأَجْجِلِي	أَقَاطِمَ مَهَلَا

٦٩٩	امرؤ القيس	الطويل	فَحْوَمَلِي	قِفَا تَبْلِكْ
٤١٤	امرؤ القيس	الطويل	لَيْبَتَلِي	وَلَيْلِ كَمْوَجِ
٣٠٩	امرؤ القيس	الطويل	المَالِ	قَلَوْ أَنْ
١٢٥	زيد الخيل	الوافر	مَالِي	كَمْثِيَّةَ جَابِرِ
٤٠٩	مراحم العقيلي	الطويل	مَنْجَهَلِ	غَدَتْ مِنْ
٤١٣	امرؤ القيس	الطويل	مُجْهَلِ	فَمِثْلِكَ مَحْبَلِي
- ٢ -				
٤٣٤	-	الطويل	وَأَكْرَمَا	أَلَا تَشَأْلُونَ
٥١٠	علي بن طالب	الطويل	وَأَكْرَمَا	جَزَى اللَّهُ
٨٧٨، ٧٦١	تأبط شراً ونسب لغيره	الوافر	ظَلَامَا	أَتَوَا نَارِي
٥١٥	العباس بن مرداس	الطويل	المُقَدَّمَا	وَقَالَ نَبِي
٤١٣	عمرو بن الهراقة	الطويل	وَجَارِئِ	وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا
٧١٦	الفرزدق	البسيط	الْحَرَامِ	فَإِنْ يَهْلِكْ
٧١٢	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرَمِ	وَإِنْ آتَاهُ
٧١٩	الأحوص	الوافر	الْحُسَامِ	فَطَلَّقَهَا فَلَنَسَتْ
٢٦٨	عبيد الله بن قيس	الطويل	وَحَتِيمِ	تَوَلَّى قِتَالَ
٥٩٥	الأحوص	الوافر	السَّلَامِ	سَلَامَ اللَّهِ
٧١٦	الناهضة الديباني	الوافر	سَنَامِ	وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ
٣٩٥	-	الوافر	سَرِيمِ	لَعَلَّ اللَّهَ
٥٩٠	ذو الرمة	الطويل	وَعَرَامِ	إِذَا هَمَلْتُ
٩٥٩	علقمة بن عبده	الطويل	مَغِيومِ	حَتَّى تَذْكُرَ
٩٥٦	لبيد بن ربيعة	الكامل	سِبْهَانِهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ
٢٧٥	ذو الرمة	الطويل	وَسَائِهَا	فَلَمْ يَذِرْ
٩٦٢	أبو الغمر الكلابي	الطويل	كَلَامِهَا	أَلَا طَرَفَتْنَا
٧٠٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	ثَغْلَمِ	وَمَهْمَا تَكُنْ
٤١٢	زياد بن الأعجم	الوافر	الْحَلِيمِ	لَعَمْرُكَ أَلْبِي
٤٤٢	عبد الله بن يعرب ونسب لغيره	الوافر	الْحَمِيمِ	فَسَاغَ لِي

٢٤١	ابن صريم الشكري ونسب لغيره	الطويل	السلم	ويؤما ثوايينا
١٥٨	-	البيسط	والكرم	من نعن
٣٦٧	قطري بن الفجاءة	الكامل	لحمام	لا يزكنن أحد
٢٢٧	-	الطويل	واللهازم	وكنن أرى
٢٥٩	عنبرة	الكامل	المكرم	ولقد نزلت
٤٢٣	ذو الرمة	الطويل	التوايسم	مشين كما
			- ن -	
٦٩٧	-	الرمل	سنن	رب وفنني
٣٥٥	المرار بن سلامة	الطويل	الفحشاءسوائنا	ولا ينطقن
١٧١	-	البيسط	قطنا	أقاطن قوم
٢٦١	الكميت بن يزيد	الوافر	متجاهلينا	أجهالا تقول
٤٤٩	-	البيسط	نيرانا	لا أنت معتاد
١٩٤	-	الخفيف	مبين	صاح شمر
١٠٤	سحيم بن وتيل	الوافر	الأربعين	وماذا بيتني
٤٢٣	-	الخفيف	التواني	زوية الفكر
٢٤١	-	الهج	حقان	وصدر مشرق
٤٠٦	ذو الاصبع العدواني	البيسط	فتخزوني	لاه ابن
٢١١	أنشده الكسائي	المنسرح	الحجابين	إن هو
٢٣٦	الطرماع	الطويل	المعادين	أنا ابن
			- ه -	
٥٦٥	ابن مروان النحوي	الكامل	ألقاما	ألقى الصحيفة
٤٠٦	قحيف العقيلي	الوافر	ريضاها	إذا ربييت
			- ي -	
٥٢٥	كنزة أم شملة	الطويل	هيا	ألا حبدا
٢١٠	-	الطويل	واقينا	تقر فلا

٥- شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
نَحَلًا الدَّنَائِبَاتِ شِمَالًا كَفَبَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْقًا لَيْتَ	رؤية	٢٨١
لَيْتَ شَبَابًا ثَوْرَ فَاشْتَرَيْتَ	،،	٢٨١
فَتَشْتَرِيخُ النَّفْسِ مِنْ زَفَرَاتِهَا	.	٧٨٥
يَا نَاقُ يَبِيرِي عَنَقًا فَيَسِيحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ سَكَا مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤية	٢١٥
قَلْنِي مِنْ تَضَرُّعِ الْحَبِيبَيْنِ قَلْدِي	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا	.	٥٩٦
إِلَّا كَمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَا	.	٥٩٦
بِجَارِي لَا تَشْتَكِرِي عَذِيرِي	العجاج	٦٢٤
يُزَكِّبُ كُلَّ عَاقِرٍ مُجْمُورٍ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَجُورُ	،،	٣٢٩
وَالْتَهَوَلَ مِنْ تَهَوَّلِ الْهَيَّورِ	،،	٣٢٩
وَبَلَدُو لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ	جران العود	٣٤٦
إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَالْأَلْيَيسُ	،،	٣٤٦
عَذَذْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ	رؤية	١٢٤
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَانْخَلَطَ	العجاج	٥٤٠
جَاءُوا يَمْدُقِي هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطُ	،،	٥٤٠

٥٥١	-	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضًّا
٥٥١	-	تَحْمِلُنِي الدَّلَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَا
٧١٣	جرير ونسب لغيره	يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
٧١٣	،،	إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
١٥٠	رؤبة	بِجَمْعَتِهَا مِنْ أَلْتَنِي سَوَابِي
١٥٠	،،	ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِي
٦١٤	ابن قنان	يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ
٦١٤	،،	هَلْ تَذْهَبُ الْقُبَاءُ الرِّيقَةِ
٤٠٥	-	قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْوَرَقِ
٤٠٥	-	مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَقِ
٣٩٨	رؤبة	فَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا حَلَابِلًا
٣٩٨	،،	كَمَ وَلَا كَهْنُ إِلَّا حَاطِلًا
٣٤٩	أبو النجم العجلي	مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
٣٤٩	-	إِلَّا رَيْبُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
٨٧٦	أبو ثروان	يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظِلُّهُ
٨٧٧	،،	أَرَمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَهُ مِنْ عَلَهُ
٦١١	أبو النجم العجلي	فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ
٧٧٤	العجاج	وَالْمَرْءُ يُنِيلِيهِ بَلَاءُ السَّرْبَالِ
٧٧٤	،،	تَعَاقُبُ الْإِهْلَاكِ بَعْدَ الْإِهْلَاكِ
٨٧٨	رؤبة	صَحْنُكُمْ يُجِبُّ الْخَلْقَ الْأَضْحَمَا
٢٦١	هدبة بن الحشرم	مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَابِمَا
٢٦١	،،	يُنْذِرِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
٦٥٣	أبو حيان الفقعسي	بِمَحْسَبَةِ الْجَاهِلِ مَا لَمْ يَهْلَمَا
٦٥٣	،،	شَيْخًا عَلَى كُوسِيهِ مُعَمَّمَا
٦٠٦	-	كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
٦٠٦	-	نَعِشْ عَرِيضَتَيْنِ وَنَكْفِي الْهَمَّا
٥٩٧	أبو خراش الهذلي	إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا

٥٩٧	“	أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
٤١٣	رؤية	بَلْ يَلِدْ وَلِلَّهِ الْمُلْكُ كُلُّهُ
٤١٣	“	لَا يُشْتَرَى بِكَائِلَةٍ وَبِجَهْرَةٍ
٥٨٥	عدي بن بشر	أَوْ عَدْلِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ
٥٨٥	“	رَجُلِي فَرَجُلِي شَيْئُهُ الْمَنَاسِمِ
٩٦	رؤية	يَأْبَاهُ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ
٩٦	“	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
١٠٥	رؤية	أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَ
١٠٥	“	وَمِنْكَرِينَ أَشْبَهَهَا ظُلُمَانًا
٢٦٢	-	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا
٢٦٢	-	هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ اسْرَائِيلَا
١٢٧	-	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
١٢٧	-	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
٥٧٩، ٢٤٢	-	عَلَفْتُهَا تَبًا وَمَاءً بَارِدًا
٥٧٩، ٢٤٢	-	حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
٤٨٤	ابن مهاده	بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِلًا
٤٨٤	“	كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا
٢٢٧	رؤية	أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
٢٢٧	“	أَنِّي أَبُؤُ ذَاكَ الصَّبِيِّ

٦- أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

الشاهد	قائمه	موضعه
... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِرْ أَحْسِرْ	-	٣٠٩
... أَأَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَوْمٌ ...	-	٥٥٣
... رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَبِيلٍ	عدي بن رعاء	٤١٢
... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابعة الديبالي	٦٨٤
... عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيئُ كُلُّ حَلِيمٍ	-	٤٣٠
... فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَهَامُ مِنْ عَجَبٍ	-	٥٧٧
... كَتَّاجِحٍ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعَسِيلٍ	-	٤٩٩
... لَدُنْ أَلْتِ يَا فَيْغَ ...	-	٤٣٨
... لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُغْتَرٌّ فَأَرْضِيئَهُ ...	-	٧٠٣
... مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي	عمرو بن الاطنابة	٧٠١
... مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَيْ تَكُمْتُ قَلْبِي ...	-	٥٩٥
... مِنْ لَدُنْ سَوَلًا قَالِي إِثْلَاقَهَا ...	-	٢٠٣
... وَقَدْ كَرِهْتُ أَغْنَاؤَهَا أَنْ تَقْطَعَا	أبو زيد الأسلمي	٢١٧

٧- فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
- الأخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٣٧٧، ٤٠٠، ٤٠٨، ٥٥١، ٨٥٩، ٨٩٩
- الأعشى = ميمون بن قيس	١٦٨، ١٥٥
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن جندل	٨٩٦
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة	٥٣٥
- امرؤ القيس	٣٠٩
- ابن برهان = عبد الواحد بن علي بن عمر	٣٧٠
- ابن اسحق العكبري	٣٧٠
- الجرجاني = عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد	٣٣٩
- الجوهري = اسماعيل بن حماد	١٩٢، ٣٩٥
- أبو حنيفة	١٨٣
- أبو يوسف	١٨٣
- حمزة = حمزة بن حبيب	٥٧٨
- الخليل = عبد الرحمن بن أحمد	٨٣، ٣٥٥، ٦٠٠
- رؤية	٤١٣
- الرماني = أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله	١٢١
- ذو الرمة	٤٣٨
- الزبيدي = محمد بن الحسن بن عبد الله	٣٩٥
- زهير بن أبي سلمى	٧١٢
- ابن السراج = أبو بكر محمد بن السري	٢٥٥
- ابن سهل	
- سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	١٥٧، ١٦٣، ١٧٤، ١٨١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٦٥،
	٣١٠، ٣١٨، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٩٣، ٤٣٩، ٤٧٠، ٥٢١، ٦٠٠، ٦٣٠، ٨١٥، ٨٥٩، ٨٨٢، ٩٥٧

- السيرافي = الحسن بن عبد الله ٢٦٥
- شعبة ١٢٨
- ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله ١٢٠
- طرفة ١٤٠
- عائشة = بنت أبي بكر الصديق ٤٥٨
- عاصم = أبو بكر الآمدي ٩٦٩
- ابن عامر = عبد الله بن عامر ٤٤٨
- ابن عباس = عبد الله ٩٢٦
- عبد الله بن الزبير ١٦٨
- عبد الله بن عمر ١٦٨
- عبد المطلب بن هاشم ٦١٧
- ابن عصفور = علي بن مؤمن بن محمد بن علي ٥٠٨، ٣٨٨
- ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ٣٥٠
- علي بن أبي طالب ٥١٠
- أبو عمرو بن العلاء = زبانه بن العلاء بن عمار ٩٧٨
- عمرو بن معدي كرب ٥١٥
- عنرة ٢٥٩
- الفارسي = أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٨٥٨، ٣٧٠، ٢٣٥، ٢٦٥
- الفراء = أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ٣٥٨، ١٦٥
- ابن كثير = عبد الله بن كثير بن عمر ٩٧٨
- الكسائي = علي بن حمزة ٤٤٩
- ابن كيسان = محمد بن إبراهيم ٣٧٠
- المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن علي ٦٠٠، ٣٩٣، ٢٤٨
- المبرد = أبو العباس محمد بن يزيد ٨١٩، ٣٩٣، ٣٦٥، ٢٤٨
- المرادي = الحسن بن قاسم ٩٠٠، ٨٥٠، ٦٧١، ٥٧٣، ٤٣٩، ٤١٥، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣١٤، ٢٢١، ٨٠
- المرار بن سلامة العجلي ٣٥٥
- الناظم: المنصف = ابن مالك = أبو عبد الله ١٨٠، ١٤٥، ١٢٩، ١٢٣

تابع الناظم
٣٩٣،٣٦٠،٣٥١،٣٤١ ٣١٠،٢٧٢،١٩٨،
٥٧٧،٥٦٨،٥٥٧،٥٥٠،٥٢٢،٥٢١،٤٩٤،٤٧٠،٤٠٨،٤٣١،٤٠٠
٩٨١،٨٥٠،٦٨٦،٥٩٠،٥٨٢

- ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن ٥٦٦
- ابن معطى = يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور ٨١
- النابغة الذبياني ٢٣٣
- ابن الناظم (ابن المصنف، بدر الدين الشارح =
محمد بن محمد بن عبد الله ٩٠٠،٨٥٤،٨٥٠،٥٥٠،٣٦٠،٣٤١،٣٣١،٨٠
- نافع = نافع بن أبي نعيم ٩٦٩،١٢٨
- ابن هانئ = محمد بن علي بن هانئ ٢٥٦
- يونس = يونس بن حبيب ٨٥٧،٢٠٥،٢٠٤

٨- فهرس القبائل والأسم والطوائف

الصفحة

البصريون = (أهل البصرة)

٨٢، ٢٧٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧، ٥٩٠، ٦٠٣، ٦٤٢،

٦٨٤، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

بنو تميم ١٤٧، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١، ٩٥٩

٨٩٨ مجزئتم

الحجازيون (أهل الحجاز) ١٣٩، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١

٨٩٦ ذئيل

١١١، ٢١٤، ١٤ ربيعة

٢٦٢ بنو سليم

١٥٠، ٢٤٩ طيء

١٣٠ قرن

٩٥٦ كنانة

الكوفيون (أهل الكوفة) ٨٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٤٠٠، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧،

٥٩٠، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

٨١٣ متهزة

١٤٧ هذيل

٩- فهرس البلدان والمواضع

الصفحة

١٠٦

٣٩٨

٨٤٢

٦٧٤

٧٧٠

٩٤٤

٩٤٠

٤١٦

١٣٠

٧٧٠

٨٤٣

٨٦١

- أَدْرِعَات

- أُمُّ أَوْعَالِي

- البَصْمَرَة

- بَجُور

- حَوْملَاء

- ثَعَزَوِي

- سَبَيْقَان

- طُور

- عَدَن

- عَقْرَتَاء

- قَرْقَرِي

- مَزُور

المصادر والمراجع

أولاً - الرسائل العلمية.

ثانياً - الكتب

ثالثاً - الدوريات

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)
اعداد: مهران عبد الله عبد العال
كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)
دراسة تحليلية ونقدية
اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧ م.
- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة دكتوراه)
اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠ م.
- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي (رسالة دكتوراه).
اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثي
جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢ م.

ثانيا: الكتب

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبخاري الدمياطي.

- الأدب المغربي

تأليف: محمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفي

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبناني للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبي حيان الأندلسي الفرناطي

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس

مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- إزالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية في علم الحروف

تأليف: علي بن محمد الهروي

تحقيق عبد المعين الملوحي

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف: أحمد بن خالد الناصري

- تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري.
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.
- الأشموني وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»
تأليف: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.
- الأصمعيات
تأليف: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصبمى
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.
- الأصول في النحو
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادي
تحقيق: عبد المحسن الفتلي
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب.
تأليف جابر الله محمود بن عمر الزمخشري
دار الوراق. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج
تحقيق: ابراهيم الايباري
دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الأعلام

تأليف خير الدين الزركلى

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

- أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ظمنى وإياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية - مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

- أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالي ابن الشجرى

تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى
مكتبة المتنبي القاهرة ١٩٥٢م.

- أمالي القالى

تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.
دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.
- أمثال العرب.

تأليف: المفضل بن محمد الضبى

قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس
دار الرائد العربى، بيروت.
- املاء ما من به الرحمن.

لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.
- انباه الرواة على أنباه النحاة

تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف

تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

- دار الجيل ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري
- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد
- دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.
- الايضاح في علل النحو
- لأبي القاسم الزجاجي
- تحقيق الدكتور مازن المبارك
- دار الفرائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.
- البحر المحيط
- لأبي حيان الأندلسي
- دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية
- تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.
- مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.
- تأليف ابن أبي الربيع
- تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشيبتي
- دار الغرب الاسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

عيسى البابى الحلبي. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.

- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطى بهامش ابن عقيل

طبعة عيسى البابى الحلبي. مصر

- بيوتات فاس الكبرى

شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.

دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.

- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسينى الزبيدى

- تاريخ آداب اللغة العربية.

تأليف جرجى زيدان

مراجعة وتعليق الدكتور شوقى ضيف.

دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.

- تاريخ الأدب العربى

تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.

دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.

- تاريخ المغرب الاسلامى والأندلسى

تأليف: محمد عيسى الحريرى

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لجمال الدين محمد بن مالك

تحقيق: محمد كامل بركات.

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.

- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ .

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى

- توضيح الديباج

تأليف: بدر الدين القرافى

تحقيق أحمد الشتيوى

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)

للحسن بن قاسم المرادى

شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان

مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.

- الجامع الصغير في النحو

تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٨٠م.

- الجامع لأحكام القرآن.

تأليف: محمد بن أحمد القرطبي

مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م

مطبعة دار الكاتب العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة.

- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس

تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي

دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.

- الجمل

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي

مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.

- الجمل في النحو

تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.

- جمهرة أشعار العرب.

تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

تحقيق علي محمد البجاوي

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبي هلال العسكري

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكوذى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبي. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاحى على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني
عيسى البايي الحلبي. مصر.

- حاشية الملوى على شرح المكودى

تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملوى.

مطبعة عيسى البايي الحلبي القاهرة ١٣٥٥ هـ .

- الحجة في علل القراءات السبع.

تأليف الحسن بن أحمد الفارسي

تحقيق على النجدي ناصف وآخرين.

- حسن المحاضرة

تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩ هـ .

- أبو حيان النحوى

تأليف الدكتور خديجة الحديشى.

مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م.

- خزانة الأدب

تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي

دار الثقافة. بيروت.

- الخصائص

صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى

- تحقيق محمد على النجار
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- درة الحجال في أسماء الرجال
تأليف أحمد بن القاضي
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور
دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تأليف أحمد بن حجر العسقلاني
تحقيق محمد سيد جاد الحق.
دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع
تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطي
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.
- دروس في المذاهب النحوية
تأليف الدكتور عبده الراجحي
دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب
تأليف ابن فرحون العميري

- مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.
- وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي.
- ديوان الأعشى
- شرح وتعليق الدكتور محمد حسين
- مكتبة الآداب بالجاميز القاهرة.
- ديوان امرئ القيس
- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
- دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨، ١٩٦٤.
- ديوان أوس بن حجر.
- تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم
- دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شرا
- جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاکر
- دار الغرب الاسلامی. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان جرّان العود
- رواية أبي سعيد السکری
- دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.
- ديوان جرير
- شرح محمد بن حبيب

- تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بن معمر
تحقيق الدكتور حسين نصار
مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي
مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج
اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.
منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ذى الرمة
تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.
- ديوان طرفة بن العبد
دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.
- ديوان العباس بن مرداس
جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى
دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

- تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه.
- تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي.
- مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدى بن زيد العبادي
- تحقيق محمد جبار المعيد
- شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبده الفحل
- شرحه الأعلام الشنتمري
- مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب.
- جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.
- ديوان عنترة.
- تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الاسلامي.
- ديوان الفرزدق
- المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.
- ديوان القطامي
- تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
- الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم
- حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.
- مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة
- جمع وشرح الدكتور احسان عباس
- دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبى
- رواية الأثرم وأبى عبدة
- تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفى
- معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمى
- جمعه وحققه عبد الله الجبورى وخليل ابراهيم العطية.
- مطبعة دار البصرى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل
- تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.
- دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبى النجم العجلى
- صنّفه وشرحه علاء الدين آغا.
- النادى الأدبى. الرياض ١٩٨١م.

- ذخائر التراث العربي الاسلامى
- تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- ذكريات مشاهير رجال المغرب.
- تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.
- دار الكتاب اللبناني، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى
- تأليف أحمد بن عبد النور المالقى.
- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط
- دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.
- روح المعانى
- تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسى
- دار احياء التراث العربى. بيروت
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات
- تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى
- تحقيق أسد الله اسماعيليان
- مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١ هـ .
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد.
- تحقيق الدكتور شوقى ضيف.
- دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقيبر من العلماء والصلحاء بفاس.

تأليف: محمد بن جعفر الكناني.

الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.

- السلوك لمعرفة دول الملوك

تأليف أحمد بن علي المقرئ

صححه محمد مصطفى زيادة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.

- سمط اللائيء.

تأليف أبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري.

صححه عبد العزيز الميمنى.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.

- سنتان في المغرب

تأليف جابر الفؤادى

دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م

- سنن الترمذى

تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذى

تحقيق ابراهيم عطوه عوض

مصطفى البابى الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م

دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبي داود

صنفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث

مصطفى الباي الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام.

مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣ هـ .

- شاعرات العرب

جمع وتحقيق عبد البديع صقر.

منشورات المكتب الاسلامي. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.

تأليف محمد بن محمد مخلوف

دار الفكر. القاهرة.

- شذرات الذهب.

تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلي

المكتب البخارى للطباعة والنشر. بيروت.

- شرح أبيات سيويه

تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي

حققه وقدم له الدكتور محمد على سلطاني

دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الآجرومية

تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي
مطبعة المعاهد. القاهرة.

- شرح أشعار الهذليين

صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر
مكتبة دار العروبة. القاهرة.

- شرح الأشموني المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل لجمال الدين أبي عبد الله بن عبد الله بن مالك

تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوي
المختون.

مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.

- شرح التصريح

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

عيس البابي الحلبي. مصر
- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبي،
الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.

- شرح شذور الذهب.
تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الأنصار.
الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م

- شرح شواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان
عيس البابي الحلبي. مصر.

- شرح شواهد المغنى
صنفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.

- شرح شواهد المغنى
صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى
تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة
الأولى. دمشق ١٩٨١م

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

- شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودي، تأليف محمد بن محمد
ابن أبي بكر الصغير الدلائي

المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.

- شرح الكافية الشافية

تأليف جمال الدين بن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي

دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م

- شرح الكافية في النحو

تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي

دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة. بيروت ١٩٨٢م

- شرح اللمع

صنفه ابن برهان العكبري

تحقيق الدكتور فائز فارس

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤

- شرح المفصل

تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش

ادارة الطباعة المنيرية. مصر.

- شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد

مطبعة الحلبي. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦ هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧ م
- شعر الأحوص الأنصارى
تحقيق عادل سليمان جمال
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م
- شعر الأخطل
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زبيد الطائى
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلام الشنتمرى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠ م
- شعر عبد الله بن معاوية
جمعه عبد الحميد الراضى
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦ م

- شعر الكميت بن زيد الأسدي
جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م
- شعر هذبة بن الحشرم
تحقيق الدكتور يحيى الجبوري
دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.
دار التراث العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن
المغيرة البخاري
مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- صحيح مسلم بشرح النووي لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري
المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م
- طبقات الشافعية
تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري
مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار

تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- الفاخر

تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم
تحقيق عبد العليم الطحاوى. مراجعة محمد على النجار
عيسى البابى الحلبي. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

تأليف أبي عبيد البكري
تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين
دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.

- الفصول الخمسون

تأليف يحيى بن عبد المعطى
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى. عيسى البابى الحلبي. القاهرة
١٩٧٦م.

- فهرس الأسكوريال

المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م

- فهرس الخزانة الصبعية بسلا. تأليف محمد حجي
منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيبويه
صنعة أحمد راتب النفاخ
دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م
- فهرس الكتب الأزهرية
الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠
اعداد عائدة ابراهيم نصير
منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية
تأليف أسماء الحمصي
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط
تأليف ي . س. علوش، وعبد الله الرجراجي
مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس
تأليف: عبد الحفيظ منصور
دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل
اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م

- فهرس النحو

مركز البحث العلمى واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

اعداد قسم الفهرسة بالمركز.

- فهرست الكتب النحوية المطبوعة

تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م

- قطر الندى وتل الصدى

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث

الطبعة الثانية عشرة. الكويت.

- الكتاب لسيبويه

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون

الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- كتاب الأضداد

تأليف محمد بن القاسم الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م

- الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العاني. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبي طالب القيسي

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماي وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف

أحمد بن القاضي

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري

تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- لامية العرب للشنفري
تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف
دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م
- مجالس ثعلب
لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب
شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون
دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م
- مجموع أشعار العرب
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي
مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات
تأليف: عثمان بن جنى
تحقيق: على النجدى ناصف وآخرون
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. مصر ١٩٦٩م
- مختصر البديع لابن خالويه
نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م
- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

- بقلم على الخاقاني
مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٦١م
- المدارس النحوية
تأليف شوقي ضيف
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو
تأليف الدكتور مهدي الخزومي
دار الرائد العربي. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية
تأليف الدكتور على عهود الساهي
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م
- المزهري في علوم اللغة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. شرحه محمد أحمد جاد
المولى وآخرون.
عيسى البابي الحلبي. مصر.
- المسائل العسكرية
تأليف أبي على الفارسي. تحقيق محمد الشاطر أحمد
مطبعة المدني. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م
- المساعد على تسهيل الفوائد

- للامام بهاء الدين بن عقيل
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
- المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف
تأليف الدكتور عبد الله الجبوري
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الزمخشري
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند
١٩٦٢م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
- معاني القرآن للأخفش الأوسط
تحقيق الدكتور فائز فارس
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء
تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء
تأليف: ياقوت الحموي.

دار المأمون. مصر.

- معجم البلدان

تأليف: ياقوت الحموى

دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م

- معجم شواهد العربية

تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٧٢م

- معجم شواهد النحو الشعرية

وضعه الدكتور حنا جميل حداد

دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م

- معجم قبائل العرب

تأليف عمر رضا كحالة

المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م

- معجم القراءات القرآنية

تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر

مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبدالله

بن عبد العزيز البكرى

تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين
- تأليف عمر رضا كحالة
- مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت
- مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨م
- معجم المطبوعات العربية والمعربة
- جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨م
- معجم المطبوعات المغربية
- تأليف عبد الله كتون
- مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨م
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف
- مغنى اللبيب
- تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
- عيسى البابى الحلبي. مصر
- المفصل فى علم العربية
- لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري
- دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.
- المفضليات
- تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد
- هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.

تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا

تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦ هـ .

- المقتصد في شرح الايضاح

تأليف عبد القاهر الجرجاني.

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢ م

- المقتضب

صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩ م

- المقرب

تأليف علي بن مؤمن بن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى

مطبعة العاني. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١ م

- منتهى الطلب من أشعار العرب

تأليف أبي غالب محمد بن المبارك بن ميمون

منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦ م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء
صنعة أبي الحسن حازم القرطاجنى
تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
- منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية
تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى
منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربية بغداد. ١٩٧٥م
- موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف
اعداد أبى هاجر السعيد بن بسيونى زغلول
دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم
مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.
الدوحة ١٩٨٥م.
- الموطأ
للامام مالك بن أنس
صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبيد الباقي. عيسى البابى الحلبي. القاهرة
١٩٥١م

- النبوغ المغربي
تأليف عبد الله كنون
دار الكتاب اللبناني. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م
- النجوم الزاهرة
تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بَرْدِي
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر
- النشر في القراءات
للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزرى
دار الكتب العلمية بيروت.
- نفع الطيب فى غصن الأندلس الرطيب
تأليف أحمد بن محمد القرى التلمسانى
تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م
- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان، لأبى حيان الأندلسى الغرناطى
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة.
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه
لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

- منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
- النهاية في غريب الحديث والأثر
- تأليف مجد الدين أبي السعادات بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير
- المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
- نيل الابتهاج بهامش الديباج المذهب
- لأحمد بابا التنبكتي (انظر الديباج المذهب)
- هدية العارفين
- تأليف اسماعيل باشا البغدادي
- طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالافست)
- والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
- الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
- ابن هشام الأنصارى
- تأليف الدكتور على فوده نيل
- عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
- للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
- تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم
- مكرم.
- دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية
لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى
تحقيق الدكتور أمين على السيد
دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.
- الوافى بالوفيات
تأليف: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدى
دار النشر فرانزشتاير فسبادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م
- الوسيط فى الأمثال
لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى
تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن
مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م
- وفيات الأعيان
لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان
تحقيق الدكتور احسان عباس
دار الثقافة بيروت
- وفيات الونشريسي «ضمن ألف سنة من الوفيات»
تأليف أحمد الونشريسي
مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

ثالثاً: الدوريات:

- دائرة المعارف الإسلامية
- نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م
- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م
- مكتبة الآداب. جامعة محمد الخامس
- الطبعة ٢٠. الرباط.
- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.
- معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، أكتوبر ١٩٨٨م.